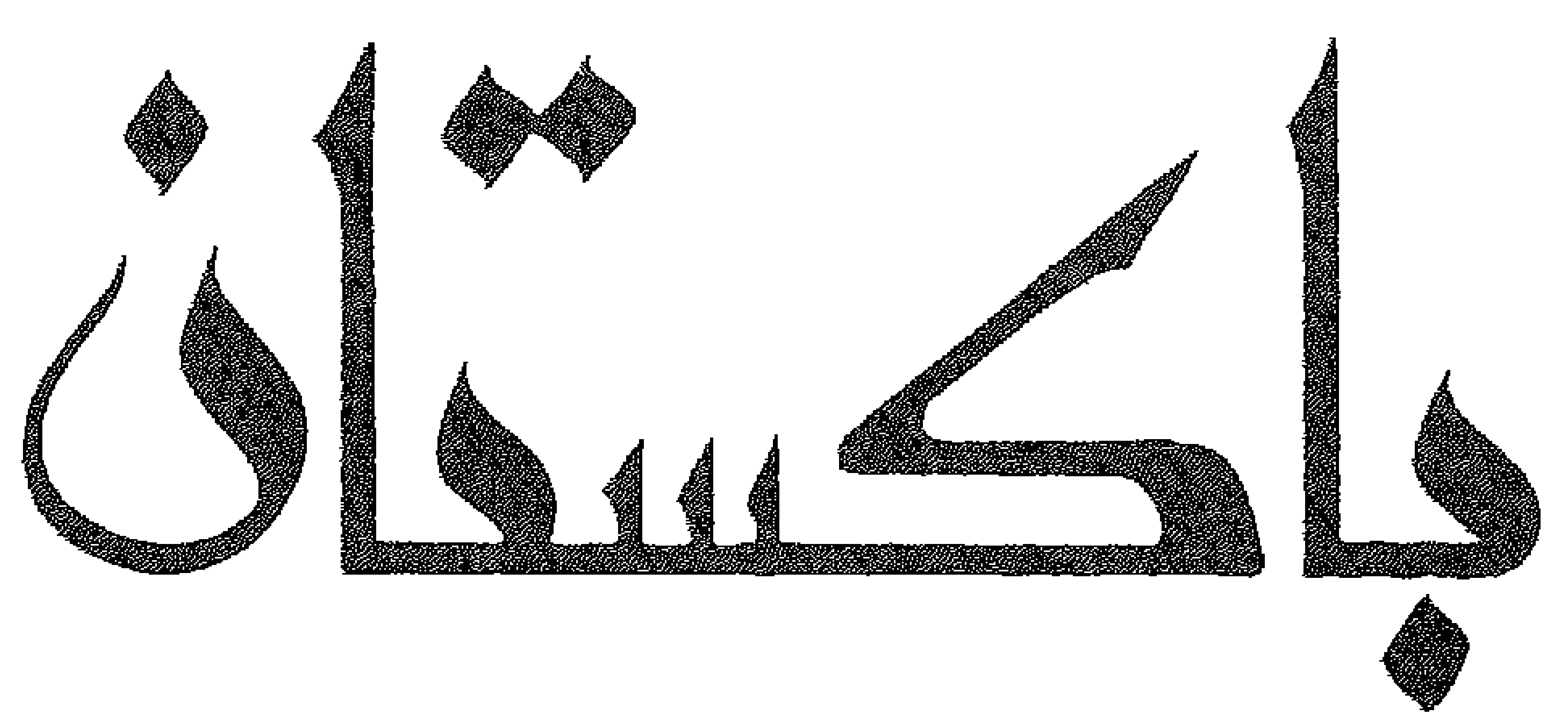
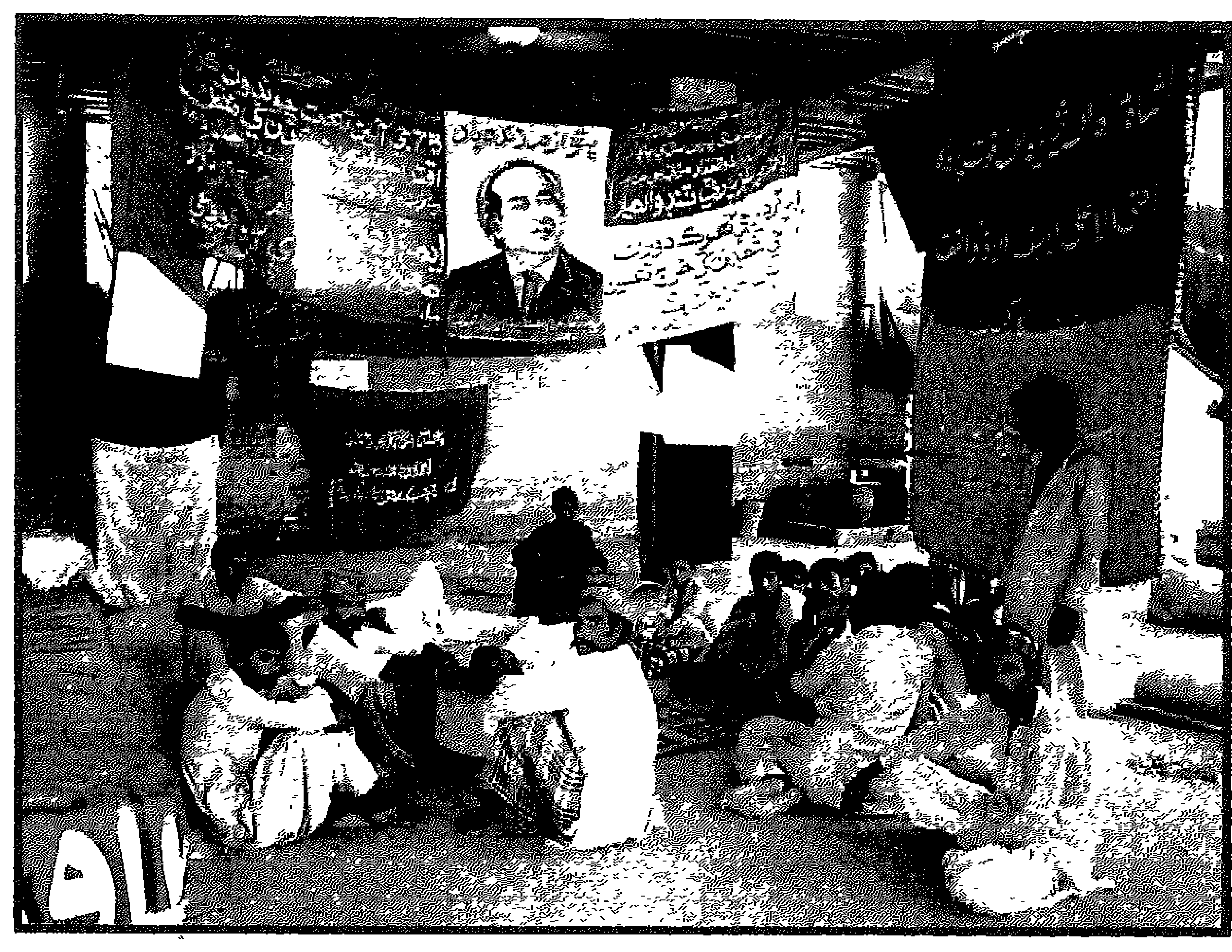
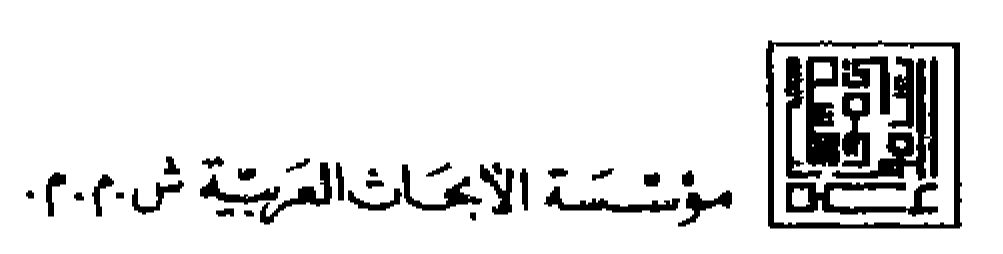






الدولة والمجتمع والاسلام

حرّره : نوبار هوفسبيان


مؤسسة الأبحاث العربية ش.م.م.

اهداءات ٢٠٠٣

أسرة أ.د/رمزي ذكي

القاهرة

باكستان

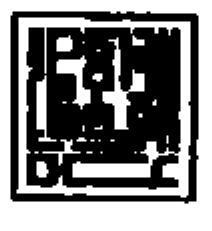
الدولة والمجتمع والاسلام

باكستان

الدولة والمجتمع والاسلام

إقبال أحمد
حسن جرديزي
جميل رشيد
صبغير أحمد
حمزة علوي
طارق علي
ي. جانكوفسكي
روبرت ورسينج
أ. ك. بروهي
فيروز أحمد
إفتخار أحمد
ل. ر. بولانسكايا
غ. باكش بيزنجو

حرره وقدم له: نوبار هوفسبيان
أعد الطبعة العربية. غانم بيبي
راجعه: سامي الرزاز



مؤسسة الأبحاث العربية، ش.م.م.

* نوبار هوفسبيان (المحرر) وآخرون: **باكستان: الدولة والمجتمع والإسلام**.
* الطبعة العربية الأولى، ١٩٨٦.

* الغلاف: تصميم سمر الدملوجي.
* الناشر: **مؤسسة الأبحاث العربية، س.م.م:**
بيروت لبنان، ص.ب ٥٠٥٧ ـ ١٣ (شوران)،
هاتف ٨١٠٠٥٥/٦، تلكس ٢٠٦٣٩ ، دلتا ـ لبنان.

Nicosia-Cyprus: IAR (RAWAFID) Ltd. P.O.Box 7047, Tel. 452670, TlX.5223 Rawafid-CY.

المترجمان:
سامي الرزاز: المقدمة + الفصل ١ + الفصل ٩.
يزيد صايغ: الفصول ٢ + ٣ + ٤ + ٥ + ٦ + ٧ + ٨. مراجعة سامي الرزاز.

المؤلفون المشاركون

ي. ف. جانكوفسكي

عضو بأكاديمية العلوم السوفييتية ـ معهد آسيا.

ل. ر. بولانسكايا

من أكاديمية العلوم السوفيتية ـ معهد آسيا.

حمزة علوي

مثقف ومناضل سياسي باكستاني، يعمل في ميدان علم الاجتماع في جامعة مانشستر في انجلترا. وقد نشر العديد من المقالات حول التنمية في جنوب آسيا ونظرية الدولة.

إفتخار أحمد

طالب ومناضل سياسي باكستاني يدرس للحصول على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة ولاية نيويورك في بينجهامبتون ـ نيويورك.

الدكتور جميل رشيد

أستاذ الاقتصاد في جامعة كوينز في كينجستون في كندا، وهو من أصل باكستاني. وله مقالات عديدة حول التنمية في آسيا وباكستان، واشترك مع الدكتور حسن جرديزي في تحرير الكتاب الذي نشرته دار «زد»، لندن، عن باكستان عام ١٩٨١.

الدكتور حسن ن. جرديزي

أستاذ علم الاجتماع في جامعة ألجوما في كندا.

الدكتور فيروز أحمد

مؤسس ورئيس تحرير مجلة **Pakistan Forum** التي كانت تصدر بالانجليزية، ثم بلغة الأوردو. وبعد حظر صدور المجلة في عام ١٩٧٩، اضطر للعيش في المنفى بصورة مؤقتة. وهو صاحب دراسات عديدة عن باكستان والحياة السياسية الباكستانية. وكان عمل مديراً لـ «مكتب التنمية الاقتصادية» ـ وهو مؤسسة استشارية في الولايات المتحدة تساعد بلدان العالم الثالث على تجنب مخاطر السوق الدولية. وهو حالياً رئيس تحرير: **Pakistan Democratic Forum** التي تصدر في نيويورك.

صغير أحمد

توفي في سن مبكرة في أوائل السبعينات إثر حادث مؤسف، عندما كان مدرساً في جامعة كولومبيا البريطانية في فانكوفر في كندا. وكان متخصصاً في علمي الاجتماع

والأنثروبولوجيا، وأنتج في سنوات عمره القليلة بعض التحليلات الممتازة في كتب ومقالات. ونشرت له دار نشر Monthly Review (في نيويورك) كتاباً بعنوان
Class and Power in a Pungabi Village.

د. روبرت ج. ورسينج

أستاذ مساعد الدراسات الدولية في جامعة كارولينا الجنوبية. وهو متخصص في منطقة جنوب آسيا، حيث يهتم بوجه خاص بالمشكلات المتعلقة بالصراعات العرقية. من أبرز كتبه هو: **Protection of Ethnic Minorities: Comparative Perspectives.**

غوص باكش بيزنجو

من كبار رجال السياسة في إقليم بالوشستان، وكان الحاكم السابق للإقليم عن حزب عوامي الوطني، وهو الآن زعيم الحزب الوطني الباكستاني.

أ. ك. بروهي

وزير العدل في النظام العسكري، وأحد المنظرين الرئيسيين للجناح اليميني في باكستان.

د. إقبال أحمد:

عالم اجتماع معروف، زميل في معهد Transnational Institute في واشنطون وأمستردام، وعضو في هيئة تحرير مجلة Race and Class. وقد نشر العديد من الدراسات عن الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا، وهو متخصص في الدراسات الاستراتيجية.

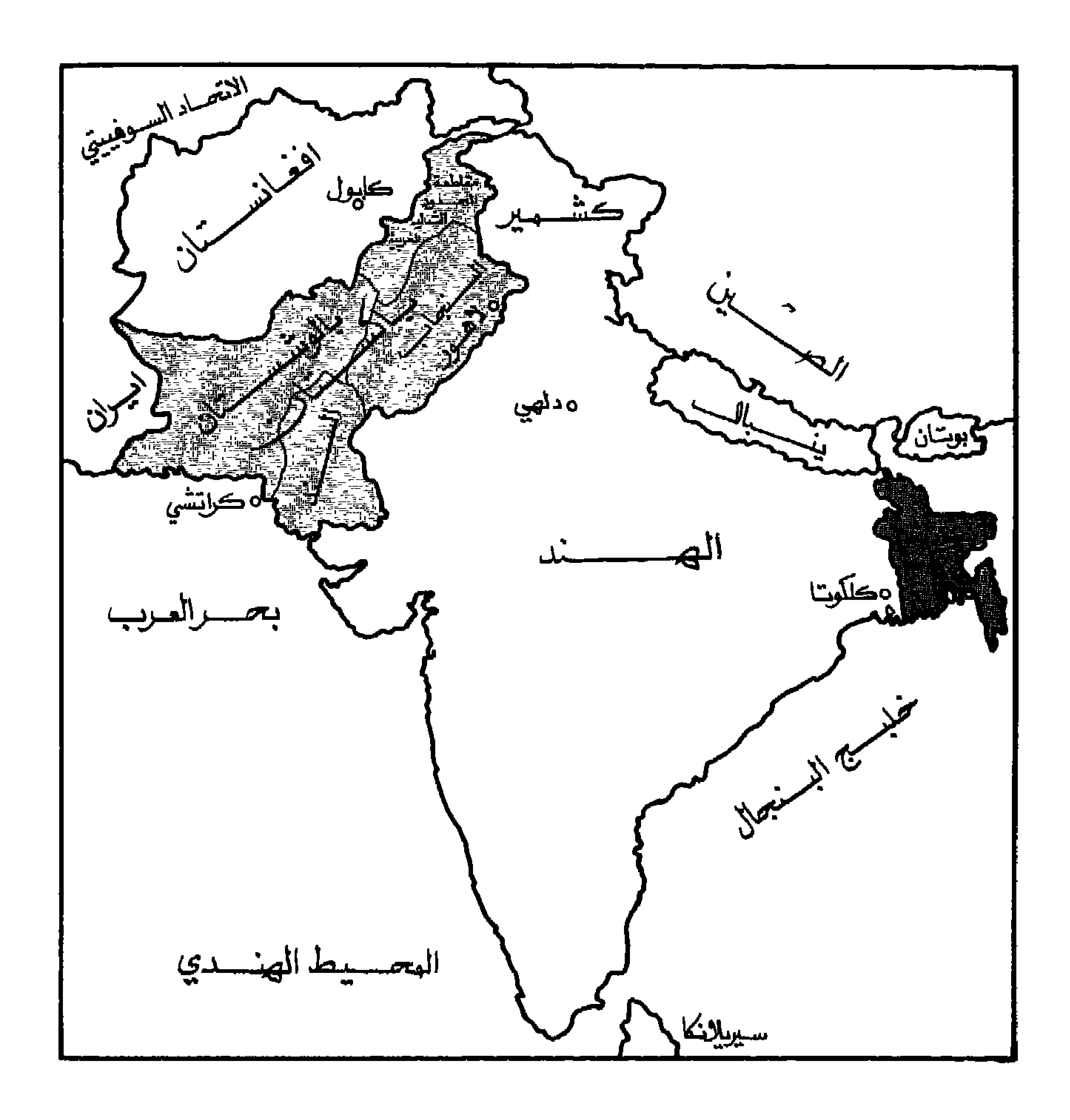
نوبار هوفسبيان

عمل مع مؤسسة الأبحاث العربية (بيروت)، وهو يدرس للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة نيويورك. وهو أيضاً المدير التنفيذي للمعهد الأميركي للسلام في الشرق الأوسط. قام بتحرير كتاب «إيران ـ ١٩٠٠ ـ ١٩٨٠»، مؤسسة الأبحاث العربية ـ بيروت، ١٩٨٠، وكتاب «**تركيا، بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري**»، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٦.

طارق علي

مثقف باكستاني درس في جامعة أوكسفورد البريطانية في أوائل الستينات، ونشر العديد من المقالات والدراسات السياسية، حول باكستان والهند بوجه خاص. وكان أول محلل سياسي يتنبأ بانقسام باكستان في كتابه:
Pakistan: Military Rule or People's Power? الذي صدر عام ١٩٧٠.

المحتويات



الاتحاد السوفييتي
افغانستان
كابول
كشمير
الصين
ايران
دلهي
نيبال
بوتان
كراتشي
الهند
كلكوتا
بحر العرب
خليج البنجال
المحيط الهندي
سيريلانكا

تقديم

نوبار هوفسبيان

يشكل هذا الكتاب الذي يتألف من مجموعة من الدراسات جزءاً من سلسلة كتب[1] تحاول استكشاف وتحليل الأوضاع في بعض بلدان العالم الثالث، التي يتسم تاريخها الحديث بعدم الاستقرار الاجتماعي والاضطرابات السياسية والصراعات العرقية و / أو القومية (الداخلية). ويشترك في هذه المشكلات الكثير من المجتمعات في فترة ما بعد الاستعمار. وفي الماضي، كان كثير من الكتابات حول هذه البلدان يركز على المشكلات الموروثة من التركة الاستعمارية. ولا نريد هنا التقليل من شأن هذا العامل، بل نود توسيع مجال تحليلنا بما يؤدي بنا إلى فهم العلاقة الجدلية بين التطورات الداخلية وبين أثر التشويه الذي أحدثه الاستعمار في تطور التشكيلات الاجتماعية الخاصة التي تتعرض لها الدراسة. لذلك، فإن انتقاد إساءات الغرب لمجتمعات العالم الثالث والعالم الإسلامي، يجب ألا يؤدي بنا إلى التغاضي عن الإساءات من وفي داخل تلك المجتمعات. وحول مجتمعات العالم الإسلامي، يكتب إدوارد سعيد:

«إن الحقيقة هي أنه في الكثير - بل والكثير جداً - من المجتمعات الإسلامية، يمارس القمع، وتلغى الحريات الشخصية، وتقام أنظمة غير ممثلة (للشعب)، بل غالباً ما تقوم على حكم الأقلية، بإضفاء شرعية زائفة عليها، أو بتفسيرها من حيث الأصل، بالرجوع إلى الإسلام، الذي هو كعقيدة بريء من ذلك، شأنه شأن أية ديانة أخرى من الديانات العظيمة. كذلك، فإن الاساءات إلى الإسلام تتواكب، في كثير من الحالات، مع القوة والسلطة غير المحدودتين للدولة المركزية»[2].

وتجدر، في هذا السياق، ملاحظة الخطاب الذي ألقاه الجنرال محمد ضياء الحق أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (في أول أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨٠)، باعتباره المتحدث باسم منظمة المؤتمر الإسلامي[٣]. ففرصة تمثيل معارضة الشعوب الإسلامية لضم إسرائيل غير المشروع للقدس كانت هدية من السماء لذلك الديكتاتور المعزول والفاقد المصداقية، والذي يفتقر حتى إلى مجرد مظاهر الشرعية الشعبية في بلده. وقد كان من الزيف اختيار ديكتاتور للقيام بمهمة تمثيل العدالة. فقد جرد الثقافة السياسية الباكستانية من إنسانيتها بعمليات الإعدام العلنية التي أحاطها بدعاية واسعة، وبعمليات، جلد الكثيرين علناً وداخل السجون. إن سجله لكئيب حقاً فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

وهناك بعض المفارقات التي ينبغي أن نتذكرها، وهو يتكلم أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة كمتحدث باسم الدول الإسلامية عن قضية فلسطين. فمن ناحية، كان يتولى بنفسه قيادة المفرزة الباكستانية ضد منظمة التحرير الفلسطينية خلال الحرب الأهلية الأردنية عام ١٩٧٠. ومن ناحية أخرى، فإنه كان يتحدث أمام الأمم المتحدة كبديل للرجل الذي أعدمه.

ففي يوليو/ تموز ١٩٧٧، نجح انقلاب قاده الجنرال ضياء الحق ضد رئيس الوزراء ذو الفقار علي بوتو. ومن المفارقات أنه كان قد أعرب قبلها عن ولائه وإعجابه برئيس الوزراء بوتو، الذي رقاه إلى منصب رئيس الأركان ـ مفترضاً فيه الولاء. ومنذ ذلك الحين، تم حظر سائر النشاط السياسي في باكستان، كما طويت الانتخابات الموعودة في غياهب النسيان. وتحالف ضياء الحق ـ الذي كان يسعى للإحتفاظ بالسلطة من خلال رفع شعار «الإحياء الإسلامي» ـ مع القوات المسلحة. وعلى الصعيد الخارجي، كان يسعى إلى الاستمرار في التحالف التاريخي لباكستان مع الولايات المتحدة. وبالإضافة لذلك، ونظراً لوقوع باكستان على ساحل بحر العرب، فإن ضياء الحق يعتقد أن ذلك يدرج باكستان ضمن منطقة الخليج بصورة استراتيجية كاملة. ولم يكن هذا الرأي موضع قبول من جانب إدارة كارتر، وإن كان يكسب قبولاً واحتراماً على نحو متزايد بين صانعي السياسة في إدارة ريجان، بما يبلور دوراً لباكستان في الدفاع عن المنطقة[٤]. وفي المقابل، فإن القادة الباكستانيين يعتقدون أن المصالح الأمريكية ـ الباكستانية تتلاقى في منطقة الخليج. فمثل هذه المصالح يمكن توطيدها وتعزيزها بواسطة الأموال السعودية والأسلحة الأمريكية واستعداد باكستان لوضع قواتها المسلحة في خدمة الاستراتيجية الأمريكية في المحيط الهندي. ومنذ التدخل

السوفييتي في أفغانستان (١٩٧٩)، كانت باكستان، بفضل حدودها المشتركة مع أفغانستان، هي الطريق المتاح الوحيد لإمداد المقاتلين المناهضين للسوفييت بالأسلحة. وأدت هذه العوامل إلى «مراجعة دقيقة» للعلاقات الأمريكية ـ الباكستانية. وقد أبلغ الأدميرال ل. ج. لونج، قائد القوات الأمريكية في المحيط الهادي، لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب أن «الموقع الاستراتيجي لباكستان إنما يتطلب منا أن نحسن علاقتنا الأمنية بها»(٥).

إن نظام ضياء الحق أكثر قمعاً وأكثر عزلة إجتماعية من نظامي ماركوس (السابق) في الفيليبين/ وبينوشيه في تشيلي. فما الذي يفسر استمراره الظاهري، إذن؟ لا أملك إجابة كاملة وشاملة عن هذا السؤال، وإن كانت النقاط التالية تشكل جزءاً من مثل هذه الإجابة:

أ ـ تفتت المعارضة. وهذه نقطة محورية، وإن كان ينبغي علينا أن نتوقع تصاعد المعارضة كما هو واضح في الفترة الأخيرة. ففي بداية عام ١٩٨١، إئتلفت تسعة أحزاب ومنظمات لتشكل «حركة إعادة الديمقراطية» (MRD) في باكستان، وهي:

* حزب الشعب الباكستاني (حزب بوتو)
* الحزب الديمقراطي الباكستاني
* حزب باكستان مازدور كيسان (حزب العمال والفلاحين الباكستاني).
* الحزب الوطني الديمقراطي.
* جمعية علماء باكستان
* المؤتمر الإسلامي
* قوامي ـ ماهاز ـ أي ـ آزادي
* جناح من الرابطة الإسلامية

حزب طريق ـ أي ـ استقلال

ب ـ الحاجة المشتركة داخل الجهاز العسكري لتوحيد الصفوف وراء الديكتاتورية. فالجيش ليس قوة محترفة فحسب، بل إنه خاضع أيضاً لسيطرة أهل البنجاب الناطقين بلغة الأوردو

جـ ـ الوضع الاقتصادي الغامض، الذي إقترب مراراً من الانهيار، دون أن ينهار بالفعل. وقد أفادت المعونات الأمريكية والسعودية ومساعدات صندوق النقد الدولي في تجنب هذا الوضع. إلا أنه، ورغم نمو الاقتصاد بمعدل يصل إلى ٣ في المئة

سنوياً، فإن الزيادة المقابلة في التركيب السكاني تضيع أثر هذا النمو. كذلك، فإن متوسط دخل الفرد في السنة لم يزدد إلا من ١٠٥ دولارات عام ١٩٤٧ إلى ١٧٠ دولاراً عام ١٩٧٧[٦].

د ـ إلتزام الولايات المتحدة والصين والسعودية العمل على نحو وثيق مع التركيبة الحاكمة القائمة في باكستان.

وإذا كانت هذه العوامل تسهم في استمرار نظام ضياء الحق، فما هي في المقابل نقاط الضعف وعدم الاستقرار في باكستان؟

إن الأفكار والموضوعات الرئيسية المطروحة في هذا الكتاب تشكل الإجابة عن هذا السؤال. وكان ضرورياً أن توضع مناقشتنا لهذا الموضوع في إطار تاريخي محدد. ويجدر بنا أن نتذكر أن باكستان دولة حديثة النشأة نسبياً، وأنها منذ تأسيسها بطريقة مصطنعة، لم تحقق الوحدة القومية على الإطلاق. وفي الواقع، فإن مشكلات الوحدة القومية وعدم تحققها حتى الآن لهي ذات أهمية محورية في فهم باكستان والمعضلات العديدة التي تواجهها.

وفي الفصل الأول، يشير جانكوفسكي وبولانسكايا إلى المشكلات المزمنة التي صادفتها دولة باكستان الناشئة. فيكتبان: «لقد جرى رسم الحدود الفاصلة بين الدولتين الجديدتين ـ باكستان والاتحاد الهندي ـ دون اعتبار للتركيب القومي أو العرقي لسكان الأقاليم المختلفة، كما غاب الاهتمام بالروابط الاقتصادية والثقافية القائمة، أو بالتماسك الإقليمي (الجغرافي)». والفهم الواضح لهذا الواقع من شأنه أن يشير بالفعل إلى أن باكستان مثقلة بمشكلة خطيرة ـ هي مشكلة القوميات والأصول العرقية. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك: إنفصال بنجلاديش وشكاوى القوميات في إقليمي السند وبالوشستان.

وفي هذه النقطة من تاريخ باكستان، نحتاج إلى إطار نظري يفسر السبب الذي يجعل الديكتاتورية العسكرية تبدو وكأنها الشكل الوحيد الممكن للنظام اليوم. ويطرح حمزة علوي بعض الإجابات الجديرة بالاهتمام، في مقال أصبح الآن من الدراسات الكلاسيكية حول المجتمعات في فترة ما بعد الاستعمار. وهو يقول بأن الدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار تتمتع باستقلال نسبي. ويستند في ذلك إلى حقيقة قيام الدولة بالمهمة الضرورية في الوساطة والتوفيق بين المصالح المتعارضة للطبقات المهيمنة في البنية الاجتماعية (أي بين بورجوازية المركز الاستعماري، وبين البورجوازية المحلية، وطبقة ملاك الأرض). ويقول إنه عند لحظة تحقيق الاستقلال، تعجز

البورجوازية المحلية عن «إخضاع جهاز الدولة الاستعماري المتطور نسبياً، والذي مارست من خلاله القوة الاستعمارية سيطرتها (على البورجوازية المحلية)». ويحدث التقاء لمصالح الطبقات الثلاث المتعارضة، و «تقوم الأوليجاركية البيروقراطية - العسكرية بالوساطة بين مصالحها ومطالبها المتعارضة، وإن كانت لم تعد متناقضة». وهنا، لا يكون السؤال الذي يتعين طرحه هو ببساطة: لماذا تتمتع الدولة «باستقلال نسبي»؟ وإنما على وجه أكثر تحديداً: لماذا تسيطر الأجهزة القمعية، وخاصة الجهاز العسكري، على بقية أجهزة الدولة؟ ويمكننا القول بأنه نظراً لتخلف البنى والعمليات السياسية في فترة ما بعد الاستعمار، وعلى العكس من النمو السريع للجهاز العسكري، فإنه يتم اختيار الديكتاتورية العسكرية باعتبارها الشكل المفضل للنظام لضمان أوضاع التطور الهامشي.

ورغم ضياع الثقة في العسكريين في حرب عام ١٩٧١ (إنفصال بنجلاديش)، ونظراً لمشكلات باكستان الاقليمية كدولة متعددة القوميات، فإن القوات المسلحة تطرح نفسها بشكل تاريخي باعتبارها الضمانة الوحيدة لاستمرار الدولة. ومن هنا، فإن الاحتفاظ «بدولة الأمن القومي» يصبح شيئاً مبرراً. وعلى أي حال، فإن الإشكاليات التي يطرحها علوي تتسم بأهمية محورية في تحليل مشكلات باكستان، إلى جانب المشكلات العامة للتطور في فترة ما بعد الاستعمار.

وفي الفصل الثالث، يحدد إفتخار أحمد باقتدار بنية الطبقة والدولة في باكستان تاريخياً. ويتناول الفروق بين تأثير الحكم الاستعماري على كل من الهند وباكستان. ثم يتتبع تأثير الاستعمار على البنية الاجتماعية.

وفي الفصل الرابع، يقدم لنا جرديزي ورشيد عرضاً عاماً لأوضاع الاقتصاد السياسي. إذ يستكشفان طبيعة التطور في باكستان، ويشيران إلى حالته الراكدة والتابعة.

وفي الفصل الخامس، يتابع فيروز أحمد البحث في هذا المجال، ويلفت أنظارنا إلى الأسباب الهيكلية المزمنة للتخلف. ويشير إلى أن القوة النسبية الوحيدة التي يتمتع بها الاقتصاد إنما تنبع من تحويلات العمال الباكستانيين في الخارج، وخاصة أولئك الموجودين في منطقة الخليج.

وكما أشرنا آنفاً في هذه المقدمة، فإن النظام الحالي يربط نفسه على نحو متزايد بالإسلام. ولذلك، فقد اخترنا مقالين (الفصل السادس) لتغطية هذا الموضوع. فيقدم لنا جرديزي ورشيد عرضاً موجزاً «لاستغلال الدين في باكستان، والتاريخ الذي

يمتد وراء ذلك». وينتهيان إلى أن الإسلام، في إطاره الباكستاني، «يضم العقائد الفعلية، دون أن يتسم بطابع النخبة أو العقيدة الجامدة. . .». ومن الناحية الأخرى، فإن صغير أحمد يقدم لنا دراسة أنثروبولوجية بالغة الفائدة عن نظام المعتقدات لدى الفلاحين الباكستانيين. وقد أجريت الدراسة عام ١٩٧٠، في قرية ساهيوال بمنطقة سارجودها في باكستان الغربية. وينتهي إلى أن ملاحظاته لا تنطبق فحسب على هذه القرية، وإنما تنطبق أيضاً على «كافة القرى التي تحتل مواقع هيكلية مماثلة في باكستان». كما يقول أيضاً إن «معتقدات وممارسات أهل القرى، ونظرتهم إلى العالم، تتأثر بالظروف المادية لحياتهم». وتشير دراسة صغير أحمد المثيرة للإهتمام إلى أنه ليس من المهم أن يدّعي الحكام، مثل ضياء الحق، تبني الدين الإسلامي وإقامة شرعيتهم وسلطتهم عليه، بل الشيء الأهم هو: هل يتبع الحكام سبيل العدل أم القمع؟ هل يقوم المجتمع على الانصاف والمساواة أم لا؟ هل يحصل الشعب على الخبز أم لا؟ وتتسم النقاط المثارة في هذه الدراسة بأهمية نظرية وعملية كبيرة. وربما ينبغي ألا يشعر ضياء الحق بالارتياح أكثر من اللازم، فجماهير الفلاحين تشعر بسخط على نظامه القمعي.

تتسم مسألة القوميات بأهمية بالغة بالنسبة لباكستان، ولكثير من مجتمعات ما بعد الاستعمار (مثل أثيوبيا ونيجيريا وإيران، الخ). ففي المقام الأول، تواجه باكستان خطر تكرار إنفصال بنجلاديش في أكثر من إقليم، وخاصة في إقليمي بالوشستان والسند. ومن هنا، فإن وحدة باكستان تتوقف على الحل العادل والديمقراطي لمسألة الأقليات. وفي المقال (أ) من الفصل السابع، يسلط ر. ج. ورسينج الضوء على سياسات الحكومات الباكستانية تجاه المناطق القبلية منذ عام ١٩٤٧ حتى الآن. وبعد هذه الخلفية، نوجه نظر القارىء إلى مناظرة مثيرة ومفيدة حول هذا الموضوع في الجزء (ب)، حيث نعرض لثلاثة آراء: رأي السيد بيزنجو، وهو من كبار رجال السياسة في إقليم بالوشستان، ورد من السيد بروهي وزير العدل في النظام العسكري، ثم تعقيب من الدكتور فيروز أحمد (وهو من السند)، رئيس تحرير مجلة **Pakistan Forum** المحظور صدورها الآن. وقراءة هذه المناظرة تنقل إلينا صورة حية عن مدى وخطورة الحوار في الحياة السياسية الباكستانية.

أما الفصل الثامن، فيتسم بأهمية خاصة، إذ أتاح لنا الفرصة لنقدم إلى قرائنا أفكار إقبال أحمد، التي تتسم تحليلاتها بالتعقل وحصافة الرأي إلى حد كبير. ففي مقال «**علامات إلى الدولة البوليسية**»[٧]، الذي كتبه عام ١٩٧٣، توقع إقبال أحمد زوال الحكم المدني ومجيء الديكتاتورية العسكرية، وكشف تطور إتجاهين «محددين

بوضوح، ومتعارضين ظاهرياً، وإن كانا مرتبطين بصورة حيوية ـ هما التوجه نحو الفاشية والنزعة الانفصالية». ويرى أن هذين الاتجاهين يتعارضان ويتكاملان في نفس الوقت، وينتهي إلى أنهما معاً سيؤديان إلى تطورات من شأنها أن «تشكل تحولاً كيفياً نحو التفتت وإضفاء الصبغة الرسمية على الإرهاب». وفي الفصل الثامن، نعيد نشر مقتطفات من مقابلة أجريتها مع إقبال أحمد في نيويورك، في ٧ و٢٣ و ٣٠ مايو/أيار ١٩٨٠ . وقد نشر الجزء الأول من هذا النص (باستثناء المناقشة حول «أزمة العلاقات الخارجية») في مجلة Race and Class (لندن ـ ١٩٨٠). وكان الهدف من وراء المقابلة هو استكشاف الأزمات التي تواجه باكستان. وكان إقبال أحمد قد عاد لتوه من زيارة لباكستان، حيث وجد أن البلاد «تعيش أزمات بالغة الشدة. وان ما يحدث الآن هو أن هذه الأزمات تصل إلى ذروتها. ويمكن تشخيص هذه الأزمات بأنها أزمات: (أ) الشرعية، (ب) سلطة الدولة، (ج) الاندماج القومي، (د) الاقتصاد، (هـ) العلاقات الخارجية».

وبوجه عام، أعتقد أن النصوص والدراسات المختارة تقدم صورة حية وصحيحة تاريخياً ومثيرة للاهتمام نظرياً عن متاعب وتحديات باكستان اليوم. إلا أنني لا بد وأن أعترف بنقص بعض الجوانب. فهناك إغفال لدور المرأة، فقد عجزت عن العثور على مادة حول هذا الموضوع لإدراجها في الكتاب. وحين يشير إقبال أحمد إلى أن الجماعات الديمقراطية والثورية لم تتطور بعد إلا بدرجة ضعيفة، فقد كان لا بد من تقديم تقرير وتفسير وتقويم لهذه القوى، لكي يكون الكتاب كاملاً وشاملاً. إلا أنني، ومرة أخرى، لم أجد كتابات مناسبة حول هذا الموضوع بأي لغة متاحة حتى لحظة الانتهاء من جمع مواد هذا الكتاب، والأمر نفسه ينطبق على جانب العلاقات العربية ـ الباكستانية.

وأود أن أتوجه بخالص الاحترام والعرفان بالجميل إلى إقبال أحمد، للكثير من الاقتراحات المفيدة التي مكنت من إصدار هذا الكتاب. كذلك، لم يكن من الممكن الاستغناء عن نصائح كثير من الزملاء الباكستانيين في نيويورك. إلا أن الاختيار النهائي (باستثناء الفصل الأخير) كان من جانبي، وبالتالي فإن أي نواقص إنما تقع على عاتقي وحدي.

وأخيراً، ففي النصف الأول من أبريل/نيسان ١٩٨١، زارني في نيويورك السيد أفضل بانجاش، وهو زعيم حزب باكستان مازدور كيسان (حزب العمال والفلاحين) الذي يعيش في المنفى، كما أنه واحد من أبرز زعماء المعارضة الباكستانية. وهو أيضاً منظم حزبي ومحام ومناضل سياسي. وهو يحب تناول الفاكهة، لأنها تذكره

بالأرض التي نفي منها. وهو شخص معقد وبسيط في نفس الوقت. وعندما كنت أستمع إلى حديثه عن باكستان، كنت اقترب من الخبرات الفعلية للشعب. ورغم ضعف وتدهور قوة إبصاره، فقد جعلني أرى محنة باكستان، وشوق شعبها إلى التخلص من الديكتاتورية العسكرية. وأود أن أهدي هذا الكتاب إلى شعب أفضل بانجاش.

هوامش المقدمة

(١) إضطلعت مؤسسة الأبحاث العربية بنشر كتب تضم مجموعات من الدراسات حول مناطق الأزمات في مجتمعات ما بعد الاستعمار. وقد صدر منها حتى الآن: «إيران: ١٩٠٠/ ١٩٨٠» (بيروت - ١٩٨٠)، و«تركيا، بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري»، (بيروت، ١٩٨٥).

(٢) أنظر: Edward Said: Covering Islam, New York, Pantheon Books, p. xvi

وقد أصدرت مؤسسة الأبحاث العربية الطبعة العربية لهذا الكتاب في خريف ١٩٨١ بعنوان: «تغطية الإسلام».

(٣) أنظر: Eqbal Ahmad: «Zia is no spokesman», in the New York Times, Oct. 1, 1980.

(٤) أنظر: The New York Times, «U.S. Said to Weigh Extensive Arms Sales to Pakistan», by Michael T. Kaufman, March 5, 1981.

(٥) نفس المرجع السابق.

(٦) أنظر: Alexandre Dastarac and M. Levent in «Le Pakistan, fragile bastion dans la strategie occidentale», Le Monde Diplomatique, March 1981.

(٧) أنظر: Eqbal Ahmad: Pakistan-Signposts to a Police State, in Journal of Contemporary Asia, No 4, Vol. 4, 1974.

الفصل الأول

تاريخ باكستان وتركة الفترة الاستعمارية*

ي. ف. جانكوفسكي ول. ر. بولانسكايا

عندما تم تقسيم الهند عام ١٩٤٧، جرى رسم الحدود بين الدولتين الجديدتين ـ باكستان والاتحاد الهندي ـ دون أي اعتبار للتركيب القومي أو العرقي لسكان الأقاليم المختلفة، كما غاب الاهتمام بالروابط الاقتصادية والثقافية القائمة، أو بالتماسك الإقليمي (الجغرافي).

وكانت الفروق الدينية بين السكان هي النقطة الوحيدة التي وضعت في الاعتبار. ولما كان المسلمون لا يشكلون أغلبية متماسكة إلا في شمال غربي وشمال شرقي الهند البريطانية، فقد تشكلت باكستان بتوحيد المنطقتين الواقعتين في أقصى طرفي شبه القارة، واللتين تفصل بينهما مساحة من أراضي الهند تمتد لمسافة لا تقل عن ١,٥٠٠ كيلومتر. ولم تكن هاتان المنطقتان المنعزلتان ـ اللتان سميتا بعد ذلك باكستان الغربية وباكستان الشرقية ـ ترتبطان بأية روابط تاريخية أو اقتصادية أو عرقية أو ثقافية. ورغم أن حل المشكلة الدينية والطائفية كان الهدف المزعوم من وراء تقسيم الهند، فإن التقسيم لم يؤد لا إلى حل هذه المشكلة، ولا إلى إقامة دولة إسلامية متجانسة، فما زال الملايين من الهندوس يعيشون في باكستان، وخاصة في شطرها الشرقي [باكستان الشرقية أو دولة بنغلادش اليوم ـ المحرر]. وحسب تعداد ١٩٥١، فإن الهندوس كانوا يشكلون ١٤,١ في المئة من سكان باكستان، بل وترتفع نسبتهم إلى ٢٣,٢ في المئة في باكستان الشرقية[1]. ومن الناحية الأخرى، فإن أكثر من ٣٠ مليون مسلم ما زالوا يعيشون في الاتحاد الهندي.

---

* هذا الفصل مأخوذ من كتاب: «A History of Pakistan (1947-1950)», People's Publishing House; Lahore, Pakistan.

وفي نفس الوقت، فإن إقامة دولة على أساس من المبادىء الدينية قد أدى إلى تمزيق أوصال أكبر قوميتين ـ البنغاليين والبنجابيين ـ اللتين انقسمت كل منهما بين الدولتين الجديدتين، بحيث تم إدماج غالبية البنغاليين والبنجابيين في باكستان، بينما ظل الجزء الباقي (حوالى ٣٠ في المئة منهم) في الهند.

وكانت باكستان الغربية تتألف من: إقليم الحدود الشمالية الغربية مع المناطق القبلية، وإقليمي السند وبالوشستان البريطانية، والجزء الغربي من إقليم البنجاب[٢] وولايات باهاوالبور، وخيربور، وكالات، وخاران، ولاس سبيلا، وشيترال، ودير، وسوات، وآمب، وفولرا. أما باكستان الشرقية فكانت تتألف من: الجزء الأكبر من إقليم البنغال السابق[٣]، ومنطقة سيلهت من ولاية آسام.

وبشكل عام، فقد حصلت باكستان على ٢٣ في المئة من أراضي الهند الاستعمارية و ١٩ في المئة من سكانها.

وكان إجمالي مساحة الدولة الإسلامية التي أقيمت عام ١٩٤٧ يصل إلى ٩٤٧,٧٠٠ كيلومتراً مربعا تقريباً[٤]، وحسب بيانات عام ١٩٥١، فإن عدد سكانها كان يصل إلى ٧٥,٨٤٢,٠٠٠ نسمة. وكانت مساحة الجزء الغربي من البلاد تبلغ ٨٠٦,٥٠٠ كيلومتراً مربعا، أي ٨٥,١ في المئة من إجمالي مساحة باكستان، بينما كانت مساحة الجزء الشرقي تبلغ ١٤١,٢٠٠ كيلومتراً مربعا. ورغم أن مساحة باكستان الشرقية تقل كثيراً عن باكستان الغربية، فإن عدد سكانها أكبر، ففي عام ١٩٥١، كانت تضم ٤٢,٠٦٣,٠٠٠ نسمة، أو ٥٥,٥ في المئة من إجمالي سكان البلاد، بينما لم يكن عدد سكان باكستان الغربية يزيد على ٣٣,٧٧٩,٠٠٠ نسمة[٥].

كذلك، فإن باكستان الغربية والشرقية تختلفان من حيث التركيب القومي للسكان. فمن السمات المميزة لباكستان الشرقية تجانس سكانها فيما يتعلق بالقومية، حيث أن ٩٨ في المئة من السكان من البنغاليين، وهم شعب ذو ثقافة قديمة، يعتز بتاريخه وأدبه، ويحب لغته وتقاليده الوطنية. أما الأقليات القومية القليلة القائمة، فتعيش في مناطق الحدود في باكستان الشرقية، وتنتمي أساساً إلى المجموعة العرقية الآسامية ـ البورمية، ولا يتجاوز إجمالي عددهم ٢٥٠ ألف نسمة[٦]. أما سكان باكستان الغربية، فيتألفون من أربع مجموعات عرقية رئيسية: البنجابيون (٢٠,٨ مليون نسمة، حسب تعداد عام ١٩٥١)، والباختون (٥ ملايين نسمة)، والسند (٣,٩ مليون نسمة)، والبالوش (مليون نسمة تقريباً)[٧]. وكل من هذه القوميات له لغته الخاصة، ويحتل منطقة جغرافية واسعة ـ أقاليم البنجاب وباختونستان والسند

وبالوشستان ـ وهو ما يبين أن كلا من هذه القوميات قد حقق وحدة ثقافية ولغوية خلال تطوره التاريخي.

ولم يكن شطرا باكستان يختلفان فقط من حيث مساحة الأراضي والتركيب القومي والقوة العددية للسكان، وإنما كانا يختلفان أيضاً فيما يتعلق بأوضاع الحياة المادية.

فكما يقول الباحث الجغرافي و. هـ. ك. سبيت، فإن باكستان الغربية هي بلاد المتناقضات، فهي تضم الجبال الشاهقة والسهول الشاسعة، والصحارى القاحلة والوديان الخصيبة. وتشغل الجبال وأشباه الصحارى جزءاً كبيراً من البلاد، والمناخ حار وجاف مع تذبذب يومي وموسمي واسع في درجات الحرارة. وكقاعدة، لا يمكن القيام بالزراعة دون وسائل ري اصطناعية.

أما باكستان الشرقية، فهي «دلتا» طينية تغطيها رسوبيات الطمي، وهي منخفضة إلى الحد الذي يمكن معه أن تغرق كلها تقريباً إذا ما ارتفع منسوب مياه خليج البنغال، الذي تطل عليه، بمقدار متر واحد أو إثنين. ويقطع هذا السهل نهران عظيمان، الجانج وبراهمابوترا، وروافدهما العديدة. وفي أقصى الجنوب الشرقي فقط، ترتفع الأرض قليلاً لتشكل تلال شيتاجونج ولوشاي، وهي تلال ليست شديدة الارتفاع. وعلى حين تعاني باكستان الغربية من قلة الماء، فإن المشكلة في باكستان الشرقية هي توافره بأكثر من اللازم. فالمناخ فيها حار ورطب، ويتراوح معدل سقوط الأمطار سنوياً بين ١٥٠٠ و ٤٠٠٠ ملليمتراً. وبفضل الحرارة والرطوبة، يمكن زراعة ثلاثة محاصيل سنوياً، إذا ما توفرت لها الرعاية السليمة.

وقد ورثت باكستان عن حكام الهند البريطانيين إقتصاداً استعمارياً متخلفاً. ففي ١٩٤٨ / ١٩٤٩ (وهي أول سنة مالية كاملة لباكستان)، كان متوسط دخل الفرد في باكستان لا يزيد عن ٢٣٠,٤ روبية[٨]، أو ما يعادل حوالى ٣ في المئة من متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يبين تخلف البلاد والانخفاض الشديد لإنتاجية العمل في المجالات الأساسية للإنتاج. وحتى خلال الفترة الاستعمارية، كانت الأقاليم التي شكلت باكستان فيما بعد تتسم بالانخفاض الشديد في مستوى التطور الاقتصادي. ونتيجة للتقسيم، لم تحصل باكستان إلا على ثماني مدن فقط تزيد كل منها على ١٠٠ ألف نسمة، حسب تعداد عام ١٩٥١، وهي: لاهور، وكراتشي، ودكا، وحيدرأباد، وروالبندي، وملتان، وسيالكوت، وبيشاور. وكان ٩٥,٢ في المئة من سكان باكستان الشرقية و ٨٥,٢ في المئة من سكان باكستان

الغربية، يعيشون في الريف. ولم تحصل باكستان إلا على ٩,٦ في المئة من إجمالي عدد المشروعات الصناعية في شبه القارة (١٤١٤ من بين ١٤٦٧٧ مشروعاً)، و ٥,٣ في المئة من الطاقة الكهربية الموجودة (٧٢٧٠٠ كيلوواط من بين ١٣٧٥٠٠٠ كيلوواط)، و ٦,٥ في المئة من العمال الصناعيين (٢٠٦١٠٠ عامل من بين ٣١٤١٨٠٠ عامل)، و ١٠ في المئة من مخزون المعادن المعروف في الهند[٩].

وكان جزء كبير من المشروعات الصناعية - ٤١,٢ في المئة - يتمثل في المشروعات الصغيرة التي تعمل في مجال التجهيز الأولي للمواد الخام الزراعية، والتي كانت تستخدم أساليب بدائية ولا تعمل إلا بضعة شهور قليلة من كل عام. ولم تكن باكستان تملك سوى نحو عشرين من مصانع النسيج ومشروعات تجهيز المواد الغذائية والدخان، وحوالي ثلاثين من ورش الهندسة الكهربية والسكك الحديدية الصغيرة. وكانت هذه المشروعات تتركز بشكل رئيسي في كراتشي والمدن الكبيرة في البنجاب الغربية.

ومن بين ١٤١٤ مشروعاً صناعياً حصلت عليها باكستان، لم يكن في الجزء الشرقي من البلاد سوى ٣٣٥ مشروعاً، وكانت في جانبها الأعظم مشروعات موسمية للتجهيز الأولي للمواد الخام الزراعية. ولم يكن في باكستان الشرقية ورشة واحدة للسكك الحديدية، أو مصنع واحد للكيماويات، كما أن هذا الاقليم الذي يبلغ عدد سكانه ٤٢ مليون نسمة، لم يكن به سوى مصنع واحد للإسمنت[١٠]. وكانت آلات المشروعات الصناعية عتيقة، ولا تتسم بالكفاءة، ومتهالكة إلى حد كبير، بينما كان العمل اليدوي يستخدم على نطاق واسع. وفي ١٩٤٨/ ١٩٤٩، صدّرت باكستان ما قيمته ٣٩ مليون روبية من السلع المصنعة، أو ما يعادل ٤,٤ في المئة من إجمالي صادراتها، الذي بلغ ٩٢٠ مليون روبية[١١]. وخلال السنوات الأولى من قيام باكستان، كان أقل من واحد في المئة من دخلها القومي يأتي من الصناعة والتعدين[١٢].

وكان كثير من المشروعات الصناعية الموجودة في باكستان ملكاً لاحتكاريين هنود، من أمثال تاتا وبيرلا ودالميا[١٣].

وكانت الاحتكارات الأجنبية، وخاصة البريطانية، تهيمن على اقتصاد باكستان، ففي عام ١٩٥٠، كانت استثماراتهم الرأسمالية تقدر بنحو ١٠٠٠ مليون روبية[١٤]. وكانت شركتان بريطانيتان، هما شركة بورما للنفط وشركة أتوك للنفط، تمتلكان الجانب الأعظم من صناعة النفط في البلاد. كما كانت شركة باول دوفرين

للصناعات الكيماوية تتمتع بحقوق احتكار لتشغيل مناجم الفحم واستخراج المواد الخام الكيماوية. كما كان رأس المال البريطاني أيضاً يحتكر استخراج وتصدير معدن الكروم. ويمكن للمرء بسهولة أن يقدم المزيد من الأمثلة المماثلة.

أما المشروعات الصناعية القليلة التي كان يملكها رأسماليون باكستانيون محليون، وكانت في معظمها مشروعات صغيرة، فكانت مرتبطة بالمعايير البريطانية، وتعتمد على استيراد الآلات وقطع الغيار البريطانية.

وكانت الاحتكارات البريطانية تحتل مواقع مهيمنة في النظام الائتماني والمالي في باكستان، مثلما كانت تهيمن على التجارة الخارجية[١٥]، والنقل البحري والنهري، وغير ذلك من أفرع الاقتصاد الوطني الهامة، مثل مزارع الشاي في باكستان الشرقية. وكان ٩٠ في المئة من رأس المال المصرفي في باكستان في أيدي بنوك بريطانية، مثل اللويدز وجْرينْدْليز[١٦]. وكانت شركات روبرتس وجيْل وشركة الدخان الامبراطورية، وغيرها من الشركات البريطانية، تسيطر على أكثر من ٨٠ في المئة من واردات باكستان[١٧]. وكان كثير من الشركات الباكستانية المحلية يرتبط بشبكة من وكالات الإدارة البريطانية التي كانت تعمل في البلاد عندئذ، كما كان رأس المال البريطاني يسيطر أيضاً على قطاع التأمين.

وساعد نظام المعاملة التفضيلية الذي كان معمولاً به في الامبراطورية البريطانية الاحتكارات البريطانية على الاحتفاظ بوضعها المهيمن في الاقتصاد الباكستاني - فلم يكن هذا النظام يؤدي فحسب إلى خسارة البلاد لملايين الروبيات[١٨]، بل حال أيضاً دون أن تتمكن من حماية صناعتها الوطنية في مواجهة منافسة السلع البريطانية، التي استمر استيرادها في ظل تعريفات جمركية تفضيلية. كذلك، فإن ودائع باكستان من الجنيهات الاسترلينية فى لندن، وتنظيم السيطرة على العملات في منطقة الاسترليني، التي كانت باكستان عضواً فيها، قد حدت من فرص البلاد في تطوير علاقات إقتصادية مع دول خارج منطقة الاسترليني، وساعدت في الحفاظ على النفوذ البريطاني[١٩].

ولم يقتصر تأثير الوضع المتميز للاحتكارات البريطانية في اقتصاد باكستان على تحقيق أرباح هائلة لهذه الاحتكارات وتمكينها من الإبقاء على أوضاع التبادل غير المتكافىء بين باكستان وبريطانيا العظمى لصالح الأخيرة فحسب، بل إنه مكّن الاحتكارات البريطانية أيضاً من توجيه التطور الاقتصادي للبلاد في الاتجاه المؤاتي لهذه الاحتكارات، بالإبقاء عليها كمجرد ملحق للزراعة والمواد الخام للبلد الاستعماري السابق.

وكانت المشروعات الصناعية الصغيرة التي وجدت في باكستان بعد التقسيم عاجزة تماماً عن توفير حتى أبسط احتياجات البلاد من السلع الصناعية، وبالتالي، كان يتعين استيراد القسط الأعظم من هذه السلع من الخارج[٢٠]. ولم يكن يوجد في الواقع أي إنتاج لوسائل الإنتاج، وبالكاد كان يتم استخراج أي من الموارد المعدنية المعروفة في البلاد. وكان إنتاج الطاقة الكهربية والفحم والنفط ضئيلاً للغاية[٢١]، وهو ما كان يعني أن الصناعة، بالقدر الذي وجدت به، لم تكن تمتلك الوقود والطاقة اللازمة لها. وبالتالي، فقد كان على باكستان أن تستورد من الخارج كل ما تحتاجه من الآلات الصناعية، وقطع الغيار، والوقود، والزيوت، وكثير من المواد الخام الصناعية والسلع المصنعة. وحتى في ١٩٥٠/١٩٥١، بعد ثلاث سنوات من قيام دولة باكستان، لم تكن مشروعاتها الصناعية تستطيع أن تلبي إلا ما يتراوح بين ١٨ و ٢٠ في المئة من الطلب على الغزل، وأقل من ٣ في المئة من الطلب على الحديد الزهر والصلب، وما يتراوح بين ١٥ و ٢٠ في المئة من الطلب على المنتجات النفطية[٢٢].

ولم يكن نظام النقل الذي ورثته باكستان عن فترة الحكم البريطاني يضمن كفاءة الاتصال بين مختلف الأقاليم، حتى داخل كل من شطري الدولة. وكان البريطانيون قد بنوا ٤٠ في المئة من خطوط السكك الحديدية في باكستان لأغراض عسكرية واستراتيجية، بحيث أنها لم تكن تبرر ما ينفق على صيانتها، كما كان جانب كبير من الطرق الرئيسية مقاماً لأغراض استراتيجية أيضاً، دون أن يكون لها كثير من الفائدة الاقتصادية[٢٣]. ولم تكن شبكة السكك الحديدية والطرق المعبدة والترابية كافية لاحتياجات البلاد، نظراً لمساحتها الشاسعة وكثافة سكانها. وكانت عربات السكك الحديدية قديمة ومستهلكة، بينما لم يكن في البلاد سوى ٢٥,٤٠٠ سيارة عام ١٩٤٧.

ومنذ الأيام الأولى لقيام الدولة الجديدة، واجهت المشكلة المعقدة المتمثلة في استمرار الاتصالات بين شطريها الغربي والشرقي، وهو ما استنفد قدراً كبيراً من الموارد والطاقة. ومثل كثير من القضايا الأخرى، فقد ازدادت صعوبة حل هذه المشكلة من جراء التوتر بين الهند وباكستان، وهو التوتر الذي نشأ خلال عملية التقسيم، وزادت الاحتكارات الامبريالية من حدته.

كما تأثر الوضع الاقتصادي للدولة على نحو معاكس من جراء ضرورة تخصيص عشرات الملايين من الروبيات سنوياً من ميزانيتها الهزيلة، لتسدد لبريطانيا العظمى ثمن نظام الري والسكك الحديدية التي آلت إلى ملكية باكستان بعد التقسيم. وكانت هذه المدفوعات تزيد على ٥٥ مليون روبية سنوياً ـ منها ٤٠ مليوناً سداداً للدين

الأصلي، و ١٥ مليوناً كفوائد على هذا الدين[٢٤].

وكانت الأغلبية الساحقة (٧٥ في المئة) من السكان العاملين بأجور مجزية تعمل في الزراعة، التي شكلت الجانب الأعظم من الدخل القومي - ١١٧٠٠ مليون روبية من الإجمالي البالغ ١٦٨٦٠ مليون روبية عام ١٩٤٨/١٩٤٩. إلا أن الزراعة، وهي الفرع الأساسي في اقتصاد باكستان، كانت تعاني أزمة عميقة ومزمنة، أحدثها قرنان من الحكم الاستعماري، وهي الأزمة التي عرقلت تطور قوى الإنتاج في البلاد، وأبقت على بقايا علاقات ما قبل الرأسمالية في مجال الإنتاج. فالأرض كانت تزرع بوسائل بدائية، وكان عدد الآلات الزراعية المستخدمة ضئيلاً للغاية. وكانت تربية الماشية، التي تلعب دوراً هاماً في اقتصاد باكستان الغربية، تتم على مساحات واسعة، فيما تزايد تآكل التربة وملوحتها، وارتفاع منسوب المياه الجوفية بها، عاماً بعد عام، حتى أصبح هذا الوضع يشكل خطراً حقيقياً على الزراعة[٢٥].

وكان مستوى محصول الأرز والقمح والشعير والقطن وقصب السكر وغيرها من المحاصيل الهامة في باكستان ضمن أقل المستويات في العالم، وكان إنتاج الحبوب يتدهور بشكل مضطرد: ففي ١٩٥٢/١٩٥٣، إنخفض بنسبة ٩ في المئة عما كان عليه في ١٩٤٨/١٩٤٩[٢٦]. ونتيجة لذلك، باتت البلاد تعاني بشكل دائم نقص المواد الغذائية، وهو النقص الذي كان يتحول إلى مجاعة حقيقية عند تدهور المحصول أو حدوث كارثة طبيعية. وفي الوقت نفسه، فإن مساحات كبيرة من الأراضي التي كان يمتلكها ملاك الأراضي شبه الاقطاعيين، والتي كانت صالحة للزراعة، بقيت قاحلة بلا زرع.

وتعرقل تطور قوى الإنتاج في الزراعة الباكستانية من جراء نظام العلاقات الزراعية القائم. وكانت إحدى السمات المميزة لهذه العلاقات تتمثل في تركز ملكيات كبيرة من الأراضي في أيدي مجموعة شديدة الصغر من ملاك الأراضي شبه الاقطاعيين، الذين كانوا يسيطرون على الريف، في مقابل ملكيات فلاحية صغيرة، بل وشديدة الضآلة. ففي باكستان الغربية، كان ٦٠٦٠ من كبار الملاك يمتلكون من الأراضي ما يزيد عما تمتلكه ٣,٣ ملايين عائلة من الفلاحين. وكان أكثر من نصف الأراضي في هذا الجزء من البلاد يزرع بواسطة حائزين لا يتمتعون بأية حقوق في هذه الأراضي على الإطلاق. وكقاعدة، فإن ملكيات هؤلاء الحائزين كانت صغيرة إلى الحد الذي يجعل من المستحيل زراعتها بكفاءة.

وفي باكستان الشرقية، كان ٨٠ في المئة من الأراضي يتركز في أيدي ملاك

الأراضي والوسطاء، الذين كانوا يقومون بجمع الايجارات[٢٨]. وكان ثلث سكان الريف ممن يعملون بنظام المزارعة، دون أن تكون لهم أية حقوق قانونية إزاء الأراضي التي يزرعونها. وكان نصف فلاحي باكستان الشرقية يزرعون قطعاً صغيرة من الأرض، لا تزيد الواحدة منها على ٠,٨ من الهكتار.

وتمثلت الوسيلة الأساسية المستخدمة من قبل ملاك الأراضي لاستغلال فلاحي باكستان في نظام الحيازة شبه الإقطاعي، بالإضافة إلى تقديم البذور والأدوات الزراعية وحيوانات الحقل بشروط ربوية، وهو ما كان يصل إلى حد التبعية الشخصية للمالك. وكان ملايين الحائزين الذين لا يتمتعون بالحماية، والذين يزرعون مساحات ضئيلة من الأرض التي لا يملكونها، مضطرين لتسليم جانب كبير من إنتاجهم الضروري، وليس مجرد فائض إنتاجهم، إلى حفنة صغيرة من الملاك الغائبين والوسطاء الطفيليين الذين يجمعون الإيجارات، والذين لا يلعبون أي دور إيجابي على الإطلاق في الإنتاج. وكان الايجار الذي يتقاضاه المالك يتراوح غالباً بين ٦٠ و ٧٠ في المئة من إجمالي الناتج الذي يحصل عليه الحائز من الأرض التي يفلحها. وفي بعض الأحيان، كان نصيب المالك يصل إلى ٩٠ في المئة من المحصول[٢٩].

وبالإضافة إلى الايجار، كان المالك ينتزع من الفلاح العديد من الأقساط المالية، مستخدماً حججاً عديدة لفرضها، مثل زواج الفلاح أو طلاقه، أو التأخر في سداد الايجار، أو مناسبة زواج أو طلاق في عائلة المالك[٣٠]. وكان حجم ونوع هذا الابتزاز يتوقف على العادات السائدة في المنطقة المعنية. وكما قال الاقتصادي الباكستاني س. م. أخضر عام ١٩٥١ فإن «الحائزين كانوا من الناحية الفعلية عبيداً لدى ملاك الأراضي المرابين، الذين كانوا يستغلونهم تماماً»[٣١].

ولم يكن ملاك الأراضي شبه الاقطاعيين، الذين يحصلون على دخل هائل، يهتمون بتطوير قوى الإنتاج في الزراعة الباكستانية. أما بالنسبة للفلاحين الذين يعانون الفقر المدقع، فلم تكن لديهم لا الوسيلة ولا القدرة على إحداث أي نوع من التحسين الزراعي.

وبالتالي، كان نظام العلاقات الزراعية السائد في البلاد يشكل عقبة خطيرة تسد الطريق أمام التقدم الاقتصادي لباكستان.

وترك تقسيم الهند تأثيراً معاكساً على وضع البلاد، لأن كثيراً من الأقاليم التي ظلت لقرون تشكل وحدات إقتصادية وثقافية واحدة قد تم تقسيمها بين الدولتين. وأدى التقسيم إلى صعوبة استمرار العلاقات الاقتصادية القديمة المستقرة بين الأقاليم

التي أدمجت في كل من باكستان والاتحاد الهندي، بل وانقطعت هذه العلاقات بالقوة في بعض الحالات، مما أحدث خللاً في تقسيم العمل الذي تطور بين هذه الأقاليم خلال تطورها التاريخي.

وكانت كثير من المناطق التي أدمجت في باكستان تنتج المواد الخام الزراعية والمواد الغذائية، التي كان يتم تجهيزها واستخدامها، قبل التقسيم، في مناطق تقع الآن داخل نطاق حدود الاتحاد الهندي. وعلى سبيل المثال، كان القطن المنتج في إقليمي السند والبنجاب الغربية يذهب إلى محالج القطن في بومباي وكانبور وأحمد آباد، بينما كانت المشروعات الصناعية في كالكتا تستخدم معظم الجوت والدخان المنتج في البنغال الشرقية[٣٢]. ومن ناحية أخرى، فإن الأقاليم التي تضمها باكستان كانت تحصل فيما مضى على الفحم والطاقة الكهربية والحديد والصلب وغير ذلك من السلع الصناعية الأخرى من مناطق تقع داخل الاتحاد الهندي، على حين كانت مناطق عديدة من الهند تعتمد في نفس الوقت على المنتجات الغذائية المنتجة في مناطق أدمجت في باكستان[٣٣]. وقبل التقسيم، إعتاد فقراء الريف من أقاليم البنغال الشرقية والسند والبنجاب الغربية في باكستان أن يجدوا أعمالاً موسمية في المراكز الصناعية الكبرى مثل بومباي وكالكتا. وباختصار، «لم يكن هناك أي جانب في الحياة الاقتصادية في الهند لا يرتبط بشكل أو بآخر بجانب مقابل في باكستان، والعكس بالعكس»[٣٤].

ونتيجة لتقسيم الهند، إنقطعت هذه الروابط التقليدية، وصادف التطور الاقتصادي لباكستان الكثير من المشكلات المعقدة والمصاعب الحادة ـ ومن بينها، على سبيل المثال، كيفية تجهيز وبيع المواد الخام الزراعية المنتجة في البلاد (مثل الجوت والقطن والدخان والشاي وقصب السكر الخ)، وكيفية الحصول على المواد الضرورية للحرف والصناعات المحلية، وكيفية تسويق منتجاتها.

واضطر الكثير من المشروعات الصناعية الباكستانية لإغلاق أبوابه، بعد حرمانها من الطاقة الكهربية من الهند. وفي عام ١٩٤٧، لم يكن العمل يجري إلا في ٢٧ في المئة و ٢٣ في المئة على التوالي، من المصانع التي كانت تعمل عام ١٩٤٧ في منطقتي لاهور وسيالكوت في إقليم البنجاب الغربية. كما انخفض عدد العمال الصناعيين الذين يعملون في هاتين المنطقتين بنسبتي ٧٣ في المئة و ٩٠ في المئة، على الترتيب، بالمقارنة بعام ١٩٤٦. وتقلص الإنتاج الصناعي عما كان عليه في عام ١٩٤٦ إلى ٣٧ في المئة فقط في لاهور، وإلى ٧ في المئة في سيالكوت[٣٥]. بل وفي عام ١٩٥٠، كانت الطاقة الإنتاجية للمشروعات الصناعية الواقعة في باكستان لا تزال

أبعد ما تكون عن استغلالها بالكامل، مثلما توضح الأمثلة التالية: لم يكن يستخدم سوى ١٥ في المئة من الطاقة المتاحة من مصانع تشكيل المعادن، و ٢٠ في المئة من طاقة معامل تكرير السكر، و ٥٠ في المئة من طاقة صناعة النسيج[٣٦].

وعانت الزراعة مصاعب خطيرة، نتيجة لتقسيم نظام الري المصمم كوحدة واحدة، فالحدود بين الدولتين قد قطعت، على سبيل المثال، قناة تشيناب العليا وقناة غيلوم العليا ونظام نهر رافي. وأصاب الدمار عدداً من أعمال الري الهامة في أثناء فترة التقسيم، وحرم الكثير من المناطق القاحلة في باكستان الغربية، حيث كان يتم زراعة ١١ مليون فدانٍ بأنظمة مياه تقع في منطقة الحدود، من إمداداتها الطبيعية من المياه. وتقلصت مساحة الأراضي المروية بنسبة ١٤ في المئة. وفي بعض الأحيان، هُجرت الأرض، وظلت قاحلة لأن الزراعيين من الهندوس الذين كانوا يزرعونها قد نزحوا إلى الاتحاد الهندي.

وأدى تمزيق نظام الري في نهر سورما إلى نقص خطير في المياه في كثير من مناطق باكستان الشرقية، وهجرت مساحات واسعة من الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة. وحتى في ١٩٥٢/١٩٥٣ ـ بعد التقسيم بما يتراوح بين خمس وست سنوات ـ كان ما يصل إلى ٨,٦ مليون فدان لا تزال بلا زراعة في باكستان[٣٧].

وحاقت أضرار فادحة بالصناعات والحرف المحلية[٣٨]. فالصناعات التي كانت تنتج الأدوات الرياضية والمعدات الجراحية والموسيقية ومنتجات الخيزران والمطاط والمدى والأدوات المنزلية والعديد من الأدوات والمعدات، شهدت أزمة خطيرة في سيالكوت ولاهور وجوجرانو الا ووزيراباد والعديد من المدن الأخرى.

ولما كان كثير من العمال المهرة والفنيين والمثقفين، الذين كانوا في أغلبهم من غير المسلمين، قد غادروا باكستان، فقد شهدت كل مجالات الاقتصاد عجزاً حاداً في العمالة المدربة[٣٦]. وكان من المتعذر حل هذه المشكلات بشكل سريع، نظراً لتخلف باكستان الثقافي ـ نتيجة لماضيها الاستعماري ـ ولغياب العدد الكافي من المؤسسات التعليمية العليا والمتخصصة، وللنقص في المدرسين والمدارس والكتب الدراسية. وحسب البيانات الرسمية، فإن ٧ في المئة فقط من سكان باكستان كانوا يستطيعون القراءة والكتابة عام ١٩٤٨[٤٠].

وتفاقمت مصاعب باكستان بسبب تدفق اللاجئين المسلمين من الهند. فبحلول عام ١٩٥١، كان عددهم قد تجاوز ٧,٢ ملايين لاجيء: ٦,٥ ملايين إلى باكستان الغربية، و٠,٧ مليون إلى باكستان الشرقية[٤١]. وكانت مشكلة اللاجئين تتسم

بحدة خاصة في الجزء الغربي من البلاد: فقد شكل اللاجئون ٢٦,١ في المئة من السكان في البنجاب الغربية، و ٥٥ في المئة في كراتشي، و ٤٩ في المئة في مولتان، و٤٣ في المئة في لاهور[٤٢]. وكانت مستوطنات هؤلاء اللاجئين، الذين كان استقر معظمهم على أطراف المدن الكبرى، عبارة عن تجمعات من الأكواخ البائسة المصنوعة من البوص ورقائق الخشب والصفيح القديم، وسط بحر من القذارة يهدد بابتلاعها. ولم يجد ألوف اللاجئين، الذين يفتقرون حتى إلى الوسائل لبناء مثل هذه الأكواخ، أمامهم سوى الرقود في شوارع المدن الكبرى.

وزاد ملايين اللاجئين الذين تدفقوا على البلاد من حدة ما كان قائماً بالفعل من جوع وبطالة. وكان توفير أماكن لإيوائهم وأعمال لهم يتطلب موارد هائلة.

وتطور عدد من المشكلات المعقدة التي نشأت خلال تقسيم الهند إلى نزاعات كبرى بين باكستان والاتحاد الهندي. وكان من بينها القضايا الرئيسية التالية: تعيين الحدود بين الدولتين، مسألة اللاجئين التي كانت تتعلق أساساً بممتلكات الأشخاص الذين نزحوا من بلد إلى آخر، والأقليات الدينية التي بقيت في كل من الدولتين، وتوزيع مياه الأنهار في مناطق الحدود وأنظمة الري، والمسائل المالية، وبخاصة ما تتحمله باكستان من الدين القومي للهند قبل تقسيمها، ومسألة إلى أي من الدولتين تنضم كشمير وجوناجارش وحيدرآباد.

ونتيجة لتدخل الاستعماريين البريطانيين والاحتكاريين الأمريكيين، الذين سعوا بكل شكل ممكن لزيادة تفاقم العلاقات الهندية ـ الباكستانية، فقد ظلت هذه المشكلات بلا حل لسنوات طويلة، مما عقد العلاقات بين الدولتين وأضفى عليها توتراً. وكان أكثر النزاعات مرارة هو النزاع حول مسألة كشمير.

وكشمير، التي كانت واحدة من أكبر ولايات الهند، والتي تبلغ مساحتها حوالي ٢١١,٠٠٠ كيلومتراً مربعاً ويزيد سكانها على أربعة ملايين، تتمتع بأهمية استراتيجية عظيمة، حيث أنها تقع في النقطة التي تلتقي فيها حدود كل من باكستان والاتحاد السوفييتي والصين وأفغانستان والهند. ولذلك، فقد حاول الاحتكاريون البريطانيون والأمريكيون إيجاد حل يسمح لهم بالإبقاء على نفوذهم في هذه المنطقة، وتمكينهم من استخدام أراضي وموارد كشمير لأغراضهم. كذلك، فإن سياستهم قد تأثرت بالتنافس داخل المعسكر الامبريالي.

ومن الناحية الأخرى، فقد حاولت كل من الهند وباكستان حل قضية كشمير وفقاً لمصلحتها الخاصة.

واستندت الدوائر الحاكمة في باكستان، التي كانت تسعى إلى ضمان ضم كشمير إلى دولتها، إلى أن الأغلبية الساحقة من سكان كشمير هم من المسلمين (٧٧,١ في المئة، حسب أرقام عام ١٩٤١). ولم يكن هذا الوضع في نظر حكام باكستان بأقل أهمية عن الموقع الاستراتيجي الجيد لكشمير، ومواردها المعدنية والاقتصادية. وكانوا يخشون من أن إدماج كشمير في الاتحاد الهندي من شأنه أن يقوض الأسس التي قامت عليها باكستان، ويخلق بالتالي سابقة غير مرغوبة.

أما بالنسبة لزعماء الحركة الوطنية في كشمير، فقد كان معظمهم يريد الاتحاد مع الهند، وإنْ كانت بعض الأجنحة قد أيدت الانضمام إلى باكستان، بينما كانت بعض المجموعات تريد لكشميرأن تصبح دولة منفصلة قائمة بذاتها.

وطبقاً لقانون الاستقلال الهندي الصادر عام ١٩٤٧، فقد كان من حق حكام الولايات الهندية أن يقرروا ما إذا كانوا ينضمون إلى أي من الدولتين، أو يظلون على علاقاتهم السابقة مع بريطانيا العظمى ـ أي يظلون تابعين للتاج البريطاني.

وبحلول خريف ١٩٤٧، كان قد أصبح واضحاً أن هاري سينغ، مهراجا كشمير، لا يعتزم الانضمام إلى باكستان[٤٣]. وفي ذلك الوقت، أدى وصول لاجئين هندوس من البنجاب إلى حدوث أعمال شغب وعنف معادية للمسلمين في جامو، وهي الجزء الجنوبي الغربي من كشمير، حيث الأغلبية من الهندوس. وأدى ذلك بدوره إلى قيام رجال القبائل من مناطق الباختون القبلية ومن إقليم الحدود الشمالية الغربية بغزو كشمير.

كانت وحدات الباختون التي عبرت حدود كشمير في ٢٢ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٤٧ بقيادة أكبر خان، وهو ميجور ـ جنرال في الجيش الباكستاني[٤٤]. وكانت هيئة أركان حربه تضم أفراداً عسكريين بريطانيين وأمريكيين[٤٥]. وفي ٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٤٧، أعلنت «آزاد كشمير» («كشمير الحرة»)، وشكلت «حكومة» للإقليم المحتل، في بانش، وهي بلدة في الجزء الغربي من الولاية استولت عليها القوات الغازية. وتولى رئاسة الحكومة السردار محمد إبراهيم، وهو أحد زعماء المؤتمر الإسلامي لجامو وكشمير ـ وهو المنظمة التي كانت تضم الطائفة الإسلامية في تلك الولاية[٤٦].

وفي نفس اليوم، طلب مهراجا كشمير العون من الحكومة الهندية، وأعلن أنه يرغب في الانضمام إلى الاتحاد الهندي. وفي ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٤٧، إنضمت كشمير رسمياً إلى الهند. وأرسلت وحدات من الجيش الهندي جواً إلى

كشمير. وفي ذلك الوقت، كانت الوحدات الباكستانية التي تتقدم صوب سرينجار، عاصمة كشمير، قد أوقفت على يد سكان وادي كشمير، الـذين هبوا يـدافعون عن بيوتهم تحت قيادة المؤتمر الوطني لجامو وكشمير، وهو حزب وطني ديمقراطي.

ولم تعترف الدوائر الحاكمة في باكستان بالاتفاقية التي انضمت بموجبها كشمير إلى الاتحاد الهندي، رغم أنها تضمنت نقطة خاصة تشترط إجراء استفتاء عـام حول مسألة إنضمـامها إلى أي من الـدولتين، وذلـك بعد تـطهير أراضيهـا من الوحـدات العسكرية الأجنبية (أي الباكستـانية)[٤٧]. وانـدلع صـراع مسلح، استمر أكـثر من عام، بين باكستان والهند[٤٨].

وكـان الصراع مفيـداً للغايـة للإمبـرياليـين الغربيـين، فقد أضعف الـدولتين الجديدتين، وحال دون تمكينهما من تدعيم استقـلالهما. كـما مكن الاستعماريـين من تأليب كل من الدولتين على الأخرى، والتدخل في الشؤون الداخلية لكـل من الهند وباكستان. ومما لا شك فيه أيضاً أن الصراع قد أفاد العناصر الرجعية في كل من الهند وباكستان، حيث مكنها من تغذية التعصب الديني للقطاعات المتخلفة من السكان، كما حالت دون أن تشن الجمـاهير العـريضة نضـالاً موحـداً من أجل إعـادة التنظيم والديمقراطية للبلاد، وذلك بتركيز اهتمامها على القضايا الدينية والطائفية.

* * *

لم يؤد تقسيم الهند ونشوء باكستان كـدولة إسـلامية مستقلة إلى تـدمير الجهـاز الإداري البيروقراطي الذي أقامه البريطانيون خـلال فترة الاستعمـار. وأصبح هـذا الجهاز الإداري الاستعماري يخدم الآن مصالح الشرائح الحاكمة في باكستان، والتي كانت تضم البورجوازيين وملاك الأراضي.

وكان النظام الدستوري لباكستان يقوم على أساس قانون حكومة الهند، وهـو قانون لم يكن يحظى بشعبية، أصدره البريطانيون الاستعماريون عام ١٩٣٥، ثم تم إكماله ببعض بنود من قانون الاستقلال الهندي الصادر عام ١٩٤٧.

كان يرأس الجهاز الإداري للبلاد حاكم عام، «يتمتع بسلطة كاملة على الإدارة المدنية والقوات المسلحة. وبأوامره الخاصة، كان يستطيـع تعديـل الدستـور القائم، وإصدار قوانين لا يكون من سلطة أي محكمة قائمة نقضها[٤٩]. كما كان يتولى أيضاً رئاسة المجلس التشريعي للبلاد، وهو ما كان يسمى الجمعية التأسيسية.

وكانت الجمعية التأسيسية الباكستانية تتألف من نواب يمثلون الأقاليم المكـونة

للدولة الجديدة، والذين تم إنتخابهم عام ١٩٤٦ في الجمعية التأسيسية للهند قبل التقسيم، من قبل الجمعيات التشريعية المحلية، على أساس مقعد واحد لكل مليون من السكان[٥٠].

اجتمعت الجمعية التأسيسية لأول مرة يوم ١٠ أغسطس/آب ١٩٤٧. وقد تشكلت هذه الجمعية بصورة غير ديمقراطية، ولم تتمتع بأية سلطات من الناحية الفعلية. فمجموعة المعارضة الصغيرة كانت بلا حول ولا قوة، والحكومة كانت تتجاهل حصانة النواب إلى حد كبير. وعلى سبيل المثال، قضى عبد الغفار خان، وهو زعيم معروف من الباختون، قرابة ست سنوات في السجن خلال فترة الجمعية التأسيسية (١٩٤٧ ـ ١٩٥٤)، التي كان عضواً فيها. وكانت التشريعات التي تصدرها الجمعية التأسيسية تتعلق في الأساس بقضايا ثانوية ومسائل إجرائية لتعديل وإكمال بعض بنود قانون حكومة الهند الصادر عام ١٩٣٥.

وظل الانجليز يشغلون المئات من المناصب القيادية في الجيش والحكومة[٥١]. وعلى سبيل المثال، كان حاكم إقليم البنجاب الغربية، وحاكم إقليم الحدود الشمالية الغربية، والقائد العام للقوات المسلحة، وقادة العديد من أفرع القوات المسلحة في باكستان، من البريطانيين.

وقد ورثت باكستان عن الاستعماريين البريطانيين تقسيماً إدارياً للبلاد، كان يهدف إلى عرقلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي للهند، وتعطيل توحيد شعوب البلاد على المستوى القومي، وزيادة تفتتها، كما كان يتجاهل تماماً حقيقة أن بعض الأقاليم القومية كانت تشكل كلاً إقتصادياً وثقافياً. وعلى سبيل المثال، فإن الأراضي التي كان يسكنها الباختون قد قسمت فيما بين إقليم الحدود الشمالية الغربية وولايتي دير وسوات والمنطقة القبلية والمناطق الشمالية الشرقية من إقليم بالوشستان. وبالمثل، فإن الأراضي القومية لأهالي السند والبالوش والبنجابيين قد قسمت أيضاً بحدود إدارية وإقطاعية عتيقة.

فالحكام الإقطاعيون «للولايات. . . التي انضمت إلى باكستان، كانوا يتمتعون بسلطات سيادة كاملة في كل المجالات، باستثناء الشؤون الخارجية والدفاع والمواصلات ـ وهي المجالات التي كانت مخولة للمركز»[٥٢]. ورغم بعض الفروق في مستوى التطور الاقتصادي، فإن هذه الولايات جميعاً كانت من بقايا الماضي، حيث ظل انعدام القانون والفقر والجهل، وحيث ظل السكان يفتقرون إلى أبسط الحقوق الديمقراطية، وحيث لم تكن توجد أية هيئات حكومية أو مؤسسات للحكم المحلي عن

طريق الانتخاب. وكتبت صحيفة ديمقراطية، هي صحيفة «باكستان تايمز» أن أساليب ترجع إلى العصور الوسطى تستخدم لقمع الشعب في الولايات، حيث لا تزال تستخدم أساليب ترجع إلى العصور الوسطى في فرض الضرائب وجبايتها[٥٣]. وكان حكام الولايات يحتفظون بوحداتهم المسلحة، التي لم تقتصر مهامها على نهب الرعايا فحسب، بل إنها استخدمت أيضاً في شن الحرب بعضهم على بعض بسبب المنازعات على الحدود[٥٤].

إن الابقاء على الولايات، التي تحتل ٤٣ في المئة من مساحة باكستان الغربية وتضم ١٠ في المئة من سكانها، والتي كانت مرتعاً للقمع الاقطاعي والرجعية السياسية، قد عرقل التقدم الاقتصادي والاجتماعي لباكستان على نحو خطير.

* * *

لم يحل تقسيم الهند على أساس ديني وقيام باكستان تناقضاً واحداً من التناقضات الكبرى في الحقبة الاستعمارية. فلم يقض ذلك على الهيمنة الاقتصادية التي كانت تمارسها احتكارات القوى الامبريالية، ولا على بقايا علاقات الإنتاج السابقة على الرأسمالية التي كانت هذه الاحتكارات تسعى للحفاظ عليها، كما لم يحل المشكلة الزراعية، ولا المسألة القومية، ولا حتى الخلافات الدينية والطائفية.

لقد ورثت باكستان عن الراج البريطاني (الحكم البريطاني) إقتصاداً استعمارياً متخلفاً. فلم تكن البلاد تمتلك صناعة متطورة، وكانت الزراعة تعاني من أزمة خطيرة، وهي الأزمة التي نجمت عن أن بقايا علاقات الإنتاج السابقة على الرأسمالية في النظام الزراعي لباكستان كانت قوية بشكل خاص. وتبدت هذه الأزمة في استمرار تقلص المساحة المزروعة، وانخفاض إنتاجية المحاصيل، والنقص المزمن في المواد الغذائية، والوجود الدائم لخطر المجاعة. واحتفظت الاحتكارات البريطانية لنفسها بمواقع مسيطرة في عدد من الفروع الرئيسية لاقتصاد البلاد. ورغم أن باكستان كانت مستقلة سياسياً، إلا أنها ظلت مجرد ملحق زراعي ومصدراً للمواد الخام للقوى الغربية، وسوقاً لمنتجاتها الصناعية.

ومن الصحيح أنه عندما نشأت باكستان، كانت الرأسمالية قد أصبحت بالفعل النظام الاجتماعي والاقتصادي السائد في المناطق الأكثر تقدماً في الأقاليم التي تشكلت منها الدولة الجديدة، إلا أنه نتيجة لتفاوت تطور العلاقات الرأسمالية ولقوة البقايا الاقطاعية، فإن إقتصاد البلاد ككل كان عبارة عن بنية متعددة العناصر والأشكال. وجعل ذلك من الممكن الجمع بين الاستغلال الرأسمالي للجانب الأعظم من

الشعب ـ الطبقة العاملة والفلاحين ـ وبين أشكال الاستغلال الاقطاعي وشبه الاقطاعي، مما أبقى شعب باكستان في حالة من الفقر، وحرمه من كل الحقوق المدنية.

وتأثر اقتصاد باكستان على نحو معاكس بالنتائج التي أسفر عنها تقسيم الهند إلى دولتين، فقد تم تخصيص مبالغ هائلة لإصلاح الأضرار الناجمة عن المصادمات العنيفة بين الهندوس والمسلمين، التي أثارها عملاء الامبريالية، ولإعادة توطين ملايين اللاجئين وإيجاد عمل لهم، ولإصلاح نظام المواصلات والقنوات وشبكة الري التي تعطلت، بل ودمرت تماماً في بعض الأماكن، الخ.

وكان احتفاظ الاستعماريين البريطانيين بسيطرة قوية على الاقتصاد والإدارة والقوات المسلحة في البلاد، وقوة البقايا الاقطاعية في النظام الاقتصادي والحياة الاجتماعية، والتخلف الاقتصادي والثقافي العام لباكستان، يتطلب على الفور سلسلة من الاجراءات الاقتصادية والسياسية والإدارية الجذرية، بهدف تعزيز الاستقلال السياسي لباكستان، وللتغلب على التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وللمساعدة على إقامة اقتصاد مستقل، بما يضمن تمتع باكستان بالسيادة الوطنية الكاملة.

ولم يكن ذلك واضحاً فحسب لأعضاء المنظمات الراديكالية والوطنية ـ الديمقراطية، بل كان واضحاً أيضاً لممثلي الطبقات الحاكمة ممن كانوا يتمتعون بقدر أكبر من بعد النظر.

وكما كتب الاقتصادي الباكستاني البارز س. م. أخضر عام ١٩٥١، فإن «كل بنية حياتنا الاقتصادية والسياسية تتطلب إصلاحاً متزامناً، إن لم يكن تجديداً جذرياً»(٥٥). وان طرق وأساليب وأشكال وسرعة مثل هذا التجديد هي موضوع نضال مكثف، وهو النضال الذي أصبح المحور الذي تدور حوله الحياة السياسية في باكستان منذ الأيام الأولى لاستقلالها.

هوامش الفصل الأول

(١) تعداد باكستان، ١٩٥١، المجلد ١، كراتشي، ١٩٥١، الجدول ٦، ص ٦/٢.

(٢) أصبحت الوحدات الإدارية التالية في البنجاب جزءاً من باكستان: كل منطقتي روالبندي ومولتان، وسيالكوت وجوجرانوالا وشيخبور في منطقة لاهور، وأجزاء من منطقتي لاهور وجورورداسبور.

(٣) أدمجت الأجزاء التالية من البنغال ضمن باكستان الشرقية: منطقتا شيتاجونج ودكا، وبوجرا وراجشاهي وبابنا ورانجبور في منطقة راجشاهي، وبعض أجزاء ديناجبور ونادبا وجيسور وجالبايجوري ومالدا وخولنا في منطقة الرئاسة.

(٤) إن البيانات المتعلقة بمساحة باكستان بيانات تقريبية فقط، حيث لم يجر بعد مسح كامل للأراضي.

(٥) وفقاً لتقديرات عام ١٩٥٦، فإن عدد سكان باكستان بلغ ٨٣,٤٤٠,٠٠٠ نسمة، منهم ٣٧,١٠٠,٠٠٠ في باكستان الغربية، و ٤٦,٣٤٠,٠٠٠ في باكستان الشرقية. أنظر:

Ansari's Industrial Directory of Pakistan, 1957, Karachi, 1958, pp. 1, 84).

ووفقاً للبيانات الأولية لتعداد عام ١٩٦١، فإن عدد سكان البلاد بلغ ٩٣,٨ مليون نسمة، منهم ٤٣ في باكستان الغربية، و ٥٠,٨ مليوناً في باكستان الشرقية. *Dawn,* Karachi, March 4, 1961.

(٦) تعداد باكستان، ١٩٥١، المجلد ١، ص ٧/٣ و ٧/٤، الجدول ٧.

(٧) نفس المرجع السابق.

(٨) *The Pakistan Times,* Lahore, August 14, 1950, Junuary 19, 1954; *Pakistan Trade,* Karachi, May 1953, p. 15.

حتى عام ١٩٥٩، كانت السنة المالية في باكستان تبدأ في أول أبريل/نيسان. وبعد انقلاب ١٩٥٨، قررت الحكومة أن تبدأ السنة المالية في أول يوليو/ تموز.

(٩) للإطلاع على مزيد من التفصيلات، أنظر:

O.H.K. Spate, *India and Pakistan,* London, 1954, p. 346; S.M.Akhtar, *Economics of Pakistan,* Lahore, 1951, pp. 263-264.

(١٠) Nafis Ahmad, *An Economic Geography of East Pakistan,* London, 1958, pp. 211-212.

(١١) S.M. Akhtar, *Economics of Pakistan,* pp. 343-344.

(١٢) *The Pakistan Times,* August 14, 1950.

(١٣) *Five Years of Pakistan,* Karachi, 1952, pp. 57-67.

(١٤) **А. А. Змеев, *Пакистан. Экономика и внешняя торговля,* Москва, 1956, стр. 9.**

(١٥) رغم أن ٩٠ في المئة من التجارة الخارجية لباكستان كان ينقل عن طريق البحر (ناهيك عن الاتصالات بين باكستان الشرقية والغربية، حيث لم يكن هناك أي خط للسكك الحديدية بينهما قبل عام ١٩٥٥)، فإن الجزء الأعظم من السلع كان ينقل بسفن بريطانية، فبعد التقسيم، كانت البحرية التجارية لباكستان تتألف من سفينتين بخاريتين يبلغ إجمالي حمولتهما ٣٣,٠٠٠ طن. أنظر:

S.M. Akhtar, *Economics of Pakistan,* p. 460.

(١٦) *Внешняя торговля*, Москва, 1951, № 7, стр. 9.

(١٧) *The Manifesto of the Punjab Committee of the Communist Party of Pakistan*, Lahore, 1950, p 14 (in Urdu).

ويقول الاقتصادي الباكستاني س. م. أخضر أن كل بنوك التخليص الدولية في باكستان كانت بنوكاً أجنبية، وأنها كانت تتولى جانباً كبيراً من العمليات التجارية للبلاد، وخاصة تعاقدات التجارة الخارجية. أنظر: S.M. Akhtar, *Economics of Pakistan*, p. 551.

(١٨) أشار الاقتصاديان ج. راسل أندروس J. Russell Andrus وعزيز ف. محمد إلى أنه نتيجة لنظام المعاملة التفضيلية في الامبراطورية البريطانية، كانت باكستان تخسر سنوياً ١٠,٠٠٠,٠٠٠ روبية تقريباً. أنظر: J.R. Andrus and A.F. Mohammad, *The Economy of Pakistan*, London, 1958, p. 281.

(١٩) لمزيد من التفصيلات، أنظر:

В Г. Растянников, С. А. Кузьмин, *Проблемы экономики Пакистана*, Москва, 1968, стр. 144-146.

(٢٠) *Three Years of Pakistan*, Karachi, (s.a.); pp. 35-36.

(٢١) في عام ١٩٥٠، تم استخراج ١٧٠,٠٠٠ طن من النفط، و ٣٨١,٠٠٠ طن من الفحم في باكستان، كما تم توليد أقل من ٢٠٠ مليون كيلوواط ساعة من الطاقة الكهربية، وكانت طاقة محطات الكهرباء القائمة تبلغ ٨١,٠٠٠ كيلوواط.

(٢٢) أنظر على سبيل المثال: *Industry of Pakistan*, Karachi, 1951, pp. 200-201.

(٢٣) S.M. Akhtar, Economics of Pakistan, p. 455.

(٢٤) فيروز الدين منصور - كسان أور آبيانا - لاهور - ١٩٥١ (Firozuddin Mansur, *Kisan aur Abiana*, Lahore, 1951, pp 14-16).

(٢٥) *Pakistan Agricultural Inquiry Committee Report*, (s. a.), pp. 12-13.

(٢٦) А. А. Змеев, *Пакистан. Экономика и внешняя торговля*, стр. 106.

(٢٧) *Report of the Land Reforms Commission for west Pakistan, January 1959, Lahor, 1959, pp. 13-15.*

وكان جزء كبير من ممتلكات ملاك الأراضي ملكاً لطائفة الجاجردار jagirdars، وهي طائفة من أصحاب الامتيازات كانت معفاة من دفع الضرائب للدولة. وفي إقليم السند وحده، كان ١٢٤ فقط من الملاك من هذه الطائفة يمتلكون ١,١ مليون فدان.

(٢٨) في بعض الحالات، كان ما يصل إلى ٥٠ من هؤلاء الوسطاء الطفيليين يقفون بين الفلاح وبين مالك الأرض. أنظر: *Economy of Pakistan* (1950), p. 68.

(٢٩) S.M. Akhtar, *Economics of Pakistan*, p. 79.

(٣٠) إمروز. *(Imroze)*, Lahore, March 11, 1957, *The Pakistan Times*, January 24, 1950.

(٣١) S.M. Akhatar. *Economics of Pakistan*, Lahore, 1951, p. 135.

(٣١) في ١٩٤٨/١٩٤٧، كانت المساحة المزروعة بالجوت تزيد على ٢ مليون فدان، وفي ١٩٥٤/١٩٥٣، كانت قد إنخفضت إلى ٧٦٠,٠٠٠ فدان، نتيجة للصعوبات في تجهيز وبيع الجوت. أنظر: Nafis Ahmad, *An Economic Geography of East Pakistan*, pp. 118, 175.

(٣٣) قبل التقسيم، كانت المناطق التي أدمجت فيما بعد في باكستان تنتج ٣٣,٧ في المئة من الأرز، و ٤٠,٨ في المئة من القمح المنتج في الهند البريطانية قبل تقسيمها. وكان إقليم السند وحده يستطيع تصدير حوالى ٢٠٠,٠٠٠ طن من الأرز سنوياً. أنظر: C.N. Vakil, *Economic Consequences of Divided India*, Bombay, 1950, p. 30.

وكان إجمالي فائض الحبوب في باكستان الغربية يتراوح بين ٦٥٠,٠٠٠ و ٨٥٠,٠٠٠ طن. أنظر:

(٣٤) C.N. Vakil, *Economic Consequences of Divided India*, p. 355.

(٣٥) A.A. Anwar, *Effects of Partition on Industries in the Border Districts of Lahore and Sialkot*, Lahore, 1953, pp. III-IV.

(٣٦) *Economy of Pakistan (1950)*, pp. 108, 115-118, 128.

(٣٧) *The Pakistan Times*, March, 1, 3, 13 and 18, 1953: August 14 and 22, 1954.

(٣٨) S.M. Akhtar. *Economics of Pakistan*, p. 269.

(٣٩) Sajid Husain, *Pakistan Economics*, Karachi, 1950, p. 65.

(٤٠) Farhat-Ullah Khan, Ali Arshad, *West Pakistan in Maps and Statistics*, Lahore, 1948. p. 5.

لم يكن إقليم الحدود الشمالية الغربية، التي يبلغ عدد سكانه ٥ ملايين نسمة، يضم سوى ٥٦ مدرسة أولية و ١٠ مدارس ثانوية من مختلف الأنواع، في وقت التقسيم. أنظر: «Three Years of Pakistan», p. 140 وفي عام ١٩٥٠، كانت هناك ١١٥٩ مدرسة أولية حديثة لسكان يبلغون ٤٢ مليون نسمة في باكستان الشرقية، مع ٨,٨١٩ مدرسة أولية في باكستان الغربية. ولم يكن في البلاد بأسرها سوى ١٠٨ مدارس ثانوية، وأربع كليات للتدريب المهني.

(٤١) تعداد باكستان، ١٩٥١، المجلد ١، ص ٣١/٢٩.

(٤٢) تعداد باكستان، ١٩٥١، المجلد ٥، كراتشي، ١٩٥١، ص ٧٥، الجدول ٢.

(٤٣) كانت معارضة هاري سينغ لانضمام كشمير لباكستان ترجع من ناحية إلى علاقاته الاقتصادية الوثيقة مع رأس المال الاحتكاري الهندي، ومن ناحية أخرى إلى استيائه من النظام العادي للهندوس والموالي للمسلمين الذي قام في باكستان (كان المهراجا ومجموعة الدوجرا الحاكمة في كشمير من الهندوس).

(٤٤) للإطلاع على مزيد من التفصيلات حول الدور الذي لعبته بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في إعداد وتنفيذ الغزو المسلح لكشمير، أنظر:

З. Петруничева, «Национально-освободительное движение в княжестве Кашмир», *Ученые записки института востоковедения АН СССР*, т. I, М.— Л., 1950.

(٤٥) *The New York Times*, January 29, 1948.

(٤٦) للإطلاع على مزيد من التفصيلات، أنظر:

Ю. В. Ганковский, «Азад Кашмир. К истории кашмирского вопроса», In *Краткие сообщения Института народов Азии АН СССР*. вып. LI, Москва, 1961.

(٤٧) في فبراير/شباط ١٩٥٤، وافقت الجمعية التأسيسية لجامو وكشمير على قرار يؤكد إنضمام كشمير إلى الاتحاد الهندي.

(٤٨) في أواخر عام ١٩٤٨ فقط، توصلت الهند وباكستان، بوساطة لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة، إلى إتفاق لوقف الاشتباكات الحربية في أول يناير/كانون الثاني ١٩٤٩.

(٤٩) K.Callard, Pakistan. *A Political Study*, London, 1957, p. 20.

(٥٠) وقد رفض ثمانية من النواب المنتخبين إلى الجمعية التأسيسية للهند عام ١٩٤٦ ـ من بينهم مولانا أبو الكلام آزاد، الزعيم المخضرم لحركة التحرر الوطني الهندية الذي كان يعارض تقسيم الهند ـ تولي مقاعدهم في الجمعية التأسيسية لباكستان.

(٥١) *The Second Year, Pakistan 1948-1949,* Lahore, (s. a.), pp. 96, 211, 232, p. Spear, *India, Pakistan and the West,* London, 1958, p. 228.

(٥٢) Farhat-Ullah Khan, Ali Arshad, *West Pakistan...,* p. 13.

(٥٣) *The Pakistan Times,* March 10, 1950.

(٥٤) *The Pakistan Times,* January 24, 1950.

(٥٥) S.M. Akhtar, *Economics of Pakistan,* Lahore, 1951, p. 49.

الفصل الثاني

باكستان وبنجلاديش
الدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار*

حمزة علوي

يهدف هذا المقال إلى طرح بعض التساؤلات الأساسية حول النظرية الماركسية الكلاسيكية عن الدولة في إطار مجتمعات ما بعد الاستعمار. ويستند هذا الطرح إلى الخصوصية التاريخية لمجتمعات ما بعد الاستعمار، وهي الخصوصية التي تنبع من: (١) التغيرات البنيوية الناجمة عن التجربة الاستعمارية واصطفافات الطبقات والبنى الفوقية للمؤسسات السياسية والإدارية التي أقيمت في هذا الإطار، و(٢) الاصطفافات الجذرية للقوى الطبقية التي تنشأ في وضع ما بعد الاستعمار.

ويأتي هذا الطرح من خلال استعراض للتطورات الأخيرة في باكستان وبنجلاديش. وعلى حين أن هناك بالضرورة بعض السمات المعينة الخاصة بهذا الإطار، فإن السمات الجوهرية للوضع التي تتطلب تحليلاً جديداً ليست فريدة على الإطلاق. ويتركز التحليل على الدور الخاص للأوليجاركية العسكرية ـ البيروقراطية، وهو الدور الذي أصبح ظاهرة شائعة للغاية في مجتمعات ما بعد الاستعمار. ويتم تفسير هذا الدور من زاوية اصطفاف جديد بين الطبقات المستغلة المالكة الثلاث: البورجوازية المحلية، وبورجوازيات المركز (المتروبول) الاستعمارية الجديدة، وطبقات ملاك الأراضي، تحت رعاية المركز ـ وهو الشيء الذي لا يقتصر على باكستان، في تقديري. ويفيد الطرح بأن البورجوازية المحلية الضعيفة والمتخلفة تعجز في لحظة الاستقلال عن السيطرة على جهاز الدولة الاستعماري المتطور نسبياً، والذي مارست قوى المركز سيطرتها من خلاله على هذه البورجوازية المحلية. إلا أنه بالإضافة إلى

---

* نشرت هذه الدراسة لأول مرة في مجلة *New Left Review* ـ العدد ٧٤ ـ يوليو/تموز ـ أغسطس/آب ١٩٧٢.

ذلك، ونظراً للالتقاء الجديد لمصالح الطبقات المالكة المتنافسة الثلاث، تحت رعاية المركز، فإن الأوليجاركية العسكرية ـ البيروقراطية تقوم بدور الوساطة بين مصالحها ومطالبها المتعارضة، وإن كانت لم تعد متناقضة. وبذلك، تكتسب دوراً مستقلاً نسبياً، ولا تصبح مجرد أداة لأي من الطبقات الثلاث. ومثل هذا الدور المستقل نسبياً لجهاز الدولة يتسم بأهمية خاصة للبورجوازيات الاستعمارية الجديدة، إذ أنه بفضل هذه الحقيقة تستطيع مواصلة مصالحها في مجتمعات ما بعد الاستعمار.

ويمكن إدراك فارق أساسي بين هذا الوضع وبين الوضع الذي أعقب الثورة البورجوازية في المجتمعات الأوروبية، والذي تأسست عليه النظرية الماركسية الكلاسيكية عن الدولة. كما يجب التمييز أيضاً بين حالات مثل باكستان (التي شهدت حكماً استعمارياً مباشراً) وبين البلدان الأخرى (التي شهدت استغلالاً استعمارياً في ظل حكم غير مباشر). ويقتصر تحليلي على نموذج من النوع الأول. وسيلقي التحليل المقارن الضوء على أوجه التشابه والاختلاف بين هذا النموذج وبين حالات من النوع الآخر. وهناك حاجة إلى مثل هذه الدراسات المقارنة والنقدية، قبل أن يصبح بمقدورنا أن نأمل في التوصل إلى نظرية عامة عن الدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار. وسيتحقق الغرض من هذا المقال إذا ما ركز على الأسئلة الجديدة التي تتطلب البحث فيما يتصل بمجتمعات ما بعد الاستعمار.

وستطرح الأسئلة أساساً بالإشارة إلى النظريات الماركسية الكلاسيكية عن الدولة. وما يسميه ميليباند بالرؤية الماركسية الأولية للدولة، يجد أوضح تعبير عنه في القول المأثور الشهير للبيان الشيوعي: «إن الجهاز التنفيذي في الدولة الحديثة ما هو إلا لجنة لإدارة الشؤون المشتركة للبورجوازية ككل»، وان السلطة السياسية هي «مجرد السلطة المنظَّمة لطبقة ما من أجل قمع طبقة أخرى»[1]. ويضيف ميليباند قائلاً، «هذه هي الرؤية الماركسية الكلاسيكية عن موضوع الدولة، وهي الرؤية الوحيدة التي يمكن العثور عليها في الماركسية ـ اللينينية. إلا أنه فيما يتعلق بماركس نفسه، . . . فإنها تشكل فقط ما يمكن أن نسميه رؤية أولية عن الدولة. . . إذ نجد في أعماله رؤية أخرى عن الدولة. . . وهذه الرؤية الثانوية تنظر إلى الدولة على أنها مستقلة عن الطبقات الاجتماعية كلها، ومتفوقة عليها، وعلى أنها القوة المهيمنة في المجتمع أكثر من كونها مجرد أداة للطبقة المهيمنة». وتنبع هذه الرؤية الثانوية عن الدولة في أعمال ماركس من تحليله للدولة البونابرتية. وينتهي ميليباند إلى أنه، «بالنسبة لماركس، فإن الدولة البونابرتية، مهما كان استقلالها سياسياً عن أية طبقة بعينها، تظل، ولا يمكن في مجتمع طبقي إلا أن تظل، حامية لطبقة مهيمنة إقتصادياً وإجتماعياً». وفي مجتمع ما

بعد الاستعمار، تكون مشكلة العلاقة بين الدولة وبين البنية الاقتصادية التي تقوم عليها أكثر تعقيداً من الإطار الذي طرحت فيه، حتى في الدولة البونابرتية أو غير ذلك من النماذج التي نشأت في سياق تطور المجتمع الأوربي. فقد تشكلت بتجربة تاريخية أخرى، وهي تتطلب رؤية نظرية ثاقبة جديدة.

ومن زاوية الرؤية الماركسية الكلاسيكية، لا يمكن النظر إلى العسكريين والبيروقراطية في مجتمعات ما بعد الاستعمار كمجرد أدوات لطبقة حاكمة واحدة. فالطبيعة الخاصة للإصطفافات البنيوية التي خلقتها العلاقة الاستعمارية، وإعادة الاصطفاف التي حدثت في وضع ما بعد الاستعمار، قد جعلتا العلاقة بين الدولة والطبقات الاجتماعية أكثر تعقيداً. ويختلف نموذجا التطور التاريخي إلى درجة كبيرة. ففي المجتمعات الغربية، نشهد نشوء الأمة ـ الدولة على يد البورجوازيات المحلية، في أعقاب تنامي قوتها، لتوفير إطار من القانون والمؤسسات العديدة اللازمة لتطور علاقات الإنتاج الرأسمالية. أما في المجتمعات المستعمرة، فإن العملية تختلف اختلافاً كبيراً.

فالثورة البورجوازية في المستعمرة ـ بالقدر الذي تنطوي فيه على إقامة دولة بورجوازية، وما يصاحب ذلك من إطار من القانون والمؤسسات ـ تتسم بفرض الحكم الاستعماري من جانب بورجوازية المركز. إلا أنه أثناء قيام بورجوازية المركز بمهام الثورة البورجوازية في المستعمرة، فإنه يتعين عليها القيام بمهمة إضافية خاصة بالوضع الاستعماري. فمهمتها لا تتمثل في مجرد نسخ البنية الفوقية للدولة التي أقامتها في بلد المركز نفسه، بل إنها لا بد وأن تخلق أيضاً جهاز دولة تستطيع من خلاله ممارسة هيمنتها على كل الطبقات الاجتماعية المحلية في المستعمرة. وقد يكون من الممكن القول بأن «البنية الفوقية» في المستعمرة تكون بالتالي «متطورة أكثر من اللازم» بالنسبة إلى «البنية» في المستعمرة، فقاعدتها تكمن في بنية المركز نفسه، الذي تنفصل عنه فيما بعد عند الاستقلال. وبالتالي، فإن الدولة المستعمرة تكون مزودة بجهاز بيروقراطي ـ عسكري قوي وبآليات حكومية تمكنها، من خلال عمليات روتينية، من إخضاع الطبقات الاجتماعية المحلية. ويرث مجتمع ما بعد الاستعمار هذا الجهاز المتطور بأكثر من اللازم، كما يرث ممارسات مؤسساته التي يتم من خلالها تنظيم عمليات الطبقات الاجتماعية المحلية والسيطرة عليها. وعند لحظة الاستقلال، تجد البورجوازيات المحلية الضعيفة نفسها واقعة في شراك قيود بيروقراطية، يستطيع من خلالها أولئك الذين على قمة هرم الجهاز البيروقراطي ـ العسكري للدولة الاحتفاظ بسلطتهم

المهيمنة في المجتمع، بل وتوسيعها، بعد أن تحرروا من السيطرة المباشرة من جانب المركز.

إن المشكلة الجوهرية للدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار تنبع من حقيقة أن الدولة لم تنشأ على يد بورجوازية محلية صاعدة، وإنما على يد بورجوازية إمبريالية أجنبية. إلا أنه عند الاستقلال، ينتهي الحكم المباشر من جانب هذه البورجوازية الأخيرة للدولة المستعمرة، غير أن نفوذها على هذه الدولة لا ينتهي بأي حال من الأحوال. إن بورجوازية المركز، مع بورجوازيات استعمارية جديدة أخرى، تبقى موجودة في مجتمع ما بعد الاستعمار. وتشكل هذه البورجوازيات معاً عنصراً قوياً في البنية الطبقية لهذا المجتمع والعلاقة بين البورجوازيات الاستعمارية الجديدة وبين دولة ما بعد الاستعمار تختلف بشكل واضح عن العلاقة التي كانت قائمة بين البورجوازية الامبريالية والدولة المستعمرة. ومن هنا، فإن القاعدة الطبقية لدولة ما بعد الاستعمار تتسم بالتعقيد. فهي لا تكون خاضعة تماماً للبورجوازية المحلية، نظراً لقوة ونفوذ البورجوازية الاستعمارية الجديدة. كما أنها ليست ببساطة مجرد أداة للبورجوازية المحلية، وهو ما كان سيعني أن الاستقلال زائف. ولا تقضي أي من البورجوازيتين على نفوذ الأخرى، بل تتنافس مصالحهما. **والقضية المحورية التي أود التأكيد عليها هي أن الدولة في مجتمع ما بعد الاستعمار ليست أداة لطبقة واحدة. بل إنها تتمتع باستقلال نسبي، وتقوم بالوساطة بين المصالح المتعارضة للطبقات المالكة الثلاث ـ بورجوازيات المركز، والبورجوازية المحلية، وطبقات ملاك الأراضي ـ على حين تعمل في نفس الوقت نيابة عنهم جميعاً للحفاظ على النظام الاجتماعي الذي يضم مصالحها، ألا وهو مؤسسة الملكية الخاصة والنمط الرأسمالي باعتباره نمط الإنتاج السائد.**

إن العلاقة المتعددة الطبقات للدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار تتطلب تفسيراً محدداً، وبحثاً لدلالاتها. وفي هذا الوضع، تتخذ الأوليجاركيات العسكرية ـ البيروقراطية وجهاز الدولة دوراً اقتصادياً جديداً ومستقلاً نسبياً أيضاً، وهو الدور الذي لا نجد له مقابلاً في الدولة البورجوازية الكلاسيكية، لأن الدولة في مجتمع ما بعد الاستعمار تضع يدها مباشرة على جزء كبير جداً من الفائض الاقتصادي، وتستخدمه في نشاط إقتصادي يتم توجيهه على نحو بيروقراطي، باسم تشجيع التطور الاقتصادي. وهذه الأوضاع هي التي تميز دولة ما بعد الاستعمار بشكل جوهري عن الدولة التي ترد في تحليلات النظرية الماركسية الكلاسيكية.

إلا أن جهاز الدولة لا يتألف فقط من الأوليجاركية البيروقراطية ـ العسكرية. فحيثما تقوم أشكال ديمقراطية من الحكم، فإن الساسة والأحزاب السياسية يشكلون جزءاً منها أيضاً. وحيث يحتل القادة السياسيون المناصب العليا في الدولة، ويتمتعون رسمياً بالسلطة على البيروقراطية والعسكريين، فإنه لا يكون ممكناً تقدير دور الأوليجاركية البيروقراطية ـ العسكرية دون فهم واضح للدور المحدد للساسة والأحزاب السياسية في الدولة، بالإضافة إلى مدى سلطاتهم وحدودها. ويقف الساسة والأحزاب السياسية في قلب مجموعة معقدة من العلاقات. فمن ناحية، يتوقع منهم (على نحو مثالي) أن يعبروا عن مطالب أولئك الذين يسعون للحصول على تأييدهم، ويفترض أن يحاولوا تحقيق هذه المطالب بمشاركتهم في أعمال الحكومة. ومن الناحية الأخرى، فإنهم يلعبون أيضاً دوراً رئيسياً في توجيه العلاقات العامة نيابة عن أولئك الذين يصنعون السياسة العامة، لجعلها مقبولة للمجتمع بوجه عام. ولتحقيق ذلك، فإنهم ينظمون المظالم العامة، ويسعون إلى تشجيع «التفهم» للقضايا العامة، بما يقلل من احتمالات المعارضة. ولذلك، فإن علاقتهم بالأوليجاركية البيروقراطية ـ العسكرية تكون علاقة مزدوجة، فهي تنافسية وتكاملية في نفس الوقت. ويكون هذا الازدواج أكبر كلما كان بمقدور الساسة الذين يشغلون مناصب عامة عليا التأثير على الحياة المهنية لأفراد من البيروقراطية أو العسكريين.

وهناك تنويعات عديدة لتوزيع أو إقتسام السلطة بين القيادة السياسية والأوليجاركيات البيروقراطية ـ العسكرية في مجتمعات ما بعد الاستعمار. فالأحزاب السياسية التي تقف في طليعة حركة الاستقلال الوطني ترث رداء الشرعية ومقاليد السلطة السياسية. إلا أنه في كثير من بلدان ما بعد الاستعمار، كان هناك ضعف مضطرد في سلطتها، يقابله توسع في سلطة الأوليجاركيات البيروقراطية ـ العسكرية، وهو التوسع الذي ينتهي في الغالب «باستيلاء» الأخيرة على السلطة على نحو سافر. إلا أنه بوجه عام، يقوم نوع من التكيف والتوتر في وقت واحد بين القيادة السياسية والأوليجاركيات البيروقراطية ـ العسكرية، حيث تؤدي الأولى خدمة مفيدة للأخيرة، بإضفاء الشرعية السياسية على الأنظمة، وبامتصاص السخط الشعبي وتنظيم المظالم، من خلال مظاهر العملية الديمقراطية. ودور الأحزاب السياسية لا ينفي بالضرورة الاستقلال النسبي للأوليجاركية البيروقراطية ـ العسكرية. فالقضية الجوهرية هي قضية الاستقلال النسبي لجهاز الدولة ككل ودور الوساطة الذي يقوم به بين المصالح المتعارضة للطبقات المالكة الثلاث ـ البورجوازية المحلية، وبورجوازيات المركز، وطبقات ملاك الأراضي. وبقدر ما تشارك قيادة سياسية ما في هذا الدور الوسيط،

وفي الحفاظ على الاستقلال النسبي لجهاز الدولة، فإنها تتسم بالفائدة لأغراض الأوليجاركية البيروقراطية ـ العسكرية، وتصبح شريكاً للبيروقراطية وللعسكريين، وتشكل العنصر الثالث من العناصر المكونة للأوليجاركية. ولا تنشب الصراعات إلا عندما تشكل الأحزاب السياسية تحدياً خطيراً للاستقلال النسبي ولدور الوساطة الذي تقوم به الأوليجاركية البيروقراطية ـ العسكرية. وحتى الآن، كانت الأوليجاركيات هي التي تنتصر في مثل هذا الصراع.

ولم نشهد حتى الآن حالة واضحة مارس فيها حزب سياسي سيطرة لا لبس فيها على سلطة الدولة في مجتمع رأسمالي من مجتمعات ما بعد الاستعمار. والهند هي الحالة الأقرب إلى ذلك، ولكن حتى في الهند، يبقى الوضع غامضاً. فحزب المؤتمر الحاكم ليس حزب طبقة واحدة بأي حال من الأحوال، وهو يشارك البيروقراطية في دور الوساطة بين مطالب الطبقات المالكة المتعارضة، كما يشاركها في نفس الوقت في استخدام سلطة الدولة للحفاظ على النظام الاجتماعي الذي يسمح باستمرار وجود تلك الطبقات، رغم الشعارات الاشتراكية لحزب المؤتمر. وحتى فيما يتعلق برأس المال الأجنبي، فإن الممارسات الفعلية لحكومة الهند تختلف أشد الاختلاف عن شعارات ساسة حزب المؤتمر[٢]. والشيء الحاسم بالنسبة لهذا التحليل هو أنه وراء السلطة الظاهرية لساسة حزب المؤتمر، تتمتع البيروقراطية الهندية بهامش واسع للغاية من الاستقلال (مثلما تشهد بذلك أبحاث صدرت أخيراً)[٣].

ولكي نفهم كيفية تطور العلاقات بين الأوليجاركيات البيروقراطية ـ العسكرية وبين الساسة في الهند وباكستان، فإنه يتعين علينا دراسة الخلفية التاريخية لتطور علاقتهم المتبادلة، وخاصة إضفاء الطابع الرسمي على قدر كبير من الاستقلال البيروقراطي والعسكري. فقبل الاستقلال، كان أعضاء البيروقراطية والعسكريون أدوات في أيدي السلطة الاستعمارية. وتمثلت إحدى وظائفهم الأساسية في إخضاع الطبقات المحلية المختلفة وقمع الحركة الوطنية لحساب أسيادهم الاستعماريين. وفي أثناء نضال التحرير، وقفوا سياسياً في مواجهة قيادة الحركة الوطنية. وعقب الاستقلال، يتولى الحكم نفس القادة السياسيين الذين كان قمعهم هو مهمة البيروقراطيين والعسكريين، «صار هؤلاء الساسة يتمتعون بالسلطة عليهم من الناحية الإسمية. ونشأت حاجة لقيام علاقة جديدة للتكيف المتبادل بين الجانبين. إلا أن تجربة النقل الجزئي للسلطة على مراحل في العشرينات والثلاثينات أضفت بالفعل الصبغة الرسمية على الاجراءات التي استطاعت البيروقراطية عن طريقها تجاوز الساسة الذين سمح لهم على مضض بتولي الحكم تحت مظلة الحكم الامبريالي

البريطاني. وتم توسيع وتعزيز هذه الاجراءات من خلال تكاثر الضوابط البيروقراطية، وكذلك نظراً لانخراط أعضاء من العامة في معاملات روتينية مباشرة وواسعة مع البيروقراطية، وهي المعاملات التي لم تكن تسمح بتوسط الأحزاب السياسية. ولم يكن الاستثناء يحدث إلا عندما يسعى ساسة أفراد للحصول على منافع من المسؤولين لبعض مؤيديهم، وفي هذه الحالة، يضعف موقعهم تجاه البيروقراطية، بدلاً من أن يزداد قوة. ويختزل دور الساسة إلى مجرد كونهم سماسرة للخدمات والمنافع الرسمية. ومثلما في حالات مماثلة أخرى، فإن الوساطة بين العامة والبيروقراطية هي أحد المصادر الهامة للسلطة السياسية في الهند[٤]. ولكن لما كان السياسيون لا يتحملون أن يفقدوا رضا البيروقراطيين عليهم، فإن ذلك يؤثر على المحصلة النهائية لعلاقتهم الجماعية. إن قوة البيروقراطية تكمن في التكاثر المكثف للضوابط الإدارية، وفي توجيه طائفة واسعة من الإدارات العامة في مختلف الأنشطة.

ويختلف النمط الفعلي لتطور العلاقات بين القادة السياسيين والأوليجاركيات البيروقراطية ـ العسكرية من بلد إلى آخر تبعاً للفروق في الخلفية التاريخية وفي تطور القوى السياسية. ففي اندونيسيا، على سبيل المثال، إنقضت فترة طويلة قبل ظهور سلطة الأوليجاركية البيروقراطية ـ العسكرية على نحو سافر، عقب الإطاحة بسوكارنو. ورغم أن العناصر المتضمنة في هذه الحالة تتسم بالتعقيد، إلا أن جانباً من التفسير لا بد وأن يتمثل في أنه كان يتعين إعادة تشكيل البيروقراطية والعسكريين بصورة جذرية بعد الاستقلال في اندونيسيا، وأن تعزيز الأوليجاركية لسلطتها قد استغرق زمناً. وعلى العكس من ذلك، فإن الهند وباكستان قد ورثتا بنى بيروقراطية وعسكرية قوية التنظيم. ومن الصحيح أن العسكريين في باكستان كانوا في حالة سيئة عند الاستقلال، إلا أن حالة الأحزاب السياسية كانت لا تزال أضعف من ذلك، من حيث التنظيم والقواعد. فحزب الرابطة الإسلامية الحاكم كان يعتمد بشدة على مكانة وسلطة زعيمه، «القائد الأعظم» محمد علي جناح، الذي توفي بعد الاستقلال بفترة وجيزة. وفي ذلك الحين، كان حزب الرابطة الإسلامية قد بدأ يتفسخ، وأصبحت قيادته معزولة عن قواعدها.

وفي تاريخ باكستان، الذي يمتد لأكثر من ربع قرن، تبرز حقيقتان بوضوح. أولاهما: الموقع المسيطر الذي تحتله الأوليجاركية البيروقراطية ـ العسكرية في الدولة، حيث تتولى فعلياً قيادة سلطة الدولة، ليس بعد انقلاب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٨ فحسب كما يشيع الاعتقاد، وإنما منذ نشأة الدولة الجديدة بالفعل. ففي المرحلة الأولى، كانت الأوليجاركية البيروقراطية ـ العسكرية توجه الساسة والأحزاب

السياسية، التي كانت توفر واجهة للحكم البرلماني، فكانت توليهم الحكم وتطردهم منه كيفما شاءت. وحين بدا في عام ١٩٥٨ أن احتمالات الانتخابات العامة المقبلة تهدد سيطرة الأوليجاركية البيروقراطية ـ العسكرية، قام أولئك الذين يمسكون فعلاً بمقاليد الأمور بـ «الاستيلاء على السلطة»، بإلغاء مؤسسات الحكم البرلماني التي كان ذلك التحدي يأتي من خلالها. ورغم ذلك، كانت الأوليجاركية بحاجة إلى الساسة الذين يؤدون دوراً تكميلياً. وبحلول عام ١٩٦٢، أعيد الساسة إلى العمل في صورة ممسوخة من الحياة الديمقراطية، في ظل «الديمقراطية الأساسية» التي أعلنها أيوب خان. وانتهت تلك المرحلة عام ١٩٦٩ بسقوط أيوب خان، إثر اضطرابات سياسية هائلة على المستوى القومي. إلا أن مقاليد السلطة ظلت في أمان في أيدي الأوليجاركية البيروقراطية ـ العسكرية. وكانت لا تزال في حاجة إلى الساسة للعب دور تكميلي في الحكم. ووعد الرئيس يحيى خان بإعادة «الحكم الدستوري»، شريطة احتفاظه بحق النقض (الفيتو). وانتهت إنتخابات ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٠ بالأزمة السياسية التي بلغت ذروتها بانفصال بنجلاديش. (وهو تاريخ معقد تناولته بشيء من التفصيل في بحث آخر)[٥]. وفي المرحلة الأولى، وهي فترة «الحكم البرلماني»، كان الدور الحقيقي للأوليجاركية البيروقراطية ـ العسكرية خافياً وراء الوهم السياسي الذي كانت تعمل من خلاله. أما بعد عام ١٩٥٨، فقد ظهر دورها الحاسم والمسيطر واضحاً وجلياً. وتبقى إشكالية الطبيعة الاجتماعية للأوليجاركية وانتماءاتها والتزاماتها، وطبيعة وانتماءات والتزامات أقسام مختلفة فيها، بالنسبة إلى الطبقات الاجتماعية المختلفة في باكستان، بما في ذلك بورجوازيات المركز، التي عاودت الظهور بشكل جماعي بعد انتهاء الحكم الاستعماري البريطاني.

وتتمثل الحقيقة البارزة الثانية في التاريخ السياسي لباكستان في أن أقوى التحديات للسلطة المركزية المسيطرة للأوليجاركية البيروقراطية ـ العسكرية كانت تأتي أساساً من جانب الحركات السياسية التي تستمد قوتها من شعوب المناطق المحرومة من الامتيازات، والتي تعبر عن مطالب الحكم الذاتي الاقليمي وتطالب بالحصول على نصيب كامل للأقاليم في توزيع الموارد المادية، فضلاً عن سلطة الدولة. فلم تكن هذه التحديات تأتي فقط من اقليم البنغال الشرقية، وإنما أيضاً من أقاليم السند وبالوشستان وإقليم الحدود الشمالية الغربية (موطن الباتان). وأصبح تأييد الحكم الذاتي الاقليمي موضع إيمان من جانب الجماعات السياسية اليسارية والراديكالية ـ وحقاً، فإن معظم هذه الجماعات كانت جزءاً لا يتجزأ من الحركات الاقليمية. وكان يبدو على السطح أن الحياة السياسية الراديكالية في باكستان محكومة أساساً بالتضامن

العرقي أو اللغوي أكثر من التضامن الطبقي الذي يتجاوز الحدود الاقليمية. ومن الصحيح أن الامتيازات الطبقية قد قوبلت بتحديات جذرية، إلا أن تحديد هذه الامتيازات كان يتم أساساً بمعايير اقليمية. ومن الناحية السياسية، كانت مطالب الحركات الراديكالية واليسارية تتمثل في إقامة نظام حكم برلماني إتحادي (فيدرالي)، وفي تمثيل شعوب الأقاليم المحرومة من الامتيازات في المستويات العليا من التعيينات البيروقراطية (والعسكرية). إن هاتين الحقيقتين البارزتين في الحياة السياسية الباكستانية ـ سيطرة الأوليجاركية والبيروقراطية ـ العسكرية والأساس الاقليمي للتحديات الموجهة ضدها ـ هما في جوهرهما وجهان لواقع واحد في الوضع السياسي الباكستاني، الذي تركز حول دور الأوليجاركية البيروقراطية ـ العسكرية.

وحتى عام ١٩٥٨، كانت الأوليجاركية البيروقراطية ـ العسكرية في باكستان تقيم وتسقط «الحكومات» بسلسلة من رؤساء الوزارات. بل ووصل بها الأمر، في عام ١٩٥٦، إلى حد تدبير إقامة الحزب الجمهوري. واستحدث أيوب خان نوعاً جديداً من الدستور عام ١٩٦٢، بعد «استيلائه على السلطة» عام ١٩٥٨ من خلال انقلاب. وأعيد الساسة إلى العمل مرة أخرى، وتطورت عملية توجيههم في ظل حكم أيوب خان لتصبح فناً رفيعاً. إلا أن الشيء المهم هنا إنما هو تلهف العسكريين على الإبقاء على واجهة من الحكم السياسي. وهكذا، فبعد إعادة فرض الأحكام العرفية عام ١٩٦٩، حرص الرئيس الجنرال يحيى خان للغاية على أن تتولى قيادة سياسية الحكم بأسرع وقت ممكن، وإن يكن في ظل هيمنة الأوليجاركية البيروقراطية ـ العسكرية. ووعد بإجراء انتخابات لهذا الغرض، وعين على الفور مجموعة مختارة من المدنيين كوزراء مؤقتين. وكان بعض من أكثر مستشاريه العسكريين نفوذاً يصرون بوجه خاص على أنه بدون تولي الساسة الحكم، فإن العسكريين سيصبحون مباشرة هدفاً للإستياء العام، وسيفقدون غطاء الشرعية السياسية، مما يعرض للخطر حقهم المفترض في التدخل في كل لحظة من لحظات الأزمات. وأنه لمن التبسيط الزائد أن نسلم سلفاً بأن الأوليجاركية البيروقراطية ـ العسكرية إنما تفضل بالضرورة أن تحكم باسمها مباشرة، فهي غالباً ما تفضل أن تحكم من خلال الساسة، طالما أنهم لا ينتهكون استقلالها النسبي وسلطتها. إلا أن انتخابات كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ أسفرت عن نتائج مزعجة للأوليجاركية البيروقراطية ـ العسكرية في باكستان: فقد تبعتها أزمة عام ١٩٧١، التي أسفرت عن انفصال بنجلاديش.

ويمكن النظر في ضوء ما سبق إلى تولي الرئيس بوتو الحكم بعد هزيمة الجيش الباكستاني في بنجلاديش. فكانت تلك الأزمة لحظة صدمة، وهي اللحظة التي

احتاجت فيها الأوليجاركية، بأكثر من أي وقت مضى، إلى قيادة سياسية قادرة على توجيه الوضع السياسي المتفجر. وقد تمتع بوتو بدرجة من الحرية، نظراً لمكانته في البلاد، ونظراً لأن الأوليجاركية لم تكن تستطيع الاستغناء عن خدماته. ومع ذلك، يجب ألا ننظر ببساطة إلى قيامه بتسريح حفنة من الجنرالات بعد توليه الحكم على أنه دليل على الهزيمة النهائية للأوليجاركية البيروقراطية ـ العسكرية؛ فقد كان بوتو متحالفاً بصورة وثيقة مع أجنحة قوية في الأوليجاركية، وكانت تصرفاته تعكس مطالب تلك الأجنحة. فقد «أقال» بوتو الجنرال يحيى خان وزملاءه، وعين صديقه الجنرال جول حسن قائداً عاماً جديداً للجيش، بعد أن تولى بنفسه منصب رئيس الجمهورية. إلا أنه سيكون من قبيل الخطأ أن نفترض أن الجنرال جول حسن كان مجرد نكرة سياسية وضعها بوتو في ذلك المنصب باعتباره رجله. فقد كان الجنرال ينتمي في الواقع إلى جناح قوي في المؤسسة العسكرية. فمنذ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٨، وقبل التحريض السياسي الواسع ضد الرئيس أيوب خان (والذي حدث بعد ذلك بشهر)، كانت الهمسات في أروقة السلطة في روالبندي وإسلام أباد تردد بالفعل أنه سيتم إقصاء أيوب خان، وأن أبرز الشخصيات المرجحة لخلافته إنما هو الجنرال جول حسن، الذي كان في ذلك الوقت قائد فيلق في مولتان ـ وهو أحد أكبر منصبين ميدانيين في الجيش الباكستاني. وتحسباً لذلك، قام الرئيس أيوب خان بالالتفاف على الجناح الذي اصطف ضده: فاستقال، وسلم منصب الرئاسة إلى شخص من إختياره، وهو الرجل الذي عينه قائداً عاماً ـ الجنرال يحيى خان. وفي مقابل ذلك، نجح يحيى خان في حماية أيوب خان من العقاب الذي لم يكن يطالب به الرأي العام الغاضب فحسب، وإنما أيضاً عناصر قوية داخل الجيش نفسه. وبسقوط يحيى خان، دارت الأحداث دورة كاملة.

وخلال الأزمة التي أعقبت النكبة العسكرية في بنجلاديش، رأت الأوليجاركية البيروقراطية ـ العسكرية أنه لا مفر من تدخل قيادة سياسية. وفي تلك اللحظة، كانت القيادة السياسية تتمتع بشيء من الثقل. إلا أنه سرعان ما اتضح أن الصراع الحاسم على السلطة ظل داخل نطاق الأوليجاركية البيروقراطية ـ العسكرية، عندما اضطر بوتو إلى إقالة الجنرال جول حسن من منصب القائد العام، وعين مكانه الجنرال تيكا خان القوي، وهو من زعماء «صقور» الجيش الذين خططوا الأعمال العسكرية في بنجلاديش. وما كان يمكن أن يكون ذلك بالقرار السهل على بوتو، فقد كان أسوأ تعيين في إطار حاجة بوتو إلى التفاوض مع الهند وبنجلاديش لاستعادة أسرى الحرب الباكستانيين، ولكن سيطرة مجموعة الجيش كانت حاسمة على نحو مؤكد.

إن التكتلات بين العسكريين تقوم على أساس من التجمعات والولاءات الشخصية، غير أن ثمة عوامل بنيوية تحتية تؤثر في انجذاب الجماعات إلى تحالفات أوسع. ولذا، يمكننا أن نميز، من ناحية، وجود جنرالات «يمينيين محافظين»، وهم الذين ينحدرون من الأسر الأكثر ثراء بين ملاك الأراضي، أو الذين حققوا ثروات كبيرة من الأعمال التجارية (أو من أقاربهم المقربين). وهناك آخرون ممن جنوا الثروات بالتواطؤ مع الشركات والقوى الأجنبية. وكان كبار رجال الأعمال في باكستان قد اعتادوا منح مناصب إدارية مربحة للجنرالات المتقاعدين؛ وبالتالي فقد كانوا يحاولون إقامة علاقات مع التكتلات في الجيش. وفيما يتعلق بالتعامل مع القوى الأجنبية، تبرز حقيقة ملحوظة حول الوضع السياسي في باكستان، ألا وهي قدرة الجيش على التعامل بصورة مباشرة مع القوى الأجنبية (وخاصة الولايات المتحدة) متجاوزاً رؤساء الحكومات. وأسفرت هذه المجموعة المتنوعة من الارتباطات والمصالح عن نشوء مواقع قوية راسخة داخل الجيش لحساب العديد من المصالح المقررة القائمة. وكذلك كان الحال بالنسبة إلى البيروقراطية، فكثير من البيروقراطيين ينحدرون من عائلات ملاك الأراضي، ويمتلكون مصالح تجارية واسعة، بل لقد أصبح بعضهم من أصحاب الملايين.

وهناك بالمقابل تأثير آخر داخل الجيش يميل إلى تشجيع النزعة الراديكالية، وإن كانت هذه الراديكالية يمكن أن تكون في اتجاه اليمين أو في اتجاه اليسار على حد سواء. وفي الواقع، فإن الدلائل تشير حتى الآن إلى أن الراديكالية اليمينية المتطرفة هي العنصر الغالب في هذه المجموعة، وهو ما ينبع من حقيقة أن أفراد الجيش إنما يتم تجنيدهم من واحدة من أفقر المناطق الزراعية في البلاد وأكثرها ازدحاماً بالسكان، وهي المنطقة غير المروية التي تضم قسم روالبندي من إقليم البنجاب وأجزاء من إقليم الحدود الشمالية الغربية. فعلى حين ازدهرت أحوال كبار المزارعين في بعض أجزاء البلاد، مثل مناطق «مستعمرة القناة» في البنجاب، بصورة كبيرة من خلال ما سمي بـ «الثورة الخضراء»، فإن صغار الملاك في المنطقة غير المروية لم يجنوا أية فائدة. إذ أن حيازاتهم الصغيرة غير المنتجة لا تنتج حتى الحد الأدنى اللازم لمعيشتهم، بحيث لا بد وأن يضطر أبناؤهم إلى البحث عن عمل خارجي. وبالتالي، فإن الجيش يستمد جنوده وصغار ضباطه من هذه المناطق. ويعاني هؤلاء الرجال من مظالم إجتماعية شديدة، وخاصة بسبب التضخم وتدهور وضعهم الاقتصادي في السنوات الأخيرة، إلا أنهم لا يمتلكون كثيراً من الثقافة السياسية. وبوجه عام، فإنهم يتبنون نظرية تآمرية حول المجتمع، ويتخيلون على سبيل المثال أن التضخم يرجع ببساطة إلى جشع بضعة من

رجال الأعمال (ما يسمى بالعائلات العشرين)، إلا أنهم لا يدركون جذور المشكلة في النظام الاقتصادي نفسه. وفي تصورهم، فإن الحل لا يكمن في السياسات الاقتصادية الراديكالية وإحداث تحول في النظام الاجتماعي، وإنما يتمثل ببساطة في إنزال عقاب وحشي بهؤلاء «المفسدين». وقد طبقوا في بنجلاديش نفس هذه الفكرة في التعامل مع «المفسدين». ومن الناحية السياسية، فإن هؤلاء الرجال قد تربوا على الروح الشوفينية والايديولوجيا الدينية لليمين المتطرف. وكان نفوذ حزب الجماعة الإسلامية Jamaat-e-Islami قوياً للغاية بينهم. إلا أن الشعارات الراديكالية الطنانة لحزب الشعب الباكستاني بزعامة بوتو قد أسرت خيالهم في السنوات الأخيرة. ومن خلالهم، إكتسب موقع بوتو السياسي جذوراً قوية بين الفئات الدنيا من الجيش.

وهناك أيضاً مجموعة من الجنرالات الذين يرتبطون بصلات وروابط وثيقة بالفئة الثانية المذكورة آنفاً من ضباط الجيش وعامة جنوده. وهؤلاء هم «جنرالات الجيش»، الذين يولون مصالح الجيش في حد ذاته أولوية فوق أية اعتبارات أخرى. وبين هؤلاء، نجد «الصقور». ومفهوم «صقور» الجيش ليس مفهوماً نفسياً، كما يشير طارق علي[٦]، بل إن هذا المصطلح يصف التزامات تضرب بجذورها في الظروف والمصالح الموضوعية للجيش. وقد تمكن «الصقور» من استغلال شكاوى الفئات الدنيا من الجيش، واحتلوا بالتالي موقعاً قوياً داخله. وهم يزدادون قوة وازدهاراً مع النزعة الشوفينية؛ إذ لا يستطيعون فرض مطالب متزايدة على الموارد القومية من أجل جيش أكبر وأفضل اعداداً (وأكثر امتيازات) إلا على أساس إيديولوجيا شوفينية عدوانية. وكانت العملية الضخمة لإعادة تسليح وتنظيم الجيش الهندي في العقد المنصرم، في أعقاب مواجهته مع الصين، قد غيرت التوازن العسكري في جنوب آسيا ـ وهي الحقيقة التي أدركتها الأوليجاركية الباكستانية بوضوح بعد نكبة بنجلاديش. وذلك من شأنه أن يجعل سياسة المواجهة القديمة مع الهند غير محتملة بعد الآن. فقد كانت هذه المواجهة مصدراً للإحراج بالنسبة للقوتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، اللذين حاولا لأكثر من عشر سنوات تحقيق تقارب بين الهند وباكستان. ولهذا الغرض، فإنهما يستخدمان نفوذهما لكبح جماح «الصقور» في الجيش، ولتقوية يد الجنرالات «اليمينيين المحافظين». ومع ذلك، فإن مقاومة الأوليجاركية حتى الآن لجهود القوتين العظميين [قبل انقلاب ضياء الحق على علي بوتو ـ المحرر]، رغم الضغوط التي استمرت أكثر من عشر سنوات، إنما تعكس استقلالها النسبي؛ وقد جاءت هذه المقاومة لأن مثل هذا التقارب من شأنه أن يمثل مساساً بمصالح الجيش.

إن كلًا من البيروقراطية والعسكريين في باكستان على درجة عالية من التطور

والقوة، بالمقارنة بقواعدهما الطبقية المحلية. فالتطور الرأسمالي في باكستان قد تم في ظل الرعاية الفاسدة والسيطرة المحكمة من جانب البيروقراطية. فنظراً للقيود البيروقراطية، كانت فرص الأعمال التجارية قاصرة على قلة من أصحاب الامتيازات، ممن أقاموا تلك العلاقة الضرورية مع البيروقراطية، والتي تقوم أساساً على رابطة المال. وفي أواخر الستينات، كشف كبير اقتصاديي الحكومة الباكستانية أن عشرين من العائلات أصحاب الامتيازات تمتلك ٦٦ في المئة من الصناعة في باكستان، و ٧٩ في المئة من أعمال التأمين، و ٨٠ في المئة من الأعمال المصرفية ـ بينما كانت شركات أجنبية تمتلك معظم ما تبقى بعد ذلك. ومجيء هذا الكشف في عام سابق على الانتخابات هو في حد ذاته مؤشر على العلاقة المزدوجة بين البيروقراطية والبورجوازية المحلية. وحتى مع ذلك، فإن الاحتكاريين المحليين لا يسيطرون على أي حزب سياسي يمكن أن يقال بأنه يمثلهم كطبقة. وحقاً، فإن قواعد الأحزاب السياسية هي قواعد ريفية في المقام الأول. كما أن تأثير طائفة رجال الأعمال في تسيير الشؤون العامة إنما يتم أساساً من خلال صلاتهم المباشرة بالبيروقراطية نفسها وتأثيرهم عليها.

وفي ظل الديمقراطية البرلمانية، يحتكر ملاك الأراضي الذين يسيطرون على الريف الحياة السياسية الحزبية. ويتم انتخابهم إلى مواقع في الهيئات التشريعية القومية والإقليمية. (وحتى في البنغال الشرقية، حيث لا يوجد كبار ملاك بالحجم الموجود في باكستان الغربية، يسيطر الملاك الأثرياء الذين ينحدرون من «سلالات السردارات» على الأصوات المحلية). وكل من البيروقراطية والجيش يجندان كبار ضباطهما إلى حد بعيد من بين العائلات الريفية الثرية، بما يتيح للطبقات المالكة للأراضي موقعاً أساسياً داخل الأوليجاركية. وللبيروقراطيين مصلحة مباشرة في امتيازات الطبقات المالكة للأراضي. وازدادت قوة هذه الرابطة إلى حد كبير من خلال منح الأرض إلى المسؤولين المدنيين والضباط العسكريين، فأصبح من لم يكن من كبار ملاك الأراضي أصلاً مالك أرض كبير بدوره. ونتيجة لذلك، صار بمقدور ملاك الأراضي متابعة مصالحهم الطبقية على نحو فعال، رغم المحاولات التي كانت البورجوازية المحلية وبورجوازيات المركز تبذلها بين الحين والآخر لتغيير ذلك الوضع. فالدخول الزراعية، على سبيل المثال، معفاة من ضرائب الدخل. وعلى مدى عقدين، ظلت البورجوازية وحلفاؤها الأجانب يلحون على إخضاع هذه الدخول الهائلة للضرائب، لتوفير الموارد لخطة تنمية أكبر، وهي الخطة التي تكمن مصالحهم فيها. ولم يقتصر نجاح الطبقات المالكة للأراضي على مقاومة هذه المحاولة فحسب، بل إنها حصلت أيضاً على دعم

حكومي يذهب القسط الأعظم منه إلى المزارعين الأثرياء وكبار ملاك الأراضي. ومع ذلك، لا يمكن القول بأن كبار ملاك الأراضي كطبقة يسيطرون على البيروقراطية، رغم صلاتهم الوثيقة والفعالة مع البيروقراطية، ورغم دورهم الغالب في الحياة السياسية الحزبية. ويمكن أن نورد كثيراً من الأمثلة التي تبين خضوع مصالح ملاك الأراضي كطبقة لمصالح البورجوازية ـ فسياسة تسعير القطن الخام، على سبيل المثال، كانت في غير صالح ملاك الأراضي، وإنما لصالح أرباب العمل الذين يملكون مصانع النسيج.

ويحصل رجال الأعمال الأجانب، شأنهم في ذلك شأن الآخرين، على خدمات بيروقراطية. وفي حالتهم، يزداد الفساد الخاص قوةً من جراء الضغط الحكومي، وتمارس حكومة الولايات المتحدة أكبر قدر من الضغوط. وقد تناولت بالبحث، في دراسة أخرى، الطرق التي تستخدم بها المعونات الأمريكية إلى باكستان لفرض سياسات مواتية لرجال الأعمال الأمريكيين على حساب المصالح المحلية(٧). ولا تقتصر المنافسة على المصالح التجارية الأمريكية والمحلية فحسب، بل تقوم أيضاً بين بورجوازيات المركز المتنافسة ـ البريطانية والألمانية والفرنسية واليابانية والايطالية وغيرها. ولا تسيطر أي من هذه البورجوازيات منفردة على البيروقراطية، كما أنها لا تسيطر عليها بشكل جماعي. والاستعمار الجديد هو على الأرجح أعظم المستفيدين من الاستقلال النسبي للأوليجاركية البيروقراطية ـ العسكرية. فهذا الدور المستقل نسبياً بالتحديد هو الذي يجعل الحكومة في مجتمع ما بعد الاستعمار مفتوحة بما يكفي للسماح بنجاح تدخل المصالح الاستعمارية الجديدة في صياغة السياسة العامة. وهذا هو السبب الذي يدعو المنظرين الغربيين إلى التركيز بشدة على أهمية البيروقراطية «كعنصر تحديث». وتبذل كل الجهود للتأثير على البيروقراطية أيديولوجياً لصالح سياسات تتفق مع مصالح المركز. ويتم التعبير عن هذه الايديولوجيا في شكل «فن التخطيط»، ويجري تقديمها على أنها علم موضوعي من علوم التنمية الاقتصادية. وينظر إلى البيروقراطي الذي تلقى تعليمه في الغرب على أنه ناقل العقلانية والتكنولوجيا الغربيتين، ويطرح دوره في مواجهة دور الساسة «الديماغوجيين» الذين يعبرون عن مطالب «محدودة». وتخصص بلدان المركز موارد كبيرة لتدريب البيروقراطيين في بلدان ما بعد الاستعمار. إلا أن هناك أساليب أخرى أكثر مباشرة في التأثير على رؤيتهم وتوجهاتهم السياسية. فالوكالات الدولية ووكالات توجيه المعونات، التي تقوّم جدوى المشروعات، تقدم النصائح حول تخطيط التنمية، وتوجه سياسات حكومات ما بعد الاستعمار إلى مسار يناسب بلدان المركز. والتأثير على

سياسة الدولة من خلال المعونات الأجنبية، بالإضافة إلى الفساد الخاص للبيروقراطيين، يجعل ذلك ممكناً، حتى عندما تتعارض بعض هذه السياسات مع مصالح البلاد على نحو سافر. وأولئك الذين يميلون إلى افتراض وجود تبادل متكافىء في عمليات المفاوضات الدولية، والذين يفترضون أنه عندما توافق حكومة بلد ما من بلدان ما بعد الاستعمار على سياسة بعينها فإن هذه السياسة لا بد وأن تكون بالتأكيد في مصلحة بلادها، إنما ينبغي عليهم أن يدركوا هذا الانفصام بين مصالح البلاد (كيفما يتم تحديدها) وبين مصالح البيروقراطية الفاسدة والبيروقراطيين الأفراد.

وتشير تجربة باكستان إلى أن أياً من الطبقات المالكة الثلاث في مجتمع ما بعد الاستعمار ـ البورجوازية المحلية، وبورجوازيات المركز الاستعمارية الجديدة، والطبقات المالكة للأراضي ـ لا تسيطر بشكل منفرد على جهاز الدولة، فقوة ونفوذ أي منها إنما تعادله قوة ونفوذ الطبقتين الأخريين. فمصالحها ليست متوافقة بصورة متبادلة أو متطابقة تماماً. إلا أنها تشترك في بعض المصالح الأساسية ـ وأولها الحفاظ على النظام الاجتماعي القائم، الذي يقوم على أساس مؤسسة الملكية الخاصة. ولكنها تطرح مطالب متعارضة على دولة ما بعد الاستعمار، وعلى الأوليجاركية البيروقراطية ـ العسكرية التي تمثل الدولة. وتضطلع هذه الأخيرة بالوساطة والتحكيم بين المطالب المتعارضة للطبقات المالكة الثلاث. وهذا دور نوعي تاريخياً للعسكريين والبيروقراطية، الذين يشكلون جهاز الدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار. وينبثق سبب هذا الدور المتميز من حقيقة أن أياً من الطبقات المالكة الثلاث في مجتمعات ما بعد الاستعمار لا تسيطر منفردة على جهاز الدولة أو تخضع الطبقتين الأخريين، على العكس من البورجوازية الصاعدة في دولة رأسمالية مستقلة، أو بورجوازية المركز في احدى المستعمرات، حيث تفرض هاتان الطبقتان سيطرتهما على الطبقات الاجتماعية الأخرى. وهذا الوضع ذو الخصوصية التاريخية يعطي الأوليجاركية البيروقراطية ـ العسكرية في مجتمعات ما بعد الاستعمار دوراً مستقلاً نسبياً.

وهناك معنيان نوقشت بهما في الأدبيات الماركسية فكرة «الاستقلال النسبي» لعناصر البنية الفوقية (مثل الدولة)، في علاقتها مع «البنية» الأساسية ـ أي الأسس الاقتصادية للمجتمع (علاقات الإنتاج). ويتعين توضيح ذلك في هذه النقطة. المعنى الأول معنى فلسفي أساسي، مؤداه أن المادية التاريخية لا تعني أن البنية الأساسية تحدد بصورة آلية عناصر «البنية الفوقية»، بل إن الأثر التشكيلي للأولى هو المحدد النهائي للبنية الفوقية، وإن يكن ذلك يتم بطريقة معقدة. وقد أكد إنجلز على ذلك في رسالته

الشهيرة إلى جوزيف بلوخ، حيث انتقد التفسيرات الآلية والحتمية «للماركسية المبتذلة». وينبغي التمييز بين هذه القضية الجوهرية «الفلسفية» وبين قضية «نظرية» أخرى. وفي هذا السياق الثاني، تطرح فكرة «الاستقلال النسبي» للبنية الفوقية كنظرية، أي كتفسير للعلاقة بين الدولة وبين «البنية» الأساسية في أوضاع تاريخية معينة (استثنائية). وتحليل ماركس للدولة البونابرتية يتعرض للحالة الأكثر تطرفاً للاستقلال النسبي للدولة من بين تلك النماذج التاريخية التي تناولها ماركس وإنجلز بالتحليل. إلا أنه في الماركسية الكلاسيكية، وبالمعنى الفلسفي الجوهري مثلما بالمعنى النظري المحدد، جاء تصور فكرة «الاستقلال النسبي» للبنية الفوقية (الدولة) بشكل كامل في إطار مجتمع خاضع لهيمنة طبقة حاكمة واحدة. إلا أن القضية تختلف اختلافاً أساسياً فيما يتعلق بمجتمعات ما بعد الاستعمار، ويتعين تمييزها بوضوح عن القضايا التي قامت عليها المناقشات السابقة. ويوجز بولانتزاس الوضع الكلاسيكي كالآتي:

> عندما وصف ماركس البونابرتية بأنها «دين البورجوازية»، أو بعبارة أخرى السمة المميزة لكل أشكال الدولة الرأسمالية، فقد أوضح أن هذه الدولة لا تستطيع أن تخدم الطبقة الحاكمة حقاً إلا بالقدر الذي تتمتع به بالاستقلال النسبي عن الفئات المتنوعة في هذه الطبقة، بالتحديد من أجل تنظيم هيمنة مجمل هذه الطبقة[٨].

ولا يمكن أن تنطبق مثل هذه الفرضية على مناقشة لمجتمعات ما بعد الاستعمار، حيث لا تنشأ المشكلات في علاقتها «بفئات متنوعة» من طبقة واحدة، وهي البورجوازية، وإنما في علاقتها بثلاث طبقات مالكة مختلفة لا تشكل «كلاً»، لأن قواعدها البنيوية مختلفة، ومصالحها الطبقية متعارضة.

ولذلك، فإن ظاهرة الاستقلال النسبي لجهاز الدولة إنما تختلف عنها في الحالات التي تقوم عليها النظرية الماركسية الكلاسيكية عن الدولة. إن دور الأوليجاركية البيروقراطية ـ العسكرية في مجتمعات ما بعد الاستعمار هو دور مستقل بشكل نسبي فقط، لأنه يتحدد داخل قالب مجتمع طبقي وليس خارجه، فالحفاظ على النظام الاجتماعي القائم على أساس مؤسسة الملكية الخاصة يوحد كل الطبقات الاجتماعية المالكة المتنافسة الثلاث. وهذا الالتزام المشترك يضع الأوليجاركية البيروقراطية ـ العسكرية داخل القالب الاجتماعي. ومع ذلك، فإن دور الأوليجاركية البيروقراطية ـ العسكرية هو دور مستقل نسبياً، لأنه مع غياب سيطرة بورجوازية المركز في لحظة الاستقلال، لا تفرض أية طبقة منفردة سيطرتها وحدها على الأوليجاركية. ولا يستند

هـذا الاستقلال النسبي إلى ذلـك الشرط السلبي فحسب. بـل إنه ينبـع أيضـاً من الأوضـاع الايجابيـة الناجمـة عن التدخـلات الواسعـة النطاق من جـانب الـدولـة في اقتصاديات بلدان ما بعد الاستعمار، سواء عن طريق شبكة من الضوابط التي تكمن فيها المصالح القائمة للبيروقراطية، أو عن طريق الاستيلاء المباشر على جانب كبير من الفـائض الاقتصادي وتصـريفه. ويشكـل ذلـك قـواعـد مـاديـة مستقلة لاستقـلال الأوليجاركية البيروقراطية ـ العسكرية. وربما كانت هنا أوجـه تشابـه أيضاً في الـدور المتغير للدولة في مجتمعات المركز، ولكننا لا نستطيع متـابعة هـذه المسألـة هنا. ومـع ذلك، يمكن القول بأنه نظراً لدور الدولة في «تشجيع التطور الاقتصادي» في مجتمعات ما بعد الاستعمار، فإن الاختـلاف بين الـوضعين هـو اختلاف نـوعي. وينبغي أن نضيف أن هذا الدور إنما يرتبط بصورة وثيقة بالتدخلات الامبريالية في مجتمعـات ما بعد الاستعمار، وخاصة من خلال توجيه المعونات الاقتصادية والعسكرية.

ويكون دور الوساطة الذي تقوم به الأوليجاركية البيروقراطية ـ العسكرية بـين المطالب المتنافسة للطبقات المالكة الثلاث ممكناً في مجتمعات ما بعد الاستعمار، نظراً لتشكل المصالح والعلاقات المتبادلة بين هذه الطبقات بصورة مختلفة نوعياً عما حدث في أوضاع تاريخية أخرى، وهي الأوضاع التي قامت على أساسها النظريـة الماركسيـة الكلاسيكية عن الدولة. ففي مجتمعات ما بعد الاستعمار، لا تكون العلاقات المتبادلة بين تلك الطبقات عداثية ومتناقضة بعد، بل تكون متنافسة بصورة متبادلة، وإن تكن قابلة للتوفيق فيما بينها. ففي المستعمرات، تتصور النظرية الكـلاسيكية إئتـلافاً بـين بورجوازية المركز والبورجوازية «الكومبرادورية» المحلية (التي تتألف من التجار الذين تتكامل أنشطتهم مع أنشطة بورجوازية المركز) وطبقة ملاك الأراضي «الإقطاعية». كما تتصور تلك النظرية أيضاً أن تتعارض مصالح البورجوازية «الوطنية» الصاعدة بصورة جـوهريـة مع مصـالح بـورجوازيـة المركـز. ولذلـك، يجـري تشخيص التحـرر من الاستعمار على أنه تدشين لثورة بورجوازية ـ ديمقراطية، «معادية للإمبريالية ومعاديـة للإقطاع» من حيث طبيعتها، ويتم طرحها كخطوة تاريخية ضرورية في تطور المجتمع المتحرر من الاستعمار. وتعتبر دولة مـا بعد الاستعمـار الأداة التي تحقق من خلالهـا البورجوازية الوطنية المحلية الصاعدة هدفها التاريخي في النهاية. إلا أن ذلك ليس ما شهدناه بالفعل في مجتمعات ما بعد الاستعمار. وقد لاحظ ذلك، على سبيل المثال، بول باران:

> عندما يواجه عنصرها البورجوازي الرأسمالي، في مرحلة مبكرة، شبح الثورة الاجتماعية، فإنه يتحول بسرعة وحسم ضد رفيق طريقه في الأمس،

وعدوه اللدود في الغد (ألا وهو البروليتاريا الصناعية والفلاحين). وفي الواقع **فإنه لا يتردد في التحالف مع العناصر الاقطاعية التي تشكل العقبة الرئيسية أمام تطوره الخاص، ومع الحكام الامبرياليين الذين أسقطتهم لتوها حركة التحرر الوطني، ومع المجموعات الكومبرادورية التي يهددها التراجع السياسي لسادتها السابقين**(٩).

ومن الصحيح أن التحديات التي لم يسبق لها مثيل من جانب الحركات الثورية تشكل عاملاً بالغ الأهمية في أوضاع ما بعد الاستعمار، التي تقف فيها الطبقات المالكة الثلاث متحدة دفاعاً عن النظام الاجتماعي القائم. إلا أن وحدتها السياسية لا تكون ممكنة إذا ما ظلت منقسمة من جراء تناقضات لا يمكن التوفيق بينها. ولكنها تكون ممكنة، بسبب الفروق الجوهرية في الاصطفافات البنيوية الأساسية، التي تميز وضع ما بعد الاستعمار عن الأوضاع التاريخية الأخرى الموازية له. وعندما يشير باران إلى أن الوحدة الجديدة بين الطبقات المالكة دفاعاً عن النظام الاجتماعي القائم إنما تمثل تراجعاً وتخلياً من جانب البورجوازية الوطنية المحلية عن دورها التاريخي المعادي للاستعمار والاقطاع، نظراً لمخاوفها من التحدي الثوري الذي لا تستطيع مواجهته وحدها، فإنه يغفل الفروق الجوهرية في الاصطفافات البنيوية الأساسية في مجتمعات ما بعد الاستعمار عنها في الوضع الاستعماري، الذي قامت على أساسه النظرية الكلاسيكية عن دور «البورجوازية الوطنية» المحلية.

وأصبح من الممكن الآن تحقيق مصالحة بين البورجوازية المحلية وبين طبقات ملاك الأراضي «الإقطاعية»، نظراً لاكتمال مهمة إنجاز الاستقلال الوطني، ونظراً لأن بنية الأمة ـ الدولة وإطار المؤسسات والقانون الضروري للتطور الرأسمالي (وهي من نواتج الثورة البورجوازية) قد صارت قائمة بالفعل، حيث أقامتها بورجوازية المركز. والبورجوازية المحلية لا تواجه المهمة التاريخية التي واجهتها البورجوازية الأوروبية، والتي تمثلت في إخضاع السلطة الاقطاعية لهدف إقامة الأمة ـ الدولة. بل على العكس من ذلك، فإن طبقة ملاك الأراضي «الاقطاعية» تكمل الآن الأهداف السياسية للبورجوازية الوطنية في الإدارة «الديمقراطية» لدولة ما بعد الاستعمار، حيث تلعب دوراً رئيسياً في إقامة الصلات بين الدولة وعلى المستوى القومي وبين بنى السلطة على المستوى المحلي في المناطق الريفية التي تسيطر عليها. وعلى هذا المستوى، فإنها تقوم أيضاً «باحتواء» القوى الثورية المحتملة، وتساعد على الحفاظ على «التوازن السياسي» لنظام ما بعد الاستعمار.

وفيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية أيضاً، فإن الطبيعة المحددة للعلاقة بين البورجوازية المحلية وطبقات ملاك الأراضي «الإقطاعية» في مجتمعات ما بعد الاستعمار، وخاصة في إطار نمو الزراعة الرأسمالية تحت رعاية كبار ملاك الأراضي وليس في صراع معهم، قد جعلت من غير الضروري بالنسبة للبورجوازية المحلية أن تسعى للقضاء على طبقات ملاك الأراضي «الإقطاعية» تحقيقاً لأهداف التطور الرأسمالي. إلا أن التهديد لوضع ومصالح طبقات ملاك الأراضي «الإقطاعية» إنما يأتي من داخل المجتمع الريفي نفسه، مثلما يأتي من جانب القوى «الراديكالية» في الحضر. ورداً على مثل هذه الضغوط، تبذل في بعض البلدان، عقب الاستقلال مباشرة، جهود سطحية للإصلاح الزراعي. وبوجه عام، كانت هذه الاجراءات غير فعالة، إلا أن عدم فاعليتها لم يعرقل بأي حال من الأحوال تطور البورجوازية المحلية. وفي السنوات الأخيرة في جنوب آسيا، ساعد ما يسمى «بالثورة الخضراء»، التي تقوم على أساس استراتيجية نخبة المزارعين، على حل المشكلة الأساسية (بالنسبة إلى البورجوازية المحلية)، والتي تتمثل في زيادة الفائض الزراعي الضروري لمواصلة التصنيع والتحول الحضري، مع توسيع السوق الداخلية للسلع المصنعة في نفس الوقت. فتقلصت الضغوط الدافعة إلى اتخاذ إجراءات جذرية، بينما تزايدت الضغوط الدافعة إلى تحقيق مصالحة متبادلة. إلا أن التناقضات تظل قائمة، إذ أن استراتيجية نخبة المزارعين تترك تأثيراً هداماً على نسيج المجتمع الريفي، وقد تنتج عواقب تتجاوز حدودها. وهذا النمو لقوى «هدامة» إجتماعياً في المناطق الريفية، والذي قد يسهم بقوة في نشوء حركة ثورية، يسبب القلق لدى البورجوازية، التي تسعى لتعزيز التحالف المحافظ مع طبقات ملاك الأراضي «الإقطاعية» للحفاظ على النظام الاجتماعي القائم أكثر مما تسعى للإسهام في القوى التي تعمل من أجل إسقاط سلطة طبقات ملاك الأراضي في المناطق الريفية.

وفيما يتصل بالعلاقة بين بورجوازيات المركز والبورجوازيات المحلية أو «الوطنية» في مجتمعات ما بعد الاستعمار، فإن علاقتهما المتبادلة تختلف اختلافاً تاماً هي الأخرى عما يرد في النظرية الماركسية الكلاسيكية. فالنظرية الماركسية الكلاسيكية تنص على قيام تناقض جوهري بين الاثنتين. وبالتالي، فإنها تخلص إلى أن الثورة «البورجوازية ـ الديمقراطية» في المستعمرات، والتي يكون الاستقلال مجرد مرحلتها الأولى فحسب، حيث تستمر في وضع ما بعد الاستعمار، إنما تتسم بالضرورة بطابع «معاد للإمبريالية». ومن الصحيح بطبيعة الحال أن البورجوازية المحلية تلعب دوراً معادياً للإمبريالية، وتسهم في حركة الاستقلال الوطني ضد القوى الاستعمارية،

ولكن حتى لحظة الاستقلال فقط. ففي وضع ما بعد الاستعمار، تحدث عملية مزدوجة لإعادة توجيه الاصطفافات، سواء بالنسبة للبورجوازية المحلية وللطبقة التي كانت من «الكومبرادور» والتي تضم التجار ومقاولي البناء وما أشبه ذلك. فهذه الطبقة الأخيرة، العاجزة عن التنافس على قدم المساواة مع الشركات العملاقة فيما وراء البحار، تطالب بفرض قيود على أنشطة الشركات الأجنبية، وخاصة في المجالات التي تطمح إلى العمل فيها. وتكتسب هذه الطبقة موقفاً «معادياً للإمبريالية». ومن الناحية الأخرى، وبينما تنمو البورجوازية التي كانت حتى الآن «وطنية» من حيث الحجم، وتطمح إلى توسيع مصالحها من الصناعات التي لا تنطوي إلا على تكنولوجيا بسيطة نسبياً (مثل النسيج) إلى صناعات تتضمن استخدام تكنولوجيا بالغة التقدم (مثل البتروكيماويات والأسمدة الخ)، فإنها تجد نفسها غير قادرة على الحصول على التكنولوجيا الصناعية المتقدمة الضرورية. كما أن ضآلة مواردها وحجم عملياتها تجعل إمكانية قيامها بتطوير تكنولوجيتها الخاصة بصورة مستقلة أمراً بعيد المنال. وبالتالي، فإنها تضطر إلى التحول إلى التعاون مع بورجوازيات المركز المتقدمة أو الدول الاشتراكية، للحصول على التكنولوجيا الصناعية المتقدمة الضرورية. وهي تفعل ذلك رغم أن الشروط التي يتم بموجبها هذا التعاون إنما تعرقل تطورها المستقل في المستقبل. وكلما تنامت البورجوازية المسماة «بالوطنية» من حيث الحجم، وتوسعت من حيث المصالح، فإنها تزداد إعتماداً على بورجوازيات المركز الاستعمارية الجديدة.

إن مفهوم البورجوازية «الوطنية»، التي يفترض أن تصبح أكثر عداء للإمبريالية كلما ازدادت حجماً، بحيث تزداد حدة تناقضاتها مع الامبريالية، إنما هو مفهوم ينبع من تحليل التجربة الاستعمارية، وليس تجربة ما بعد الاستعمار. إن العلاقة المتبادلة بين البورجوازية المحلية وبورجوازيات المركز لم تعد بالعلاقة العدائية، بل صارت علاقة تعاون. إلا أن هذا التعاون يتسم بعدم التكافؤ وبطابع تراتبي هرمي، نظراً لأن البورجوازية المحلية في مجتمع ما بعد الاستعمار إنما تحتل موقعاً تابعاً ـ عميلاً ـ في بنية علاقتها ببورجوازية المركز. كما أن طبيعة البورجوازية «الوطنية» التي كانت «معادية للإمبريالية»، تتحول في وضع ما بعد الاستعمار إلى طبيعة متعاونة. وتقدر بورجوازيات المركز هذا التعاون مع البورجوازيات المحلية في مجتمعات ما بعد الاستعمار، حيث يشكل قناة تستطيع من خلالها متابعة مصالحها الاقتصادية، دون المخاطر السياسية التي تتواكب مع قيامها هي نفسها بالاستثمار المباشر. فاتفاقياتها مع البورجوازية المحلية إنما تقيم لها أسواقاً مغلقة على منتجاتها، وعلى تكنولوجياتها[١٠]. وهكذا، فإن الشروط التي يقوم عليها التعاون بين البورجوازية المحلية وبورجوازيات

المركز الاستعمارية الجديدة لا تكمن فقط في أوضاع البنية الفوقية ـ مثل خطر الحركات الثورية، الذي يشير إليه باران ـ وإنما أيضاً في الأوضاع البنيوية، مثل الحصول على التكنولوجيا اللازمة لعملياتها الاقتصادية. ولا بد وأن نؤكد على أنه رغم دخول البورجوازية «الوطنية» المحلية وبورجوازيات المركز في علاقة تعاون تراتبي وثيق، فإنها لا يندمجان في طبقة واحدة بأي حال من الأحوال. فمفهوم التعاون إنما يتضمن ويصف حقيقة انفصالها، بينها ينطوي مفهوم الترتيب الهرمي على درجة ما من الصراع بين مصالحهما، وعلى توتر تقوم عليه علاقتهما. فالتقاء مصالحهما لا يؤدي إلى وحدة هذه المصالح. وهذا العنصر من التنافس المتبادل هو الذي يجعل دور الوساطة الذي تقوم به الأوليجاركيات البيروقراطية ـ العسكرية ممكناً، بل وضرورياً.

ونظراً للدور القوي الذي تلعبه الأوليجاركية البيروقراطية ـ العسكرية في مجتمعات ما بعد الاستعمار، فإن المناصب داخل الأوليجاركية تتسم بأهمية حاسمة، وخاصة بالنسبة للجماعات المتعلمة الطموحة في الطبقة المتوسطة، وتتركز المطالب السياسية لهذه الجماعات على نصيبها من المناصب داخل الأوليجاركية. وحيثما تستمد الأوليجاركية رجالها من قاعدة إجتماعية أو إقليمية ضيقة، مثلما هو الحال في باكستان، فإن جماعات الطبقة المتوسطة المتعلمة المحرومة من الامتيازات، والمحرومة من الوصول إلى مواقع النفوذ والسلطة داخل الأوليجاركية، تقوم بتنظيم المعارضة السياسية. وتستند كل من الأوليجاركية الحاكمة والمعارضة إلى المبادىء والايديولوجيات «الأخلاقية»، لتبرير مصالحهما، ولحشد التأييد العام لها. ولهذا السبب بالتحديد، فإن فروق الطائفة أو الأصول العرقية أو الدين أو اللغة تسيطر على الحياة السياسية في مجتمعات ما بعد الاستعمار. فجماعات المعارضة ترفع شعارات الهوية الثقافية أو اللغوية. ومن الناحية الأخرى، فإن الجماعة العرقية أو اللغوية (أو غير ذلك من الصفات الطائفية) التي تحتل موقعاً مسيطراً في الأوليجاركية البيروقراطية ـ العسكرية الحاكمة إنما تستند، دفاعاً عن امتيازاتها الخاصة، إلى ايديولوجيا «التضامن القومي»، وتشجب المعارضة باعتبارها نزعة خصوصية ضيقة الأفق وانقسامية. وتقوم الأوليجاركية البيروقراطية ـ العسكرية بنفسها بهذه الحملة لصالح هذه الجماعة. وبالتالي، فإن القضايا السياسية الناشئة عن الطبيعة الطائفية أو الاقليمية للأوليجاركية البيروقراطية ـ العسكرية تندمج مع القضايا الأعم الخاصة بالسياسة العامة، والتي تعني مختلف طبقات الشعب، وفي الجدل السياسي الذي يعقب ذلك، فإن المسائل السياسية المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية الأساسية إنما يتم التعبير عنها غالباً على هيئة مطالب ثقافية أو لغوية أو إقليمية.

وفي باكستان، تولت الأوليجاركية البيروقراطية ـ العسكرية الحاكمة، التي تغلب عليها القومية البنجابية، السلطة واستخدمت بوجه خاص شعارات القومية الإسلامية، وهي شعارات الحركة التي نشأت باكستان على أساسها. وهي تعظم فضائل «التضامن الإسلامي»، وتشجب حركات المعارضة اللغوية أو الاقليمية على أنها نزعة إقليمية إنقسامية. وبهذا الشكل، فإنه منذ قيام باكستان، تغيرت طبيعة القومية الإسلامية ودورها السياسي ومغزى شعاراتها. ففي الهند، كانت القومية الإسلامية تناصر قضايا الطبقات المتوسطة المسلمة المتعلمة، التي كانت أصغر عددياً وأقل تقدماً من الناحية التعليمية من الطبقات الهندوسية. وكان قيام باكستان، كوطن منفصل للمسلمين، إنجازاً لهذه القضية. وبالتالي، فبعد قيام باكستان، فقدت هذه الحركة سبب وجودها ذاته. وفي تلك اللحظة، تفسخت الرابطة الإسلامية، وهي الكيان الرئيسي لتلك الحركة. وعندئذ، بدأت الكتلة المتبقية، التي استولت لنفسها على «قميص» الرابطة الإسلامية، تدعو إلى إيديولوجيتها لصالح الجماعات ذات الامتيازات، وخاصة أفراد الأوليجاركية من البنجابيين، في مواجهة التحديات الاقليمية. وصارت إيديولوجيا الوحدة الإسلامية تستخدم الآن لإنكار صحة مزاعم ومطالب الجماعات ذات الامتيازات الأقل ـ مثل البنغاليين والسند والباتان والبالوش ـ بالاعتراف بهويتهم واحتياجاتهم المتميزة.

ووجدت آمال البنغاليين الذين تحدوا، مع آخرين، هيمنة «البيروقراطية البنجابية» تعبيراً عنها في الشعارات العلمانية لحركة اللغة البنغالية، التي بدأت مع مولد باكستان نفسها. وسقط أول شهدائها عام ١٩٥٢. ورغم أن الحركة كانت تركز على قضية اللغة القومية، وهي قضية قريبة بطبيعتها من قلوب الطلبة والشرائح الدنيا المتعلمة من الطبقة المتوسطة، إلا أنها كانت مع ذلك مفيدة في خلق وعي راديكالي تجاوز المصالح المباشرة لأولئك الذين أطلقوا شعارات حركة اللغة وتولوا قيادتها. فنظراً لأن سكان الحضر لا يشكلون سوى خمسة في المئة فقط من إجمالي السكان، فإن الطبقة المتوسطة المتعلمة في البنغال تأتي بصورة ساحقة من القرى، وتحتفظ بصلات وثيقة بالمجتمع الريفي. وفي أوضاع السخط الجماهيري الواسع النطاق، راحت مشكلات ومطالب سكان الريف الفقراء تترك تأثيرها على كوادر وقيادات الحركة، وعلى شعاراتها. إلا أن آمال القيادة كانت تتركز أساساً على قضية الحصة الاقليمية في الوظائف الحكومية، وخاصة حصول أعضاء هذه القيادة أنفسهم على مواقع في المؤسسة البيروقراطية.

ونشأ بالتالي تقليدان داخل الحركة البنغالية: (١) تقليد نخبة بورجوازية

صغيرة، من أولئك الذين كانوا يأملون الصعود إلى المناصب العليا في البيروقراطية، أو أن يصبحوا أعضاء في المجموعة التجارية التي نشأت حديثاً في البنغال بفضل المساندة والدعم الماليين من جانب الحكومة، و (٢) تقليد شعبي ريفي، يعبر عن إحباطات وآمال القطاعات من فلاحي البنغال المدقعين التي طالت معاناتها. وتشابك هذان التقليدان، ولكنهما ظلا متميزين. فآمال الأبناء المتعلمين للفلاحين الأثرياء كانت تختلف عن آمال بقية الفلاحين بوجه عام.

وفي أوائل الخمسينات، كانت حركة اللغة البنغالية تتبنى التقليدين معاً. وفي طليعة تلك الحركة، كانت تقف رابطة عوامي بالشكل الذي تألفت منه في ذلك الوقت. وعلى رأس جناح النخبة من رابطة عوامي، كان يقف السهروردي، الذي كان يطمح إلى المناصب العامة على حساب الأهداف الشعبية. وكرئيس لوزراء باكستان، كان من أشد مؤيدي القوى الامبريالية، إلى حد أنه راح يؤيد بشكل سافر قوى التدخل الانجليزي - الفرنسي - الاسرائيلي ضد مصر في السويس، فضلاً عن تأييده للتحالف الأمريكي. وكان الشيخ مجيب الرحمن ممن شملهم السهروردي برعايته في عالم السياسة، وكانت إلتزاماته السياسية لصالح مجموعة النخبة على نحو حاسم. ومن الناحية الأخرى، كان هناك تقليد شعبي في رابطة عوامي، إزدهر تحت مظلة مولانا بهاشاني. وكانت القيادة الآخذة بفكرة النخبة تتركز أساساً في المدن. أما الجناح الشعبي، فكان لديه أعداد كبيرة من الكوادر في القرى. ولما كان الحزب الشيوعي محظوراً، فقد تشكلت مجموعة صلبة من الماركسيين داخل رابطة عوامي. وفي ظل تأثيرهم، إنتقل الكثير من الكوادر الشعبية نحو أفكار ماركسية واضحة. وفي مؤتمر رابطة عوامي الذي عقد في كاجماري في فبراير/شباط ١٩٥٧، وصل الصراع بين القيادة الآخذة بفكرة النخبة وبين الكوادر الشعبية إلى ذروته، حول قضية السياسة الخارجية التي يتبعها رئيس الوزراء السهروردي. وأدى ذلك إلى الانشقاق، وطرد الكوادر الشعبية وزعيمهم مولانا بهاشاني من رابطة عوامي. وشكل هؤلاء بعد ذلك حزب عوامي الوطني. وحدث تحول في طبيعة رابطة عوامي، التي تركت بعد ذلك في يد السهروردي ومجموعة النخبة، وحرمت من كوادرها الشعبية والماركسية. إلا أنه من الأهمية لفهم رابطة عوامي في شكلها الجديد أن نلاحظ أنه على الرغم من تصفية كوادرها الشعبية، إلا أن قاعدتها الجماهيرية الشعبية في المناطق الريفية ظلت قائمة كما هي. غير أن الكوادر الشعبية كانت هي التي انعزلت، بسبب سوء توقيت وسوء إدارة مشاركتهم في الأزمة الحزبية. وكان دور الشيخ مجيب الرحمن حاسماً في الاحتفاظ بسيطرة الحزب على الجماهير، رغم التزاماته الراسخة بمجموعة النخبة، فأسلوبه

الخطابي، بل وأسلوب حياته الشخصي، كـانا شعبيـين في طابعهـا. فقد كـان رجلاً يستطيع الشعب أن يرى نفسه فيه. وكان هو الجسر الذي عبر الهوة بين مجموعة النخبة القائدة لرابطة عوامي وبين قاعدتها الجماهيرية الشعبية.

ومع تقدم الحـركة البنغـالية، راحت النخبـة البيروقـراطية البنجـابية المهيمنـة تسلم، على مضض ـ وإن يكن بصورة لا مفر منها ـ ببعض مطالب الحركة في الحصول على نصيب عادل من الوظائف والترقيات. ونتيجة لذلك، وبحلول أواخر الستينات، كان الموظفون البنغاليون يملأون الإدارة المحلية في البنغال الشرقية على كافة المستويات بصورة كاملة تقـريباً. إلا أن هـذا التقدم البنغـالي كان أضعف من ذلـك فيما يتعلق بالحكومة المركزية. فلم يحدث قبل عام ١٩٦٩ أن تولى قلة من الضباط البنغاليـين، للمرة الأولى، مناصب وزراء في الحكومة المركزية، على رأس بعض الوزارات القليلة الأهمية. أما معاقل السلطة ـ وزارتا الدفاع والمالية ولجنة التخطيط وقسم الانشاءات ـ فقد ظلت في أمان في أيدي الباكستانيين الغربيين الموثوق فيهم.

وبلغت الحركة البنغالية من أجل المعاملة المنصفة مستوى جديداً عندما بـدأت تتردد، في أواخر الخمسينات، مطالب من أجل نصيب عادل وكاف في توزيع الموارد الاقتصادية لتنمية البنغال الشرقية. وأعد الاقتصاديون البنغاليون الشرقيون دراسات تفصيليـة ممتازة لإظهـار الاستغلال المضـطرد للبنغال الشـرقية من جـانب بـاكستـان الغربية. وبدلاً من قضية اللغة، صارت حجج هؤلاء الاقتصاديـين القائلة بضـرورة إعادة توزيع موارد التنمية على نحو جذري وإعادة تشكيل السيـاسات الاقتصـادية، بالإضافة إلى مطالبهم الخاصة بالتعيينات في البيروقراطيـة، هي القضية الـرئيسية في الحركة البنغالية. وشهـدت الحركـة أيضاً عمليـة تحول راديكـالي مضطردة، وبـدأت الأفكار الاشتراكية تكسب مواقع جديدة.

وفي الستينات، قرر الرئيس أيوب خان أن يربي في البنغال الشرقية بورجوازية بنغالية، كان يعتقد أنها ستوفر له قاعدة سياسية في الاقليم، وستواجـه تأثـير الأفكار الاشتراكية. وباركت البورجوازية الباكستانية هذا الاتجاه وساندته. ولكن من أجـل خلق بورجوازية، كان يتعين على النظام أن يضع أمـوالاً في أيدي من لم يملكـوا منها سوى القليل جداً. وانجذبت فئتان من الناس في البنغال الشرقية إلى عملية «تكوين رأس المال»، التي ابتدعهـا نظام أيوب خان، ويمكن أن نسميهما «ذوي الاتصالات» و«المقـاولون». وكـان «ذوو الاتصالات» من البنغـاليين المتعلمـين ذوي الاتصالات البيروقراطية المؤثرة (وخاصة من يمتون بصلات القربى للبيروقراطيين أو الساسة ذوي

النفوذ)، وكانوا يحصلون على كافة أنواع التصاريح والتراخيص، التي كانت تتمتع بقيمة نقدية فورية، حيث كان بمقدورهم بيعها لرجال الأعمال الباكستانيين الغربيين، الذين كانوا في حاجة إليها ليتمكنوا من الدخول في صفقات تجارية مربحة. وأدت هذه العملية إلى نقل الأموال إلى جيوب فئة طفيلية من الناس، على حساب المستهلك العادي الذي كان يدفع في آخر الأمر ثمن هذا الفساد على هيئة أسعار متضخمة. وكان «ذوو الاتصالات» يعيشون حياة البذخ والترف، ولم يشارك سوى القليل منهم في التراكم الرأسمالي، أو في بناء الصناعات.

أما «المقاولون»، فكانوا مختلفين. فقد كانوا من صغار رجال الأعمال، الذين حصلوا على عقود إنشاءات وخلافه، من الحكومة بأسعار مرتفعة على نحو متعمد ومقصود. وكانت الأرباح الإضافية التي يحصلون عليها تصب مرة أخرى في أعمالهم الخاصة. وبعد ذلك، تم تشجيعهم بالمنح السخية والمساندة الرسمية، لكي يصبحوا رجال صناعة. فبالنسبة لبعض المشروعات الصناعية، على سبيل المثال، كان بنك التنمية الصناعية الباكستاني، الذي أنشيء لهذا الغرض، يقدم نحو ثلثي حجم الاستثمارات المطلوبة، بينما كانت هيئة التنمية الصناعية في باكستان الشرقية تقدم نصف الثلث الباقي. أما السدس الأخير من المبلغ، فكان يتعين أن يوفره رجل الصناعة المنتظر من جيبه (المليء أصلاً بالأموال العامة)، أو من سوق الأوراق المالية. وفي الواقع، فإن صندوق الاستثمار الوطني أو هيئة الاستثمار الباكستانية، اللذين ترعاهما الدولة، كانا يساهمان بجانب كبير من هذه الأسهم. وهكذا، فمن أجل إقامة صناعة ما، لم يكن رجال الصناعة البنغاليون الناشئون يحتاجون إلا إلى عشرة في المئة (أو أقل) من رأس المال المطلوب. إلا أن الأرباح كانت هائلة، بحيث لم يستغرق الأمر وقتاً طويلاً قبل أن ينفردوا بملكية صناعاتهم، ويبدأوا في مضاعفة ثرواتهم الجديدة.

وكان موقف النواة الجديدة للبورجوازية البنغالية من سياسة القومية البنغالية موقفاً يتسم بالتأييد المشروط. فقد كسبوا كثيراً من الضغوط التي خلقتها هذه السياسة، إلا أنهم كانوا في نفس الوقت يشعرون بالقلق من انجذابها نحو اليسار. ثم إن الامتيازات غير العادية التي حصلوا عليها إنما قد تحققت بسبب وجود حكومة مركزية يمكن الضغط عليها. وربما كان من المشكوك فيه بعض الشيء أن تستمر امتيازاتهم في حالة استقلال البنغال الشرقية. ولم يكونوا جميعاً يؤيدون الحركة من أعماقهم، فقد كانوا أيضاً يؤيدون الحركات اليمينية في البنغال الشرقية، ويتعاونون مع الأوليجاركية. وانخفضت معنوياتهم بوجه خاص بعد شتاء ١٩٦٨/١٩٦٩، عندما كانت الاحتجاجات التي شملت البلاد ضد نظام أيوب خان (وهي التي أسقطته

في آخر الأمر) تهدد بأن تتطور إلى حركة ثورية، وخاصة في البنغال الشرقية. وعمد كثير منهم إلى تحويل مبالغ هائلة إلى استثمارات أكثر أمناً في باكستان الغربية الأكثر «استقراراً» من الناحية السياسية، أو إلى الخارج بطريقة غير مشروعة. فعلى حين أنهم أيدوا حركة من أجل الحكم الذاتي الاقليمي، ومن أجل تخصيص نصيب أكبر من الموارد الاقتصادية إلى البنغال الشرقية، فإنهم كانوا يتطلعون أيضاً إلى الأوليجاركية البيروقراطية ـ العسكرية في باكستان الغربية على أنها الدعامة الأساسية في الدفاع عن مصالحهم الطبقية وحمايتها. ولذلك، فقد كانوا يقدرون قيمة الارتباط بباكستان الغربية. وبالتالي، لا يمكن تفسير الحركة المطالبة باستقلال البنغال الشرقية بالرجوع أساساً إلى آمال البورجوازية البنغالية. وبالإضافة إلى ذلك، فعند تقويم القاعدة الطبقية لتلك الحركة، لا بد وأن يضع المرء في اعتباره أن الحركة قد تواجدت وازدهرت قبل نشوء البورجوازية البنغالية. فالقاعدة الطبقية لتلك الحركة كانت في جوهرها بورجوازية صغيرة.

وضمنت رابطة عوامي نجاحاً إنتخابياً هائلاً في انتخابات ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٠، بفضل فئة ثالثة لحقت هي الأخرى بالركاب ـ وهي النخبة الريفية في البنغال، التي كانت منقسمة من قبل إلى كثير من الأجنحة. فهناك سلسلة من كبار المزارعين (سلالات السردارات) تسيطر على الريف في البنغال. وثروة هؤلاء المزارعين ومكانتهم ونفوذهم، والتي ينبع جانب كبير منها من عمليات الاقراض الربوي، تمكنهم من الوصول إلى البيروقراطية، التي كانوا يستندون إلى قوتها في القيام بدور الوساطة لصالح أنصار أجنحتهم، مما كان يعزز بدرجة أكبر من سلطتهم السياسية المحلية. وقد تحالف هؤلاء المزارعون الأثرياء مع مجموعة النخبة في رابطة عوامي، فقد كانت هذه المجموعة في آخر الأمر تضم أبناءهم الذين تلقوا تعليماً جامعياً، والذين كانوا يطمحون إلى الوظائف الكبيرة في البيروقراطية.

ورغم الشعارات الراديكالية لمجموعة النخبة في رابطة عوامي، فإن نواياها تجاه الأوليجاركية المتمركزة في باكستان الغربية كانت مزدوجة تماماً. وهو ما كان يرجع إلى أن نخبة القيادة كانت تشعر بالقلق إزاء الآمال الراديكالية لقاعدتها السياسية الشعبية. فعلى حين كانت القيادة تستغل، من ناحية، المشاعر الراديكالية للقاعدة لتوليد قدر من القوة تواجه به من يملكون السلطة في باكستان الغربية، وتستطيع به انتزاع بعض التنازلات، فإنها ما كانت ترغب في السماح لراديكالية اتباعها بإغراقها، وبتهديد النظام الاجتماعي الذي كانت مطامحها المتسمة بطابع النخبة تربطها به. وهذا الازدواج هو الذي يفسر تلهف الشيخ مجيب الرحمن على الاستمرار في المفاوضات مع

الجنرال يحيى خان في الأسابيع القليلة الأولى من مارس/آذار ١٩٧١ من أجل حكم ذاتي داخل باكستان، بغض النظر عن أنه نتيجة للإضراب العام الفعال في البنغال الشرقية، كان يتمتع بالفعل بسيطرة فعلية على سلطة الدولة في الاقليم، وبغض النظر عن أن الجيش الباكستاني كان ضعيفاً من الناحية العددية، وغير متأهب للهجوم الذي شنه فيما بعد على شعب البنغال الشرقية. وقد شهد بذلك تاج الدين أحمد رئيس وزراء حكومة بنجلاديش المؤقتة، الذي قال لرجال الصحافة، عشية عودته إلى دكا المحررة: «لقد رفعت رابطة عوامي بأجمعها المطلب الأصلي المتمثل في الحكم الذاتي داخل إطار باكستان، أما مطلب الاستقلال، فلم يطرح إلا عندما لم تكتف باكستان برفض منح الحكم الذاتي، بل وشنت حكماً من الإرهاب ضد شعب البنغال الشرقية»[11].

ومنذ قيام بنجلاديش، عادت المواجهة بين عنصر النخبة في رابطة عوامي وبين قاعدتها الشعبية إلى الظهور على مستوى جديد. فعلى حين وجدت النخبة القائدة ملاذها الآمن في كالكتا، فإن الكوادر السياسية الشعبية والماركسية، التي كانت معزولة في وقت من الأوقات، قد أقامت الآن علاقة جديدة مع الشعب في مجرى نضاله التحرري المسلح. إن تنظيم وقوة المقاومة المسلحة لم يبلغا بعد من القوة ما يكفي للإطاحة بالجيش الباكستاني، إلا أنهما كانا آخذين في التنامي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وضع الجيش الباكستاني كان يقترب من نقطة الأزمة، لأن اقتصاد باكستان الغربية الضعيف لم يكن يستطيع أن يتحمل دعم الحملة العسكرية الطويلة. لقد فتحت الأزمة الاقتصادية في باكستان الغربية، وانفجارات السخط العام، آفاقاً جديدة لتقدم قوى التحرر في البنغال. وفي تلك اللحظة بالتحديد، إختار الهنود أن يتدخلوا، كما لو كان لكي يحبطوا تحرير بنجلاديش على أيدي القوى الشعبية، ولكي يولوا الحكم قيادة رابطة عوامي المتسمة بطابع النخبة.

والصورة في بنجلاديش اليوم تختلف اختلافاً جوهرياً عن الصورة التي كانت قائمة في باكستان عند استقلالها عام ١٩٤٧. فالبيروقراطية البنغالية قائمة، ونظام رابطة عوامي قد ارتبط بها وبالجماعات ذات الامتيازات في البلاد، إلا أن هذه الأخيرة لا تتمتع بمساندة قوات مسلحة كبيرة. ومن الناحية الأخرى، فإن القوى الشعبية قد خبرت النضال المسلح، الذي تطورت من خلاله بصورة تنظيمية. وهي تمتلك كميات كبيرة من الأسلحة. وصحيح أنه تم في الهند تدريب وتسليح «جماعات لمواجهة التمرد» تأهباً لما بعد تحرير بنجلاديش. ولكن في الوقت الراهن، تتوجه كل البراعة السياسية للشيخ مجيب الرحمن لإقناع القوى الشعبية بتسليم أسلحتها، أو بالاندماج في القوات المسلحة النظامية لبنجلاديش ـ ولكن دون كثير من النجاح. وقد يحدث في

الوقت الملائم أن تتمكن أوليجاركية بيروقراطية ـ عسكرية جديدة من تدعيم سلطتها في بنجلاديش، بمعونة خارجية [وهذا ما حصل في الانقلاب العسكري لاحقاً ـ المحرر]. ولكن من الممكن بنفس القدر أن تنخرط بنجلاديش في نضال ثوري مسلح، إذ أن أدوات سلطة الدولة القهرية المتاحة لرابطة عوامي والبيروقراطية البنغالية هي أدوات ضعيفة، كما أن الأزمة الاقتصادية تزداد عمقاً.

* * *

هوامش الفصل الثاني

(١) R. Miliband, »Marx and the State», in Ralph Miliband and John Saville (eds.) *The Socialist Register 1965* (Monthly Review Press, New York, 1965).

(٢) Hamza Alavi, «Indian Capitalism and Foreign Imperialism», a review of *Foreign Investment in India,* by M.Kidron, in *New Left Review,* No. 37, June 1966.

(٣) C.P. Bhambhri, *Bureacracy and Politics in India* (Delhi, 1971).

(٤) تناولت دراسات عديدة بالتحليل هذا الدور «الوسيط» للساسة، أنظر:
F.G. Bailey, *Politics and Social Change-Orissa 1959* (London, 1963).

(٥) Hamza Alavi, «The Army and the Bureaucracy in Pakistan Politics», in A. Abdel-Malek (ed.), *Armée et Nations dans les Trois Continents.*

وقد كتب هذا المقال عام ١٩٦٦، وتم تداوله على نحو محدود، ثم نشر بصورة منقحة في:
International Socialist Journal, March-April 1966.

(٦) Tariq Ali, «The Struggle in Bangladesh», in *New Left Review,* No. 68, July-August 1971, foot-note 21, p. 43.

(٧) Hamza Alavi and Amir Khusro, «Pakistan: The Burden of U.S. Aid», in *New University Thought,* Autumn 1962; reprinted in R.I. Rhodes (ed.) *Imperialism and Underdevelopment.*

(٨) Nicos Poulantzas, «Capitalism and the State», *New Left Review,* No. 58. November-December 1969, p. 74. (Emphasis added).

(٩) Paul Baran, *The Political Economy of Growth* (Monthly Review Press, New York, 1957), pp. 220-221.

(١٠) تم تحليل هذا التطور في:
Hamza Alavi, «Imperialism, Old and New», in Ralph Miliband and John Saville (ed.) *Socialist Register 1964* (Monthly Review Press, N.Y., 1964).

(١١) *The Times* (London), December 23, 1971.

الفصل الثالث

باكستان: تشكّل الطبقة والدولة*

إفتخار أحمد

نشأت باكستان والهند دولتين مستقلتين نتيجة لتقسيم الهند «البريطانية» عام ١٩٤٧. ولم تكن الدولتان تشتركان فحسب في الخضوع للاستعمار البريطاني، بل اشتركتا قبل ذلك في نحو قرنين من الحكم المغولي. وكان المجتمع المغولي ذروة للمجتمع والثقافة الهندية ـ الإسلامية، اللذين كانا في طور التشكل منذ قدوم الغزنويين إلى شمال الهند حوالى عام ١٠٠٠ ميلادية. ومنذ الاستقلال، صادفت الدولتان مشكلات إقتصادية واجتماعية متماثلة: التبعية للدول الرأسمالية المتقدمة والتخلف الاقتصادي، الفقر المدقع للسكان المحرومين إلى حد كبير من التعليم الأساسي والسكن والخدمات الصحية، التوترات والاضطرابات الاجتماعية المتزايدة. إلا أن بنيتيهما السياسيتين كانتا مختلفتين أشد الاختلاف. فالهند تتميز بنظام برلماني مستقر، وتتمتع بانتخابات حرة ودورية، وبسيطرة المدنيين على العسكريين، وبلا مركزية السلطة مع قدر من الحكم الذاتي للأقاليم، وببرلمان وهيئة قضائية مما كان يسمح بقدر من محاسبة الحكومة. وعلى العكس من ذلك، ظلت باكستان تخضع للحكم العسكري لأكثر من نصف سنوات استقلالها الثلاث والثلاثين. وكانت البرلمانات وغيرها من مؤسسات المشاركة الشعبية تتسم بالضعف، إن لم تتعرض للقمع الكامل. كما كانت هناك معارضة إقليمية دائمة للسلطة المركزية، فضلاً عن الاضطرابات الاجتماعية المتواترة، حتى وصل الأمر إلى تفسخ البلاد عام ١٩٧١.

إن التجربة الاستعمارية والعلاقات الاستعمارية الجديدة هي التي تحدد طبيعة

---

* نشرت هذه الدراسة في: *Race and Class*, XXII, 3 (1981), London

الدولة والسياسة في بلدان الهامش، إلا أن الأثر التراكمي للحكم الاستعماري على كل من الهند وباكستان كان مختلفاً إختلافاً نوعياً فيما يتعلق بتشكل كل من الطبقة والدولة. ولم يكن هذا الاختلاف يرتبط بالقوى الاقتصادية الفاعلة فحسب، وإنما كان يرتبط أيضاً بالاعتبارات الاستراتيجية للسلام البريطاني Pax Britanica. ونتيجة لذلك، وعلى العكس من الهند، فقد ورثت باكستان بنية عسكرية ـ بيروقراطية للدولة، وطبقة قوية من كبار الملاك، وبورجوازية صناعية شبه معدومة، وبورجوازية تجارية ضعيفة. وكانت هذه الطبقات تفتقر إلى القاعدة الاجتماعية، وتعتمد في قوتها على الدولة إقتصادياً وسياسياً. وكانت الطبقات المتوسطة المتعلمة، وخاصة في البنغال الشرقية، هي وحدها التي توفر دفعاً ضعيفاً نحو الديمقراطية السياسية.

إلا أنه قبل مواصلة البحث في هذا الشأن، فإن من الضروري أن نتناول بإيجاز فترة الحكم المغولي لشبه القارة الهندية (من أوائل القرن السادس عشر حتى أواخر القرن الثامن عشر).

الهند الشمالية ـ الغربية في ظل حكم المغول

رغم أن تأثير النظام المغولي كان متفاوتاً في أنحاء شبه القارة الهندية، إلا أنه لم يكن هناك اختلاف نوعي في التطور الاجتماعي لمختلف الأقاليم بالشكل الذي يمكن أن يفسر الفروق المعاصرة في الدولة والحياة السياسية.

فمثل معظم أنحاء الهند، كان الاقليم الشمالي ـ الغربي (الذي يشكل باكستان الآن) يتألف من مناطق جبلية قليلة السكان يسكنها البدو و «القبائل» من ناحية، ومناطق زراعية مأهولة كثيفة السكان وغنية نسبياً من ناحية أخرى. وكان إقليم بالوشستان و «الحزام القبلي» من إقليم الحدود الشمالية الغربية يقعان في الفئة الأولى، بينما كان معظم أنحاء إقليمي البنجاب والسند والأجزاء المأهولة من إقليم الحدود الشمالية الغربية تقع في الفئة الثانية.

وفي المناطق الزراعية المأهولة، كانت الزراعة تتم على أيدي المستأجرين، مثلما في السند[1]، أو المزارعين الفلاحين كما في البنجاب، والذين كانوا ينتظمون في إطار مجتمع القرية الهندية المعروف. وخلافاً للرؤية الكلاسيكية، كانت حيازة الأرض المزروعة فردية، وليست مشاعية[2]. وكان ارتباط الفلاح بالقرية يعتبر حقيقة مستقرة، طالما أنه يسدد العوائد في موعدها. فقد كان يتمتع بالحق في احتلال الأرض التي يفلحها بصورة دائمة ووراثية، بحيث يستطيع أن ينقل الأرض أيضاً إلى ورثته. إلا أن حرية التصرف الحقيقية لم تكن واردة بالنسبة لحائزها ـ أي الحقوق القانونية في

التخلي عن الأرض أو التصرف فيها بالصورة التي يشاء. وكان الفائض الناشيء عن الزراعة كبيراً، حيث كان الناتج أكبر كثيراً مما هو ضروري لأغراض الإعاشة. وكان يجري استخلاص هذا الفائض على هيئة عوائد الأرض، التي كانت تتراوح بين الثلث والنصف، والتي كان يتم جمعها في صورة نقدية في الغالب الأعم. ولم تكن عوائد الأرض «إيجاراً» بالمعنى الرسمي، وإنما كانت ضريبة على المحصول، أو «مكافأة سيادة» يتم دفعها مقابل الحماية والعدالة اللتين يوفرهما الملك لرعاياه[٣]. وكان يتم جمع عوائد الأرض من الفلاح بصورة مباشرة، إما بواسطة موظفي الملك أو عن طريق العديد من الوسطاء. وكان بعضهم مسؤولين في الدولة (منصبدار)، يكلفون بجباية عوائد منطقة ما في مقابل مرتبات، ولكن دون أن يتمتعوا بأي حق مستقل في الأرض. وكانوا يشكلون الطبقة الحاكمة في الامبراطورية، ولكنهم كانوا يعتمدون في وجودهم بالكامل على الدولة. وكانت كثرة تنقلاتهم ومصادرة أرصدتهم عند الوفاة وافتقارهم إلى قاعدة إجتماعية، تحول كلها دون أن يدعموا سلطتهم المستقلة. أما الرؤساء (المعروفون باسم راجا أو رانا، الخ)، من الناحية الأخرى، فكانوا يتمتعون بالسيادة على المنطقة التي يسيطرون عليها. إلا أنه، ضمن أشياء أخرى، كان يتعين عليهم أن يدفعوا جزية محددة للسلطة الامبراطورية، أو أن يجهزوا قواتاً لها، في مقابل الاحتفاظ بسلطتهم التشريعية الداخلية. وبالمثل، كان الزامندار (ملاك الأرض) يتمتعون في الغالب بحق خاص في الأرض ـ وهو حق نشأ بصورة مستقلة عن السلطة الامبراطورية، وكان يواكبه عادة الاحتفاظ بقوات مسلحة. وكانوا يستخلصون الدخل إما من خلال نسبة منفصلة تؤخذ من الفلاح، أو من خلال الاحتفاظ بجزء من عوائد الأرض. وكانت سلطتهم متفاوتة ـ فبعضهم كان خاضعاً تماماً للإدارة البريطانية، بينما كان الآخرون رؤساء مستقلين بصورة فعلية.

وفي القطاع غير الزراعي، كان حجم التجارة والتبادل والإنتاج الحرفي كبيراً، مثلما كان الأمر عليه فى أى مكان آخر فى الهند. ووفقاً لما يقوله حبيب، فقد كان هناك حوالي ٤٠٠٠٠ زورقٍ، «صغير وكبير، يجتازون ساركار أوف ثاتا (في السند)»[٤]؛ كما يذكر بوتينجر أنه في منتصف القرن الثامن عشر، «كان هناك ٤٠٠٠٠ من نساجي قماش البفتة والأثواب في هذه المدينة (ثاتا)، وحرفيون من كل الفئات والأوصاف الأخرى يصل عددهم إلى ٢٠٠٠٠ آخرين ، خلاف رجال البنوك والصرافين وأصحاب الحوانيت وتجار الحبوب الذين كان يقدر عددهم بنحو ٦٠,٠٠٠»[٥]. وكان يجري تصدير كميات كبيرة من المصنوعات اليدوية السندية من جوا ومدن الساحل؛ أما في البنجاب، فكانت مدن مثل لاهور تعتبر مساوية للمدن

الأوروبية العظيمة في ذلك الوقت. وكانت مدن أخرى، مثل مولتان وجوجارات وسيكالكوت وديرا غازي خان، معروفة بالتجارة والإنتاج الحرفي. ويقال إن التجارة الخارجية قد ازدهرت في جيهلوم[٦]، وإن أنظمة الإنتاج الجاهز كانت قد بدأت تظهر بالفعل عشية الاحتلال البريطاني، وإن لم يكن على النطاق الواسع الذي كان في جنوب وشمال شرقي الهند[٧]. أما إنتاج المانيفاكتورة في المشاغل (الكرخانا، التي أقامها الأعيان)، فلم يكن معتاداً بنفس القدر، وإن كان قد وجد في لاهور، حيث أقام المغول بلاطهم في أغلب الأوقات.

وبالمقارنة بذلك، كانت المناطق الجبلية في بالوشستان و «الحزام القبلي» في إقليم الحدود الشمالية الغربية متخلفة. فقلة الأراضي الصالحة للزراعة كانت تفرض على معظم السكان نشاطاً إقتصادياً يقوم على تربية الماشية البدوية وشبه البدوية. وفي المناطق التي كانت بها فلاحة متوطنة، كان الإنتاج الزراعي منخفضاً. وكان رؤساء القبائل (السردار) يستولون على الفائض القليل الذي يتحقق، من خلال نظام معقد ومتنوع للضرائب، باستخدام كل من ملتزمي الضرائب أو الموظفين المعينين، مثلما كان الحال في معظم الهند المغولية. وكان هؤلاء السردارات يحكمون إمارات صغيرة ذات سيادة من حيث الأمر الواقع، ورغم خضوعهم للمغول العظماء أو شاهات إيران، فقد ظلوا - مثل الكثيرين من الرؤساء الهندوس في وسط الهند - يتمتعون باستقلال ذاتي، بحيث لم يكن يتعين عليهم سوى دفع الجزية أو تقديم الجنود فحسب. ومع تشكيلهم لطبقة حاكمة مستقلة، فإنهم ما كانوا يدينون بوجودهم للدولة المغولية، بل إنهم في الواقع غالباً ما كانوا يرفعون السلاح ضدها، ولا سيما في إقليم الحدود الشمالية الغربية.

وفي القطاع غير الزراعي، ليس هناك الكثير من الدلائل على بدايات إنتاج المانيفاكتورة أو الإنتاج الحرفي الواسع، كما في الكثير من أجزاء الهند المغولية الأخرى. إلا أن هناك دلائل على وجود تجارة داخلية وخارجية واسعة، حيث أن الطرق البرية الرئيسية إلى وسط آسيا وبلاد فارس وما وراءها كانت تمر بهذه الأقاليم. وبوتينجر يصف «كالات» على أنها «ممر كبير للبضائع بالنسبة إلى قندهار وكابول وخراسان إلى الهند، حيث كان التجار يفضلون هذا الطريق بسبب انخفاض الجمارك»[٨]. وبالمثل، إزدهرت التجارة الخارجية في إقليم الحدود الشمالية الغربية. وتمكن التجار الهنود العاملون في مجال التجارة من «تكديس رؤوس أموال هائلة»[٩]. واشتغل بعض رؤساء القبائل أنفسهم بالتجارة، إلا أن معظمهم كان لديهم وكلاء من الهندوس لإدارة أعمالهم التجارية، وإمدادهم «بمصنوعات وسلع أجنبية في مقابل المنتجات

المحلية»[١٠]. وكان جانب كبير من التجارة الباقية يتم على يد المهاجرين من إقليمي البنجاب والسند المجاورين.

ورغم هذا التطور الاجتماعي والاقتصادي المتفاوت، كانت طبيعة النظام الاقتصادي في جوهره هي نفسها في أنحاء شبه القارة. فطبيعة طبقة التجار، على سبيل المثال، إختلفت بالكاد من منطقة إلى أخرى، بغض النظر عن حجمها. ولكن، خلافاً لطبقة التجار المستقلة في أوروبا، والتي نمت في أحشاء الاقطاع، فإن طبقة التجار في الهند كانت تعتمد على طبقة حاكمة صغيرة ومركزية في الاستيلاء على الفائض الزراعي واستهلاكه. وشلما يشير حبيب، فإن ذلك كان يعني أنه عندما تنشأ أزمة في القطاع الزراعي، فإن الأمر لم يكن ليقتصر على سقوط الامبراطورية المغولية وطبقتها الحاكمة فحسب، وإنما أيضاً سقوط مجمل البنية التجارية[١١]. وهكذا، فإن فترة «الفوضى العظيمة» التي سادت الهند في القرن الثامن عشر لم تسفر عن نظام إجتماعي جديد، بل أدت إلى إخضاع الهند لمجموعة جديدة من الغزاة المغيرين. وخلافاً للغزاة السابقين، فإن هؤلاء الجدد وهم الانجليز جاءوا عن طريق البحر. وقدر لعواقب ذلك أن تغير مجرى التاريخ الهندي.

التأثير الاستعماري

بحلول الوقت الذي تم فيه استعمار الاقليم الشمالي الغربي، في منتصف وأواخر القرن التاسع عشر، كان معظم الساحل الشرقي على اتصال بالمستوطنات التجارية الأوروبية على مدى قرنين، كما كانت شركة الهند الشرقية الانجليزية تحكم شمال شرق الهند على مدى قرن، كما كانت تحكم معظم جنوب ووسط وشمال الهند على مدى نصف قرن. ولذلك، فإن تأثير الاستعمار البريطاني في الهند كان متفاوتاً من حيث المساحة والزمن ليس فقط بسبب الفارق الزمني في الاستعمار، وإنما أيضاً لأن السياسات الاستعمارية مرت بالعديد من التغيرات خلال هذه الفترة الاستعمارية، استجابة لمتغيرات التجربة الاستعمارية وللحاجات المتغيرة للاقتصاد البريطاني وللتحولات في الاستراتيجية الامبريالية.

إلا أن انتفاضة عام ١٨٥٧ كانت تشكل علامة فاصلة في السياسات الاستعمارية، حيث أحدثت تغييرات كبرى. فقد اشتعلت هذه الانتفاضة من حالات التمرد المنعزلة في جيوش شركة الهند الشرقية، لتصبح أول تمرد واسع النطاق يهدد استمرار الحكم البريطاني في الهند بصورة خطيرة. وقد طرحت أسباب متعددة لتفسير الانتفاضة، إلا أن جذورها تكمن في التغييرات القانونية والرسمية في أنظمة

الأراضي والعوائد التي استحدثها الحكم البريطاني. فاستحداث الملكية الخاصة للأرض، وعمليات التقويم النقدية الباهظة والتي تفتقر إلى المرونة في أغلب الأحوال، والبيع الإجباري لحقوق الأرض من أجل متأخرات العوائد أو لتسوية الديون، أدت إلى عملية نقل واسعة النطاق للأرض في معظم شمال وشمال شرق الهند، من أعيان الريف (الطلقدار) وصغار الملاك إلى طوائف التجار والمرابين في الحضر. وفي هذه الحالة، وجد الطلقدار قضيتهم المشتركة مع الفلاحين المثقلين بالديون والنساجين المشردين في الانتفاضة التي أعقبت ذلك[١٢].

وكان تأثير الانتفاضة على السياسة الاستعمارية موضع أبحاث موسعة. ويتفق معظم الباحثين على أنها كانت تمثل نهاية فترة الحماس «الإصلاحي» الفيكتوري المبكر. فالتغريب صار يعتبر «أمراً خطيراً ومتفجراً»[١٣]. وتراجع التغلغل المكثف للمجتمع التقليدي، ليحل محله الإبقاء الحذر على النظام الاجتماعي الموجود من قبل. إذ كان يبدو من المعقول بدرجة أكبر قبول المجتمع الهندي كما هو، مع التركيز على الإدارة والسيطرة، ودعم أرستقراطية ملاك الأرض الذين صاروا يعتبرون «القادة الطبيعيين» الأكثر ملاءمة «للعقلية الشرقية»[١٤]. وفي منطقة الشمال الغربي ذات الأهمية الاستراتيجية، والتي تم احتلالها حديثاً، كان هذا الشعور القومي بارزاً على وجه الخصوص؛ كما أن اقتران هذا الشعور بالقوة الاقتصادية الاستراتيجية كان يتسم بالأهمية في تشكيل الأبنية الاجتماعية والسياسية في باكستان مستقبلاً.

كانت المصالح الاقتصادية أساسية بالنسبة للتوسع البريطاني في الهند. فتوسيع نطاق السيطرة الاستعمارية كان يوفر موارد المواد الغذائية والخام، مثل القمح والقطن، إلى جانب أسواق للمنتجات القطنية البريطانية، في الوقت الذي كانت بريطانيا قد أصبحت فيه «مشغل العالم». ونشط إنتاج القطن بفضل مشروعات الري في إقليمي البنجاب والسند، وإن لم تحدث زيادة كبيرة من حيث الكم والنوع حتى العشرينات والثلاثينات. كما أن السكك الحديدية لم تتح فحسب إمكانية الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الخام، بل إنها أتاحت أيضاً مخرجاً لتصريف السلع الرأسمالية البريطانية، التي اتسع إنتاجها من ١١ في المئة إلى ٢٢ في المئة من إجمالي الاقتصاد العالمي في الفترة ما بين منتصف وأواخر القرن التاسع عشر[١٥].

وكانت السيطرة على الهند أمراً حاسماً بالنسبة لاستمرار بريطانيا في وضعها المهيمن على الاقتصاد العالمي. ففي النصف الثاني من القرن الماضي، إرتفع الفائض في تجارة الهند مع بقية أنحاء العالم من أربعة ملايين جنيه استرليني إلى ٥٠ مليون جنيه

استرليني، بما كان يعوض جوانب العجز الناشئة في قطاعات أخرى من ميزان المدفوعات البريطاني. وفي الوقت نفسه، كانت الهند توفر أسواقاً للمنسوجات والمنتجات القطنية وغير ذلك من المنتجات البريطانية التي كانت تواجه منافسة في الأسواق الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ميزان المدفوعات البريطاني كان يتلقى عائدات «الرسوم المحلية» (وهي الرسوم التي كانت تتقاضاها الإدارة الاستعمارية)، وفوائد الدين الحكومي الهندي الذي ارتفع من ٧٠ مليون جنيه استرليني إلى ٢٢٥ مليون جنيه استرليني في الربع الأخير من القرن الماضي. وكما يستنتج براون، فإن «الهند كانت حقاً جوهرة التاج الامبراطوري»[١٦]. ولا غرو عندئذ من أن جالاجر وروبنسون وآخرون يرون أن الاهتمام بالدفاع عن الهند كان هو الدافع وراء التوسع الاستعماري البريطاني في أفريقيا في أواخر القرن التاسع عشر[١٧]. وفي إطار هذا الدفاع عن الهند، كان الاقليم الشمالي الغربي يتسم بأهمية حاسمة، لسببين. أولاً، إنه كان يتمتع بأهمية استراتيجية لأنه يضم «البوابتين» المؤديتين إلى الهند، عبر كاندار وكيتا في بالوشستان، وعبر خيبر في إقليم الحدود الشمالية الغربية. فوراء هاتين البوابتين، كانت تقع الأراضي المتنازع عليها في أفغانستان وبلاد فارس، وقوى التوسع المنافسة، والتي كانت روسيا أبرزها.

وثانياً، كان إقليما البنجاب والحدود الشمالية الغربية هما المنطقتين الرئيسيتين للتجنيد في الجيش الهندي، ولا سيما عقب انتفاضة عام ١٨٥٧. وبحلول عام ١٨٨٠، كان دافعو الضرائب الهنود يتحملون نفقات ١٣٠ ألف جندي هندي و٦٦ ألف جندي بريطاني، وكان ٤٠ في المئة من إنفاق الحكومة الهندية يذهب إلى الجيش[١٨]. ولم يكن هذا الجيش يستخدم فحسب في الدفاع عن الحدود الغربية ضد التقدم الروسي في آسيا الوسطى، وفي سحق الحركات المناهضة للاستعمار في الهند، وإنما كان يستخدم أيضاً في حماية المصالح البريطانية حول العالم. فقد تم إرساله إلى الصين في أعوام ١٨٣٩ و١٨٥٦ و١٨٥٩، وإلى بلاد فارس عام ١٨٥٦، وإلى أفغانستان عام ١٨٧٨، وإلى مصر عام ١٨٨٢، وإلى بورما عام ١٨٨٥، وإلى نياسا عام ١٨٤٣، وإلى ممباسا وأوغندا عام ١٨٩٦، وإلى السودان عامي ١٨٩٦ و١٨٩٧، وإلى أثيوبيا عام ١٨٦٧، وإلى سنغافورة عام ١٨٦٧، وإلى جنوب أفريقيا خلال حرب البوير. وكان ٦٠ في المئة تقريباً من الجنود من الاقليم الشمالي الغربي، من بينهم ٥٠ في المئة تقريباً من إقليم البنجاب وحده، كما كان ما يتراوح بين ٥٠ و٧٠ في المئة من الجنود مسلمين[١٩].

وأسفر تضافر كل هذه العوامل ـ الدروس المستقاة من انتفاضة عام ١٨٥٧، والأهمية الاقتصادية الطاغية التي تشكلها الهند بالنسبة لبريطانيا، والمتطلبات الاستراتيجية للدفاع عن الهند ـ عن نشوء تحالف أوثق في الشمال الغربي بين نخبة ملاك الأرض والدولة الاستعمارية، حيث كان البريطانيون يأملون في الحفاظ على الاستقرار من خلال تدعيم السلطة التقليدية. وفي نفس الوقت، فإن الشعور والتراث الاستعماري العسكري الاستبدادي والخاص «بالأمن القومي» كان يحظى هنا بأقوى أشكال وجوده، وساعد بالتالي على تشكيل بنى الحكومة والإدارة وإعطائها طابعها. وكانت آثار هذه السياسات عميقة ودائمة بالنسبة لتشكيل الطبقة والدولة في الشمال الغربي.

نخبة ملاك الأرض: السلطة والشرعية

عندما تم ضم البنجاب (بما في ذلك المناطق المأهولة من إقليم الحدود الشمالية الغربية)، كانت السياسة تتمثل في إنشاء مستوطنات فلاحية وقروية مشتركة ـ ولكن مع الابقاء على كثير من كبار ملاك الأراضي. (وحتى حلول زمن إنتفاضة عام ١٨٥٧، لم يكن تقسيم وبيع الأراضي، الذي دمر الكثير جداً من عائلات ملاك الأراضي القديمة في شمال الهند، قد أحدث هنا تأثيراً كاملاً). إلا أنه بعد الانتفاضة عمدت الإدارة الاستعمارية إلى تقوية هذه الأرستقراطية، وتعزيز ملكياتها، بهدف ضمان ولائها*.

وإلى جانب كبار ملاك الأراضي، تنامت أيضاً طبقة من المزارعين الأغنياء ـ الذين كانوا نتاجاً لعملية واسعة النطاق لشق القنوات والزراعة حولها في أواخر القرن التاسع عشر، بهدف تنشيط إنتاج المحاصيل النقدية. وكانت مثل هذه المشروعات تنطوي على ميزة إضافية: فتوطين المنطقة بحائزين لقطع من الأرض تبلغ الواحدة منها ١٠٠ أكر أو أكثر، كان يخلق تأييداً محلياً في إقليم يتمتع بأهمية عسكرية استراتيجية. وكان معظم المستوطنين الجدد، في كل البنجاب والسند، من الأفراد العسكريين المتقاعدين[٢١]، الذين أصبحوا مزارعين ميسوري الحال نسبياً، بفضل تفوق تدريبهم الفني ووضعهم المالي**.

---

* يورد جريفين التسجيل التاريخي التفصيلي لعائلات ملاك الأراضي في البنجاب ويبين كيف تم تدعيم نخبة ملاك الأراضي بعد عام ١٨٥٧. ففي السند، تم تثبيت تمتع ٢,٠٠٠ من كبار الملاك (الجاجردار) بدخولهم وامتيازاتهم مقابل ولائهم للبريطانيين[٢٠].

** وفي هذه الفترة تقريباً جاءت الثروة إلى البنجاب من مصدر آخر. فبعد عام ١٨٥٧، كان الجانب =

واحتلت هـذه النخبـة من مـلاكي الأراضي وطبقـة المـزارعـين الأغنيـاء، المرتبطة بالجيش، وضعاً خاصاً في النظام الإداري العسكري ـ البيروقراطي. فخلافاً لبقية أنحاء الهند، كان يجري حكم الشمال الغربي على أنه أقاليم «دون نظم». وكان ذلك الواقع يعني حكماً بيروقراطياً لا تعرقله العراقيل القانونية الموجودة في «النظم» التي استحدثت في أواخر القرن التاسع عشر في البنغال وبـومباي ومـدراس. وكان المثـل الأعلى الإداري في الشمال الغربي هو باختصار «إدارة قوية تناسب شعباً يتسم بالرجولة والعناد»[٢٣]. وبهذا الشكل، كان يجري حكم هذا الشعب من قبل مفوضين يجمعون السلطات القضـائية والتنفيـذية إلى جمـع الايرادات. وخـلافـاً لمعـظم الهنـد لم تكن المستـويات العليـا من هذه الإدارات الاقليميـة قاصـرة على مـوظفي الإدارة المدنيـة الهندية، بل كانت تشمل أيضاً عدداً من الضباط العسكريين. كما أن الإدارة السياسية الهندية، التي لعبت دوراً كبيراً في حكم هذه المنطقة، كانت أيضاً تتألف إلى حد كبير من ضباط عسكريين. أما المؤسسات «الديمقراطية»، مثل المجالس التشريعية والهيئات القضائية المستقلة، والممارسات الديمقراطية، مثل الانتخـابات ـ التي استحـدثت في وقت سابق في البنغال ومدراس وبومبـاي ـ فلم تدخـل البنجاب إلا في نهايـة القرن التاسع عشر، ولم تدخل السند وإقليم الحدود الشمالية الغربية إلا في العشرينات من القرن الحالي (بينما لم تدخل إلى إقليم بالوشستان على الإطلاق).

وإذا كـانت السياسـة الاستعمـاريـة المعتمـدة قـد سـاعـدت في زيـادة سلطة أرستقراطية ملاك الأرض، فإن سلطتهم قد تضخمت بصورة لا تقـل عن ذلك من جـراء التحول التجـاري للزراعة، في إطـار تدهـور الحرف اليـدوية وغيـاب التطور الصناعي. إلا أنه في هذه العملية، فقدت نخبة ملاك الأرض شرعيتهـا التقليديـة، دون أن يحل محلها أي مبدأ جديد يضفي عليها الشرعية.

وأدى استحـداث الملكية الخـاصة والسـوق الحرة لـلأرض إلى إزالـة الحقـوق التقليدية في الأرض والكثير من وسائل الحماية، التي كانت تضمن للمزارع حداً أدنى من الدخل. كما أنه على العكس من النظام التقليدي الذي كان يتيح للمزارع مرونة بالنسبة لعوائد الأرض، فقد أصر البريطانيون على السداد الفوري والكامل للعوائـد

= الأعظم من عامة الجنود يأتون من بين فلاحي البنجاب، حيث اضطر كثيرون منهم للانخراط في سلك الجندية بسبب الديون، وكانوا يرسلون إلى موطنهم جانباً كبيراً من رواتبهم. وأدى ذلك إلى نقل تدفق التحويلات من الأقاليم ذات الكثافة السكانية العالية، مثل البنغال، والتي كان الجانب الأعظم من الجيش يأتي منها قبل ١٨٥٧، إلى البنجاب[٢٢].

كل عام، بما كان يجبر الفلاح إما على الاقتراض أو العجز عن السداد. وفي حالة العجز عن السداد، يمكن مصادرة مواشيه وممتلكاته المنزلية وحوائجه الشخصية، كما يمكن ترحيله من الأرض. كما أن أعداد الفلاحين المعدمين، أو المعدمين من الناحية الفعلية، قد تضاعفت ثلاثة مرات في عموم الهند فيما بين عامي ١٨٩١ و ١٩٣١[٢٤]. أما صغار الحائزين الآخرين، فإنهم ببساطة، قد باعوا أرضهم، وبدلاً من سداد الديون، فإن المزارع السابق صار الآن يدفع إيجاراً، وأصبح الآن ببساطة مستأجراً لدى المرابي. وتزايدت بصورة مضطردة مساحة الأراضي التي يزرعها مستأجرون إعتباراً من نهاية القرن التاسع عشر؛ ووفقاً لما يقوله مور، فإن عدد المستأجرين ظل يتزايد حتى الثلاثينات من القرن الحالي[٢٥]. وأصبح الموقف بالغ السوء إلى حد أن اضطرت الحكومة إلى إصدار تشريع يقيد حق المزارع في نقل ملكية أرضه إلى طوائف من غير المزارعين، مثل المرابين. إلا أن ذلك لم يقلل من المديونيات، ولكنه ببساطة حد من القروض الريفية، وخلق طبقة من المزارعين الأغنياء بين طوائف المزارعين، وهم الذين أصبحوا أيضاً مرابين يقرضون الأموال.

وازدادت حدة التمايز الطبقي في الريف أكثر من ذلك، من جراء الضغط المتزايد على الأرض. وكان العنصر الأول في ذلك يتمثل في الزيادة السريعة في عدد السكان في المناطق التي صارت باكستان بعد ذلك[٢٦]. أما العنصر الثاني، فكان يتمثل في دمار الصناعات الحرفية اليدوية الحضرية. وهو ما حدث إلى حد بعيد نتيجة إغراق السوق بالمنتجات البريطانية الرخيصة والمصنوعة آلياً، وخاصة المنسوجات* ونزح الحرفيون من المدن عائدين إلى قراهم، تاركين «الأنوال إلى المحاريث»، على حين ظل آخرون في أراضيهم، بدلاً من أن يجري استيعابهم في الصناعة الحضرية. وهكذا، وفي انقلاب كامل للوضع قبل الاحتلال، أصبحت الأرض تتسم بالندرة، وقوة العمل بالوفرة. ولم يقتصر الأمر على الازدهار الاقتصادي لأرستقراطية ملاك الأراضي، بل لقد أصبحت قوة إجتماعية أيضاً، حيث أن غياب أي شكل من أشكال الاستخدام خلاف الزراعة كان يسفر عن سوق عمل غير مكتملة. ومن حيث المبدأ. أصبح الفلاح «حراً» في بيع قوة عمله، ولكنه أصبح من حيث الواقع أكثر

---

* أصاب الدمار الحرف اليدوية الهندية على مراحل عديدة. فلحماية الصناع الانجليز، حظر على المنتجات القطنية الهندية دخول السوق الانجليزية باستخدام تعريفات جمركية باهظة. وأدى احتلال الهند إلى تدهور الطلب المحلي نظراً لاختفاء بلاط الأمراء المحليين وتغير الأزياء تحت التأثير الأجنبي. وأخيراً، كانت هناك منافسة من جانب المنتجات القطنية البريطانية الرخيصة والمصنوعة آلياً، بعد عام ١٨١٣.

اعتماداً من ذي قبل على المالك الكبير في تأمين معاشه.

في الفترة المغولية، كان الـزامندار والـطلقدار يستمـدون سلطتهم من العرف والاستخدام، أما الآن، فقد صاروا يستمدونها من قوة دولـة أجنبية. وفي الماضي، كانت الحقوق الوراثية والضمانات التي ينطوي عليها العرف والاستخدام تخفف من استغـلال الفلاحـين. أما الآن، فقـد صار الفـلاحون محـرومـين من هـذه الحقـوق والضمانات، بينما بقي الاستغلال كما هو. وكان هذا التنافر بين الشرعية والسلطة هو الذي أدى إلى اندلاع سلسلة من الانتفاضات الفلاحية، وخـاصة في البنغـال، وإن كان بعضها قد حدث أيضاً في الشمال الغربي* ، حيث ازداد تفاقم هذا التنافر بين الشرعية والسلطة من جراء غياب بورجوازية مستقلة وقوية.

الصناعيون ورجال الأعمال

على العكس من الهند، لم ترث باكستان طبقة رأسمالية صنـاعية مستقلة ذات جذور إجتماعية أو قاعـدة سياسيـة. ولم يكن ذلك يـرجع إلى كـون المسلمين «غـير مؤهلين للقيـادة الصناعيـة»(٢٧)، أو إلى أنهم ما كـانوا يعـرفون سـوى مهنتين فقط: «الإدارة والحرب»(٢٨). بل إن التفسـير الأكثر معقـولية إنمـا يكمن في اختلاف الأثـر الذي تركه الاستعمار.

لقد تأخر ظهور الصناعة الحديثة بـوجه عـام من جراء العـلاقات الاقتصـادية الاستعمارية، بل إن ظهور المشروعات الأهلية كان أكثر بطئاً. وكان ذلك يرجـع في جـانب منه إلى أن هـذه المشروعـات كانت تقف في مـواجهة قـوة البيوت التجـاريـة البريطانية، أو وكالات الإدارة**، كما كان يرجع من جانب آخر إلى أنها لم تكن تتمتع بكثير من رعاية الدولة في شكل تعريفات جمركية حمائية ـ وهو ما كان يتسم بأهمية كبيرة في التطور الصناعي لمستعمرات الاستيطان الأبيض. إلا أن طبقة بورجـوازية هنـدية كبيرة نسبياً كانت قد نشأت في فترة ما بين الحربين.

وأسهم صراع بريطانيا مع اليابان حول أسواق المنسوجـات في توفـير الحمايـة الجمـركية للهنـود، على حـين أتاح الكسـاد العظيم في الثـلاثينات الفـرصـة للهنـود

---

* إلى جانب حركـات التمرد الفـلاحية خـلال إنتفاضـة عام ١٨٥٧، كـانت الحركـات الفلاحيـة الأخرى، التي كانت مسلمة في أغلبها، تشمل الحركة الوهابية التي قـادها السيـد أحمد بـاريلي، والحركة الفارايزية في البنغال، وتمرد موياالله في الجنوب.

** بموجب نظام وكالات الإدارة،تقوم منظمة أعمال تجارية واحدة بإدارة شؤون أكثر من عشر شركات تعمل في عدد من المجالات المختلفة.

للحصول على الأصول التي كان يملكها البريطانيون، ولكسب الاستقلال الاقتصادي. ورغم أن الكساد لم يسمح بالنمو السريع للصناعة الهندية، إلا أن هذه الصناعة نجحت في تحقيق درجة لا بأس بها من الاكتفاء الذاتي في تصنيع السلع الاستهلاكية البسيطة وبعض السلع الإنتاجية. وفي البداية، كان معظم التطور الصناعي متركزاً حول بومباي وكالكتا، إلا أنه بدأ يمتد إلى جنوب ووسط وشمال الهند. وعلى الرغم من أن البورجوازية الصناعية التي نشأت كانت جزءاً من اقتصاد مندمج في الرأسمالية العالمية وخاضع لها، فإن هذه البورجوازية لم تكن كومبرادورية، بل تطورت بصورة مستقلة عن الدولة الاستعمارية.

وعلى العكس من ذلك، فإن المنطقة الشمالية الغربية والبنغال الشرقية ظلتا متخلفتين صناعياً وتجارياً *، وذلك لأسباب عديدة. ففي الهند، تم إرساء أسس الصناعة، في الجانب الأعظم منها، على أيدي الأجانب حول الموانىء الكبرى، التي أصبحت المراكز التجارية بعد أن استقرت هناك أول الشركات التجارية الأوروبية. كما أن هذا النشاط التجاري أتاح الفرصة للطوائف التجارية المحلية، ومعظمهم من غير المسلمين، لتحقيق تراكم رأسمالي كبير، سواء كوكلاء أو حتى كمنافسين للتجار الأوروبيين. وفيما بعد، تحول معظم هؤلاء إلى صناعيين. ولما كانت المراكز التجارية تقع على طول الساحلين الجنوبي والشرقي للهند، فإن الأقاليم الشمالية الغربية ظلتا نسبياً خارج نطاق هذه العملية من التحول البورجوازي التجاري. وبالإضافة إلى ذلك، ومع توسع المشروعات المحلية والأجنبية إلى الداخل، تطورت الصناعات وأقيمت المصانع بالقرب من احتياطيات الحديد والفحم ومصادر الوقود الأخرى، ولم يتم العثور على أي من هذه الموارد بكميات كبيرة فيما صار يشكل الآن باكستان. وتحولت المنطقة الشمالية الغربية بدرجة كبيرة إلى زائدة زراعية ومصدر لتجنيد جنود القوات المسلحة. ولم يجر على الإطلاق تطوير موانىء كراتشي في السند، وباسني وجوادور على ساحل إقليم بالوشستان، وهو ما كان أيضاً يحد من النشاط الصناعي

---

* ورثت باكستان ٩,٦ في المئة من العدد الاجمالي للمشروعات الصناعية في الهند، و٥,٣ في المئة من الطاقة الكهربائية الموجودة، و ٦,٥ في المئة من العمال الصناعيين. وكان كثير من هذه المشروعات صغير الحجم. وعلى سبيل المثال، كانت نسبة المصانع الموسمية إلى المصانع التي تعمل طول الوقت ٤١,١ في المئة، بالمقارنة بنسبة ٢٦,٦ في المئة في الهند. وبالمثل، كانت نسبة العمالة الموسمية إلى العمالة الدائمة ٢٨,١ في المئة، بالمقارنة بنسبة ٩,٩ في المئة في الهند. كذلك، كان النشاط التجاري متدنياً نسبياً فيما صار يشكل باكستان الآن(٢٩).

والتجاري. وبينما تطورت صناعة الجوت حول كالكتا، إعتماداً على موارد الفحم والحديد الواسعة في البنغال الغربية، فإن البنغال الشرقية أصبحت أكبر مورد للجوت الخام. وبالمثل، ظلت البنغال الشرقية تعتمد على ميناء كالكتا، ولم يتم تطوير شيتاجونج على الإطلاق.

وعلى الساحل الغربي وحول بومباي، وجدت بضعة تجمعات مسلمة قليلة من رجال الأعمال، الذين كانوا يعملون في مجالي الشحن والتجارة. إلا أنه لم يكن بمقدورهم مواجهة المنافسة من جانب البورجوازية غير المسلمة الأكبر حجماً، التي كانت قد تبنت نظام الوكالة الإدارية، والتي كانت منظمة في طوائف ذات ترابط محكم. وخلال العشرينات، ولا سيما في فترة الكساد، تم ببساطة استئصال أصحاب الأعمال الصغار، ونزح كثير من تجمعات رجال الأعمال المسلمين إلى أجزاء أخرى من الامبراطورية البريطانية، وخاصة جنوب وشرق أفريقيا. أما تجمعات رجال الأعمال المسلمة الأكثر نجاحاً، فقد مارست أعمالها خارج الهند. وكانت أكبر هذه المجموعات، وهم آل بواني، يستثمرون رؤوس أموالهم في رانجون، بينما كان آل فانسي يستثمرون في شرق أفريقيا. أما الآخرون ـ مثل آل أدمجي وآل سياجول وآل حبيب وآل أصفهاني وآل رحمة الله ـ فقد ظلوا من صغار أصحاب الأعمال، حيث كانوا يعملون أساساً في النشاط التجاري خارج المنطقة التي تشكل باكستان الآن.

وكانت هذه العائلات التجارية تنحدر من جوجارات وكاثياوار على الساحل الغربي للهند، وكانت تنتمي إلى طوائف الأقليات المسلمة، حيث كان معظمها من الميمون والبهرة والخوجة الاثنا عشرية والخوجة الاسماعيلية، الذين ما كانوا يمثلون سوى ٠,٣ في المئة من إجمالي سكان المنطقة الشمالية الغربية[٣٠]. ولذلك، فبالنسبة للشمال الغربي وللبنغال الشرقية، كانت هذه المجموعات من رجال الأعمال تعد «أجنبية» لا تمتلك إلا قليلاً من الجذور الاجتماعية والثقافية، وقاعدة سياسية ضئيلة، إنْ كانت لها أية قاعدة على الإطلاق. وبهذا المعنى، كان آل شينيوتي هم العائلات التجارية المحلية الوحيدة، وهم حفنة من العائلات التجارية مثل آل وزير علي، ممن ينتمون إلى البنجاب، ويملكون مصالح زراعية أيضاً. إلا أن مصالحهم كانت صغيرة الحجم. فالنشاط الصناعي في البنجاب، وغير ذلك من أجزاء المنطقة الشمالية الغربية والبنغال الشرقية كان نشاطاً منزلياً يتم في الأكواخ أو صغير الحجم، ويسيطر غير المسلمين على جانب كبير منه*. ونتيجة لذلك، كان مقدراً لحركة باكستان أن تفتقر

* كان الهندوس يمتلكون ٨٠ في المئة تقريباً من المشروعات الصناعية في الشمال الغربي. ففي لاهور، =

إلى أي عنصر من عناصر القومية الاقتصادية، أو إلى أي برنامج إجتماعي - إقتصادي، وكان توازن القوى الطبقية الذي ورثته باكستان يختلف كل الاختلاف عن ذلك الذي ورثته الهند.

المهنيون والبيروقراطيون

كانت الصعوبة النسبية في الحصول على الوظائف والتحرك الاجتماعي من خلال التجارة والتبادل، تعني النظر إلى الدولة والمهن المختلفة باعتبارها مصدراً رئيسياً للوظائف. وهكذا، ازداد بصورة سريعة عدد المحامين والصحفيين والكتاب والبيروقراطيين، وصاروا يوصفون باسم «الطبقة المتوسطة» - رغم افتقارها إلى التجانس من حيث الوضع الاقتصادي والميول السياسية.

وكان جزء صغير من الطبقة المتوسطة المتعلمة ينتمي إلى عائلات ملاك الأرض الأغنياء، وأكثرها من البنجاب وإقليم الحدود الشمالية الغربية وأوده (والتي سميت بعد ذلك «الأقاليم المتحدة») - لأن عائلات ملاك الأرض المسلمين القدامى في هذه المناطق قد أفلتت بأفضل الأشكال من التأثير الاستعماري (وهو ما أوضحناه من قبل بالنسبة للبنجاب). وفي الأقاليم المتحدة، التي كانت مركزاً للسلطة المسلمة في ظل حكم المغول، كان المسلمون في وضع قوي بصورة تقليدية، سواء في الإدارة أو كملاك للأرض. كما أن النخبة المسلمة من ملاك الأرض وأصحاب الوظائف الرسمية في الأقاليم المتحدة لم تتأثر بصورة معاكسة من جراء التغيرات في أنظمة الأرض والإدارة (مثلما في البنغال الشرقية)، ولا من جراء انتفاضة عام ١٨٥٧. ومن هنا، فإن المفهوم الاستعماري للتعليم أعطى لهذه الطبقة ميزة متأصلة أتاحت لها الترقي في سلك الإدارة المدنية، وفي المهن المختلفة. ومثلما يقول ماكولي:

> من المستحيل علينا أن نحاول تعليم الجانب الأعظم من الشعب، نظراً لوسائلنا المحدودة. ولا بد وأن نبذل أقصى ما في وسعنا في الوقت الراهن لتشكيل طبقة تكون بمثابة المترجم بيننا وبين الملايين التي نحكمها: طبقة من الأشخاص، الهنود من حيث الدم واللون، وإن كانوا إنجليزاً من حيث الذوق والآراء والأخلاق والفكر[٣٢].

= كانوا يملكون ١٦٧ من بين ٢١٥ مصنعاً محلياً. كما كان غير المسلمين يسيطرون أيضاً على جانب كبير من النشاط التجاري: ٩٥ في المئة من ودائع مصانع الشركات المساهمة في ما أصبح يشكل باكستان الغربية، و ٧٥ في المئة من الأملاك الثابتة في الحضر، و٨٧ في المئة من حجم التجارة في ميناء كراتشي[٣١].

وكانت هذه الطبقة هي التي ملأت المجالس التشريعية والهيئات المنتخبة المحلية والهيئات التنفيذية والمحاكم والمستويات العليا من الإدارة المدنية الامبراطورية*.

وقد حصد هؤلاء أقصى المكاسب في البنجاب ـ حيث كان المسلمون يشكلون أغلبية السكان هناك، وكانت الإدارة الاستعمارية حريصة على منحهم نصيباً معقولاً في الإدارة للحفاظ على الانسجام في تلك المنطقة الاستراتيجية. وفي الأقاليم المتحدة، ورغم أن المسلمين كانوا أقلية صغيرة، إلا أنهم احتفظوا في هذا القطاع بوجود هام، وإن كان قد أخذ في التدهور بحلول أوائل القرن العشرين[٣٣].

إلا أن الجانب الأعظم من الطبقة المتوسطة المسلمة المتعلمة كان يتألف من أولئك الذين «كانوا يحصلون من وقت لآخر على دخل بسيط من إيجارات الأرض، وإن كان يتعين عليهم بوجه عام البحث عن وظيفة بالحكومة أو المهن ليظلوا على قيد الحياة»[٣٤]. وكانت أغلبيتهم من البنغال الشرقية ـ حيث أدت التغيرات في نظم الأرض والإدارة في ظل الحكم البريطاني إلى تدمير النخبة المسلمة من ملاك الأرض وأصحاب الوظائف الرسمية ـ ومن الأقاليم المتحدة. وفي الأقاليم المتحدة، كان الكثير من هؤلاء من خريجي كلية (جامعة فيما بعد) عليجاره، التي تأسست عام ١٨٧٥ بفضل جهود السير سيد أحمد خان. وكان نمو الطبقة المتوسطة المتعلمة متأخراً نسبياً، وإن كان درامياً: ففيما بين عامي ١٨٩١ و ١٩٠١، تزايدت هذه الطبقة بنسبة ٢٢٥,٥ في المئة[٣٥]؛ وبحلول عام ١٩٢١، كانت نسبة المسلمين الذين تعلموا اللغة الانجليزية في الأقاليم المتحدة تفوق نسبة الهندوس. وفي البنغال، إزدادت أعداد المسلمين في الجامعات والكليات، بما في ذلك الكليات المهنية، بنسبة ١٠٠ في المئة فيما بين عامي ١٩٢١/١٩٢٢ و ١٩٢٦/١٩٢٧. إلا أنه بحلول ذلك الوقت، كانت فرص العمل قد أصبحت نادرة، حيث قلت الوظائف وازدادت حدة المنافسة. وفي الأقاليم المتحدة، حيث كان المسلمون يتمتعون بوضع قوي نسبياً، إنخفضت نسبتهم في الإدارة التنفيذية الاقليمية من ٤٤,٨ في المئة إلى ٤١,٣ في المئة فيما بين عامي ١٨٨٧ و١٩١٣، وفي الهيئات القضائية من ٤٥,٩ في المئة إلى ٢٤,٨ في المئة[٣٦]. وقد عبر عن ذلك السكرتير الفخري لاتحاد خريجي جامعة عليجاره، في حفل العشاء السنوي عام ١٩١٣، بقوله:

---

* كان هؤلاء المهنيون وملاك الأرض الناجحون هم الذين نشطوا في الحياة السياسية المسلمة الموالية وغير الديمقراطية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، أولاً بقيادة السير سيد أحمد خان، وبعد ذلك من خلال الرابطة الإسلامية (١٩٠٦) في مراحلها المبكرة.

أيها السادة، إن المشكلة الأولى والأولية هي «ماذا تفعلون بشبابنا». . . فكلكم تعرفون أن مجال الخدمة الحكومية صار يكتظ الآن يوماً بعد يوم في هذا البلد، وأن مهنة المحاماة تغص بمن فيها، وأن الأحوال الصعبة لطائفتنا تفرض علينا حظراً فيما يتعلق بالتجارة والصناعة(٣٧).

وكانت هذه الطبقة من المسلمين المتعلمين، وإن كانوا عاطلين أو شبه عاطلين، هي التي قادت الحركة الداعية إلى دولة باكستان المنفصلة ـ ولم تحظ هذه الحركة بكثير من التأييد، إنْ كانت قد حظيت بأي تأييد على الإطلاق، من جانب المهنيين وكبار ملاك الأرض الأكثر نجاحاً، على حين كان موقف المجموعات التجارية المسلمة يتسم بالأزدواجية والغموض. وقد جاء أشد أنصار هذه الحركة حماساً من الطبقات المتوسطة في البنغال الشرقية، إلى جانب طائفة من القوى الشعبية الديمقراطية في الأقاليم الأخرى.

حركة باكستان

ظلت الرابطة الإسلامية لعموم الهند، التي قادت الحركة من أجل دولة باكستان المنفصلة (حركة باكستان)، بدرجة كبيرة منظمة للمسلمين المتعلمين من الطبقة المتوسطة. ولم تكن هناك بورجوازية صناعية تستطيع أن تبسط هيمنتها السياسية على حركة باكستان، مثلما هيمنت البورجوازية الهندية على الحركة الوطنية بزعامة حزب المؤتمر الوطني. فالعائلات التجارية المسلمة القليلة التي كانت موجودة هناك لم تبدأ في لعب دور هام إلا في الأربعينات، وكانت تفتقر إلى الجذور الاجتماعية وإلى قاعدة إقتصادية وسياسية مستقلة في المناطق التي كانت تسعى لأن تخلق منها دولة مستقلة، بالشكل الذي يغلقها في وجه منافسة البورجوازية الهندوسية الأكبر حجماً. كما أن الجزء الأكبر من الطبقة المتوسطة ما كان يمكن إلا أن يلتزم موقفاً مزدوجاً وغامضاً من حركة باكستان؛ لأن هذا الجزء الأعظم كان ينتمي، كما ذكرنا من قبل، إلى الأقاليم المتحدة، التي لم يكن مقدراً لها حتى أن تصبح جزءاً من باكستان(٣٨)، حيث أنها مناطق يشكل الهندوس الأغلبية فيها. وما كان يمكن بالكاد توقع أن تكون لهم أي رؤية واضحة لدولة المستقبل التي لن يشكلوا جزءاً منها.

وهكذا، كانت طبقة التجار المسلمين والجانب الأعظم من الطبقة المتوسطة المسلمة، تهتم في المقام الأول بتحسين وضعها التفاوضي ضمن أية تسوية دستورية داخل أو خارج الهند المتحدة، بالشكل الذي يضمن لها نصيبها «المستحق» من الكعكة الرأسمالية عند انتهاء الحكم البريطاني. وكان «قرار لاهور» الشهير عام

١٩٤٠، الذي طرح مطلب التقسيم بصورة علنية ورسمية لأول مرة هو مجرد تحرك تفاوضي من هذا القبيل. وهناك من الدلائل ما يشير إلى أن القرار كان «مزايدة» لضمان اهتمام كاف بمطالب ومصالح المسلمين(٣٩). والأرجح أن ذلك كان السبب في أن القرار ظل غامضاً بصورة متعمدة فيما يتعلق بما كان يطالب به على وجه التحديد.

وكان التأييد لحركة باكستان كأقصى ما يكون في البنغال الشرقية، التي انفصلت فيما بعد عن باكستان. فالطبقة المتوسطة البنغالية كانت مستبعدة تماماً عن الإدارة الحكومية والمهن، نظراً لهيمنة الهندوس. ولذلك، فقد كانت مؤهلة لأن تكسب أكثر من غيرها بإقامة الأراضي وحكومة مسلمة، وخاصة إذا ما شملت البنغال الغربية كما كان يعتقد في ذلك الوقت. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأغلبية العظمى من المسلمين في البنغال الشرقية كانت تتألف من فقراء الفلاحين الذين يعيشون في ظل كبار ملاك الأرض الهندوس؛ ولذلك، فقد أصبحت حركة إقامة باكستان هناك قضية شعبية راديكالية.

وفي الأقاليم الأخرى التي كان المسلمون فيها يشكلون الأغلبية، كان يتعين على حركة باكستان أيضاً منافسة أو استرضاء القوى الشعبية الديمقراطية والقوى الاقليمية المطالبة بالحكم الذاتي - مع الوطنيين الباختون في إقليم الحدود الشمالية الغربية الذين تقودهم حركة «خدم الله»، ومع الوطنيين البالوش الذين تقودهم حركة «خدم الوطن»، ومع الوطنيين السنديين الذين كانوا يحشدون التأييد على أساس شعارات حق تقرير المصير لاقليم السند، رغم أنهم كانوا يعملون ضمن الفرع الاقليمي للرابطة الإسلامية. وفي البنجاب، كان اليساريون يشكلون قسماً من الفرع الاقليمي للرابطة الإسلامية، وكانوا مسؤولين عن إعداد البيان الانتخابي لهذا الفرع.

وبحلول عام ١٩٤٤/١٩٤٥، كانت الهيئات المركزية للرابطة الإسلامية تواجه صعوبة في السيطرة على فروعها الاقليمية، التي صارت تميل بشكل متزايد للوقوع تحت تأثير اليساريين ودعاة الحكم الذاتي الاقليمي. وتحت وطأة هذا الضغط، بدأ محمد علي جناح (مؤسس باكستان) يضع نخبة كبار ملاك الأرض في مواقع السلطة والقيادة، بل كان يتقدم في الواقع باتباعه كمرشحين في انتخابات ما أصبح بعد ذلك الجمعية التأسيسية لباكستان. وخلال سنوات التشكيل بين عامي ١٩٤٦ و١٩٤٨، خلق ذلك في كل إقليم «تنافساً أو صراعاً سافراً بين الرابطة الإسلامية والهيئة البرلمانية، وبين الشعب والحكومة الاقليمية»(٤٠). وببساطة، كانت حركة باكستان تنطوي على نذير بهذه التوترات في باكستان المستقلة.

ولذلك، فقد ورثت باكستان عند استقلالها نخبة قوية من كبار مـلاك الأرض وبورجوازية تجارية صغيرة ـ وقدر للاثنتين، العاجزتين عن ممارسة الوصاية السياسية، أن تعتمدا على دولة عسكرية ـ بيروقراطية من أجل بقائهـا الاقتصادي والسيـاسي. ومن الناحية الأخرى، كان هناك دفع ديمقراطي سياسي من جانب الطبقة المتوسطة في البنغال الشرقية والأقليات القومية في باكستان الغربية. إلا أن طبيعة التطور الرأسمالي بعد الاستقلال قد زادت من تفاقم هذه التوترات وأحبطت إقامة ديمقراطية سياسية.

ما بعد الاستقلال

لا يتسع المجال هنا لمناقشة التطورات السياسية في باكستان بعد استقلالها، إلا أن هناك تطوراً أو إثنين ينبغي الإشارة إليهما. حيث أديا إلى ربط باكستان بصورة أوثق بالنظام العسكري ـ البيروقراطي، واستبعاد أي ميل سائد نحو الديمقراطية السياسية.

فبعد الاستقلال، كان يتعين على الطبقة التجارية الباكستانية الصغيرة الاعتماد بالكامل على الدولة لتحقيق التراكم الرأسمالي الذي كانت تبغيه. وأدى نقـل الموارد بشكل واسع من الزراعة إلى الصناعة، وإقامة صناعات للإحلال محل الواردات من خلال طائفة من القيود على التجارة الخارجية، إلى جانب عدد من «الحوافز» الأخرى، إلى خلق بورجوازية صغيرة الحجم، وإن كانت غنية، مرتبطة بالدولة*. إلا أن عملية إعادة توزيع الموارد من الزراعة إلى الصناعة لم تكن تعني فحسب إعادة توزيع الدخل من الفقراء إلى الأغنياء فقط، وإنما أيضاً من باتستان الشرقية (البنغال الشرقيـة) إلى باكستان الغـربية (المنـطقة الشمـالية الغـربية). وكـانت باكستـان الشرقيـة تسهم في الصادرات الزراعية بنصيب أكبر من باكستان الغربية. وأدت آليات من قبيل تصاريح الاستيراد إلى نقل هذا الفائض إلى المصالح التجارية والصناعية في باكستان الغربية. كما أن كبار ملاك الأرض في باكستان الغربيـة نجحوا في الافـلات من آثار السيـاسة الحكومية، كما حصلوا من الناحية الأخرى على تعويضات عن هذه الآثار. ولم يدخل مجال النشاط الصناعي سوى قلة من كبار ملاك الأرض، واستفادوا مباشرة من أنظمة السيطرة، على حين أن ما يسمى «بالثورة الخضراء» في الستينات، والتي قـامت على «استراتيجية نخبة المزارعين»، قد أفادت أيضاً أكبر ملاك الأرض حجماً[٤٢]. وكانت السلطة المتنامية لهذه البورجوازية ولهذه النخبة من ملاك الأرض تتعارض بشكل حاد مع قاعدتها الاجتماعية الضيقة.

---

* في عام ١٩٦٨، كانت ٢٢ عائلة تسيطر على ٦٦ في المئة من إجمالي رأس المال الصناعي في البلاد، وعلى ٧٠ في المئة من شركات التأمين، وعلى ٨٠ في المئة من أعمال البنوك[٤١].

وعلى أية حال، فقد قوبلت هذه السلطة بالتحدي. ففي انتخابات الجمعية التشريعية في باكستان الشرقية عام ١٩٥٤، تمكنت الجبهة المتحده العلمانية ذات الاتجاه الاشتراكي من اكتساح الرابطة الإسلامية الحاكمة، التي كانت قد قادت باكستان إلى الاستقلال تحت شعار الإسلام. ووصلت الطبقة المتوسطة البنغالية بصورة كاسحة إلى السلطة في الأقليم، مما أحدث أزمة سياسية في المركز. وساعد هذا الخطر الذي تعرضت له الطبقات الحاكمة في البنجاب على تهيئة الأرض أمام انقلاب الجنرال أيوب خان عام ١٩٥٨. وبعد عشر سنوات، أدت حركة شعبية جماهيرية إلى إسقاط نظامه، مما أدى إلى الانتخابات الوطنية عام ١٩٧٠ ـ وهي أول انتخابات من نوعها. وانتهت هذه الانتخابات بشرعية حاسمة لمطلب الطبقة المتوسطة البنغالية بالحصول على السلطة الوطنية، مما أشعل شرارة الأزمة في الدولة والحياة السياسية، وهي الأزمة التي ولدت منها بنجلاديش.

لقد قضى انفصال باكستان الشرقية على تلك النزوة الهيكلية التي كانت حتى عام ١٩٧١ تسمى «باكستان»؛ كما غير موازين القوى الطبقية فيما تبقى منها. فقد بقيت هناك نخبة سليمة من كبار ملاك الأرض، وبورجوازية أصابها الضعف وفقدت أسواقها وأرصدتها، وقوات مسلحة مهزومة وخائرة المعنويات. وكان ذو الفقار علي بوتو، حاكم باكستان الجديدة، تجسيداً لهذه التشكيلة، ولكنه كان ينفرد بأن قوته كانت تكمن في التأييد الشعبي الذي حصل عليه في انتخابات عام ١٩٧٠ برفعه شعارات إيديولوجيا إشتراكية. وكانت الظروف مؤاتية لمحاولته عبور الهوة بين السلطة والشرعية، وإقامة قاعدة سياسية مستقلة عن جهاز الدولة. إلا أن الحل الذي طرحه، والذي أملته عليه المصالح التي كان يمثلها والبنية التي ورثها، كان يتمثل في إضفاء الطابع الشخصي على جهاز الدولة.

فالاعتماد على العسكريين كان قد تقلص من جراء توسيع «الفرع الأمني» في البيروقراطية، تحت سيطرته المباشرة. أما الجناح «المدني» من البيروقراطية، فقد تحول إلى أداة شخصية له، فأصاب الدمار استقلالها الذاتي، وبالتالي قدرتها على العمل كثقل موازن للجيش[٤٣]. وأدى تأميم البنوك والصناعات إلى سلطة وسيطرة بوتو. وفي نفس الوقت، فقد أضفى الطابع الفردي على الحياة السياسية، ودمر جهاز حزبه الخاص، وقمع أولئك الذين حاولوا إقامة قاعدة سياسية مستقلة، واحتفظ بعلاقة شعبية شخصية مع شعب تملكه القلق وتخلص من أوهامه. وفي هذا المسخ الغريب من «الاستبداد» المغولي، كان يأمل أن يخلق من جديد صورة «الملك الصالح، وإنْ كان موظفوه أشراراً». وقد دفع حياته ثمناً لذلك على أيدي الطغمة العسكرية الحالية

التي كان يؤرقها شبحه الشعبي، والتي دارت بأزمة الشرعية دورة كاملة لتعود بها إلى مكانها الأول. ولا يملك النظام الحالي ما يقدمه سوى طرح مبهم جديد «للدولة الإسلامية».

وصار من المستحيل التوسط في الصراع الاجتماعي من خلال نظام ديمقراطي سياسي، فقد أصبح يتعين على الطبقات الحاكمة أن تعتمد أكثر فأكثر على الأجهزة القمعية للدولة للاحتفاظ بالسيطرة الاجتماعية*. وأدى ذلك إلى تضخم التقاليد والمؤسسات السلطوية العسكرية الموروثة من الاستعمار البريطاني.

ولكن لما كان الوجود الاقتصادي والسياسي للطبقات المستغلة ينبع من جهاز الدولة، فإن جهاز الدولة ما عاد يستطيع الوقوف «فوق المجتمع»، كتجسيد للمصلحة «العامة»، وليس «الخاصة». وهكذا، أصبح الصراع الطبقي يدور بين الدولة وبين الغالبية العظمى من الشعب الذي يعاني من القمع والاضطهاد. ولما كانت سلطة الدولة في باكستان لا تتمتع إلا بقاعدة اقليمية ضيقة للغاية، فإن هذا الصراع كان يظهر غالباً في شكل انتفاضات تطالب بالحكم الذاتي الاقليمي - باكستان الشرقية عام ١٩٧١، وبالوشستان والسند اليوم. ومع استمرار هذه النضالات، فإنها قد تسفر أو لا تسفر عن حركة قومية من أجل الاشتراكية - وإن كان من المرجح أن تسفر عن صراعات داخل جهاز الدولة يؤدي به إلى التصدع من القمة.

---

* ينبغي أن نضيف أن الميل نحو الحلول السلطوية قد تزايد بصورة واسعة من خلال علاقة باكستان العسكرية الوثيقة بالولايات المتحدة، والتي بدأت عام ١٩٥٤. وعلى حين لا تزال هناك حاجة لدراسة أكثر تفصيلاً لهذا الموضوع، فإن هناك أثرين واضحين على الأقل: أولاً، إن المساعدات العسكرية الأمريكية قد زادت من حجم وقوة عتاد القوات المسلحة، بما يجعلها أقوى بالمقارنة بالمؤسسات الأخرى. وثانياً، إن التدريب العسكري الأمريكي قد زرع في العسكريين ميلاً قمعياً تكنوقراطياً يقلل من شأن الحلول السياسية للأزمات الاجتماعية.

هوامش الفصل الثالث

(١) Y.V. Gankovsky, *Peoples of Pakistan* (Lahore, n.d.), p. 122.

(٢) Irfan Habib, *The Agrarian System of Mughal India 1556-1707* (New York, 1963), p.123.

(٣) المرجع السابق، ص ١١١.

(٤) المرجع السابق، ص ٦٣.

(٥) Henry Pottinger, *Travels in Beloochistan and Sinde* (London, 1816), p. 325.

(٦) B.S. Nijjar, *Punjab Under the Later Mughals 1707-1759* Jullundur, 1972), pp. 218-34.

(٧) أنظر: R.Mukherjee, *The Rise and Fall of the East India Company* (New York, 1974), pp. 236-7, and Gankovsky, op.cit., pp. 113-14.

(٨) Pottinger, op.cit., p. 295.

(٩) Gankovsky, op.cit., p. 141

(١٠) Pottinger, op.cit., p. 245.

(١١) حول التغييرات المختلفة في النظام الاقتصادي والاجتماعي المغولي في القرن الثامن عشر، والتي تسببت في الأزمة الزراعية، أنظر: I.Habib, op.cit.,

بالإضافة إلى مؤلفه: «Potentialities of capitalist development in the economy of Mughal India», *Journal of Economic History* (Vol. XXIX, no. 1, March 1969).

وأنظر أيضا: Murkherjee, *op.cit.*, and W.H. Moreland and A.C. Chaterjee, *A Short History of India* (London, 1953).

(١٢) أنظر: E.Stokes, *The Peasant and the Raj* (Cambridge, 1978) pp. 126-204 and T. Metcalf, *The Aftermath of the Revolt 1857-1870* (Princeton, 1964), pp. 46-91.

(١٣) J.Gallagher and R. Robinson, *Africa and the Victorians: the official mind of imperialism* (New York, 1967), p. 10.

(١٤) T.Metcalf, op.cit., pp. 134-173.

(١٥) M.Barratt-Brown, *After Imperialism* (London, 1963), pp. 63-4.

(١٦) المرجع السابق، ص ٥٠.

(١٧) Gallagher and Robinson, op.cit.

(١٨) B.R.Tomlinson, «India and the British Empire 1880-1935», *The Indian Economic and Social History Review*, Vol. 12, no. 4.

(١٩) B.R.Ambedkar, *Pakistan or Partition of India* (Bombay, 1945), p. 27.

وأنظر أيضا: Cohen, *Arms and Politics in Bangla Desh, India and Pakistan* (Buffalo, Council on International Studies, Special Studies no. 49), p. 24.

(٢٠) Sir L.H. Griffin, *Chiefs and Families of Note in the Punjab*, 2 Vols (Lahore, 1940) and B.H. Baden-Powell, *Land Systems of British India* (Oxford, 1972) Vol. II, p. 617.

(٢١) A. Maddison, *Class Structure and Economic Growth, India and Pakistan since the Mughals* (New York, 1971), p. 50.

(٢٢) Moreland and Chaterjee, op.cit., and Cohen, op.cit., p. 8.

(٢٣) W. Reinhardt, *The Legislative Council of the Punjab, 1897-1912* (Durham, NC 1972), p. 1.

(٢٤) Barrington Moore, *Social Origins of Democracy and Dictatorship* (Boston, 1966), p. 368, A.Maddison, *op.cit.*, p. 49, and D.R. Gadgil, *industrial evolution of India in recent times* (London, 1950), p. 154.

(٢٥) Moore, op.cit., p. 367.

(٢٦) كان معدل الزيادة بين المسلمين أعلى بمتوسط يتراوح بين ٢٥ و ٣٠ في المئة عنه بين غير المسلمين. أنظر: K.Davis, *The Population of India and Pakistan* (Princeton, 1961).

(٢٧) D.H. Buchanan, *The Development of Capitalist Enterprise in India* (New York, 1934), pp. 147-8.

(٢٨) R.Williams, *The State of Pakistan* (London, 1962), p. 16.

(٢٩) B.Misra, *The Indian Middle Classes* (Bombay, 1961), A.K.Bagchi, *Private Investment in India 1900-39* (Cambridge,1972), Y.V. Gankovsky and G. Polonskaya, A History of Pakistan (Lahore, n.d.).

(٣٠) R. Nations, «The Economic Structure of Pakistan: class and colony», *New Left Review* (No. 68, July-August 1971).

(٣١) C.N. Vakil, Economic Consequences *of Divided India* (Bombay, 1950).

(٣٢) Quoted in Maddison, op.cit., p. 41.

(٣٣) F.Robinson, «Nation Formation: the brass thesis and Muslim separatism». *Journal of Commonwealth and Comparative Politics,* (Vol.XV, no. 3, November 1977), pp. 222-3.

(٣٤) F.Robinson, *Separatism among Indian Muslims: the politics of the United Provinces* Muslims, 1860-1923 (Cambridge, 1974), p. 177.

(٣٥) P.Hardy, *The Muslims of British India* (Cambridge, 1972), p. 205.

(٣٦) F.Robinson, *Separatism among Indian Muslims*, op.cit., p.181.

(٣٧) ورد في المرجع السابق، ص ١٨٤ .

(٣٨) حول سيطرة مسلمي الطبقة المتوسطة في الأقاليم المتحدة على الرابطة الإسلامية، أنظر:
K.B.Sayeed, *Pakistan the Formative Phase, 1857-1947* (London, 1968), p. 206.

(٣٩) أنظر على سبيل المثال : B.N.Pandey, *The Break-up of British India* (London, 1969), p. 155.

(٤٠) W.C. Smith, *Modern Islam in India: A social analysis* (London, 1946), pp. 277-9.

(٤١) R.Nations, op.cit., p. 5.

(٤٢) أنظر على سبيل المثال : Hamza Alavi, «Elite Farmer Strategy» in Alavi et al, *Rural Development in BanglaDesh and Pakistan* (Hawaii, 1976).

(٤٣) إقبال أحمد : علامات إلى الدولة البوليسية، الفصل الثامن من هذا الكتاب .

الفصل الرابع

باكستان المستقلة: نظرية وتطبيق الاقتصاد السياسي

جميل رشيد وحسن جرديزي

ظهرت باكستان كدولة ـ أمة على خريطة العالم السياسية في عام ١٩٤٧. وفي ذلك الوقت، كانت الدولة الجديدة تشمل البنغال الشرقية، وهي دولة بنجلاديش الحالية التي انفصلت عام ١٩٧١. وخلال التاريخ القصير للبلاد، لم تشهد فحسب الانفصال المؤلم لجناحها الشرقي، بل عانت أيضاً وبصورة فعلية كل أشكال الهيمنة الأجنبية والتناقضات الداخلية التي يمكن أن تعانيها دولة خاضعة للاستعمار الجديد. ومع استمرار تعليق مؤسسات الحكم المدني في مطلع الثمانينات، فإنه لا يبدو في الأفق نهاية لعذاب شعب باكستان.

ولذلك، يثور التساؤل حول السبب الذي جعل كل ذلك يحدث لبلد حصل على استقلاله من الحكم الاستعماري وسط آمال عراض في تحسين أحوال سكانه من الفلاحين والعمال الذين يغلب عليهم المسلمون.

إن الإجابات السهلة التي تطرحها النخبة الباكستانية والمعلقون الغربيون، والتي تقوم على أفكار «أمية وجهل الجماهير» و «عدم التهيؤ للديمقراطية» و «تخلف المجتمع المسلم»، هي إجابات مفرطة في سطحيتها وبطلانها، بحيث تعجز عن تفسير تعقيد القوى الجدلية التي شكلت الاقتصاد السياسي لباكستان بصورة تاريخية.

وهناك البعض ممن يعتقدون أن ما تبقى من باكستان الآن إنما يشكل وحدة إقليمية وثقافية كانت في طور التشكل منذ ٤٥٠٠ عام، مع بزوغ حضارة وادي الهندوس[١]. وهناك آخرون، ممن لا يشعرون بالارتياح لفكرة ربط تاريخ أمة إسلامية بماضيها غير المسلم، يرجعون في تتبعهم لجذور الأمة الباكستانية على الأقل إلى الفتح

الإسلامي لإقليم السند في القرن السابع الميلادي. إلا أنه دون التطرق إلى الماضي التاريخي البعيد، فإنه يمكن تبيان أن منظري وحكام باكستان البارزين بعد عام ١٩٤٧ قد شرعوا في رسم خطة للعمل لا ترتبط أي ارتباط بالتطلعات التاريخية لشعب تحمل اضطهاد علاقات طبقية استغلالية على مدى قرون من نمطي الإنتاج الاستعماري والسابق على الاستعمار.

عشية رحيل البريطانيين، لم تكن المناطق ذات الأغلبية المسلمة متطورة بالدرجة التي تسمح لبورجوازية وطنية أن تتسلم الإدارة من السلطة الامبريالية الراحلة. وكانت أرستقراطية إقطاعية وبعض المهنيين والتجار الأثرياء المستقلين يسيطرون على قيادة حزب الرابطة الإسلامية الذي كان يقود الحركة الباكستانية. ومع تولي هذه القيادة حكم الأمة الجديدة، بمساعدة الإدارة المدنية التي دربها البريطانيون، شرع جزء كبير منها في تأمين مصالحه الشخصية والطبقية الضيقة. وعلى الرغم من إطلاق المديح «لعبقرية» الشعب و«تراثه الإسلامي»، إلا أنه لم تبذل أية محاولة لتحريره من أشكال الاضطهاد القديمة. بل على العكس من ذلك، سرعان ما بدأ حكام باكستان بعد الاستقلال في الرضوخ لشتى الاغراءات لدخول أحلاف إقتصادية وعسكرية استعمارية جديدة، من أجل الحفاظ على النظم الداخلية للامتيازات والسلطة والسيطرة الخارجية على قوة العمل الرخيصة والمواد الخام بالبلاد.

وبمجرد أن قبل حكام البلاد بالتبعية لاقتصاد السوق الرأسمالية العالمية ومحركيه الأساسيين، وخاصة المؤسسات المتعددة الجنسيات ووكالات المعونة، التي تتخذ من الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة لها أو التي تستظل برعايتها، فقد ثبت أن تأثير المبادىء الاقتصادية ونماذج التنمية الغربية كان حاسماً في تشكيل الأحداث ذات الطبيعة القومية والجغرافية ـ السياسية الخطيرة التي تلت ذلك.

ومن المفيد أن نقدم عرضاً تاريخياً موجزاً لتبعية باكستان للتنمية الاقتصادية ـ أو بالأحرى تخلفها ـ التي تتم برعاية من الخارج. ففي أوائل الخمسينات، وبعد بضع سنوات فقط من الاستقلال، جاء خبراء جامعة هارفارد الأمريكية إلى باكستان ليضعوا الخطط الخمسية للبلاد، وبعد ذلك قام الأفراد الذين دربهم الخبراء بتنفيذ وصاياهم. وكانت خطة التنمية التي تصورها ونفذها هؤلاء الخبراء تقوم على المبادىء الاقتصادية التي وجهت صعود الرأسمالية في الغرب. فتوليد الأرباح من خلال التبادل والتجارة وخلق الحوافز والفرص لتسهيل نشوء طبقة من رجال الأعمال، كانا يتوافقان بدرجة كبيرة مع نماذجهم للنمو الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، فإنهم ما كانوا يعبأون بالآثار

التي يتركها تخطيطهم على علاقات الإنتاج في مجتمع كان قد خرج لتوه من ماضيه الاستعماري.

وهكذا، كانت السياسة الاقتصادية التي جرى انتهاجها فيما بين عامي ١٩٤٧ و١٩٥٨ تقوم على مبدأ المركنتيلية. ويمكن أن نتذكر أن المركنتيلية في أوروبا القرنين السادس عشر والسابع عشر كانت تعني بتطوير جهاز إداري قومي في إحدى مراحل بناء الأمة، وهي المرحلة التي كانت لاحقة للإقطاع وإن كانت سابقة على الرأسمالية. فقد كان من الضروري تنظيم الشؤون المالية القومية، وجباية الرسوم والجمارك، من أجل إدارة جهاز الدولة. واتسمت السلطة بالطابع المركزي، كما جرى تشجيع الصناعة. وكانت أرستقراطية ملاك الأرض تحظى باحترام فائق لأنها كانت تنتج المواد الخام، ليس للإنتاج المحلي فحسب، وإنما للتجارة الخارجية أيضاً.

وكانت الأهمية التي تتمتع بها الطبقات تتحدد وفقاً لمصلحة الدولة. فكان قدر العمال، الذين يشكلون الأغلبية، أن يكونوا فقراء إلى الحد الذي كان ثراء الأمة يزداد بمصادرة إنتاجهم. وكان كل ما يتلقاه هؤلاء الفقراء هو المواعظ التي تحثهم على الاجتهاد في العمل. ولما كان واجب الفقراء أن يعملوا، فقد كان الكسل والتراخي موضع الاستنكار والإدانة.

وكانت المهمة الملائمة للأثرياء، ومعظمهم من أرستقراطية ملاك الأرض، تتمثل في جعل الفلاحين يعملون، بحيث يمكن إنفاق الفائض الذي يتم استخلاصه منهم على الإنتاج والاستهلاك من جانب السادة.

وكان التجار والصناع هم العمود الفقري للإقتصاد السياسي المركنتيلي، وكان دورهم الرئيسي يتمثل في حكم البلاد. وكانت هناك اقتراحات متكررة بتشكيل مجلس للتجار، وخاصة في بعض الدول الأوروبية المركنتيلية المتقدمة.

ويمكن تصنيف السنوات الاحدى عشر الأولى على قيام باكستان على أنها تشكل الفترة المركنتيلية، حيث كانت أنشطة بناء الأمة وجهاز الدولة تقع تحت تأثير التجار والصناع الذين اجتنوا الأرباح من التجارة الدولية، وخاصة في أثناء الحرب الكورية. ومع ذلك لم يتم بناء الدولة بصورة مستقلة، مثلما حدث في المركنتيلية الكلاسيكية، حيث ظلت البورجوازية القومية مرتبطة بالقوى الامبريالية منذ السنوات الأولى.

ويمكن أن نرجع أساس الدولة، المرتبطة بمصالح التجار، إلى بعض من السياسات التي انتهجتها قيادة الرابطة الإسلامية قبل التقسيم. فقبل التقسيم ببضع سنوات، تحالف بعض التجار المسلمين الصاعدين مع قيادة الرابطة الإسلامية، لإقامة

منشآت مالية وملاحية وصناعية صغيرة، وهي التي أطلق عليها اسم شركات بناء الأمة. وكان الآباء المؤسسون لهذه المؤسسات، مثل بنك حبيب والسفن البخارية المحمدية وغيرها، هم عمالقة المستقبل في باكستان المستقلة.

وكان هناك وجهان لهذه المرحلة القومية من التطور الباكستاني: أولاً، بناء اقتصاد مستقل، بغض النظر عن المزايا النسبية التي تتحقق من الارتقاء بالتجارة الاقليمية مع الهند المجاورة، وثانياً، تشجيع العلاقات المالية الدولية، لتشجيع التجار الذين عقدوا آمالاً عراضاً على الدولة الحديثة النشأة. وكانت هاتان السياستان متشابكتين في كثير من الجوانب.

وفي الشؤون الداخلية، كانت الأهداف الرئيسية تتمثل في التصنيع، والتجارة الخارجية التي تنحاز إلى تصدير المواد الخام، وتشجيع إنتاج السلع الاستهلاكية. وكان ذلك متمشياً مع المركنتيليين القدامى، الذين كانوا يريدون الحماية التجارية لمساعدة التجار والصناع، مع احترام ملاك الأرض الذين ينتجون المواد الخام في الوقت نفسه. ففي باكستان، كان الجوت والقطن وقصب السكر هي المواد الأساسية للتصنيع المبكر، كما كانت مصدراً للأرباح الوفيرة في سوق تتمتع بالحماية. وفي الوقت نفسه، ظل الفلاحون وبروليتاريا الحضر يعيشون في ظل أوضاع قاسية، من أجل توفير أرباح عالية لملاك الأرض والصناعيين الصاعدين. وكانت البيانات السياسية التي تصدرها الحكومة تصرح بوضوح بأن:

باكستان. . . ستسعى، في المقام الأول، إلى أن تصنع داخل حدودها مواردها الخام، وخاصة الجوت والقطن والجلود المدبوغة، الخ. . . التي تتمتع بسوق مضمونة، سواء في الداخل أو الخارج. وفي نفس الوقت، (ستسعى) إلى تلبية احتياجات السوق الداخلية، كما ستبذل الجهود لتطوير صناعات السلع الاستهلاكية، التي تعتمد باكستان حالياً على مصادر خارجية للحصول عليها[٢].

وفي عام ١٩٤٩، إتخذت الحكومة قراراً بعدم تخفيض قيمة العملة الباكستانية. وإلى جانب الحجة القصيرة الأجل القائلة بأن باكستان لم تكن ترغب في خفض قيمة أرصدتها من احتياطي الاسترليني، فإن هذه الخطوة كانت تتفق مع فلسفة الشراء بأسعار رخيصة والبيع بأسعار مرتفعة، وهي حجر الزاوية في السياسة المركنتيلية. إلا أن هذه السياسة لم تأت بالثمار المنشودة، حيث انهارت الصادرات مع نهاية ازدهار الحرب الكورية، وتم تخفيض قيمة الروبية عام ١٩٥٥. ولكن تم في الوقت نفسه

استحداث سعر صرف متعدد، لتأمين مصالح الصناعيين.

ولتشجيع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، إتبعت الحكومة أساليب توفير الحوافز لرجال الأعمال، إلى جانب التوجيه الأبوي. وأعلن التقرير الاقتصادي الذي نشرته الحكومة عام ١٩٥٣/١٩٥٤، أن «السياسة المالية قد وضعت بالشكل الذي يوفر حوافز قوية للمشروعات الخاصة والاستثمار في الصناعة..»[٣]. واتخذت هذه الحوافز شكل المكافآت والدعم للتجار والصناع، إلى جانب الاعفاءات الضريبية وإقامة المجمعات الصناعية. وراحت الحكومة تزعم أن الحكم الأبوي يهدف إلى «مساعدة وتوجيه والسيطرة على التنمية الصناعية، من خلال سياسات حكيمة للاستيراد والإصدار الرأسمالي، والحوافز الضريبية الانتقائية، وغير ذلك من الوسائل التفضيلية الأخرى...»[٤]. وتم خفض الضرائب إلى حدها الأدنى، بينما زادت الضرائب غير المباشرة التي تؤثر على الجماهير.

وحتى عام ١٩٥٥، ظلت الحكومة تصدر ميزانيات بها فائض، على الرغم من الانفاق الدفاعي الباهظ. ومرة أخرى، وتبعاً للنظرية المركنتيلية القديمة، فإن الاحتفاظ بجيش محترف قوي مع الاحتفاظ بفائض دائم هما من علامات الأمة ـ الدولة القوية. وخلال الخمسينات، كان الدفاع يقتطع أكثر من ٥٠ في المئة من إجمالي الإنفاق الحكومي، حتى على الرغم من عدم نشوب صراعات أو حروب خلال تلك الفترة. وكانت المنح العسكرية الأمريكية، بموجب التحالفات المبرمة من عام ١٩٥٣ فصاعداً، تكمل هذه الميزانية العسكرية.

وتم توقيع أول اتفاق لقرض دولي مع الولايات المتحدة في ٢٥ مايو/أيار ١٩٤٨، عندما قبلت وزارة المالية قرضاً قيمته عشرة ملايين دولار أمريكي. وكان القرض من إدارة الأصول الحربية الأمريكية لشراء ذخائر ومعدات من الفوائض التي لدى هذه الإدارة. «نظراً لأن باكستان لم تكن من المناطق المتطورة، وكانت لا تزال في عملية بناء جهاز للدولة، فإن هذه الارتباطات لم تكن توفر، في أفضل الأحوال، سوى معاهدات غير متكافئة وخضوع للقوى العظمى.

ولكن حتى رهن البلاد للقوى العظمى لم يكن يشغل بال المركنتيليين الباكستانيين، الذين لم يكن لهم من هم سوى تكديس الثروات بأية وسيلة متاحة.

وكان تنفيذ السياسات الآنفة الذكر يتم بالتواكب مع الاعتماد المتزايد على المساندة المادية والمعنوية من جانب الولايات المتحدة، التي كانت تبرز باعتبارها القوة الامبريالية الجديدة بينما كانت القوى الاستعمارية القديمة آخذة في التراجع. وفي ١٩

أغسطس/آب ١٩٤٨، وصلت ثلاث سفن من البحرية الأمريكية إلى ميناء كراتشي في زيارة ودية. وفي مايو/أيار ـ يونيو/حزيران ١٩٥٠، قام رئيس الوزراء لياقات علي خان بزيارة للولايات المتحدة، بعد أن نحى جانباً دعوة تلقاها لزيارة الاتحاد السوفييتي. وهناك، عرض الانضمام إلى الولايات المتحدة في حلف «لرد العدوان»[٥]. وفي ١١ يوليو/تموز ١٩٥٠، إنضمت باكستان إلى صندوق النقد الدولي، في ما كان بداية لعلاقة تبعية طويلة. وفي ١٢ أغسطس/آب ١٩٥٠، وافقت الولايات المتحدة على منح باكستان مبلغ ٦٠٠ ألف دولار أمريكي كمساعدة فنية، ضمن برنامج «النقطة الرابعة» الذي وضعه الرئيس ترومان. وفي نفس الوقت، عرض كثير من الوكالات المالية الأخرى التي ترعاها الولايات المتحدة منحاً وقروضاً، من بينها منحة قدرها ١,٦ مليون دولار أمريكي من مؤسسة فورد، وقرضاً قيمته ٦٠ مليون دولار أمريكي من البنك الدولي عام ١٩٥١. ولإدارة هذه المعونات والعلاقات التجارية والعسكرية، زادت الحكومة الأمريكية والمؤسسات الخاصة في الولايات المتحدة من برامج تدريب الإداريين وعلماء الاجتماع والضباط العسكريين الباكستانيين. وكانت مؤسسة فورد تصور دورها عام ١٩٥١ على أنه «خلق وتقوية المؤسسات المطلوبة لتدريب القوى البشرية، وتطوير المعارف والمناهج المطلوبة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي...»[٦].

وكانت أحداث عامي ١٩٥٣ و١٩٥٤ تمثل ذروة مسيرة باكستان نحو إضفاء الصبغة الرسمية على علاقات تبعيتها للولايات المتحدة. وكانت البلاد قد فقدت في ذلك الحين أبرز اثنين من زعمائها السياسيين، وهما مؤسس الأمة محمد علي جناح ورئيس وزرائه لياقات علي خان. وبصورة غير شرعية، قام غلام محمد ـ وهو موظف مدني رقي إلى منصب الحاكم العام ـ بإقالة خوجه نظيم الدين ثاني رئيس وزراء لباكستان، والذي كان يتمتع بتأييد الأغلبية في الجمعية التأسيسية، مما فتح الباب أمام الحكم عن طريق مؤامرات القصور. وقام بعد ذلك بحل الجمعية التأسيسية نفسها. وكان ذلك بداية لتولي نخبة عسكرية ـ بيروقراطية السلطة، مع حلفائها الطبقيين من أرستقراطية ملاك الأرض، فضلاً عن البورجوازية القومية الناشئة. وبعد أن عزز غلام محمد وضعه في البلاد، تحول مع قائد جيشه أيوب خان للتفاوض بجدية بشأن تحالف عسكري مع الولايات المتحدة، حيث راح يعرض في المقابل إقامة قواعد عسكرية أمريكية في الأراضي الباكستانية لمحاربة «العدوان الشيوعي». وتم تبادل سلسلة سريعة من الزيارات بين البلدين في عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٤، حيث قام الحاكم العام غلام محمد ورئيس وزرائه محمد علي وقائده العام أيوب خان بزيارة الولايات

المتحدة للتفاوض بشأن التحالفات العسكرية مع إدارة الرئيس إيزنهاور. وفي المقابل، قام نائب الرئيس ريتشارد نيكسون ووزير الخارجية دالاس والعديد من المسؤولين والوفود العسكرية الأمريكية بزيارات لباكستان. وأخيراً، وفي مايو/أيار ١٩٥٤، وقعت باكستان إتفاقية للمساعدات الدفاعية المتبادلة مع الولايات المتحدة، وتبع ذلك دخول باكستان في حلف جنوب شرق آسيا «سياتو» في سبتمبر/أيلول ١٩٥٤. ومن المفارقات، أن المسؤولين الأمريكيين تذرعوا بالتطورات التي حدثت في التيبت وسينكيانج كمبرر لدور باكستان في محاربة «التهديد الشيوعي» و«القيام بدور رجل الشرطة في المنطقة» و«الدفاع عن العالم الحر». وبعد بضعة شهور، في فبراير/شباط ١٩٥٥، دخلت باكستان حلفاً عسكرياً آخر مع إيران وتركيا، وهو ما عرف باسم الحلف المركزي «السنتو». وعندماأطاح قائد الجيش أيوب خان، الشخصية الغامضة وراء هذه التحالفات، الحكومة المدنية عام ١٩٥٨، أبرم التحالف العسكري النهائي مع الولايات المتحدة، وهو معاهدة الأمن المتبادل التي أعلنت أن باكستان هي «أكثر حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية تحالفاً معها».

وهكذا، فقد عززت باكستان في مرحلتها المركنتيلية وضعها كأمة ـ دولة، وربطت نفسها بالقوى الامبريالية، وصارت مستعدة للقتال على المستويين المحلي والدولي تحت شعار «المشروع الحر والعالم الحر».

وبمجيء نظام أيوب خان العسكري عام ١٩٥٨، دخلت باكستان مرحلة جديدة من التخطيط الاقتصادي وفقاً لفلسفة «الاقتصاد الحر». ولما كانت التحالفات العسكرية قد أتاحت قدراً كبيراً من الثقة للإئتلاف الذي كان يضم الجيش والبيروقراطية وأرستقراطية ملاك الأرض والبورجوازية الكومبرادورية الآخذة في الازدهار، فقد بدأ السعي بقوة متجددة وراء هدف النمو الاقتصادي دون أي اعتبار للعدل الاجتماعي. وعلى حين كان يُنظر إلى العسكريين باعتبارهم «قوة الاستقرار في البلاد» نتيجة «للاتفاقات الدفاعية الجماعية»[٧]، استقر رجال الأعمال الباكستانيون على نحو مريح في علاقتهم الكومبرادورية مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

وكانت الآثار السياسية لفلسفة «الاقتصاد الحر» تقوم على الفرضيات الأساسية التالية. فجهاز الدولة ينبغي أن يكون الآن في خدمة الطبقة الحاكمة من أجل:

أ ـ ضمان تحمل حرية المنافسة في السوق،
ب ـ الاهتمام بالدفاع القومي،
ج ـ إقامة المؤسسات العامة التي لا تسمح المصلحة الذاتية للأفراد بإقامتها.

ولقد هاجم آدم سميث، مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي وواضع مبدأ «الاقتصاد الحر»، المركنتيليين لولعهم المرضي بالذهب والفضة، وغير ذلك من الأفكار الجامدة، وطرح مبدأين مرشدين للدولة الرأسمالية. ففي المقام الأول، ينبغي تشجيع تراكم رأس المال بالإطراء على الجشع الشخصي. وثانياً، فإن الدفاع عن الدولة يتسم بأهمية فائقة. كما كان يفضل الإبقاء على المستعمرات وقوانين الملاحة (الاستعمارية) لحماية مصالح القوى الامبريالية. وبالنسبة لآدم سميث، ينبغي على الرأسمالي أن يتسم بالخصائص التالية:

> . . . إنه بوجه عام لا يقصد الارتقاء بالمصلحة العامة، ولا يعرف إلى أي مدى هو يرتقي بها فعلاً. وبتفضيله مساندة الصناعة المحلية على الأجنبية، فإنه لا يقصد سوى تعزيز أمنه الخاص. وبتوجيهه هذه الصناعة بالصورة التي يكتسب بها إنتاجها أقصى قيمة، فإنه لا يقصد إلا زيادة مكاسبه. . .[8].

وخلال نظام أيوب خان، كانت الإدارة الباكستانية تعمل وفقاً لمبدأي آدم سميث المرشدين. فأزيلت الضوابط المباشرة لإتاحة الحرية الكاملة لقوى السوق، وتم تشجيع الجشع بإمكانيات الربح الوفير. وكانت الأحلاف العسكرية تشكل حجر الزاوية في السياسة الخارجية، حيث تم بمقتضاها الحصول على كميات كبيرة من العتاد العسكري. وجرى تدعيم وضع البنغال الشرقية كسوق مغلقة، بصورة حديثة من صور قوانين الملاحة (الاستعمارية)، بحيث كان ذلك الإقليم مضطراً لشراء المنتجات من الصناعيين من الشطر الغربي من البلاد أساساً. وكان هناك ثراء متزايد وبؤس متزايد أيضاً، على غرار ما كان قائماً في أوروبا في القرن التاسع عشر.

وخلال هذه الفترة، ما بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٧١، ظهر الجيل الأول من الاقتصاديين الذين تلقوا تدريبهم في جامعة هارفارد، وساروا على درب سادتهم، فراحوا يضعون سياسات لصالح ما سُمي بقطاع النمو ـ التصنيع مع مستويات عالية من النمو الاقتصادي. وكان يجري التأكيد على أنه من خلال الحوافز الاقتصادية والدعم وهبات العملات الأجنبية، سيكون من الممكن خلق طبقة رأسمالية، تستطيع إدخار المزيد من رأس المال من أجل إعادة الاستثمار. وكان ذلك يعني أيضاً خلق تفاوتات، وهي التي راح محبوب الحق، الناطق بلسان عهد أيوب خان، يبررها بالكلمات التالية:

> يحسن إدراك أن النمو الاقتصادي هو عملية وحشية وبشعة، وليست هناك طرق مختصرة فيها. ويكمن جوهرها في جعل العامل ينتج أكثر مما هو

مسموح له باستهلاكه لاحتياجاته المباشرة، واستثمار وإعادة استثمار الفائض المتحقق بهذا الشكل . . . والشيء الهام والنزيه من الناحية الفكرية هو الاعتراف بصراحة بأن لب مشكلة النمو إنما يكمن في زيادة هذا الفائض إلى أقصى حد. فإما أن يسمح للقطاع الرأسمالي بأداء هذا الدور، أو أن تضطلع به الدولة، إذا ما اتضح أن القطاع الرأسمالي غير كفؤ له بسبب طبيعته في بلد ما، أو إذا ما كان ذلك مكروهاً. وسيكون من الخطأ أن نصف ما يلي ذلك من ظهور فائض بأنه استغلال: بل هو تبرير للنمو الاقتصادي . . .(٩).

وأسفرت خطتان خمسيتان، وضعتا تحت إشراف خبراء جامعة هارفارد وتم تنفيذهما إبان نظام حكم أيوب خان، عن موجة غامرة من معدلات النمو الخالية من المعنى من جانب مؤسسة الصناعات الاستهلاكية «للإحلال محل الواردات»، في ظل رعاية رأس المال الاحتكاري الأجنبي وبالمشاركة معه. وكان هذا النمط من التصنيع غير المتوازن يتغذى على قوة العمل الرخيصة التي توفرها الجماهير الفقيرة، بينما استمرت التفاوتات الاجتماعية وازدادت عمقاً(١٠). وبعد أن تطورت الصناعات وتم توليد الفائض، نشأت مسألة تصريف السلع التي تم إنتاجها، حيث كان متوسط الدخل لا يزال منخفضاً في مناطق الإنتاج. وكانت البنغال الشرقية، باعتبارها مستعمرة مغلقة، تشكل فرصاً طيبة للتسويق أمام البارونات اللصوص في الصناعة الباكستانية. وراح الصناع يستولون على عائدات التصدير من الإنتاج الفلاحي من الجوت والقطن، ويستخدمونها في استيراد الآلات والتكنولوجيا. وكان الانفاق الدفاعي قد تركز بالفعل في الشطر الغربي من البلاد. وعلى الرغم من وجود الكيانين الجغرافيين، فإن القول المأثور في علم الاقتصاد الكلاسيكي ظل قائماً ـ إقتصاديات عالمية، دولة واحدة، إقتصاد واحد، رئيس واحد، الخ.

ولم يكن هذا النمط من التخطيط ليحبط أي تصنيع ذي جوهر إجتماعي فحسب، بل إنه عرقل تطور الزراعة. وقد اعترف واضعو الخطة الخمسية الرابعة بأنه:

كان هناك نقل واسع النطاق للمدخرات من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي . . . حيث أن شروط التبادل كانت ضد الزراعة بشكل متعمد، من خلال سياسات من قبيل السماح للقطاع الصناعي بالعملات الأجنبية التي تحققت أساساً بفضل الزراعة، وشراء الحكومة الحبوب الغذائية بصورة إجبارية بأسعار منخفضة لدعم تكاليف المعيشة في المدن، وتقديم الحوافز الصناعية

للاستثمار الزراعي التجاري. إن الأغلبية الساحقة من السكان الباكستانيين يعيشون اليوم على الأرجح في مستوى معيشة منخفض عما كان الحال عليه عندما حققت البلاد استقلالها عام ١٩٤٧[١١].

وأسفرت هذه الفترة المفروضة على الشعب من الاقتصاديات «الحرة» عن تشوهات في علاقات الإنتاج، إلى حد أن الجماهير في شطري الاتحاد الفيدرالي كانت تعاني بصورة شديدة الوطأة، حتى تمردت في آخر الأمر على نظام أيوب خان. فالعمال كانوا ساخطين على تدهور الأجور الحقيقية في الوقت الذي كان التوسع الصناعي يتقدم فيه بخطى سريعة. وشعر صغار المزارعين أن البوادر الأولى للثورة الخضراء تعمل ضدهم، وتهدد استمرار حياتهم في مواجهة الفلاحة الزراعية ـ التجارية الكبيرة. وأدت المواجهات الاجتماعية والاقتصادية في أواخر عام ١٩٦٨ وأوائل عام ١٩٦٩ إلى إسقاط نظام أيوب خان. وفرضت أحكام عرفية ثانية على البلاد من جانب يحيى خان، القائد العام في نظام أيوب خان، والذي تولى منصب الرئيس في مارس/آذار ١٩٦٩. وبحلول ذلك الوقت، كانت التناقضات الإقليمية والطبقية قد قطعت شوطاً كبيراً. ومع التدخل المسلح من جانب الهند، إنفصلت باكستان الشرقية عن الإتحاد.

وفي عام ١٩٧١، دخلت باكستان مرحلة جديدة من تاريخها، وقد تقلصت مساحتها وانهارت معنوياتها السياسية. فقد سلم العسكريون الحكم إلى حزب الشعب الباكستاني بقيادة السيد ذو الفقار علي بوتو، الذي خرج منتصراً من الانتخابات التي أجراها نظام يحيى خان في الشطر الغربي من البلاد. وكانت السياسات الاقتصادية السابقة قد انتهت بالفلاحين وعمال الحضر إلى حالة من الفقر المدقع، على الرغم من الأرقام القياسية التي تحققت في معدلات النمو المرتفعة في إجمالي الناتج المحلي في الستينات. وإلى جانب ذلك، كان عبء هائل من الديون الأجنبية قد تراكم على البلاد. وفي ظل هذه الأوضاع، أعلن الرئيس (ورئيس الوزراء فيما بعد) ذو الفقار علي بوتو أنه سيجري انتهاج الاشتراكية باعتبارها «إقتصاد باكستان». وعند التطبيق، إتضح أن اشتراكيته هي شكل مخفف من «الاشتراكية الديمقراطية»، يهدف إلى إقامة اقتصاد مختلط في البلاد.

ولقد كانت الاشتراكية الديمقراطية بصورتها الأوروبية من بنات أفكار الفابيين البريطانيين. وبغض النظر عن إنتقادات لينين لهذا النمط من الاشتراكية، فإن المرحلة الاشتراكية ـ الديمقراطية يمكن تصورها على أنها جزء من تطور سياسي ـ إجتماعي في مجتمع يشهد بؤساً وفاقة من جراء النمو غير المحدود لنظام المشروع الحر الرأسمالي.

وفي مجتمع مثل باكستان، حيث توجد تشكيلات سابقة على الرأسمالية وبورجوازية كومبرادورية، فإن نشوء نظام اشتراكي ـ ديمقراطي كان يشكل تحسناً بالمقارنة بنظام سياسي جامد يستمد وحيه من الخارج.

ويمكن إيجاز النقاط الجوهرية للإشتراكية الديمقراطية فيما يلي:

أ ـ إفتراض أنه يمكن تحقيق انتقال تدريجي من الرأسمالية إلى «الاشتراكية»، أو بصورة أدق، إلى رأسمالية الدولة.

ب ـ تأميم الصناعات الثقيلة بالطرق السلمية (تعويض الملاك) من خلال النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم.

ج ـ الإبقاء على نفس البنية البيروقراطية، باستثناء استخدامها لصالح البنية الجزئية لرأسمالية الدولة.

د ـ محاولة إقامة مجتمع إشتراكي، بإثارة الوعي الاجتماعي للأثرياء الجدد، من خلال المواعظ والندوات.

هـ ـ مهاجمة الدخل غير المستحق، دون إعادة توزيع هذا الدخل، أي مجتمع ضرائب تصاعدية في أحسن الأحوال.

وفي يناير/كانون الثاني ١٩٧٢، استولت الحكومة على ٣١ وحدة صناعية في عشرة قطاعات أساسية: الحديد والصلب والصناعات الهندسية والكهربية الثقيلة والكهرباء والغاز، الخ. وفي مارس/آذار، تم الاستيلاء على ٣٢ من شركات التأمين على الحياة وإدارتها، بموجب أمر رئاسي. واعتباراً من يناير/كانون الثاني ١٩٧٤، تمّ تأميم البنوك المسجلة في باكستان، والتي كانت تشكل القسم الرئيسي من القطاع المصرفي، بموجب قانون (تأميم) البنوك. وفي كل من هذه الحالات، تم توضيح أنه سيجري تعويض الصناعات المؤممة. وأعلن مراراً أن باكستان ملتزمة اقتصاداً مختلطاً، وليس تحولاً اشتراكياً كاملاً.

وفي الزراعة، أعلن حزب بوتو عن إصلاحات زراعية في أوائل عام ١٩٧٢. فتم خفض الحد الأقصى للحيازة الفردية إلى ١٢,٠٠٠ وحدة إنتاج، أو ١٥٠* أكر في الأراضي المروية و ٣٠٠ أكر في الأراضي غير المروية. ولكن كانت هناك ترتيبات خاصة للمزارعين من أصحاب المشروعات. فسمح للملاك الذين يستخدمون أساليب

* الأكر الواحد = نحو ٤٠٠٠ متر مربع.

حديثة في الفلاحة بـ ٢,٠٠٠ وحدة إنتاج بالإضافة إلى الحد الأقصى. وفيما بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٧، أدخل عدد من التعديلات على تشريعات الإصلاح الزراعي. وكانت كل هذه التعديلات تقريباً تساعد على تدعيم القوة الاقتصادية المتنامية لملاك الأرض، الذين كانوا يعتمدون بشكل متزايد على الأموال الحكومية لتحديث الزراعة. وفي ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٦، استحدثت ضريبة على الدخل، وتم إلغاء نظام عائدات الأرض، كما ألغي النظام السرداري (نظام لفرض ضريبة الأرض من قبل رؤساء القبائل في بالوشستان). وفي يناير/كانون الثاني ١٩٧٧، صدر قانون جديد لخفض الحد الأقصى للحيازة إلى ١٠٠ أكر في الأراضي المروية و ٢٠٠ أكر في الأراضي غير المروية.

وينبغي ملاحظة أن النظام الاشتراكي الديمقراطي لا يهاجم النظام الطبقي، ويضم داخله كل مكونات استمرار التركيبة الاستغلالية. فباستثناء الصدمات الثقافية الأولى، ليس هناك ما يردع الرأسماليين عن إعادة ترتيب النظام الاجتماعي - الاقتصادي. إنه نوع من تمرد المهنيين، الذين هم نتاج للتطور الرأسمالي أساساً. وبالمثل، فعندما يجري تطبيق هذا النظام على مجتمع من مجتمعات الاستعمار الجديد، مجتمع زراعي إلى حد كبير، فإنه لن يتعارض مع المبدأ الأساسي للملكية الخاصة للأرض، بل يتمثل بالأحرى في توفير غطاء للسادة من ملاك الأرض الريفيين لكي يستمتعوا بامتيازاتهم الطبقية، بالتنازل عن قطع رمزية من الأرض مما يتجاوز الحد الرسمي، بعد نقل الملكية بصورة قانونية لأفراد العائلة ولمستأجرين وهميين، في مقابل امتيازات ضريبية وقروض وتعويضات مالية سخية.

وهكذا، لم تحقق إشتراكية بوتو أية تغييرات جذرية في التطور ذي التوجه الرأسمالي، فيما عدا أنها أكدت من جديد قوة كبار ملاك الأرض، الذين صاروا الآن يفيدون من أموال الاستثمار التي يجري تحويلها عبر المؤسسات المالية المؤممة، مثلما أكدت الانحياز ضد كبار الصناعيين. وتمت بعض التعديلات في قوانين العمل والحد الأدنى للأجور والتشريعات المناهضة للاحتكار، إلا أن كل هذه التعديلات لم تساعد الجماهير الباكستانية الفقيرة والمحرومة إلا بشكل هامشي. وفي أفضل الأحوال، كان عهد بوتو مجرد محاولة إشتراكية ديمقراطية ضعيفة لإعادة تنظيم البنية الاقتصادية، لإرضاء الحلف الطبقي الجديد الذي برز في نهاية الأحكام العرفية الثانية التي فرضها يحيى خان. وكسياسي أريب ممن يأخذون بأسلوب الخطوات المتصاعدة، فقد كان بمقدور بوتو أن يرصد التناقضات الطبقية التي نجمت عن السياسات الاقتصادية التي انتهجها أسلافه في السلطة. وقد لقي بيان حزب الشعب الباكستاني ودعوة بوتو إلى

النزاهة والعدل الاجتماعي، إبان إنتخابات عام ١٩٧٠، إستجابة من المصالح الطبقية الناشئة لأقسام كبيرة من السكان. إذ أن سياسة «الاقتصاد الحر» في العقد السابق كانت قد أسفرت عن مجموعة من ملاك الأرض الساخطين، الذين خسروا نسبياً بالمقارنة بالصناعيين. وثانياً، فقد ظهرت طبقة متوسطة جديدة، تتألف أساساً من المهنيين والعمال ذوي الياقات البيضاء في المدن، إلى جانب طبقة فلاحين متوسطة كبيرة نوعاً ما، كانت تضم أيضاً الجنود الذين خصصت لهم أراض زراعية. وكانت آمال هؤلاء الأخيرين قد تصاعدت خلال الثورة الخضراء. كما كان هناك أيضاً راديكاليون بين الكتاب والأكاديميين والطلبة والعمال، ممن قاسوا في أثناء الديكتاتورية العسكرية، فتحالفوا مع الجماهير ضد نظام أيوب خان.

وانطلق بوتو، باستراتيجية وصفها البعض بالبونابرتية، ليبني حلفاً طبقياً جديداً لصالح برنامجه الاشتراكي ـ الديمقراطي، من بين كل هذه القطاعات: ملاك الأرض والمهنيون والعمال ذوي الياقات البيضاء والفلاحون المتوسطون والراديكاليون. وفي نفس الوقت، لم يكن بوتو يرغب في تقليص دور كبار الصناعيين ورجال الأعمال إلى أكثر من حد معين، حيث راح يقول إن «. . . القطاع الخاص لا بد وأن يزدهر في ظل ظروف ملائمة للمشروع الحر، ألا وهي ظروف المنافسة، وليس تحت درع حماية الدولة. . .»(١٢). وعلى حين كان بوتو يدرك أنه بإقامة إطار اقتصاد مختلط في مجتمع إقطاعي في جانب منه ورأسمالي وتابع في جانبه الآخر، فلن يكون من الممكن تقليص القوة الاقتصادية للطبقات المستغلة، فإنه قد حدد لنفسه المهمة المتناقضة المتمثلة في موازنة قوتها السياسية مع إظهار نفسه في نفس الوقت على أنه ممثل الفلاحين والعمال، والذي يعمل بصورة مستقلة عن المصالح الطبقية السائدة. وهذا يذكرنا بما قاله ماركس عن وضع نابليون بونابرت في فرنسا عام ١٨٥٠: «إن هذه المهمة المتناقضة للرجل تفسر تناقضات حكومته، والتعثر المرتبك الذي يسعى تارة إلى كسب طبقة وتارة إلى إذلالها، قبل أن ينتقل إلى طبقة ثانية. . .»(١٣) وأولئك الذين عملوا مع بوتو يتذكرون جيداً الإهانات العلنية العديدة التي كان يوجهها إلى الصناعيين وملاك الأرض داخل مجلس وزرائه، وهي الإهانات التي لم تكن بطبيعة الحال بديلاً عن تحطيم قوتهم الحقيقية.

وعلى حين راح بوتو يلعب لعبة القط والفأر مع القوة السياسية للمصالح الطبقية الثابتة، فإنه حاول أيضاً ترضية الأحزاب السياسية التي كانت تعمل على إحباط أي نوع من التقدم الاجتماعي والاقتصادي باسم الدين و«الأيديولوجيا الإسلامية». فبعد قيام باكستان بوقت قصير، أعلن عدد من رجال الدين الأصوليين، الذين

إنتظموا تحت رايات أحزاب سياسية مثل «حزب الجماعة الإسلامية»، أنهم المدافعون عن «أيديولوجيا» باكستان ـ ذلك البلد الذي عارضوا قيامه بشراسة إبان الحكم البريطاني. وكانوا قد تربوا على أيدي البورجوازية الكومبرادورية والعناصر الإقطاعية في الداخل، والمصالح الامبريالية في الخارج، لكي يقوموا بدورهم في إثارة أكثر المشاعر عاطفية لدى الشعب تحت شعار «الإسلام في خطر». وحيثما كان يحدث تحرك تقدمي نحو إعادة توزيع الثروة، أو تحرير المرأة، أو إعادة الحقوق اللغوية والسياسية للأقليات، الخ، كانت هذه الأحزاب تجد طريقاً ما لمعارضة هذه التحركات، مما كان يسفر في أغلب الأحوال عن أحداث شغب دموية في الشوارع. وكان بمقدور بوتو أن يتجاهل هذه الأحزاب المتعصبة، نظراً لأن التأييد الانتخابي الواسع الذي حصل عليه كان راجعاً إلى برنامج حزبه المتمثل في تصحيح المظالم الاجتماعية القديمة. إلا أنه لم يفعل ذلك. بل راح يخطب ود هذه الأحزاب الرجعية وأفكارها العتيقة، إلى حد قيامه بتحرك برلماني بالغ الغرابة بإعلانه احدى الطوائف الإسلامية على أنها طائفة «غير مسلمة». وفي نهاية الأمر، نجحت هذه الأحزاب الرجعية، التي تحظى بتأييد طبقة كبار رجال الأعمال والصناعيين، في إشاعة الفوضى، مما أتاح للعسكريين فرصة أخرى للتدخل.

إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أنه إذا كان بوتو لم ينجح في تحطيم القوة الاقتصادية للحلف الحاكم، الذي يضم البورجوازية الكبيرة وملاك الأرض والنخبة العسكرية ـ البيروقراطية، ودفع حياته ثمناً للتلاعب بسلطتهم السياسية، فإنه قد أحدث أيضاً صحوة جماهيرية بين العمال والفلاحين للمطالبة بحقوقهم. والدرس الذي يتعين استخلاصه من تجربة باكستان الاشتراكية ـ الديمقراطية القصيرة إنما يتمثل في أن جوهر أي نمط إنتاج إنما يتحدد بالعلاقات المتبادلة بين طبقاته الأساسية. فلا يمكن إقامة نظام إجتماعي ـ إقتصادي جديد بينما تظل علاقات الإنتاج القديمة كما هي. وفي بلد مثل باكستان، حيث يكاد القطاع الصناعي والتجاري الكبير أن يكون كومبرادورياً بالكامل، فإن الحديث عن «شكل باكستاني من الاشتراكية، يتناسب مع عبقريتنا»(١٤) لا يرقى إلى أكثر من صياغة إيديولوجيا للإشتراكية الكومبرادورية ـ إذا أمكن أن يوجد مثل هذا الشيء.

ومنذ عام ١٩٧٧، أعلنت الحكومة العسكرية سلسلة من الاجراءات لصالح كبار رجال الأعمال والصناعيين الذين يعتمدون على الزراعة. فتم رفع التأميم عن عدد من الصناعات، وتشديد قوانين العمل، كما تم تسهيل شروط القروض، باسم إضفاء الطابع الإسلامي على القوانين. ومن المقرر أن يدرج في الدستور حق الملكية

الخاصة. وخرج اقتصاديو عهد أيوب خان من بياتهم الشتوي بحديث متجدد عن «المشروع الحر» والاقتصاد العالمي. ويجري إنشاء موانىء حرة في كراتشي ولاهور، لمساعدة الشركات المتعددة الجنسيات في الحصول على مواد خام رخيصة، وإقامة مصانع تجهيزية بقوة العمل الرخيصة التي تفرض عليها الانضباط حكومة «قوية».

وفي نفس الوقت، فقد طرأت خلال العقد المنصرم بعض التغييرات السياسية والاجتماعية في العالم الثالث وفي بلدان المركز الرأسمالية، وهي التغييرات التي ستجعل من المستحيل على المخططين الباكستانيين العودة بالبلاد إلى عهد أيوب خان. فالمنفذون الغربيون لعلم الاقتصاد البورجوازي والمتحدثون باسم الشركات المتعددة الجنسيات مشغولون بالترويج «للنظام الاقتصادي الدولي الجديد» و«الحوار بين الشمال والجنوب». وكما يبدو على السطح، فإن هذه المناورات تهدف إلى تصحيح التفاوتات السافرة الناجمة عن تراكم الأرباح لدى رأس المال الاحتكاري العالمي. ولكنها، تحت السطح، عبارة عن محاولة لربط بلدان العالم الثالث بتقسيم دولي جديد للعمل، بما يسمح باستخدام قوة العمل الرخيصة في هذه البلدان في الصناعات التجهيزية وذات التكنولوجيا المتوسطة، حيث أصبح سعر قوة العمل في بلدان المركز مكلفاً بصورة متزايدة[١٥]. وتستطيع البورجوازية الكومبرادورية الباكستانية أن ترى في هذا النظام العالمي الجديد فرصة لزيادة أرباحها إلى أقصى حد.

وعلى حين تعمل القوى الخارجية على خنق عملية التنمية في العالم الثالث ككل، فإنه لا يمكن تجاهل الديناميكيات الداخلية تماماً. فإذا ما كان بلد ما ضعيفاً من داخله، وهناك فجوة بين الحكام والمحكومين، فإن القوى الخارجية ستستفيد من الموقف في لعبة السياسة العالمية.

ويمكن القول أيضاً أنه نظراً لأوجه الضعف الداخلية، فإن باكستان ظلت في حالة من الاضطرابات الدائمة. فهناك تحالفات وتحالفات جديدة بين العديد من الطبقات ذات المصالح الثابتة[١٦]. ففي العقد الأول، كان هناك الاقطاعيون والصناعيون الصاعدون. وشهد العقد الثاني بروز النخبة العسكرية ـ البيروقراطية والنخبة التجارية ـ الصناعية ضد الجماهير. وخلال العقد الثالث، حدثت درجة من تبلور المشاعر الشعبية، عندما تمردت الجماهير على القمع والبؤس المتزايد. وفي منتصف العقد الرابع، عادت باكستان إلى أزمة أعمق مما شهدته على الإطلاق. والآن، صارت طبيعة الدولة ذاتها موضعاً للتساؤل. فمن ناحية، هناك أطروحة تقول بأن باكستان في فترة ما بعد الاستعمار كانت دولة متطورة أكثر من اللازم، حيث كانت

البيروقراطية العسكرية تشكل واحدة من الأدوات المتكاملة للبورجوازية[١٧]. واليوم، في عام ١٩٨٠، فإن العسكريين في وضع «التشبث» بالسلطة. وتوقفت عملية صعود البورجوازية التي تواصلت خلال الأنظمة السابقة. وعاد إلى الظهور ملاك الأرض، بكل قواهم القمعية. وأصبحت البيروقراطية في حالة من التشتت. وتواجه الجماهير الباكستانية وضعاً من أسوأ الأوضاع الاقتصادية. وتزايد الحرمان في سائر الأنحاء، كما يتزايد عدد الذين يعانون الفقر المدقع.

ومن كل ذلك، عادت ديكتاتورية عسكرية دينية إلى اتجاه إرتجالي في السياسة. فتدهور النمو الصناعي إلى أدنى معدلاته، ولا تتم استثمارات إلا للإبقاء على الاستثمارات الماضية. ولا تظهر الزراعة سوى معدل نمو أعلى قليلاً ـ وما ذلك إلا بسبب الزراعة المكثفة وضرورة أن ينتج السكان شيئاً من أجل استمرارهم على قيد الحياة. ويجدر أيضاً ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج الزراعي لا تعني توزيعاً أكثر عدلاً للمواد الغذائية بالنسبة للفرد، وخاصة توافر الغذاء للشرائح الأدنى من الباكستانيين الفقراء. وبالإضافة إلى ذلك، يجري الآن تصدير المنتجات الزراعية لمواجهة التكلفة المتزايدة لاستيراد العتاد الحربي.

وفي ظل هذه الأوضاع، أصبح تصدير القوى البشرية مخرجاً سهلاً للحكام العسكريين، بغض النظر عن أن ذلك يعني طرد أكثر قطاعات السكان ديناميكية ووعياً. ولقد أضفت تحويلات العاملين بالخارج شرعية إقتصادية قصيرة الأجل على النظام ـ إذ يستطيع أن يبين لمانحي المعونات أن الاقتصاد الباكستاني لا يزال قائماً. وعلى الصعيد السياسي، يحاول النظام اكتساب الشرعية بالوكالة. فقد استغل التطورات الجيوبوليتيكية الأخيرة، حيث صارت القوى الامبريالية ذات المصالح الثابتة في المنطقة تضفي احتراماً على نظام لا يتمتع بالشعبية.

وإذا ما قدر لباكستان أن تستمر كأمة ـ دولة في عقدها الرابع، فإن التقدم صوب الحقوق الديمقراطية وحده هو الذي سيؤدي إلى مستقبل مشرق. فالبلاد قادرة على الحياة، ولديها من الموارد البشرية وغيرها ما يكفي لتطوير اقتصاد مستقل. ولكن إشراك شعبها في عملية صنع القرار هو عنصر حاسم في ضمان استمرار حياتها.

(١) Ahmed Abdulla, *The Historical Background of Pakistan and its People*, Karachi, Tanzeem Publishers.

(٢) *Pakistan Year Book: 1953*, Karachi, Government Printing Press, 1953.

(٣) *The Economic Report: 1953/54*, Karachi, Government Printing Press, 1953.

(٤) *The First Five Year Plan: 1955-60*, Karachi, Government of Pakistan.

(٥) Liaquat Ali Khan, *Pakistan: The Heart of Asia* - Speeches in the U.S.A. and Canada, May-June, 1950 by the Prime Minister of Pakistan, Harvard University Press, 1950.

(٦) *Design for Pakistan:* A Report on Assistance to the Pakistan Planning Commission by the Ford Foundation and Harvard University, New York, Ford Foundation, 1965.

(٧) *The Mutual Security Programme: Fiscal Year: 1958*, Department of State and Department of Defense, Washington D.C., 1962.

(٨) Adam Smith, *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations* (various prints since 1776) Latest in a condensed form: Adam Smith — The Wealth of Nations, (ed) Andrew Skinner, Pelican, 1979.

(٩) Mahbubul Haq,, *Strategy of Economic Planning: A Case Study of Pakistan* Oxford University Press, 1963.

ولقد أظهر المؤلف كيف تغير هو نفسه بفعل تدريبه في الغرب وتتلمذه على مستشاري جامعة هارفارد، وكيف تحول من شاب ذكي إلى شخص يبرر الاستغلال باسم النمو والتطور الاقتصادي الخالص، بغض النظر عن الآثار الاجتماعية لمجتمع ذي توجه رأسمالي.

(١٠) Izzat Majeed, Pakistan's Economy and West's New Strategy», *VIEWPOINT*, Lahore, Vol. V, No. 31.

(١١) *The Fourth Five Year Plan: 1970-75*, Islamabad, Planning Commission, Government of Pakistan,

(١٢) Dilip Mukherjee, *Zulfikar Ali Bhutto: Quest for Power*, New Delhi, Vikas Publishing House, 1972.

(١٣) Karl Marx and Frederick Engels, *Selected Works, Vol. 1*, Moscow, Foreign Languages Publishing House, 1962, 41.

(١٤) Dilip Mukherjee, *op.cit.*

(١٥) Izzat Majeed, *«Third World: Beware New Economic Order»* VIEWPOINT, June 22 and June 29, 1980 Vol V, Nos: 46 and 47.

(١٦) Jamil Rashid, «Economic Causes of Political Crisis in Pakistan: The Landlords vs. The Industrialists», *The Developing Economies*, Vol.:XVI-2, June 1978, Tokyo, Japan.

(١٧) للإطلاع على تحليل ممتاز للقوى الطبقية العاملة في باكستان، أنظر دراسة حمزة علوي «الدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار: باكستان وبنجلاديش»، الواردة في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(١٨) يتم تفصيل ذلك في:

Jamil Rashid, *«Economy Under Martial Law Government in Pakistan: Emphasis on Manpower Export»*, a paper presented at Hamburg Conference, arranged by Deutsches-Orient-Institut, May, 1980.

(١٩) *Manchester Guardian Weekly*, Overseas edition, May 4, 1980.

الفصل الخامس

التبعية الجديدة* ـ ١

فيروز أحمد

تشكل الموارد الطبيعية والسكان العناصر الجوهرية في ثروة أي أمة من الأمم. فالثروة تخلق من الموارد الطبيعية من خلال تطبيق مهارات وقوة عمل شعب هذه الأمة. وكانت باكستان وغيرها من البلدان النامية سيئة الحظ، حيث إختل هذا التوازن في الإنتاج من جراء سنوات الاستغلال من جانب القوى الاستعمارية والامبريالية. فسنوات السيطرة الأجنبية التي تجاوزت المئة عام قد أجهضت التطور الطبيعي لإمكاناتها الصناعية والزراعية. وكانت التكنولوجيا والصناعة، اللتان تطورتا في فترتي ما قبل وما بعد الاستعمار، مستعارتين وتعتمدان بشكل كامل على الأسواق والموارد الأجنبية. وكان اقتصاد البلاد يقوى ويضعف تبعاً للطلب الخارجي. كما كان مصير كل من الصناعة والزراعة مرهوناً بأيدي الآخرين.

وخلافاً لما كان متوقعاً، فإن هذه التبعية التاريخية لعناصر من الخارج لم تخفت بمرور الزمن، بل اتخذت منحى أكثر خطورة. فالتبعية الجديدة لدول الشرق الأوسط المسلمة الغنية بالنفط ـ وإن لم تكن علاقة إمبريالية ـ فإنها ليست علاقة مشاركة متكافئة أو مستقلة تعمل لصالح باكستان. وفي الوقت الذي تحقق فيه السياسات القصيرة النظر للطبقات الحاكمة بعض المكاسب القصيرة الأجل لها، فإنها تقوض أركان الاقتصاد بعواقبها الوخيمة في المستقبل. فالبنية الأساسية من القوى البشرية الماهرة والتكنولوجيا، التي أقيمت بعد سنوات من التضحيات من جانب الجماهير، تباع بأبخس الأسعار. ومن ناحية أخرى، يجري تصدير المواد الغذائية الأساسية، مما أسفر عن مصاعب خطيرة للسكان الذين يتضورون جوعاً بالفعل.

ولكي نكوّن صورة واضحة لهذه التبعية، سنتناول بعض العوامل التي تربط

اقتصاد بلد ما بقوى خارجية. وفي حالة باكستان وغيرها من البلدان النامية، تتمثل المؤشرات الهامة في: تجارة السلع، وتصدير القوى البشرية (استنزاف العضلات والعقول)، والمعونات والاستثمارات والتعاون التقني. والاستخدام الرشيد لهذه العوامل، أو سوء استخدامها، هو الذي يشكل الفارق بين الحرية والتبعية، وبين الازدهار والموت جوعاً.

تجارة السلع

كانت تجارة السلع في باكستان بعد استقلالها تجري أساساً مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان وهونج كونج ودول أوروبا الغربية. وحافظ النظام الاقتصادي الدولي على تدني أسعار المواد الخام، وعلى ارتفاع أسعار الواردات، مما أدى إلى استمرار الإفقار والديون. وحدث التحول إلى التجارة مع الشرق الأوسط ببطء، ولكن بحلول عام ١٩٧٣/١٩٧٤، كان حجم التجارة قد وصل إلى مليار دولار. وقد حدث التقدم الهام في الصادرات إلى «الدول المسلمة». فنصيب تسعة شركاء تجاريين مسلمين رئيسيين ـ هم إيران والعراق وأبو ظبي ودبي والكويت وعُمان والمملكة العربية السعودية وليبيا وأندونيسيا ـ في إجمالي صادرات باكستان قد ارتفع من ٦,٦ في المئة عام ١٩٦٩/ ١٩٧٠ إلى ٢٤,٨ في المئة عام ١٩٧٣/١٩٧٤. وخلال الشهور التسعة الأولى من السنة المالية ١٩٧٤/١٩٧٥، كانت الصادرات إلى الشرق الأوسط تشكل ٣٠,٨ في المئة من إجمالي صادرات باكستان، بالمقارنة بنسبة ١٧,٢ في المئة في نفس الفترة من العام السابق. وفي قائمة مستوردي السلع الباكستانية، صعدت السعودية من المركز السابع عشر عام ١٩٧٠/١٩٧١ إلى المركز الثامن عام ١٩٧٣/١٩٧٤. كما صعدت إيران من المركز الخامس والعشرين عام ١٩٧١/١٩٧٢ إلى المركز العاشر عام ١٩٧٣/١٩٧٤. وفيما بين عامي ١٩٧٢/١٩٧٣ و١٩٧٣/١٩٧٤، تزايدت الصادرات الباكستانية إلى هذين البلدين بنسبة ٢٠٩ في المئة و٤٤٩ في المئة بالترتيب. كما أن الدول العربية الأخرى، رغم صغر حجم سكانها، فقد سجلت أيضاً زيادات كبيرة في وارداتها من باكستان.

وتتألف الصادرات الباكستانية الرئيسية لهذه البلدان من الاسمنت والمواد الغذائية ـ وبخاصة الأرز. وخلال السنوات الثلاث الأخيرة، تراوحت نسبة هاتين المادتين بين ٦١ و٦٨ في المئة من إجمالي صادرات باكستان إلى أبو ظبي، وبين ٦٥ و٦٦ في المئة إلى دبي، وبين ٣٧ و٨٦ في المئة إلى الكويت، وبين ٢٠ و٥٦ في المئة إلى

السعودية. وبالنسبة لبلد نام يعاني نقص الغذاء، لا يمكن اعتبار هذه المواد من قبيل الفائض، ولا يمكن أن تكون الزيادة في صادراتها إلا على حساب المستهلكين المحليين والتنمية الداخلية. فتصدير الخضراوات الطازجة إلى دول الخليج تسبب في حدوث نقص في البطاطا والبصل عام ١٩٧٣. فقد تضاعفت أسعار هاتين المادتين الأساسيتين في الاستهلاك اليومي خمس مرات، مما أحدث مصاعب قاسية للشعب العامل في باكستان. كما ازداد تدهور الغذاء الذي يفتقر بالفعل إلى البروتين للشخص الباكستاني العادي إلى أقل من عشرة جرامات، وهو أدنى مستوى لاستهلاك الفرد من البروتين الحيواني، بسبب تصدير الماشية، سواء بصورة قانونية أو غير قانونية، إذ ان هناك طلباً شديداً على لحوم الأبقار والماعز الباكستانية. وتقلل الأرقام الرسمية بشكل كبير من الحجم الفعلي لنقل اللحوم من باكستان إلى الدول المجاورة. وبالمثل، فإن تصدير كميات كبيرة من الاسمنت «البورتلاند» إلى «البلدان المسلمة» قد ترك تأثيراً خطيراً على أنشطة البناء والتعمير وعلى أسعار الاسمنت في باكستان.

وفي البلدان المتخلفة، يجري غالباً تبرير زيادة الصادرات على حساب المستهلكين المحليين على أنها تضحية ضرورية من أجل التنمية البعيدة الأمد في البلاد. إلا أنه لا يمكن التسليم بصحة هذه الحجة إلا عندما تكون هناك مؤشرات مؤكدة على تطور قوى الإنتاج في مجالات النشاط الاقتصادي الأخرى. ونناقش هنا بعضاً من ذلك. فلا يظهر أي اتجاه للتغيير في التناقضات الأخرى، مثل الانفاق المرتفع على القوات العسكرية وشبه العسكرية وقوات البوليس، وسياسة الاستيراد الحر، وتزايد نصيب «الخدمات» في إجمالي الناتج القومي.

تصدير القوى البشرية

إضطر مواطنو باكستان، منذ قيامها عام ١٩٤٧، إلى الهجرة بسبب ارتفاع معدل البطالة وانخفاض الأجور. وكان هؤلاء في معظمهم من العمال غير المهرة من منطقة سيلهت أو ميربور، ممن كانوا يسعون للعمل في المملكة المتحدة. وفي أواخر الستينات، إتبعت الحكومة الباكستانية سياسة رسمية تقضي بتشجيع تصدير القوى البشرية على نطاق واسع إلى الشرق الأوسط، كوسيلة للحصول على العملات الأجنبية. ووفقاً لبيانات مكتب الهجرة، فإن العدد السنوي للباكستانيين العاملين في الشرق الأوسط قد تزايد من ٢٢٦٢ عام ١٩٧٠ إلى ١٦٣٢٨ عام ١٩٧٤، وبلغ إجمالي هؤلاء ٥٥٥٤٦ في الفترة ما بين عام ١٩٧٠ وسبتمبر/أيلول ١٩٧٥. وهذه

التقديرات تشكل أرقاماً متواضعة للغاية. فالتقديرات غير الرسمية تحدد أعداد من يرحلون بوسائل قانونية أو غير قانونية إلى ما يصل إلى ٦٠,٠٠٠ سنوياً. وفي عام ١٩٧٤/١٩٧٣، وصلت العملات الأجنبية من تحويلات العاملين بالخارج إلى ١٥١,٨ مليون دولار، وهو ما كان يمثل ١٤,٨ في المئة من عائدات التصدير - وهو ما يزيد أيضاً عن أي مصدر منفرد آخر.

ورغم أن معظم الباكستانيين العاملين في الشرق الأوسط هم من العمال غير المهرة، فإن الغالبية العظمى ممن تم تصديرهم رسمياً هم من العمال المهرة، كعمال النجارة والبناء والسباكة والميكانيكا والكهرباء والفنيين. وأدى ذلك إلى نقص حاد في عمال البناء في باكستان. إن سياسة الهجرة التي تنتهجها باكستان تتجاهل الاحتياجات المحلية. وتميل الدراسات التي أجريت بإشراف الحكومة إلى تبرير هذه السياسة، إلا أن مقارنة أرقام الهجرة بمشروعات الحكومة تبين أن هجرة العمال المهرة تفوق حتى الأرقام المصطنعة حول «الفائض» من القوى البشرية.

ففي بلد تبلغ فيه نسبة الأطباء إلى السكان ١ : ٧٠٠٠، تبلغ نسبة الأطباء المهاجرين إلى الأطباء الجدد ٣٧ : ١٠٠. ونسب هجرة المهندسين لا تقل إلا قليلاً جداً عن نسبة الأطباء. وبالمثل فإن معظم كبار الأساتذة في جامعات باكستان يعملون حالياً في ليبيا والعراق وأوغندا والسودان ونيجيريا والمملكة العربية السعودية.

ورغم أن الآثار السلبية للسياسة التي تنتهجها باكستان في تصدير القوى البشرية هي آثار محسوسة مباشرة في كل مناحي الحياة، فإن عواقب هذا الاتجاه هي أكثر خطورة بالنسبة لتطور البلاد في المستقبل. إذ يجري تقويض البنية الأساسية لتطور البلاد، كما يجري تحويلها بشكل مضطرد إلى مصنع لإنتاج القوى البشرية الماهرة من أجل جيرانها.

المعونة والاستثمارات

كانت باكستان من الدول الرئيسية المستفيدة من برنامج المعونة الهائل الذي بدأته الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك). ففي عام ١٩٧٥/١٩٧٤، وعدت «البلدان المسلمة» بتقديم ٨٩٦ مليون دولار، وهو ما كان يشكل ٥١,٤ في المئة من التزامات المعونة القياسية التي وعدت مختلف المصادر المانحة بتقديمها لباكستان، والتي وصلت إلى ١٧٤٤ مليون دولار. ووافقت إيران وحدها على تقديم ٥٨٠ مليون دولار خلال فترة ثلاث سنوات. وكانت السعودية وليبيا وأبو ظبي

وقطر من الدول الأخرى التي تعهدت بتقديم المعونات إلى باكستان.

ومنذ عام ١٩٧٤، بدأت الاستثمارات المباشرة من جانب الدول المنتجة للنفط في باكستان على نطاق واسع. وكانت إيران وأبو ظبي أبرز المستثمرين الذين دخلوا في مشروعات مشتركة مع باكستان. والاستثمارات المباشرة من جانب هذه الدول تفوق التدفق الحالي للاستثمارات الخاصة من البلدان الغربية، والتي تصل إلى ٢٠ مليون دولار سنوياً (بما في ذلك الأرباح التي يعاد استثمارها) حتى عام ١٩٧٠. إذ تقدر الاستثمارات العربية ـ الإيرانية بحوالى ٢٠٠ مليون دولار.

وفحص المشروعات التي قامت بتمويلها إيران والدول العربية في الخليج يبين أن هذه المشروعات تتجه أساساً نحو زيادة طاقة باكستان على إنتاج السلع التي تحتاجها هذه الدول ـ والتي تحصل عليها الآن من خلال الاستيراد ـ وهي الاسمنت والمواد الغذائية. ومثل هذه الاستثمارات لا تخلق فحسب مشاعر طيبة تجاه الدول القائمة بالاستثمار، بل تميل أيضاً إلى التخفيف من حدة الانتقادات الموجهة إلى سياسة التصدير الحالية.

التأثير على نمط التنمية

إن الازدهار الاقتصادي في الخليج، وتعاون باكستان الوثيق مع دول المنطقة وغيرها من البلدان المسلمة، قد بدأ يترك تأثيراً قوياً على نمط الاستثمارات الأجنبية والمحلية، العامة والخاصة، الأخرى في باكستان. وأحد أمثلة هذه الصناعات الجديدة التي تتوجه نحو التصدير يتمثل في مصنع تجهيز اللحوم المقترح إقامته كمشروع باكستاني ـ أمريكي مشترك، والذي تتمثل أهدافه الصريحة في تصدير اللحوم من باكستان. والنتيجة الخالصة لهذا المشروع وأمثاله ستكون زيادة شدة النقص الحاد الحالي في اللحوم، وارتفاع الأسعار المحلية للحوم المرتفعة أصلاً، وتشجيع المزيد من عادة الاقتصار على بيع فضلات الذبائح فحسب في الأسواق المحلية، والمزيد من خفض نسب البروتين التي يحصل عليها السكان الباكستانيون.

كما أن تطوير مصايد بحرية، وإقامة مصانع لتجهيز الأسماك والصدفيات، قد أوضحا بالفعل الآثار السيئة لمثل هذه التطورات على حساب المستهلكين المحليين. وكانت النتيجة الخالصة لميناء الأسماك الذي أقيم بمعونة أمريكية في كراتشي تتمثل في توفير البروتين الرخيص للمصدرين الأجانب على حساب المستهلكين المحليين، الذين أصبح يتعين عليهم الآن شراء البقايا بأسعار باهظة.

ومن المفارقات في نتائج التعاون الاقتصادي المتنامي بين باكستان وجيرانها

الأثرياء بالنفط أنه على حين تتـدفق رؤوس الأموال الايـرانية والعـربية إلى بـاكستان لزيادة إنتاج السلع التي يحتاجها الشرق الأوسط، فإن الطلب على الخبرة الباكستانية في هذه البلدان يعمل على تشجيع هروب رؤوس الأموال من بـاكستان. فقـد تباطـأت الاستثمارات الخاصة في باكستان منذ أممت حكـومة بـوتو البنـوك وشركـات التأمـين وتولت إدارة عشر صناعات أساسية. فالآن، وجد الرأسماليون الذين أضيروا فرصة للإستثمارات المربحة في دول الخليج، باستخدام خبراتهم الفنية كأداة للتأثير. وليست هناك تقديرات متاحة لهروب رؤوس الأموال، وإن يكن من المعترف به علناً أن كثيراً من الرأسماليين قد نقلوا رؤوس أموالهم إلى البلدان العربية.

وتأثير الأموال العربية ـ الايرانية على أولويات التنمية في باكستان يكون محسوساً بأقصى قدر من القوة في قطاع الخدمات، الـذي يضـم نصف إجمالي النـاتج القـومي الباكستاني. فيجري إنشاء عدد من الفنادق الفاخرة، مثل هيلتون وشيراتون وهيـات وهوليداي إن، وكازينو للترفيه عن الزوار الأثرياء. كما يعطي أصحاب العقارات إهتماماً خـاصاً بمـطالب وأذواق الزبـائن العرب المحتملين، وهـو الشيء الذي يمكن ملاحظته في الإعلانات المبوبة التي تظهر في الصحف اليومية الباكستانية. كما يتحرك القطاع الخاص الباكستاني على نطاق كبير لاصطياد السوق العربية الخاصة بـالخبرات الإدارية والفنية. وقد ساعد سحرة المصارف، من أمثال عبيدي، على هروب رؤوس الأموال والخبرات إلى الشرق الأوسط بإقامة مصرف هناك.

إن الدول المتقدمة تكنولـوجيا تضـطلع بمثل هـذه الأنشطة كجـزء من هيمنتها الاقتصادية على البلدان الأقل تطوراً، فهي لا تقدم مثل هذه الخدمات عـلى حساب مصالحها الخاصة مطلقاً. أما دولة أقل تطوراً مثل باكستان، فإنها لا تستطيع التورط في مثل هذه الأنشطة إلا على حساب تطورها الخاص. إذ يبدو أن باكستـان تبيع المـزايا القليلة التي حصلت عليها من تعاونها مع البلدان الامبريالية. أما المساوىء بـالنسبة لباكستان، فإنها ساطعة إلى حد أن «الخبـراء» وصانعي القـرار الذين يتسمـون عادة بالخنوع وانعدام الخيال، قد بدأوا يقترحون اتخاذ إجراءات ضـد بعض من الأشكال الضارة على نحو سافر للتعاون مع «البلدان المسلمة».

إن الطبقة الحاكمة في باكستان، التي ولدت في أحضان الاستعمار وترعـرعت على أيدي الاستعمار الجديد، تجد أن مصلحتها تتمثل في تحويل الاقتصاد الباكستاني إلى اقتصاد مرتزق. فهي تعلن بلا لبس عن رغبتها في إقامة تقسيم للعمل مع البلدان المسلمة الغنية، تتخصص فيه باكستان في القطاعات الأولية والثـانويـة. وفي محاولـة

باكستان التوفيق بين حل أزمتها الاقتصادية المحددة وبين محاولة الامبريالية حل معضلتها العامة في الخليج، يبدو أنها قد أغرقت نفسها بدرجة أعمق في مستنقع التخلف والتبعية والخنوع. ففي ترتيب جديد للاستعمار الجديد، تم تنزيل باكستان إلى شريحة العبيد، التي يلعب عليها أسيادها الامبرياليون وعملاؤهم من أصحاب الامتيازات لعبتهم ـ لعبة النهب والقمع.

***

التبعية الجديدة* ـ ٢

لم يتغير شيء بشكل ملموس يستحق تعديلاً كبيراً في تحليلنا أو استنتاجاتنا، رغم مرور أربع سنوات على نشر الجزء الأول من هذا المقال. فخلال هذه السنوات، وخاصة منذ استيلاء العسكريين على الحكم عام ١٩٧٧، ظل الاقتصاد الباكستاني يتدهور بصورة مضطردة. فمع ركود قطاعاته السلعية، شهد قطاع الخدمات مزيداً من التوسع، وتزايد العجز في الميزانية والميزان التجاري بصورة هائلة، كما تنامى إعتماده على مصادر التمويل الخارجي. إلا أن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي داخلياً، فضلاً عن الاضطرابات السياسية في المنطقة والأزمة العامة للرأسمالية العالمية، قد حالت حتى الآونة الأخيرة دون قيام الأطراف الدولية المانحة بتقديم كميات كبيرة من المعونات الجديدة لباكستان. وبحلول منتصف عام ١٩٧٩، ومع وصول عبء الدين الخارجي لباكستان إلى رقم مذهل هو ٩٠٠٠ مليون دولار، ووصول المعدل السنوي لخدمة الدين إلى رقم قياسي لم يسبق له مثيل هو ٥٥٠ مليون دولار ـ وهو ما يناهز ثلثي تدفقات المعونة الجديدة ـ فقد بدأت باكستان جهوداً محمومة للحصول على معونات هائلة من الولايات المتحدة والأنظمة العربية المحافظة. وفي الآونة الأخيرة فقط، بدأت تظهر النتائج الأولى لهذه الجهود، التي شملت تورطاً واسعاً في زعزعة استقرار الحكومة التقدمية في أفغانستان.

وفي نفس الوقت، فإن «النقطة الناصعة» الوحيدة في الصورة الاقتصادية الكئيبة بوجه عام في باكستان ظلت تتمثل في الزيادة الكبيرة في تحويلات الباكستانيين المهاجرين. وحجم هذه التحويلات يبرز الأهمية النسبية والمطلقة لهذه التدفقات بالنسبة للاقتصاد الباكستاني. فبعد أن كانت هذه التحويلات تشكل رقماً متواضعاً لا يتجاوز ١٥٠ مليون دولار عام ١٩٧٣/١٩٧٤، فإنها تزايدت بأكثر من عشرة أمثال. ففي عام ١٩٧٨/١٩٧٩، وصل حجم التحويلات إلى ١٣٩٧ مليون دولار، وهو ما

يزيد بنسبة ٥٤ في المئة على إجمالي المعونات الأجنبية التي تم الحصول عليها. وكان متوقعاً أن تصل عام ١٩٨٠ إلى ما يقرب من ١٧٢٥ مليون دولار. ويمكن إدراك الأهمية الكبرى لهذه التحويلات من حقيقة أنه نظراً لمعامل صافي الدخل من بقية العالم، فقد انخفض العجز في الميزان التجاري من ١٤٦٩ مليون دولار إلى عجز في ميزان المدفوعات لا يتجاوز ٤٨٩ مليون دولار فقط في عام ١٩٧٧/١٩٧٨، ومن ٢١٠٧ ملايين دولار إلى ٩٩٢ مليون دولار عام ١٩٧٨/١٩٧٩. وكان نفس هذا الدخل يشكل ٦ في المئة من إجمالي الناتج القومي عام ١٩٧٨/١٩٧٩، على حين أن ٣٠ في المئة من الزيادة في إجمالي الناتج القومي في عامي ١٩٧٦/١٩٧٧ و١٩٧٧/١٩٧٨، و٦,٣ في المئة من الزيادة في عامي ١٩٧٧/١٩٧٨ و١٩٧٨/١٩٧٩، كانا يرجعان إلى معامل صافي الدخل من بقية العالم ـ وهو ما كان يقارب بشدة إجمالي التحويلات القانونية(١).

وكما هو متوقع، فإن النمو الهائل في تحويلات العاملين في الخارج قد تم تحقيقه عن طريق زيادة بنفس النسبة في عدد العمال الباكستانيين الذين يهاجرون إلى بلدان أخرى للعمل. ولا تتوافر أرقام موثوق بها في هذا الصدد، إلا أن الرقم الشائع هو مليون باكستاني يعملون في الخارج. إلا أن هذا الرقم يعني تحويلات تصل إلى ٢٠٠٠ دولار سنوياً للفرد، وهو ما يبدو رقماً مرتفعاً بالنظر إلى مستويات الأجور المدفوعة في بلدان الخليج حيث يعمل معظم الباكستانيين المهاجرين. وفي ضوء ما سبق، ومع اعتبار أن جانباً كبيراً، وإن كان غير محدد، من النقود يجري تحويلها عبر قنوات غير قانونية، فقد لا يكون من قبيل المبالغة القول بأن ما لا يقل عن مليونين من الباكستانيين يعملون في الخارج. ويمكن الحصول على تقديرات للمستويات الحالية للهجرة من عدد العينات التي يفحصها المعمل الباثولوجي في كراتشي، وهو المعمل الذي يحتكر فحص العمال المهاجرين إلى المملكة العربية السعودية. فهو يفحص حالياً ما يتراوح بين ٢٥٠ و ٤٠٠ عينة يومياً، ويعمل ستة أيام في الأسبوع. وإذا ما تصورنا متوسطاً يومياً يبلغ ٣٠٠ عينة لمدة ٣٠٠ يوم في السنة، فإن ذلك يصل بنا إلى رقم إجمالي يبلغ ٩٠ ألف عامل يذهبون إلى السعودية من كراتشي وحدها.

ومما لا شك فيه أن المشكلات المرتبطة بهذه الهجرة ـ والتي ناقشناها في دراستنا السابقة المنشورة عام ١٩٧٦ ـ قد أصبحت أكثر خطورة خلال السنوات الأربع الماضية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تطورت بعض الاتجاهات الجديدة في هجرة قوة العمل الباكستانية:

١ - إن فرص الحصول على وظائف في منطقة الخليج قد بدأت تضيق، وخاصة في مشروعات البناء والتشييد، بينما بدأت في نفس الوقت عملية جزئية لإعادة العمال إلى بلادهم في كل من إيران والسعودية وليبيا.

٢ - يواجه العمال الباكستانيون منافسة متزايدة في الحصول على وظائف في الشرق الأوسط من جانب العمال القادمين من بنجلاديش وسري لانكا وكوريا الجنوبية والفلبين.

٣ - نتيجة لعوامل «الطرد» داخل باكستان والقيود المتزايدة على فرص العمل في الشرق الأوسط، فقد بدأ العمال الباكستانيون يستكشفون الامكانيات في أوروبا الغربية وغيرها من المناطق النائية. وقد عمدت ألمانيا الغربية وفرنسا والنرويج وهولندا وعدد آخر من بلدان القارة الأوروبية - حيث يعمل عشرات الألوف من الباكستانيين بالفعل - إلى تشديد قوانين الهجرة لمنع عمال العالم الثالث، والباكستانيين بوجه خاص، من دخول بلادهم. وبعد أن أغلقت بريطانيا أبوابها في وجه العمال غير البيض، فإنها تحاول الآن منع حتى زوجات وأطفال الباكستانيين من اللحاق بهم. ومع إغلاق الأبواب التقليدية والحديثة، فإن البحث عن عمل يأخذ العمال الباكستانيين إلى بلدان لم يسمعوا بها على الإطلاق من قبل، أو لم يتصوروها مطلقاً كأماكن للعثور على عمل. فالآن، أصبحت لشبونة وبرشلونة وريو دي جانيرو ومكسيكو سيتي من بين الجهات الكثيرة التي يتوجه إليها العمال الباكستانيون، على متن مختلف الطائرات في كراتشي وإسلام أباد، بحثاً عن الخبز والحياة الأفضل لأطفالهم.

إن هجرة العمال الباكستانيين، مثل غيرهم من عمال بلدان العالم الثالث الأخرى والبلدان الأوروبية الأكثر فقراً، هي جزء من العملية العالمية التي يحاول بها رأس مال بلدان المركز (المتروبول) زيادة أرباحه إلى الحد الأقصى، وبالتالي تدويل قوة العمل. وحتى الآن، فقد اتخذت هذه العملية إتجاهاً واحداً في الأساس: هجرة قوة العمل الرخيصة في اتجاه رأس المال. وفي أجزاء أخرى من العالم الثالث حدث بالفعل تحرك معاكس على شكل إقامة مناطق تجهيز الصادرات Export Processing Zones (EPZ). وفي ضوء مشكلات باكستان السكانية والاقتصادية والسياسية - الهيكلية، ونظراً لحدود طاقة الاستيعاب في البلدان التي تستورد حالياً القوة البشرية الباكستانية، فإن حكام باكستان ينظرون إلى إقامة مناطق تجهيز الصادرات باعتبارها الرد على مشكلات البطالة ونقص النقد الأجنبي والتنمية التي تعاني منها البلاد. وقد تم بالفعل الاتفاق النهائي على اقتراح بإقامة منطقة لتجهيز الصادرات في كراتشي، ويجري

استطلاع آراء المستثمرين الأجانب. ومع مضي هذا المخطط قدماً، لن يقتصر الأمر على زيادة تدويل الطبقة العاملة الباكستانية، بل سيتزايد أيضاً إعتماد باكستان على الشركات المتعددة الجنسيات، كما ستزداد حدة الطابع «اللاعضوي»[٢] لتطورها.

باستثناء إمدادات قوة العمل، فإن روابط باكستان الاقتصادية بالدول الإسلامية المصدرة للنفط لم تنم على نحو ملموس خلال السنوات الأربع الماضية. فمنذ سقوط الشاه، توقفت المعونات والاستثمارات الايرانية، كما تقلصت بصورة حادة السوق الايرانية المربحة لصادرات باكستان من المواد الغذائية. كما أن اهتمام ليبيا بباكستان قد خفت ـ باستثناء إهتمامها البالغ ببرنامج التطوير النووي في باكستان. ولم تقم البلدان العربية الأخرى بأية استثمارات تتسم بالأهمية. إلا أنه تم الحصول على مبالغ نقدية كبيرة من السعودية والكويت باسم اللاجئين الأفغان، ولمساعدة المتمردين اليمينيين الأفغان الذين يعملون من قواعدهم في باكستان. ولأسباب سياسية واقتصادية، فقد تزايد اعتماد باكستان على السعودية بصورة كبيرة خلال السنوات الأربع الماضية. إلا أن الجانب السائد في هذه العلاقة كان الدعم، وليس التجارة. فقدرة باكستان على التصدير إلى منطقة الخليج قد تدهورت في كثير من المجالات. وبدلاً من تصدير الاسمنت، فإن باكستان أصبحت تستورد الآن نفس هذه السلعة، نظراً لتدهور الإنتاج.

هوامش الفصل الخامس

---

* نشر الجزء الأول من هذا المقال في *Pakistan Progressive* تلخيصاً لدراسة أطول كانت صدرت عام ١٩٧٦ في مجلة Race and Class. وأعد الكاتب الجزء الثاني في حزيران/يونيو ١٩٨٠ خصيصاً لهذا الفصل.

(١) باستثناء تقديرات أعداد العمال المهاجرين، فإن كل الأرقام مأخوذة من:
Pakistan Economic Survey, 1978-79.

(٢) Sivandanan, A., «Imperialism in the Silicon Age», *Race and Class*, XXI, 2 (1979).

الفصل السادس

الإسلام والمجتمع

أ ـ السياسة الإسلامية في باكستان: خلفية*

حسن ن. جرديزي وجميل رشيد

لعبت الطبقات الباكستانية الحاكمة، وحلفاؤها في الأحزاب الدينية ـ السياسية ورقة السياسة الإسلامية لأكثر من ثلاثين عاماً. وبينما راحت البلاد تنتقل من أزمة إلى أزمة، استخدمت استراتيجية استغلال الدين لتحويل الانتباه عن القضايا الاقتصادية والسياسية الجوهرية بصورة أكثر كثافة من ذي قبل. واليوم، تقوم حكومة عسكرية، تعاونها وتتواطأ معها مجموعة غير نيابية من المستشارين المعينين ـ وهم خليط من العسكريين والبيروقراطيين وملاك الأراضي ورجال الدين ـ بتمثيل الفصل الأخير من مسرحية تطهير روح المجتمع الباكستاني وحياته السياسية، من خلال استحداث صيغتها الخاصة من «النظام الإسلامي».

ولذلك، فقد يكون من المفيد أن نتساءل عما إذا كان النظام الإسلامي هو البلسم الذي سيخلص البلاد من معاناتها المزمنة، أم أنه الفصل الأخير من لعبة سياسية مأسوية يجري فيها التلاعب بمقدرات الشعب الباكستاني وآماله في مستقبل حر مزدهر.

ولكي نجيب عن هذه الأسئلة، يتعين على المرء أن يدقق أولاً في الأساس الذي قام عليه استغلال الدين في باكستان، والتاريخ المحيط به. فقد تأسست الرابطة الإسلامية لعموم الهند، التي بادرت بالدعوة لإقامة باكستان، عام ١٩٠٦ في داكا (عاصمة بنجلاديش الآن) على أيدي مجموعة من «النواب» والتجار والمحامين والمعلمين المسلمين، المتنورين بالمعنى الغربي للكلمة. وكان القلق يتملكهم من أن

* أنظر: Gardezi and Rashid (eds.): *Islam in Pakistan*, Zed Press, London, 1981.

الحكومة البريطانية في الهند كانت تتعرض لضغوط شعبية، بحيث كانت تضطر للسماح بتمثيل محلي محدود في المجالس الاقليمية والمركزية، ولكن دون أي نص يكفل سماع صوت الأقليات القومية. وازداد تعقيد الوضع نظراً لأن الجماهير المسلمة في الهند كانت ضمن أفقر الشرائح، وكانت تعيش في إقليم البنغال الشرقية والأقاليم الشمالية الغربية من شبه القارة ـ وهي الأقاليم غير الصناعية التي تعاني استغلالاً مكثفاً. ولذلك، فقد شنت الرابطة الإسلامية حملة من أجل تمثيل مسلمي الهند في المجالس الحكومية الاقليمية والمركزية بالتعيين، أو بالانتخاب بقوائم إنتخابية منفصلة في حالة إجراء انتخابات.

وفي الثلاثينات، إزدادت حدة حركة الاستقلال، حيث لم يكن أمام البريطانيين من خيار سوى مغادرة الهند. وفي نفس الوقت، إحتفظ حزب **المؤتمر الوطني الهندي**، وهو أكبر الأحزاب السياسية في شبه القارة، بموقفه المتشدد إزاء أية ترتيبات خاصة بتمثيل الأقليات في حكومة ما بعد الاستعمار. وأدى ذلك إلى رفع **الرابطة الإسلامية** مطلب إقامة دولة باكستان. وأعلن هذا المطلب رسمياً في قرار (لم يرد فيه اسم «باكستان») أصدره المؤتمر الأول **للرابطة الإسلامية لعموم الهند** حول الشؤون الدستورية، والذي عقد في لاهور في ٢٣ آذار/مارس ١٩٤٠. وقال هذا القرار، الذي عرف باسم «قرار باكستان»، في جوهره إن مسلمي الهند لن يقبلوا بأي ترتيب فيدرالي، ما لم يقم على:

أ ـ تعيين حدود المناطق المتجانسة جغرافياً لتصبح أقاليم واضحة المعالم.

ب ـ إعتبار تلك الأقاليم التي يشكل المسلمون أغلبية عددية فيها دولاً مستقلة.

جـ ـ أن توفر دساتير هذه الدول المستقلة والوحدات المكونة لها، والتي تتمتع بالحكم الذاتي، الضمانات الفعالة للحقوق والمصالح الدينية والثقافية والاقتصادية والسياسية والإدارية وغير ذلك من الحقوق والمصالح التي تحدد بمشورتها وموافقتها.

د ـ أن يطبق الشيء ذاته على الأقاليم الأخرى من الهند التي يشكل المسلمون أقلية فيها[1].

ولم يتضمن القرار، الذي لم يعد له أي تصرف لاحق للرابطة، أية إشارة إلى إقامة باكستان كدولة ثيوقراطية، أو وضع دستور الدولة المتصورة على أساس من الدين. وفي نفس الوقت، كانت هناك أحزاب سياسية ـ دينية للمسلمين والهندوس في شبه القارة، كلها تعارض قيام دولة باكستان. وكانت أنشط عناصر هذه المعرضة هي

أحزاب جمعية علماء الهند والجماعة الإسلامية وحزب الأحرار. وقد انخرط الحزبان الأخيران في حملة شرسة ضد أشخاص قيادة الرابطة الإسلامية، بمن في ذلك زعيمهم محمد علي جناح الذي وصفوه بأنه معاد للإسلام وزنديق ومرتد. وكتب أبو الأعلى المودودي زعيم الجماعة الإسلامية يقول[٢]:

من المؤسف أن أحداً من قادة الرابطة الإسلامية، من كبار القادة حتى أدنى المبتدئين، لا يمتلك عقلية إسلامية، أو طريقة تفكير إسلامية، أو رؤية للقضايا من وجهة نظر إسلامية. إن هؤلاء الناس (جناح زملائه) لا يفهمون معنى أن يكون المرء مسلماً... ودورهم المشين لا يتمثل إلا في ضمان المصالح المادية للمسلم.

وبالنسبة لهذه الأحزاب، لم تكن الدولة والأمة تعنيان شيئاً، وبالنسبة لهم، يمكن فصل الايديولوجيا تماماً عن أية قاعدة مادية. وهذا هو جوهر التناقض الذي يفسر كيف يستطيعون رفض الرفاهية المادية للجماهير في الوقت الذي يعززون فيه مصالحهم الطبقية تحت شعار «النظام الإسلامي».

وبعد التقسيم في عام ١٩٤٧، قام حزب الأحرار بمحاولة أخيرة لزعزعة الاستقرار في باكستان، عندما شن حملة دموية على الطائفة الأحمدية الدينية مطالباً بطردها من حظيرة الإسلام[٣]. أما الجماعة الإسلامية، التي كانت أعينها على مقاعد السلطة، فقد تجمعت مرة أخرى بقيادة زعيمها مولانا المودودي الذي هاجر إلى باكستان ـ ذلك البلد الذي وصف قيامه في صحيفة حزبه بأنه مولد «وحش»[٤]. وفي البداية، طرح هذا الحزب نفسه كمنظمة خيرية، ولكنه راح يتسلل تدريجياً إلى البيروقراطية وصفوف صغار ضباط الجيش لحشد التأييد لإقامة دولة تعلن أنها إسلامية. والطغمة العسكرية الحالية هي إلى حد كبير نتاج لهذا العمل الذي قامت به الجماعة الإسلامية وراء الكواليس. وسرعان ما تقدم عملاء الامبريالية العالمية، مثل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، لمساندة أنشطة هذا الحزب للحيلولة دون تداعي الأبنية الطبقية الداخلية وترتيبات الاستغلال الخارجية المفروضة على الجماهير الباكستانية.

ومن الناحية الأخرى، فقد تولت الرابطة الإسلامية الباكستانية الحكم في باكستان بعد التقسيم. وفي أول خطاب لزعيمها محمد علي جناح، امام الجمعية التأسيسية في آب/أغسطس ١٩٤٧، أعلن أنه يتعين الآن نسيان الخلافات الدينية، وتركيز الجهود على بناء مجتمع عادل وديمقراطي. فقال:[٥]

. . . وإذا ما أردنا الآن أن نجعل هذه الدولة الباكستانية العظيمة سعيدة ومزدهرة، فإننا يجب أن نركز كلية وفقط على رفاهية الشعب، وخاصة الجماهير والفقراء. وإذا ما عملتم في تعاون، ودفنتم خلافاتكم، فمن المحتم أن تصيبوا النجاح . . . ولا بد وأن نبدأ العمل بهذه الروح، وبمرور الوقت، فإن كل هذه الحزازات بين الأغلبية والأقلية، وبين الهندوس والمسلمين . . . ستختفي . . . إنكم أحرار، أحرار في الذهاب إلى معابدكم، وأحرار في الذهاب إلى مساجدكم، أو إلى أي مكان آخر للعبادة في دولة باكستان. بمقدوركم الانتماء إلى أية ديانة أو طائفة أو عقيدة - هذا شيء لا علاقة له بأمور الدولة.

إلا أن جناح لم يعش بما يكفي لتوجيه أمور باكستان - فبعد وفاته، كانت قيادة **الرابطة الإسلامية** غير قادرة أو غير راغبة في معالجة المشكلات الأساسية للجماهير، فتحللت إلى كتل متصارعة، وتركت سياسات التخطيط والتنمية في أيدي البيروقراطيين والخبراء الأمريكيين. وفي صدامهم مع الأحزاب الدينية المتعصبة، جعلوا مهمتهم الدائمة تتمثل في الدفاع عن «أيديولوجيا باكستان» ضد كل أنواع الشياطين المتوهمة. ولما كانوا يتألفون إلى حد كبير من جماعات من كبار الملاك وبورجوازية ناشئة، فقد كان مناسباً لمصالحهم أن يخفوا نواياهم وراء «أيديولوجيا» دينية، لم تكن محددة بأية صورة دقيقة. ولهذه الأسباب، فقدت **الرابطة الإسلامية** مصداقيتها لدى الجماهير، ولقيت هزيمة ماحقة في شطري باكستان في انتخابات عام ١٩٧٠.

وبمعنى من المعاني، فإن انقلاب عام ١٩٧٧ هو ذروة لهذه السياسة الإسلامية. فبعد أن أطاح أتباع **الجماعة الإسلامية** والأحزاب المتشددة الأخرى حكومة منتخبة بصورة ديمقراطية، فإنهم يبذلون كل ما في وسعهم لاكتساب الشرعية، عن طريق الوعود بتحويل باكستان إلى دولة إسلامية «حقيقية». وحاكم باكستان العسكري الحالي يرى البلاد على أنها دولة أيديولوجية، على غرار دولة اسرائيل الصهيونية. وحسبما جاء في تقرير صحفي أخير: (٦)

قال الرئيس (الجنرال ضياء الحق) إنه ليست هناك سوى دولتين إيديولوجيتين في العالم: باكستان وإسرائيل. وقال إنه من الصحيح أن أمريكا تعزز قوة إسرائيل، إلا أن المصدر الرئيسي لقوتها إنما يكمن في أيديولوجيتها، التي ما كانت تستطيع الاستمرار في الحياة لولاها.

ومع ذلك، فإن المحاولات المبذولة لتحويل باكستان إلى دولة أيديولوجية، بالطريقة التي يريدها المتشددون المسلمون وحلفاؤهم العسكريون، لم تكلل بالنجاح اليوم، مثلما لم تكلل بالنجاح في الماضي. وذلك على الرغم من العقوبات الوحشية المفروضة باسم الإسلام على خصوم النظام العسكري، وعلى الفقراء الذين يحاولون البقاء على قيد الحياة في نظام سياسي فاسد وظالم.

ما الذي يبقي عندئذ على حياة السياسة الإسلامية في باكستان؟ إنه فشل الطبقات الحاكمة في مواجهة الواقع الاجتماعي والاقتصادي الأساسي، ورفضهم التخلي عن امتيازاتهم الكامنة في علاقات إنتاج شبه إقطاعية وشبه رأسمالية متحللة.

إن الإسلام بالنسبة للجماهير الباكستانية هو طريقة للحياة تنتمي إلى ما يصفه عالم الأنثروبولوجيا روبرت ريدفيلد بأنه «التراث الصغير»[٧]. فهو يخلو من نزعة الصفوة، ولا ينطوي على عقائد جامدة، بل هو مزيج من المعتقدات والأعراف والطقوس الفعلية التي تساعد على جعل حياة الاعتماد والندرة ذات معنى، أو محتملة على الأقل. وهو إلى حد كبير تراث ريفي لم يتأثر كثيراً بالمجادلات المدرسية التي إنخرط فيها رجال الدين في المدن. وهو يترك تأثيراً أعظم على الأشعار المحلية، وعلى حكمة الصوفية. وهو يتركز حول مسجد القرية، الذي لا يزيد عادة على منبر من الطين، وحول مزارات أولياء الله. والناس الذين ينتمون إلى التراث الصغير لا يعنون بمجادلات المتشددين والمحدثين. بل إنهم يؤمنون بالأركان الأساسية للإسلام، ويقبلون الحياة كما هي[٨].

أما الطبقات الحاكمة في باكستان، في محاولاتها لوقف وتغيير اتجاه التغيير التاريخي والجدلي، فإنها تلجأ إلى ما يسمى «بالتراث العظيم» للإسلام. وهو تراث مثقف حضري يتسم بطابع الصفوة، يمثله ويفسره رجال الدين الذين تلقوا علومهم في مدارس الإسلام الكبرى. ودعاة هذا «التراث العظيم» هم الذين يشتركون الآن في السياسة الإسلامية في باكستان.

(١) Sharifuddin Pirzada, *The Pakistan Resolution and the Historic Lahore Session,* Karachi, Pakistan Publications, 1968.

(٢) Syed Abul Ala Maudoodi, *Musalman and the Present Political Struggle* (in Urdu) Vol. III, Lahore, Jamat-e-Islami Publications, 1955, pp. 52-53.

(٣) Government of Pakistan, *Report of the Court of Inquiry Constituted Under Punjab Act II of 1954 to Enquire into Punjab Disturbances of 1953,* Lahore, Government Printing Press, 1954.

(٤) Monthly *Tarjaman-ul-Quran* (Urdu), Lahore, July 1948.

(٥) *Quaid-e Azam Mohamed Ali Jinnah: Speeches as Governor General of Pakistan 1947-1948,* Karachi, Pakistan Publications, n.d., pp. 8-9.

(٦) Daily *The Muslim,* Islamabad, December 18, 1980.

(٧) Robert Redfield, *Peasant Society and Culture,* Chicago, University of Chicago Press, 1956.

(٨) Saghir Ahmed, «Peasant Classes in Pakistan», in K. Gough and H. Sharma, (eds) *Imperialism and Revolution in South Asia,* New York, Monthly Review Press, 1973.

الفصل السادس

الإسلام والمجتمع

ب ـ الإسلام والفلاحون في باكستان*

صغير أحمد

كانت الطبقات العليا والمتوسطة المسلمة هي التي طرحت وخاضت النضال من أجل إقامة وطن مستقل لمسلمي الهند. وبذلت الجماهير تأييدها، وقدم البعض حياته، من أجل فكرة إقامة أمة إسلامية منفصلة ومستقلة، «تتفق» فيها الحياة الاجتماعية والفردية مع «الثقافة والتراث» الإسلاميين[1]. وبعد الاستقلال بـاثنين وعشرين عاماً، لا يزال مثقفو الحضر وحكام البلاد منهمكين في مناظرة حول المبادىء الإسلامية الحقيقية وتطبيقها على حياة الباكستانيين المسلمين. ولا يبدو في الأفق أي بصيص للإجماع الايديولوجي، وحتى إذا ما تحقق هذا الاجماع، فإن النجاح في تطبيقه يبدو أمراً مشكوكاً فيه. إن تطوير أيديولوجيا، مقدسة كانت أم علمانية، تتمتع بتأييد شعبي واسع وتستطيع حشد الجماهير من أجل مهمة التقدم الاجتماعي والاقتصادي، لا بد وأن تتضمن داخلها المثل العليا والمطامح لكل قطاعات المجتمع. وكانت هذه المناظرة الايديولوجية، قبل وبعد قيام باكستان، مقصورة على القلة. ولم يقتصر الأمر على عدم تشجيع الجماهير العريضة من الباكستانيين على المشاركة في المناظرة، بل كان هناك افتقار إلى جهد منظم لفهم المعتقدات والممارسات الشعبية والحاجة لدراسة المثل العليا والمعتقدات والممارسات للجماهير في هذه المناظرة الأيديولوجية هي حاجة ملحة بوجه خاص في مجتمع مثل باكستان، حيث يوجد إنفصال حاد بين قطاعي الريف والحضر. فعلى حين يعيش ما يقرب من ٨٠ في المئة من الباكستانيين في المناطق الريفية متبعين «التراث الصغير»[2]، فإن المناظرة والجدال

---

* تم نشر نموذج مبكر من هذا البحث في:
Contributions to Asian Studies. Vol. 11, 1971, Edited by Aziz Ahmad.

قد اقتصرا على «التراث العظيم»، دون كثير من المحاولات للربط بين التـراثين، إن كانت هناك أيـة محاولات عـلى الإطلاق. والهـدف من هذا البحث أن يكـون خطوة متواضعة في هذا الاتجاه. وسوف أناقش بصورة رئيسية المعتقدات والعادات الإسلامية التي يعتنقها ويمارسها الفلاحون. وتقول أطروحتي إنه عـلى الرغم من أن الفـلاحين يتأثرون «بالتراث الديني العظيم» ويـرتبطون بـه، فإن معتقـداتهم وممارسـاتهم تتسم بخصائص معينة مختلفة إلى حد كبير. وينبغي البحث عن جذور هذه الاختلافات في الظروف التاريخية والمادية لحياتهم.

تستند البيانات الواردة في هذا البحث إلى دراسة للقرية أجريت في «ساهيوال»، وهي قرية في منطقة سارجودها في باكستان الغربية. ورغم تركيز دراستي بشكل أولي على البنية الاقتصـادية والسيـاسية، فقـد راقبت وشاركت في الاحتفـالات والشعائـر الدينية، كما سألت الفلاحين عن معتقداتهم وممارساتهم. وحيث أن هناك حـاجة إلى تحليل شامل للدين في حياة القرويين، فإنه ينبغي إعتبار هذا البحث بمثابة تحليل أولي واقتراح بإجراء المزيد من الأبحاث في هذا المجال الدقيق.

لا نعرف الكثير عن التاريخ المبكر لمنطقة سارجودها. فأقدم السجلات الأثرية تبين وجود أسرة كابول البراهمية الحاكمة خلال الفترة ٨٠٦ ـ ٩١١ ميلاديـة. إلا أنه يبدو أن التراث البراهيني لم يترك سوى أثر إجتماعي دائم ضئيل للغاية. ويبـدو أن الأثر الأكثر وضوحاً واستمراراً كان ذلك الذي تركه المسلمون، الذين ترجع صلتهم بالمنطقة إلى عام ١١٩٣ ميلادية. ونجد أن المسلمين كانوا الجمـاعة المهيمنـة في هذه المنطقة على مدى القرون الثمانية الماضية، ليس من الناحية السكانيـة فحسب، وإنما أيضاً من الناحيتين الاقتصادية والسياسية. ويقول لنا علماء الأجناس إن هذه المنطقة كانت بالإضافة إلى ذلك موطناً لقبائل عديدة قبل مجيء الإسلام، واليوم، يجـد المرء الثقافة والتراث الإسلاميين مختلطين بالعادات القبلية. ويبدو من الصحيح أن نفترض أن الحكام المسلمين، الذين وجدوا أن المنطقة نائية وقليلة الإنتاج، قد تركوها لسيطرة رؤساء القبائل. فقبائل مثل الأوان و البيلوش و الجوندال و المايكان و التيوانا وغيرها ما زالت كبيرة العدد، وما زالت تسيطر إقتصادياً وسياسياً على المنطقة.

لا يرجع التاريخ المسجل لقرية ساهيوال إلا إلى عام ١٨٦٤، عندما استوطن فيها السردار خان، الذي تلقى الأرض مقـابل خـدماتـه للحكومـة البريـطانية عـام ١٨٥٧. وحتى أواخر الثلاثينات من القرن الحالي، كان أكبر ذكور عائلة خان لا يزال يمتلك ويدير ما يقرب من ٤٠٠٠ أكر من أراضي القرية. وفي عام ١٩٣٨، وبسبب

الصراعات والخلافات الداخلية بين أحفاد السردار خان، تم تقسيم الأرض بين مختلف الأبناء. واليوم، يمتلك الأرض الحفيدان الذكران الباقيان على قيد الحياة: حاج صاحب وخان صاحب. ولما كان كلاهما من ملاك الأراضي الغائبين، فإن مديرين وموظفين يتولون إدارة شؤونها. وسكان القرية البالغ عددهم ١٥٩٠ نسمة مقسمون إلى ٢٧٤ أسرة، يرأس كل منها أكبر الذكور فيها. ونصف سكان القرية تقريباً من المزارعين (الزامندار)، أما النصف الآخر، فيتألف من أولئك الذين يخدمون القرية في مختلف المجالات، ويندرجون في تصنيف عام هو الحرفيون (الكامي). وعندما نترجم مفهومي الزامندار و الكامي بصورة شائعة إلى «المزارعين» و «الحرفيين»، فإنهما يفقدان تعقيد البنية الاجتماعية المتضمن فيهما. فمفهوما الزامندار و الكامي يشيران إلى كل من الفرق العرقي والتمايز المهني. فهناك نجار، على سبيل المثال، ينتمي إلى قوم الكامي، ولكنه إذا كان يزرع الأرض مثلما يفعل كثيرون، فإنه سيعرف نفسه على أنه زامندار، ولن نعرف أنه نجار بالفعل إلا بمزيد من البحث والتقصي. فهويته العرقية هي الكامي، على حين أن هويته المهنية هي زامندار أو مزارع. وبالمثل، فإن إمام (مولاه) القرية يعتبر نفسه من الكامي، رغم أنه من قبيلة الجوندال، وهي جماعة عرقية تصنف على أنها من الزامندار. ويزداد تعقيد هذا التصنيف العرقي والمهني المتزامن من جراء التصنيفات الفرعية. إذ يتم تقسيم الزامندار إلى أربع مجموعات تعرف بأسماء قبائلها، مثل الأوان و الراجبوت و المايكان وغيرها. وفي نفس الوقت، يعرف الكثير من الجماعات باسم «آل». واسم «آل» يشير إلى التقسيم الفرعي في جماعة الأقارب ذات الأب الواحد التي كانت متحدة من قبل. فعلى سبيل المثال، تعرف بضع أسر في القرية باسم الدوجال. وفي الحقيقة، فإنهم من الجوجار (وهي واحدة من قبائل الزامندار الشهيرة)، إلا أنهم اكتسبوا اسم دو ـ جال (وتعني «اثنان ـ قال») لأن أحد أسلافهم الذكور كان معروفاً بكلامه المزدوج المبهم. وأدى تعقيد التصنيفات والتصنيفات الفرعية بكثير من دارسي قرى باكستان الغربية إلى تسمية هذه الجماعات «بالطوائف و «الطوائف» الفرعية. وأقول فيما يلي بأن ذلك غير صحيح. إلا أنني في الوقت الحالي، سأشدد على أن أفضل وصف للبنية الاقتصادية بقرية ساهيوال هو أنها نمط ملاك الأرض (Landlordism)، وأن بنيتها الاجتماعية قد تأثرت بالاختلافات المهنية والقبلية.

إن كل سكان القرية مسلمون، ويتمتع الإسلام والقرآن والنبي محمد والأحاديث النبوية بأهمية كبيرة بالنسبة لهم. إلا أن معرفتهم بالإسلام وممارساتهم الدينية تعكس تأثير العادات القبلية والبنية الاقتصادية والمهنية. وفي حديثه عن التأثير

القبلي، يقول إيبتسون: «في الواقع، فإن الناس يلتزمون بالعادات الاجتماعية والقبلية أكثر كثيراً مما يلتزمون بأي من أحكام الدين. . . فنموذج الباتان أو البيلوش كان له تأثير عظيم للغاية على الجات، فهو لا يعترف بالمحرمات التي نهى عنها النبي محمد، أو بالأحرى لا يكتفي بها فقط، حيث أنها تمثل الحد الأدنى الذي لا يمكن اختزاله، وإنما يعترف بالقواعد القبلية، وهي قواعد أكثر صرامة من أحكام دينه»[٣]. وتتمتع العادات القبلية بأقصى قدر من التأثير في نظام حيازة الأرض. ويتتبع بادن ـ باول[٤]، في كتابه الضخم، أصل نظام حيازة الأرض الذي كان في وقت من الأوقات أكثر النظم شعبية وبروزاً ـ وهو نظام بهاي ـ تشارا (الأخوة) ـ ليعود به إلى القبائل التي استوطنت البنجاب. ورغم أن المرء لا يستطيع أن يجد اليوم هذا النظام بصورة مكتملة، إلا أن بقاياه ما زالت جزءاً من الممارسة الشعبية. وبموجب هذا النظام، كانت حيازة الأرض تقتصر على الأقارب الذكور فقط. وكانت تستوطن القرية قبيلة بأكملها، ويعين أكبر الأعضاء الذكور رئيساً للقرية. ورغم التغيرات الكثيرة التي استحدثت من وقت لآخر، فإن هذا الشكل في التنظيم السياسي للقرية لا يزال سائداً في البنجاب. أما في مجال تقسيم الأراضي، فإن الممارسة الفعلية تبين التأثير القبلي، رغم الأحكام القرآنية المخالفة لذلك. فرغم أن القرآن ينص، على سبيل المثال، على أن تحصل البنات على ثلث ممتلكات الأب، فإنه يتم تقسيم الأراضي بالتساوي بين الأبناء الذكور فحسب. وبالمثل، فإن الأم الأرملة نادراً ما تحصل على نصيبها الذي يبلغ الربع وفقاً لأحكام القرآن. والوصف التالي المتعلق بالمواريث لا يزال قائماً في الواقع:

> يمكن القول بإيجاز أن تأثير الشريعة الإسلامية على عادات القبائل المسلمة يقتصر على المسائل المتعلقة بالزواج والطلاق، ولا يمتد إلى المسائل المتعلقة بالممتلكات. فالعادات في أمور مثل الميراث والوصية والتركة تستند إلى مبدأ الأقارب الذكور. . . فعلى سبيل المثال، لا تحصل الإبنة على أي نصيب عند وجود أبناء ذكور، وكذلك الشقيقات عند وجود الأشقاء الذكور، أما الأرملة، فإنها تحصل على الحصة الكاملة أو لا تحصل على شيء على الإطلاق[٥].

وفي الزواج، تتبع أحكام الشريعة الإسلامية بأكملها، إلا أن المرء يلاحظ مع ذلك عناصر من الماضي القبلي، وتدخلاً للمطالب الاقتصادية. وقد لاحظ إيبتسون أن «الأحكام والعادات التي تنظم الزواج تشير إلى الوجود السابق للزواج عن طريق السبي»[٦] (وهي عادة قبلية). وكواحد من الأمثلة الكثيرة، يذكر أن «كل الكلمات

التي تشير إلى علاقة الذكور بالزواج تستخدم بصورة شائعة كتعبيرات للإساءة والسباب»[٧]. كما أن المطالب الاقتصادية تجعل كثيراً من سكان القرية يفضلون الزواج من أرملة الأخ. ورغم أن مثل هذا الزواج ليس محرماً في الإسلام، فإنه يختلف عن ممارسات الطبقات المتوسطة والعليا في الحضر. وبالمثل، تشيع بصورة واسعة ممارسة عادة مهر العروس والزواج بالتبادل (آمن ـ أه ـ سمنا)، وفي كل من هاتين الحالتين، يحصل والد العروس على قدر من المنفعة الاقتصادية.

ومثل كثير من القرى الأخرى في سارجودها وغيرها من المناطق المجاورة، يمكن تلخيص التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لقرية ساهيوال في كلمة واحدة: نمط ملاك الأرض. فلم يقتصر الأمر على أن ملاك الأرض، الذين كان معظمهم أيضاً من رؤساء القبائل السابقين، كانوا مهيمنين إقتصادياً، بل لقد لعبوا أيضاً أدواراً فائقة الأهمية في المجال الاجتماعي والسياسي. فوضعهم المهيمن قد ترك تأثيراً كبيراً على طبيعة ومعدل التغيير الاجتماعي في المناطق التي يسيطرون عليها. وبوجه عام، لا يمكن أن يشهد المرء لهم إلا بأنهم قد عملوا ضد التقدم الاجتماعي، وللحفاظ على سيطرتهم وتعزيز سلطتهم. وفي اعتقادي أن مثل هذه البنية الاقتصادية والسياسية هي أحد أسباب القدرية السائدة والاتكال على الله بين فلاحي باكستان. وقد ذكر سلوكوم وآخرون أن ١٠٠ في المئة من الفلاحين الذين شملتهم عمليات مسحهم يؤمنون بأن الله هو الذي يقرر المصير والقدر، وأن ثلثيهم يعتقدون أنه لا يمكن للإنسان أن يحدث بجهوده أدنى تغيير في قدره المكتوب. وانتهوا إلى أن سكان القرى قد «أظهروا درجة كبيرة من القدرية، وروحاً من الخضوع لإرادة الله»[٨]. ويلقى هذا الموقف تشجيعاً من جانب أولئك الذين يمسكون بالسلطة، وفي تقديري أن هذا الموقف هو من نتائج البنية الاجتماعية التي تم إدماج الفلاحين فيها. فسكان قرية ساهيوال، على سبيل المثال، يؤمنون بأن ملاك الأرض يفوزون بثواب أكبر منهم، وسيذهبون إلى الجنة بالتأكيد. ويحللون ذلك بقولهم أنه حيث أن ملاك الأرض يمتلكون نقوداً أكثر، فإنهم يستطيعون تحمل أن يدفعوا أكثر منهم في الزكاة، أو أن يحجوا إلى مكة، أو أن يبنوا مسجداً، وكل ذلك يضمن لهم ثواباً أكبر. ورغم أنه بمقدور الأغنياء أن يقوموا ببعض الأعمال الصالحة بصورة أسهل من الفقراء، فمن الواضح أن القرويين ما كانوا يؤمنون بالمبدأ الإسلامي القائل «كل حسب طاقته». فالتدني في تقويم المرء لنفسه، مع المبالغة في تقويم الأغنياء، ليسا من الإسلام في شيء، بل إنهما نتاج للبنية الاجتماعية في البنجاب، وهما ما يعمل ملاك الأرض على تأييده. ولذلك، فليس مما يدعو إلى العجب أن يجد كثير من ملاك الأرض في باكستان الغربية أن من السهل

والمفيد معاً أن ينتحلوا مكانة دينية سامية، وأن يحيطوا أنفسهم بهالة دينية من الصوفية والقداسة. وكانت الأعمال الخيرية وتقديم الصدقات وأعمال البر الدينية في المناسبات من جانب ملاك الأرض الأغنياء توفر «طريقة رخيصة التكلفة لتبرير كل وجودهم كمستغلين، ولشراء حسن المآب في الجنة بسعر معقول»(٩).

ولا يزعم ملاك الأرض في قرية ساهيوال لأنفسهم أي درجة خاصة من التدين، رغم أن أحدهم «حاج»، مما يوفر له قدراً أكبر من الاحترام. إلا أن وضعهم الاقتصادي كان مؤثراً مع ذلك في الأمور الدينية. ويمكن توضيح ذلك كأفضل ما يكون بفحص المؤسسات الدينية في القرية. فإلى جانب المعتقدات والممارسات اليومية، يرتبط سكان القرية بالتراث الديني الأعظم عن طريق ثلاث مؤسسات: المساجد وأئمتها، وأضرحة الأولياء و بير القرية أو قديسها.

منذ نشأة القرية وحتى عام ١٩٤٨، لم يكن بها سوى مسجد واحد، يحضره كافة أهل القرية. وكان القائم على خدمة المسجد هو الإمام إبراهيم، الذي ينتمي إلى العائلة الوحيدة في القرية المنتمية إلى جماعة الميانا (المؤذنين ومديري المساجد). ومن الناحية التقليدية، كانت الإمامة مهنة تتوارثها أجيال العائلة. ومثل الآخرين، الذين يخدمون القرية، كان كل سكان القرية يتكفلون بمعاش إبراهيم من خلال مساهمات سنوية. إلا أن تقسيم الأرض وتزايد الانشقاقات بين المالكين الكبيرين، ترك تأثيراً معاكساً على الحضور إلى المسجد ودعمه. وكان المسجد يقع في ذلك الجزء من القرية الذي يتركز فيه مستأجرو حاج صاحب، وأفراد الكامي التابعين له، مما جعل المسجد يرتبط به بصورة تدريجية. أما أولئك الذين كانوا يستأجرون أرض خان صاحب ويرتبطون بجماعته، فقد توقفوا تدريجياً عن الذهاب إلى المسجد، وصاروا يعزفون عن زيارة الإمام إبراهيم. وسرعان ما بنى خان صاحب مسجداً آخر. وراح إبراهيم في عظاته يدعو إلى وحدة أهل القرية. وكان إبراهيم وأسلافه قد خدموا القرية لزمن طويل. وكان يمثل النظام الأعظم للإسلام بالنسبة لأهل القرية، فصار بالتالي مصدراً للحرج. ولكن سرعان ما وجد المسكون بالسلطة حلاً سهلاً. إذ اتهم الرجل في أخلاقه، وطرد من القرية. وعلى العكس من ملاك الأرض وموظفيهم، لا يزال أهل القرية يرون في إبراهيم رجلاً صالحاً ووليّاً. وتم تعيين إمامين آخرين، لا ينتمي أي منهما إلى قوم ميانا. فأحدهما نجار، والآخر زامندار، وأصبحا إمامين للمسجدين. وكل منهما يقوم بخدمة مسجده ويحصل على راتبه من سيده، تبعاً للإنقسام بين الجانبين. وهكذا، تمت مطابقة المؤسسة الدينية مع الانقسام الاقتصادي والسياسي في القرية.

وكما في القرى الأخرى، فإن إمامي القرية هما من الفلاحين. وتشمل واجباتهما الأذان للصلاة، وإمامة الصلاة، وإلقاء عظة يوم الجمعة، وصيانة المسجد. ويقوم بعضهم بتعليم القرآن للصغار، وعقد مراسم النكاح (الزواج)، وإمامة صلاة الجنازة على الموتى. ويمكن للآخرين القيام بهذه الوظائف الأخيرة، وغالباً ما يقوم بها الآخرون. وكمتخصصين في شؤون الدين، فمن المتوقع منهم أن يقوموا بتفسير «التراث العظيم»، وربطه «بالتراث الصغير». ورغم أنها وظيفة مبهمة للغاية، إلا أنها تعد مقياساً لمقدرة الإمام. فإذا ما فشل الأئمة كمتخصصين في التوفيق بين المعتقدات والممارسات من ناحية، وبين التراث الصغير والعظيم من ناحية أخرى، فإن شكوكاً خطيرة تحيط بقدراتهم وخبرتهم. فلا بد وأن يكونوا قادرين على أن يربطوا الخبرات الفردية والجماعية للفلاحين بالتراث الديني الأعلى. ولذلك، من الضروري أن يكون الأئمة على علم كامل بمجتمع الفلاحين. فالمعرفة العميقة بالإسلام وحدها ليست كافية. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أنه من بين إمامي القرية، كان أقلهما شعبية هو أكثرهما معرفة بالإسلام؛ ومن هنا فقد كان ينتقد الكثير من الطقوس والمعتقدات في القرية. والقول بأن أئمة القرية هم القوة الرئيسية للنزعة المحافظة في ريف باكستان يبدو لي من قبيل المبالغة في تقدير دورهم. وبدلاً من ذلك، فإنه يبدو لي أن إمام القرية يقوم بتعزيز وتكرار معتقدات الفلاح في مصطلحات دينية، وإيجاد تبريرات دينية لممارساته. أما أسباب النزعة المحافظة في المناطق الريفية، فيتعين البحث عنها في عوامل غير الأئمة الذين كثرت إدانتهم.

ومثل معظم قرى باكستان الغربية الأخرى، فإن ساهيوال لها بير، أو قديس مقيم بها. ورغم أن خادم شاه يحتل الآن مكانة البير، فإن والده سيدشاه لا يزال حياً ونشطاً بصورة معتدلة في الحياة الاجتماعية بالقرية. وتبين نتيجة المسح الذي أجريته أن أياً من القديسين أو الإمامين لم يرد ذكر له مرة واحدة كصاحب سلطة أو نفوذ. وخلافاً للتأكيدات الشائعة، فإن أياً من الأئمة أو البير لم يلعب أي دور هام في انتخابات الديمقراطيات الأساسية. ومثلما أوضحت في مكان آخر، ففي انتخابات عام ١٩٥٩ في القرية، لقي «حاج» الهزيمة على يد رجل معروف بوجه عام بسوء أخلاقه إلى درجة كبيرة(١٠). ولم يلعب القديسان بالكاد أي دور هام في حياة القرية. ولم أستطع تحديد أهميتهما في الحياة الروحية أو الدينية لأهل القرية. والانطباع الذي نشأ لدي هو أنهما يواصلان العيش في القرية، ويتمتعان بدعم أهلها، كجزء من تراث القرية.

وأولئك الذين يعرفون باكستان يعلمون أن كلمة «شاه» تستخدم للدلالة على

السادة الأشراف، الذين ينتسبون إلى النبي محمد، والذين يحتلون أرفع المستويات في الترتيب الهرمي الاجتماعي بين المسلمين. ومع ذلك، ورغم أن البير يحتلون مكانة رفيعة، فإنهم يشيرون إلى أنفسهم على أنهم من الكامي. ورغم مكانتهم الدينية، فإنهم يعتمدون من الناحية الاقتصادية على أهواء أهل القرية وملاك الأرض. وربما كانت هذه التبعية الاقتصادية هي التي تفسر السبب في أن البير الأصغر ينتمي إلى مذهب السنة، رغم أن والده من الشيعة. ورغم أنني لا أعرف كيف تحول الابن من شيعي إلى سني، فإنني أعتقد على الأرجح أن وجود سبع أو ثماني عائلات شيعية فقط في هذه القرية التي يغلب عليها السنيون، كان يحتم أن يكون البير الرئيسي من السنيين.

وقد تأثرت الممارسات الدينية بالتغييرات في القانون، وبشيوع الانقسامات داخل القرية. فبعد ١٥ عاماً على الزواج، لم يكن خادم شاه قد أنجب سوى ابنة وحيدة. وخلال الأيام الأولى لدراستي، كان خادم شاه يعرب بشكل متكرر عن قلقه من عدم وجود ابن يمكن أن يرث مكانته. وكان يؤكد أنه وفقاً لأحكام القرآن والأحاديث النبوية، فإن الابن وحده هو الذي يحق له أن يرث. ولذلك، كان خادم شاه يريد الاقتران بزوجة أخرى. إلا أن صدور قانون الأسرة الجديد عام ١٩٥٨ كان يجعل الزواج الثاني صعباً، إلا في ظروف غير عادية. وفي مثل هذه الحالة، يقوم بتقدير الظروف «الديمقراطي الأساسي» المحلي، الذي لم يكن خادم شاه على علاقة طيبة به. ولذلك، لم تتحقق على الإطلاق خططه للزواج الثاني. ولم يتحدث عن هذه الصعوبات مطلقاً، بل إنه بدلاً من ذلك راح يؤكد أن أبحاثه في التراث الديني قد كشفت له أن زوج الابنة يمكن بسهولة أن يحل محل الابن. وعندما غادرت القرية بعد تسعة أشهر، كان يبحث عن رجل يستطيع الزواج من ابنته، ويعيش في القرية ويصبح بير (قديساً). ومرة أخرى، أعيد تفسير الدين لكي يتواءم مع احتياجات الفرد والمجتمع.

والمؤسسة الدينية الثانية التي يبدو أنها تأثرت بالانقسامات في القرية هي ضريح الولي. فعندما لم تكن الأرض مقسمة، كان الضريح يرمز إلى وحدة أهل القرية، وينعكس على عظمة القرية. وكان كل أهل القرية يسهمون في صيانة الضريح، وكان كثيرون يقدمون الطعام والمال والكساء مما كان يستخدم لمساعدة الفقراء في ساهيوال والقرى المجاورة. وكلما زاد عدد الناس الذين يستفيدون من الضريح، كلما زادت مكانته ومكانة القرية. وفي كل عام، تقام عند الضريح سوق سنوية. ويأتي الناس

من القرى النائية للاستمتاع بالسوق، والشراء والبيع، والاشتراك في سباق الخيول والكابادي والبولو. إلا أنه مع انقسام أراضي القرية الآن، ووجود الضريح في ممتلكات مالك واحد فحسب، هو حاج صاحب، فقد تقلصت أهميته الاحتفالية والدينية والاجتماعية.

وعلى المستوى الفردي، يعتبر أهل القرية أنفسهم مسلمين صالحين. وفي تجمعاتهم، يقضون كثيراً من الوقت في مناقشة الأمور الدينية. ويمتلىء حديثهم بالاشارات إلى القرآن والأحاديث النبوية. وفي البداية، لا يملك المرء إلا أن ينبهر بتدينهم. إلا أن المرء سرعان ما يجد أنه رغم صدق مشاعرهم الدينية. فإن معتقداتهم وممارساتهم قد اختلطت بالأساطير الشعبية، وتأثرت إلى حد كبير بأوضاعهم المادية. وأحد الأمثلة الكثيرة على المعتقدات الشعبية في القرية يتمثل في الاعتقاد بأن ارتداء الملابس السوداء أمر مناف للإسلام أو مناف للدين. وفي البداية، وضعني كثير من أهل القرية ضمن هذه الفئة، لأنني كنت أرتدي سترة صوفية سوداء وسروالاً أسود اللون، إلا أن نفس هؤلاء القرويين غيروا آراءهم حول مدى تديني عندما بدأت أسهم في تقديم طعام الإفطار في شهر رمضان، حتى على الرغم من أنني نادراً ما كنت أشاهَد مؤدياً الصلاة. فمساهمتي في تقديم الطعام أثبتت سمعتي الدينية إلى درجة دعوتي مراراً لإقامة الصلاة خلال موسم الحصاد، بل ودعيت ذات مرة لعقد مراسم الزواج. وقد أعرب معظم أهل القرية عن اعتقادهم أن ممارسة الجنس خارج الزواج هو أسوأ الخطايا، ومع ذلك فقد كانوا يتسامحون في نفس الوقت مع كثير من الحالات من مثل هذا السلوك، ويستمرون في علاقاتهم الطبيعية مع الرجال والنساء المعروفين بمثل هذه الأعمال «غير الأخلاقية». وبالمثل، فإن السرقة مرفوضة ومستهجنة، إلا أن السرقات وعمليات الغش الصغيرة، لا سيما فيما يتعلق بسلع ملاك الأرض، تمارس بصورة واسعة. ويتعين فهم مثل هذه الاختلافات في المعتقدات والممارسات بمعيار التناقضات في المجتمع الفلاحي. فالفلاحون في كل مكان واقعون في شباك المطالب المتناقضة للأسرة والعائلة والجماعة من ناحية، والمجتمع الأكبر وملاك الأرض من ناحية أخرى. وهكذا، على سبيل المثال، فعندما يكون معروفاً أن الكثيرين يسرقون القطن من نصيب مالك الأرض، فإنهم يبيعونه للتاجر المحلي بسعر يقل كثيراً عما يمكن الحصول عليه من تاجر المدينة. ولا يمكن تفسير ذلك إلا كمحاولة لمساعدة أعضاء الجماعة الآخرين. إذ يبدو أن لدى القرويين إحساساً كبيراً بالمسؤولية الأخلاقية عن رعاية أقرانهم من أهل القرية. وهم بهذا المعنى مسلمون حقيقيون.

لقد ذكرنا من قبل أن علماء الاجتماع قد استخدموا مفهوم «الطائفة» لوصف

نظام التمايز الاجتماعي في قرى باكستان الغربية. ويقولون إن المسلمين قد تأثروا بنظام الطوائف لدى الهندوس. وهناك الكثير من التعريفات المختلفة «للطائفة»، والموضوع معقد بحيث لا يمكن مناقشته تفصيلاً[١١]. وباختصار، فإن التمايز الاجتماعي، الذي يكون هرمياً في بعض الحالات، يوجد على شكل قوم (القبائل أو الجماعات التي تحتل مكانة معينة) وآل (وهي القبائل والجماعات الفرعية). إلا أن نمط التفاعل بين الأقوام ليس هو نفسه الذي بين الطوائف. فالمعايير المقبولة بوجه عام (مثل النقاء العرقي والانغلاق والمهنة التقليدية والتدرج الهرمي الذي تأتي البراهمية على رأسه والتزاوج من الداخل) لا تنطبق على القرية. ويؤيد ماريوت ملاحظاتي الخاصة، حيث يستنتج أن «معظم سكان مناطق الأندوس الوسطى (التي تشمل سارجودها) يندرجون في عدد أكبر من الجماعات العرقية الوراثية، التي يمكن وصفها بأنها قبائل أو سلالات أكثر مما يمكن وصفها بالطوائف»[١٢]. وفي هذا السياق، يمكن للمرء القول بأن الإسلام قد ترك في السكان تأثيراً أعظم بكثير من ذلك التأثير الهندوسي المحاط بدعاية واسعة.

كذلك، فإن المعرفة والممارسات الدينية في الحياة اليومية للفلاحين إنما تعتمد أيضاً على الاختلافات المهنية. والبيانات الاحصائية التالية، المحدودة في نطاقها والتي تعتمد على دراسة عينة من رؤساء الأسر، تبين بعضاً من الاختلافات بين الجماعات المهنية العديدة داخل القرية، وبين القرية والمناطق الحضرية. ورغم أن الأئمة يؤذنون للصلاة خمس مرات يومياً[١٣]، فإن عدداً قليلاً فحسب هو الذي يذهب إلى المساجد. وعادة لا يرتاد المساجد سوى كبار السن وأولئك الذين يعملون داخل حدود القرية، مثل النجارين والنساجين والاسكافية. أما صلاة الجمعة، فيحضرها عدد أكبر بكثير، وبصورة أكثر تحديداً، قال ٥٣,٨ في المئة فقط أنهم يؤدون الصلوات اليومية بانتظام، واعترف ٤٢,٥ في المئة بأنهم لا يصلون إلا من حين لآخر، وقال ٤ في المئة أنهم لم يؤدوا الصلاة مطلقاً. ومن بين هؤلاء الذين يصلون بانتظام، كان ٦١,٤ في المئة يصلون الصلوات الخمس جميعها. وبعبارة أخرى، فإن ثلث أهل القرية فقط هم الذين يؤدون الصلاة كل يوم خمس مرات. وفي دراسة أخرى، لقرية في منطقة لاهور، إتضح أن ٤٣ في المئة من الرجال يؤدون الصلاة خمس مرات كل يوم. أما صلاة الجمعة، فيؤديها بانتظام ٨١ في المئة ممن سألتهم، و ١٦ في المئة منهم بصورة غير منتظمة. وعندما ننظر إلى هذه البيانات مقارنة ببيانات أخرى في المسح نفسه، فإنها تلقي ضوءاً هاماً على الحياة الدينية لأهل القرية. ولقد سألت من شملهم المسح عما يفضلون: طريقاً معبداً، أم مسجداً، أم مستشفى، أم مدرسة، في قرية متطورة

بصورة جديدة. وبالنسبة لمعظم الناس، كان الخيار الأول هو المسجد، تليه المدرسة، ثم المستشفى، وأخيراً الطريق المعبد. ورغم أن المسجد هو الخيار الأول للأغلبية الساحقة، فإننا نجد أن أقل من ثلث السكان هم الذين يستخدمونه بالصورة المتوقعة منهم.

ويقول الدكتور رؤوف: «ليس هناك بيت واحد في أي مكان من باكستان يخلو من نسخة من القرآن»[١٤]. . إن مثل هذه الأقوال، حتى إذا ثبتت صحتها بصورة تجريبية، لا تكشف الكثير عن معتقدات وممارسات الناس. ولقد ذكرنا من قبل أن أهل القرية كثيراً ما كانوا يشيرون إلى القرآن والأحاديث النبوية في محادثاتهم. إلا أن نتائج المسح تبين أن ٢٦,٤ في المئة منهم فحسب هم الذين يستطيعون قراءة القرآن، بل إن نسبة أقل من ذلك هي التي تستطيع فهمه. وتشمل هذه النسبة أحد الإمامين، بالإضافة إلى القديسين (البير). ومن بين أولئك الذين يستطيعون القراءة، نجد أن أقل من النصف (٤٦,٤ في المئة) يقرأون بانتظام، وأن ١٤,٣ في المئة لا يقرأون مطلقاً ما تعلموه في طفولتهم المبكرة. ومن بين أولئك الذين لا يستطيعون القراءة، نجد أن ٧٥ في المئة لم يهتموا حتى بالاستماع إلى تلاوة القرآن على الإطلاق.

وقد قال أجلار، في حديثه عن قرية في جوجارات، إن «الناس يعرفون أسس دينهم، وهي الأسس التي تتداخل في صلب حياتهم بحيث تصبح طريقة للحياة بالنسبة لهم»[١٥]. والوضع في ساهيوال يختلف عن ذلك وبصورة كبيرة. إذ نجد أن ١٧ في المئة فقط هم الذين يستطيعون ذكر كل الأركان الخمسة للإسلام بشكل صحيح، وأن ٨٣ في المئة قد أخطأوا خطأً واحداً على الأقل[١٦].

ويذكر سلوكوم وآخرون أنه على العكس من الاعتقاد الشائع، فإن ٣٨,٨ في المئة من الرجال، و ٦٤ في المئة من النساء، قد «صاموا كل الشهر، أو كله تقريباً»[١٧]، أي شهر رمضان. ورغم أنني لا أملك بيانات يمكن مقارنتها بذلك، فإن ملاحظاتي الخاصة تحدوني للاعتقاد بأن الوضع في ساهيوال مماثل لذلك.

ويبدو أن الاختلافات المهنية بين أهل القرية تؤثر بصورة كبيرة على المعرفة بالإسلام وممارسته. ومثلما ذكرنا من قبل، فإن الاختلاف المهني الرئيسي هو بين المزارعين وغير المزارعين. ويظل السؤال المطروح هو: ما هي الاختلافات بين المزارعين وغير المزارعين فيما يتعلق بالمعرفة الدينية وأداء الشعائر. لا يقتصر الأمر على أن المزارعين لا يمتلكون سوى معرفة بسيطة بالواجبات في الإسلام، بل إنهم أيضاً متخلفون كثيراً في ممارساتهم. إلا أنه لا ينبغي أن يؤخذ ذلك على أنه ينعكس على نقاء المشاعر الدينية لدى المزارعين. فبالمقارنة بغير المزارعين، نجد أن المزارعين يقضون

أكثر وقتهم في الحقول. كما أن علمهم، الذي تتحكم فيه نزوات الطبيعة إلى حد كبير، لا يترك لهم متسعاً كبيراً لممارسة دينهم بصورة منتظمة. فغالباً ما يضطر المزارع للبقاء خارج بيته طوال الليل ليروي محصوله، أو لقضاء طوال نهاره في الحصاد قبل عودة الأمطار والعواصف والجراد. وعلى العكس من ذلك، فإن غير المزارعين يستطيعون تنظيم «روتين» عملهم. كما يتاح لهم أيضاً وقت فراغ أكبر، مما يتيح لهم تعلم أشياء كثيرة عن دينهم.

إن أهل القرية يؤمنون بالإسلام، إلا أن مفهومهم للإسلام قد تأثر إلى حد كبير بأوضاع حياتهم. فعلى حين يذكر بعض القرويين الأركان الخمسة للإسلام بشكل صحيح، فإن الآخرين يعتقدون أنها تشمل فضائل أخرى ضرورية للإنسجام والازدهار في القرية. وهكذا، فإن الكثيرين يعتقدون أن الاخلاص في العمل والنزاهة والأخلاق الجنسية الصالحة من بين الأركان الخمسة للإسلام. وبالمثل، عند سؤالهم عما يعتبرونه أشد الخطايا، قال كثيرون إنها أعمال من قبيل غش الجيران، أو ممارسة الجنس مع زوجة شخص آخر، أو عدم القدرة على رعاية أسرة المرء. وفي اعتقادي إن الدين بالنسبة للقرويين هو مثل أعلى وتطلع إلى حياة صالحة، إلا أنها حياة تحول ظروفهم دون تمتعهم بها أو ممارستهم لها. إنها حياة يستطيعون فيها تلبية الحاجات اليومية لوجودهم، دونما استغلال أو ظلم.

خلاصة واستنتاجات

يوصف أهل القرية، بمن فيهم غير المزارعين، على أنهم فلاحون. ويرى علماء الأنثروبولوجيا أن فئة الفلاحين ينبغي ألا تشمل سوى مزارعي الريف. إلا أنه، إتفاقاً مع فوستر، أعتقد أن «معيار التعريف لا بد وأن يكون خاصاً بالبنية والعلاقات، وليس مهنياً»[١٨]. وفي ساهيوال، نجد أن ٥٠ في المئة من السكان ليسوا مزارعين، رغم أنهم يتعيشون من العمل الزراعي لأقرانهم من سكان القرية، وفي بعض الحالات، يقومون هم أنفسهم بحرف تتصل بالزراعة. إلا أنه بغض النظر عن المهنة التي يعملون فيها، فإن غير المزارعين يحتلون مواقع في البنية الاجتماعية مماثلة لتلك التي يحتلها المزارعون.

ويشكل القرويون معاً مجتمعاً جزئياً، ويرتبطون بالمجتمع الأكبر من خلال الروابط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية. وهم يخضعون إقتصادياً وسياسياً للنظام الاجتماعي الأكبر، بمعنى أنه يتم نقل فائض عملهم إلى «المجموعة المهيمنة من الحكام»[١٩] الذين يعيشون في مراكز السلطة.

وينبغي ألا يؤخذ الوصف السابق للحياة الدينية في ساهيوال على أنه يشير فحسب إلى السمات المنفردة لهذه القرية. فالنتائج العامة التي انتهينا إليها إنما تنطبق على كل سكان القرى الذين يحتلون مواقع مماثلة في البنية الاجتماعية في باكستان. والأكثر من ذلك، إن استعراض الأدبيات يشير إلى أن بعضاً من النتائج التي ناقشناها فيما سبق لا تقتصر على باكستان، وإنما تنطبق أيضاً على الفلاحين في بلدان أخرى. ويقول فيبر، «في الهندوسية، وفي اليهودية، وفي الإسلام، يظل الريف مشكوكاً في أمره من الناحية الدينية. وكذلك أيضاً في المسيحية المبكرة، حيث كان الريفي الذي يعيش في الريف (باجوس pagus) يسمى ببساطة باجانوس paganus، أي الوثني. وحتى العقيدة الرسمية لكنائس العصور الوسطى، التي وضعها القديس توماس الأكويني، كانت تعامل الفلاح بصورة أساسية كمسيحي من مستوى أدنى، ولم تكن تكنّ له إلا تقديراً قليلاً للغاية في أحسن الأحوال. أما التمجيد الديني للفلاحين والإيمان بالقيمة الخاصة لتقواهم، فهما نتاج للتطور الحديث للغاية»[٢٠]. وفي المناطق الحضرية في باكستان، نصادف اعتقاداً شعبياً بالتدين العظيم للفلاحين، وهو ببساطة أمر غير صحيح، كما توضح البيانات.

وفي وصفه للفلاحين، يتحدث وولف عن المأزق والتناقضات الكامنة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية للفلاحين. فمن ناحية، يتعين على الفلاحين تلبية المطالب وحل التوترات في الأسرة والجماعة، كما يتعين عليهم من الناحية الأخرى خدمة مصالح الجماعة المهيمنة والإبقاء على الصلة بالنظام الاجتماعي الأكبر. وهكذا، فإن وظيفة أفعال الفلاحين وأفكارهم ومعتقداتهم واحتفالاتهم تتمثل في التعامل مع «الأزمات المحتومة للحياة، والفشل، والمرض، والموت»[٢١]، والحفاظ على التضامن في الجماعة. وفي نفس الوقت، فإن بعضاً من نفس الأفكار والأفعال والاحتفالات تعيد تأكيد الصِلات بالمجتمع الأكبر. ومهمة الربط بين «إدراك الفلاحين للمقدسات، وأساليب ربطه بمعتقدات وأساليب المجتمع الكلي، تقع عادة في أيدي المتخصصين الدينيين»[٢٢]. ولقد رأينا أن المتخصصين الدينيين في البنجاب هم الأئمة والقديسون (البير)، وهم يمثلون «التراث العظيم»، ولكنهم ينتمون إلى «التراث الصغير». ويتحدد نجاحهم أو فشلهم بناء على مقدرتهم على التوفيق بين المعتقدات وممارسات الفلاحين، وربط التراث الصغير بالتراث العظيم.

ولقد أظهرت المناقشة السابقة أيضاً أن معتقدات أهل القرية وممارساتهم ورؤيتهم للعالم تتأثر بالأوضاع المادية لحياتهم. وبالنسبة لكثير من المسلمين الهنود المتعلمين الذين كانوا يؤيدون قادتهم، ربما كانت دولة باكستان الإسلامية ترمز إلى

تحقق أحلامهم ومطامحهم. إلا أن أحلام ومطامح الفلاحين كانت تتمثل دائماً في التحرر من الحاجة والمعاناة والاستغلال. ولا يبدو أن قيام باكستان قد ترك أثراً كبيراً، إن كان قد ترك أي أثر على الإطلاق، على حياة الفلاح العادي. وبالنسبة لأهل قرية ساهيوال، كان التغيير الهام الوحيد الذي أسفر عنه قيام باكستان يتمثل في رحيل المرابين من الخاتري. وهكذا، وحتى اليوم، يشير أهل القرية إلى أحداث عام ١٩٤٧ على أنها ببساطة «عندما رحل الخاتري»، وليس باعتبارها «الاستقلال» أو «تقسيم الهند». وفي مجال الحياة الدينية، فإن وضع الفلاح في البنية الاجتماعية يجعله نفعياً ومحافظاً. ورؤيته للعالم تختلف بصورة كبيرة عن رؤية مالك الأرض أو عن رؤية المثقفين في الحضر، بل إنها تتناقض فعلاً مع هذه الرؤى الأكثر تعقيداً، في بعض الجوانب. فمثقفو الحضر، مثل ملاك الأرض يحتلون وضعاً مختلفاً في البنية الاجتماعية، وهو الوضع الذي يعتمد وجوده على استغلال وإخضاع الفلاحين. ولا يمكن التوفيق بين هاتين الرؤيتين للعالم، ما لم تتم عملية إعادة ترتيب للبنية الاجتماعية. وفي الفقرة الأولى من هذا البحث، قلنا أن إشتراك كل قطاعات المجتمع هو أمر ضروري لتطوير أيديولوجيا مقبولة من الجميع. إلا أن هذا البحث قد أظهر أن مثل هذا التطور ليس ممكناً، طالما ظلت توجد أوضاع مادية مختلفة لمختلف القطاعات، فوضع الجماعة في البنية الاجتماعية هو الذي يحدد رؤيتها للعالم. وأعتقد أنه لكي تظهر إيديولوجيا إسلامية حقيقية، فإن من الضروري أولاً خلق مجتمع المساواة، مجتمع لا يستخدم فيه الدين كمجرد أداة إضافية لإبقاء الناس جهلة ومضطهدين.

هوامش الجزء (ب) من الفصل السادس

(١) Mohammad Iqbal. *Speeches and Statements*. Quoted in Theodore De Bary: *Sources of Indian Tradition*. Columbia University Press. N.Y. 1958, Vol. 11, p. 212.

(٢) Robert Redfield. «The Social Organization of Tradition»: *The Far Eastern Quarterly*, Vol. XV. No. 1, November 1955.

وكان ريدفيلد أول من استخدم هذه المفاهيم لدراسة المجتمع الفلاحي.

(٣) Sir Denzil Ibbetson. *Punjab Castes*. Government Printing Press, Lahore 1916. p. 14.

(٤) Baden Henry Baden-Powell. *The Indian Village Community*. Longman, Green, London. 1896.

(٥) *Punjab District Gazetteer*. Vol.XXXA. *Shahpur District*. Government Printing Press. Lahore. 1917. p. 80.

(٦) Ibbetson. *op.cit.* p. 24.

(٧) Ibbetson. *op.cit.* p. 25.

(٨) W.L.Slocum, Akhtar and Sahi. *Village Life in Lahore District.* Social Sciences Research Center. Punjab University. Lahore. 1959. p. 39.

(٩) V. I.Lenin. *Socialism and Religion.* Foreign Language Publishing House, Moscow. p. 6.

(١٠) Saghir Ahmad. *Class and Power in a Punjabi Village.* Ph.D. dissertation, Michigan State University. East Lansing., 1968.

(١١) للإطلاع على مناقشة من هذا النوع، أنظر بحثي:

« Social Stratification in a Punjabi Village», in *Contributions to Indian Sociology,* No. IV, 1970.

(١٢) McKim Marriott. *Caste Ranking and Community Structure in Five Regions of India and Pakistan.* Deccan College, Poona, 1965, p. 63.

(١٣) Slocum, *op.cit.* pp. 39-40.

(١٤) Abdur Rauf. *Renaissance of Islamic Culture and Civilization.* Mohd. Ashraf Press. Lahore, 1965. p. 152.

(١٥) Zekiye Eglar. *A Punjabi Village in Pakistan.* Columbia University Press, New York, 1960. p. 71.

(١٦) لعلم القراء من غير المسلمين، فإن أركان الإسلام الخمسة هي : شهادة «لا إلـه إلا الله، وأن محمداً رسول الله»، وأداء الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً.

(١٧) Slocum. *op.cit.* p. 40.

(١٨) J.M.Potter, M.N. Dias and G.M.Foster. *Peasant Society. A Reader.* Little Brown. Boston, 1967. p. 6.

(١٩) Eric Wolf. *Peasants.* Prentice-Hall. New Jersey. 1966, p. 4.

(٢٠) Eric Woif. *Ibid.* p. 105.

أنظر أيضاً: Max Weber. *The Sociology of Religion.* Beacon Press. 1963.

وخصوصاً الصفحات ٨٠ - ٩٤، وأنظر أيضاً:

Joachim Wach. *Sociology of Religion.* The University of Chicago Press. 1944. esp. 262-267.

(٢١) Wolf. *op.cit.* p. 96.

(٢٢) Wolf. *Ibid.* p. 100.

الفصل السابع :

القوميات والأقليات

أ ـ البالوش والباتان : الصراع بين الحكومات والقبائل*

روبرت ج. ورسينج

تؤكد دراسة حديثة ذات رؤية ثاقبة، قام بها شهيد جاويد بوركي، أن الضعف السياسي والاقتصادي المعاصر في باكستان إنما يرجع أساساً إلى أن المجتمع الباكستاني قد «ولد في حالة استقطاب»[1]. ويقول إن التقسيم قد أدى إلى تدفق هائل قوامه حوالى ثمانية ملايين شخص من اللاجئين النازحين من الهند (المهاجرين). وبحلول وقت إجراء تعداد عام ١٩٥١، كانوا يشكلون ٢٥ في المئة تقريباً من سكان ما يشكل باكستان الآن، وأكثر من ٤٦ في المئة من سكان أكبر ١٩ مدينة (كانوا يشكلون أكثر من ٥٧ في المئة من سكان كراتشي، التي كانت العاصمة وقتئذ). وكان معظمهم من سكان الحضر الناطقين باللغة الأوردية، وجاؤوا معهم برؤية ثقافية تختلف تماماً عن رؤية المجتمع الريفي المحلي الذي جاؤوا إليه. ولما كانوا هم الذين قادوا حركة باكستان في الهند، فقد تولوا قيادة المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الجديدة في باكستان. وقاموا بتشكيل هذه المؤسسات بحيث تتوافق مع مطامحهم، بما كان يشكل تهديداً جوهرياً للمصالح التقليدية لملاك الأرض، وبما كان يضع أساساً للتناحرات اللاحقة بين الجماعات.

ومع انقسام باكستان بهذا الشكل إلى «داخليين» و«خارجيين»، فقد تعثرت منذ اللحظة الأولى جهودها لتوحيد وإقامة مؤسسات مستقرة في ظروف صعبة بالفعل، وهي التي كانت تتمثل في التعددية العرقية، والتفاوت الاجتماعي الحاد، والانفصال الجغرافي بين شطريها. ويقول بوركي إن استمرار الأزمات الدستورية وأزمات

---

* نشر في كتاب: Robert G. Wirsing: *The Baluchis and Pathans;* Minority Rights Group; Report No. 48, London, 1981.

المؤسسات في باكستان لا يرجع فحسب إلى أن القيادة الباكستانية كانت تفتقر إلى الخبرة السياسية، أو إلى نقص الموارد الاقتصادية لشعبها، وإنما كان يرجع إلى أن اصطفاف المصالح المنبثقة عن التقسيم لم يكن في جوهره قابلاً للتسوية والتوفيق - على الأقل في إطار الديمقراطية الغربية[٢].

وبغض النظر عن السبب، فإن الحقيقة السافرة تتمثل في أنه بعد غزل قصير مع الديمقراطية البرلمانية في أوائل الخمسينات، استسلمت باكستان لمرض استبدادي لم تشف منه على الإطلاق. ومنذ الاستقلال عام ١٩٤٧، تم وضع خمسة مشروعات لدساتير، صدر ثلاثة منها (دساتير أعوام ١٩٥٦ و١٩٦٢ و١٩٧٣). كما شهدت البلاد ثلاث فترات من الأحكام العرفية (١٩٥٨/١٩٦٢ و١٩٦٩/١٩٧١ ومنذ عام ١٩٧٧ حتى الآن). وخاضت باكستان ثلاث حروب مع الهند (وهي حروب ليست منفصلة بأي حال من الأحوال عن أوضاعها الداخلية المضطربة)؛ ومنيت في الحرب الأخيرة (١٩٧١) بهزيمة عسكرية ساحقة، وخسرت شطرها الشرقي (باكستان الشرقية) وأكثر من نصف سكانها. وقد تركت كل هذه التطورات - بالإضافة إلى إحساس عميق بعدم الأمان فيما يتعلق بنوايا جيرانها وباستمرار الشعب في الالتزام بفكرة باكستان - أثراً عميقاً على علاقة الحكومة بالجماعات القبلية في منطقة الحدود الغربية، وعلى قدرتها على إقرار حل سلمي للخلافات مع هذه الجماعات.

سياسات الحكومة تجاه المناطق القبلية

كان النظام الذي طوره البريطانيون لحكم إقليم الحدود الشمالية الغربية وبالوشستان يتألف من ثلاثة مكونات إقليمية رئيسية: (١) الإمارات التي تتمتع بشبه الاستقلال الذاتي، (٢) الأراضي الخاضعة للإدارة المركزية (الوكالات القبلية للحدود الشمالية وإقليم بالوشستان التابع للمندوب السامي)، (٣) المناطق المأهولة بالسكان والخاضعة للإدارة المحلية (إقليم الحدود الشمالية الغربية التابع لحاكم الإقليم).

ومنذ الاستقلال، تم إلغاء كل الامارات (أربع إمارات في بالوشستان، وأربع أخرى في إقليم الحدود الشمالية الغربية)، وبحلول عام ١٩٧٠، كان قد تم إخضاعها بالكامل للإدارة الاقليمية. أما أراضي بالوشستان التي كانت خاضعة للإدارة المركزية، فقد أصبحت الآن خاضعة رسمياً للإدارة الإقليمية. أما في إقليم الحدود الشمالية الغربية، فقد ظلت هذه الأراضي بشكل أساسي خاضعة للإدارة المركزية، وإنْ كان تم إخضاع بعض أجزائها للإدارة الاقليمية المنتظمة بمرور السنين. واعتباراً من عام ١٩٧٢، كان إجمالي المناطق القبلية المحددة بوجه خاص في باكستان

يبلغ ١٤ منطقة - عشر مناطق في أقليم الحدود الشمالية الغربية (وهي الأراضي الخاضعة للإدارة المركزية السابق ذكرها)، وثلاث مناطق في بالوشستان (بوجتي وماري وكاتشهي)، ومنطقة واحدة في إقليم البنجاب المتاخم لإقليم بالوشستان (منطقة ديرا غازي خان).

ولما كان اهتمام البريطانيين ينصب في الأساس على أمن الحدود، فقد حكموا الوكالات القبلية ومعظم أقليم بالوشستان من خلال وكلاء سياسيين، عهد إليهم في الأساس بمهام حماية الأمن وإقرار السلام. وتم الابقاء على العرف القبلي المعهود، الذي تضطلع بتطبيقه المجالس القبلية (الجيرجا) بموجب ما يسمى «قوانين جرائم الحدود».

ولا يزال معمولاً بقوانين جرائم الحدود حتى اليوم، في شكل معدل إلى حد ما. وبوجه عام، فإن القوانين المركزية والاقليمية ليست مطبقة في أي من المناطق القبلية، وإن كان من الجائز تطبيق هذه القوانين فيها حسب مشيئة الحكومة المركزية (وهو ما حدث في بعض الحالات).

وهكذا، فمن الناحية الإدارية، كان هناك قدر كبير من الاستمرارية البنيوية والاجرائية في سياسة الحكومة القبلية، من الفترة البريطانية إلى فترة باكستان المستقلة. وفي بعض الجوانب، أثبتت السياسة البريطانية حقاً تشبثها الشديد بالبقاء. ويتضح ذلك بوجه خاص في نمط التجنيد في القوات المسلحة لباكستان.

فالفكرة البريطانية القائلة بأن بعض الجماعات العرقية في الهند تتمتع بقدرات رجولية أو حربية تفوق ما تتمتع به الجماعات الأخرى، قد أسهمت في أن تكون سياسة التجنيد العسكري غير متوازنة إلى حد كبير. وكان مسلمو البنجاب - وهم أكبر مجموعة منفردة في الجيش الهندي البريطاني في وقت الاستقلال - هم أكثر المستفيدين من هذه السياسة. إلا أن الباتان من إقليم الحدود الشمالية الغربية كانوا أيضاً ممثلين بصورة كثيفة على وجه الخصوص. ورغم أن الحكومة الباكستانية كانت تمتنع دائماً عن إذاعة بيانات تفصيلية عن التركيب العرقي للضباط والمجندين على حد سواء، فإن الأدلة المتاحة تشير بقوة إلى أن تقليد «الأجناس المحاربة» لا يزال حياً يرزق، وأن الباتان ما زالوا يستفيدون منه، على الأقل بنفس القدر الذي يستفيد به البنجابيون.

وفي تحليل حديث للعسكريين الباكستانيين، يقول ستيفن كوهين إن النسب المئوية للتجنيد العرقي منذ الاستقلال لم تتغير بصورة كبيرة عما كانت عليه في ظل الحكم البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية. ووفقاً للأرقام التي يقدمها كوهين، فإن

نسب التجنيد البريطاني في ذلك الوقت، من المناطق التي تشكلت منها باكستان فيما بعد، كانت ٧٧ في المئة من البنجاب، و ١٩,٥ في المئة من إقليم الحدود الشمالية الغربية، و ٢,٢ في المئة من السند، وحوالى ٠,٠٦ في المئة من بالوشستان[٣]. ويقول مؤلف آخر إنه من بين جنرالات الجيش الباكستاني البالغ عددهم ٢٤ جنرالاً في حزيران/يونيو ١٩٥٩، كان هناك ١١ من الباتان و ١١ من البنجاب[٤]. وفي رأي الباحث البارز شهيد جاويد بوركي، أنه مع وصول بوتو إلى الحكم في السبعينات، كان الباتان قد صاروا يحتلون موقعاً مهيمناً في المؤسسة العسكرية بالبلاد، إلى الحد الذي خشي معه بوتو فيما يبدو أن تؤثر هويتهم العرقية ـ الاقليمية على ولائهم له، فشرع في إجراء عملية كبرى لإعادة تنظيم سلك الضباط في الجيش[٥].

وعلى حين أنه لا جدال في أن كثيراً من الباتان قد ارتقوا إلى مناصب بارزة بين العسكريين، فإنه من السهل المبالغة في شأن الفائدة الجماعية التي تحققت للباتان ككل من سياسة التجنيد العسكري. ويتمثل أحد أسباب ذلك في أن عدد المناطق التي جاء منها المجندون العسكريون بوجه عام هو عدد محدود بصورة تثير الدهشة. إذ أن ٧٥ في المئة من إجمالي الجنود السابقين قد جاؤوا من ثلاث مناطق في البنجاب (روالبندي وجيلوم وكامبلبور) ومنطقتين (مأهولتين) في إقليم الحدود الشمالية الغربية (كوهات وماردان)[٦]. ومن هنا، فإن معظم إقليم الحدود الشمالية الغربية، بما في ذلك الوكالات القبلية، ليس ممثلاً في صفوف العسكريين إلا بصورة ضعيفة. كما يتمثل سبب آخر في أن التحول الاجتماعي الذي تحدثه الحياة العسكرية يسهم بصورة لا جدال فيها في تمييع الثقافة القبلية، في الوقت الذي قد لا ينجح فيه في بث الروح القومية في كل مجند من الباتان. وحقاً، فإن أيوب خان كان ينتمي إلى **الباتان ـ التارين**. إلا أنه تربى في منطقة لا تتحدث لغة الباشتو (هازارا) في إقليم الحدود الشمالية الغربية، كما تلقى تعليمه في إطار تراث بعيد كل البعد عن تراث أقاربه الاسميين. وإذا كان حكمه الذي استمر عشر سنوات قد شكل «راج الباتان»، فينبغي أن نفهمه على أنه كان حكم الباتان الذين فقدوا هويتهم القبلية فحسب.

والقول بذلك لا يعني إزدراء إنجاز الباتان ـ أو التقليل تماماً من المزايا التي استمدها الباتان كمجموعة من بروز كثير من الأفراد الباتان بين العسكريين. فمن الواضح أن مثل هذا الوضع لن يكون معقولاً في بلد كثيراً ما خضع لحكم العسكريين. ولا يحتاج المرء إلا لمقارنة وضعهم بوضع البالوش، ليدرك الأهمية السياسية الممكنة على المدى البعيد التي يعلقها الباتان على سياسة التجنيد العسكري الانتقائي بدرجة كبيرة.

كان البريطانيون يصنفون البالوش ضمن الأعراق المحاربة. إلا أن تجنيدهم في صفوف العسكريين كان يتم بأعداد صغيرة جداً، ربما بسبب قلة تكيفهم مع الحياة العسكرية بالمقارنة بالباتان. وكما أشرنا من قبل، يبدو أن ذلك ما زال هو الوضع في الوقت الراهن. وليس هناك أي احتمال على الإطلاق لأن يتطور «راج البالوش» من المؤسسة العسكرية في باكستان.

ونضيف أن ضعف تمثيل البالوش بين العسكريين هو مجرد جانب واحد فحسب من جوانب ضعفهم السياسي في باكستان. فتمثيلهم ضعيف بنفس القدر في البيروقراطية. فقلة قليلة من البالوش يحتلون مناصب رئيسية في الحكومة المركزية في باكستان، بحيث يستطيعون أن يؤثروا بشكل فعال على عملية التغيير في موطن البالوش. فمن بين ١٧٩ شخصاً تولوا مناصب وزارية مركزية في باكستان في الفترة من عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٧٧، لم يكن هناك سوى أربعة فحسب من البالوش العرقيين، وفقاً لما كشفته دراسة حديثة. وكان واحد فقط من هؤلاء الأربعة (أخضر بوجتي) هو الذي تم تعيينه قبل السبعينات[٧]. وحتى داخل إقليمهم، ظل البالوش مستبعدين بصورة تكاد أن تكون كاملة عن مواقع اتخاذ القرار حتى أوائل السبعينات. ووفقاً لأحد التقديرات، فإنه من بين إجمالي الموظفين المدنيين من كل نوع في بالوشستان عام ١٩٧٢، والذين يصل عددهم تقريباً إلى ٤٠,٠٠٠ موظف (في بداية فترة بوتو)، كان ٢٠٠٠ منهم فقط (٥ في المئة) من البالوش؛ وذكر نفس هذا المصدر أن معظمهم كان يشغل وظائف متدنية[٨]. أما بعد ذلك، فإن الفترة الوجيزة من الإدارة الذاتية الاقليمية قد أطلقت إتجاهاً نحو زيادة التجنيد القبلي المحلي في المناصب الرسمية.

وهناك قدر من المفارقة يتمثل في أن وضع البالوش في إقليم البنجاب المجاور كان أفضل في هذا الصدد مما هو عليه في بالوشستان. ويقول أحد المصادر إنه في آخر وزارة إقليمية للبنجاب خلال حقبة بوتو، كان ثلاثة من وزرائها الاثني عشر ينحدرون من أصول بالوشية. وإذا ما قورنت إنجازات البالوش العرقية من هذا النوع بالفتوحات التي قام بها البالوش فيما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر، فمن الأرجح أنها لن تكون مكسباً مادياً كبيراً في نظر البالوش القبليين في بالوشستان.

ومن الواضح أن السياسة البريطانية تجاه المناطق القبلية قد تركت بصماتها على باكستان المعاصرة. إلا أنه من الناحية الأساسية، إنتهجت الحكومة الجديدة خطاً يختلف للغاية عن الخط الذي اتبعه البريطانيون، وهو الشيء الذي ربما كان ضرورياً

لأنها كانت تعتبر مناطق الحدود جزءا لا يتجزأ من الدولة الجديدة، وليس مجرد حواجز حدودية. وعلى حين أن الاتساق في السياسة القبلية لم يكن بالتأكيد من سمات الثلاثين عاماً من الاستقلال، فقد كان واضحاً أن الاتجاه الجوهري يتمثل في تسارع وتكثيف الضغوط من أجل إدماج المناطق القبلية بصورة أكثر احتمالاً في التيار الرئيسي السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد. والتجمع البطيء، وإن كان محتوماً فيما يبدو، لهذه القوى الدافعة نحو الارتباط بالمركز يبدو واضحاً في تطور الأحداث منذ عام ١٩٤٧.

أ ـ الفترة الأولى لما بعد الاستقلال (١٩٤٧ ـ ١٩٥٧)

على مدى ما يقرب من عقد من الزمان بعد الاستقلال، إنتهجت الحكومة إزاء المناطق القبلية سياسة يمكن وصفها كأفضل ما يكون على أنها سياسة «الاهمال الحميد». فلم تحتفظ إلا بوضع عسكري متواضع للغاية، حيث تخلت عن بعض المعسكرات، وتركت حالة الطرق تتدهور في كثير من المناطق. وحسبما يقول جيمس سبين، فإن السيطرة الحكومية على أجزاء من مناطق الباتان القبلية ربما تكون قد تدهورت حقاً في تلك الفترة[٩]. ورغم تزايد الإنفاق الاقتصادي بصورة مضطردة، فإن الجهود الرئيسية للتنمية الاقتصادية كانت غائبة على نحو ملحوظ في كافة أنحاء الحزام القبلي بشكل فعلي.

ولم تعزف الحكومة المركزية بالكامل عن استخدام القوة المسلحة خلال هذه السنوات الأولى، في جهودها لإقرار سلطة الحكومة في المناطق القبلية. ففي ربيع عام ١٩٤٨، على سبيل المثال، لجأت إلى استخدام القوة العسكرية لإجبار ولاية كالات Kalat على الانضمام إلى باكستان، حيث كان حاكم الولاية مير أحمد يار خان قد عقد عزمه على تحقيق الاستقلال[١٠]. إلا أن ما خفف من استخدام الحكومة للإجبار القسري في هذه الحالة كان تصرفها اللاحق بعد بضع سنوات، عندما شكلت **إتحاد ولايات بالوشستان** (١٩٥٢ ـ ١٩٥٥)، الذي أتاح للأمراء درجة ملموسة من الاستقلال الذاتي، وأجل يوم تصفية الحساب معهم. وعلى حين أن المناطق القبلية لم تكن تتمتع إلا بالقليل جداً من التقدم الاقتصادي في تلك الفترة، فإنه يتعين مقابلة هذه الحقيقة بالقدر الكبير من الاستقلال الذاتي السياسي الذي تمتعت به هذه المناطق.

ب ـ فترة أيوب خان (١٩٥٨ ـ ١٩٦٩)

على العكس من الفترة الأولى لما بعد الاستقلال، والتي سادت فيها سياسات الاقتصاد الحر، فإن حقبة أيوب خان الطويلة التي أعقبتها قد تميزت بالتأكيد القوي

للسلطة المركزية في كل جوانب علاقتها بالمناطق القبلية بصورة فعلية. وكانت هذه العملية تجري بالفعل بحلول عام ١٩٥٥، بإعلان مشروع الوحدة الواحدة One Unit (إدماج باكستان الغربية في إقليم واحد). واكتسبت هذه العملية دفعة إضافية من جراء الانهيار النهائي للمؤسسات البرلمانية وفرض الأحكام العرفية في ظل حكم الماريشال أيوب خان عام ١٩٥٨. وزاد أيوب خان بصورة واسعة من سلطات العسكريين، بما في ذلك زيادة الحاميات العسكرية في المناطق القبلية. كما أصدر دستوراً جديداً أكثر استبداداً بكثير (١٩٦٢)، وأقام في أنحاء باكستان شبكة من المؤسسات التمثيلية المحلية التي يوجهها المركز (الديمقراطية الأساسية)، وشجع مجموعة متنوعة من برامج التنمية في المناطق القبلية، وأيد بصورة ثابتة السلطة المتزايد على نحو مضطرد للبيروقراطية المركزية المتضمنة في النظام الاقليمي للوحدة الواحدة.

جدال الوحدة الواحدة

كانت الخطة المطروحة في منتصف الخمسينات، لدمج مختلف كيانات باكستان الغربية في إقليم واحد، هي في الأساس علاج للمأزق الدستوري الذي كان يهدد وحدة شطري باكستان في ذلك الوقت. فإقامة الوحدة الواحدة كانت وسيلة لعرقلة اللعب على أوتار الخصومات العرقية من جانب باكستان الشرقية (البنغال) في الغرب، والمساعدة بالتالي على زيادة القبول بالتكافؤ الدستوري بين الشطرين في الجمعية الوطنية. وكمحصلة جانبية، كان مأمولاً أن تساعد هذه الخطة في ضمان إدارة أكثر إنصافاً وكفاءة. ولكن كما اتضح، فإن الانجاز الرئيسي للخطة في الغرب كان يتمثل في إضفاء الشرعية على الشكاوى المتعددة للأقليات العرقية - اللغوية (السنديين والباتان والبالوش) ضد الأغلبية البنجابية، دون أن تسهم الخطة كثيراً في تقوية الأواصر، إن كانت قد أسهمت بشيء على الإطلاق.

وكجزء من الحل الوسط الذي تم بغرض كسب قبول أوسع لنظام الوحدة الواحدة في باكستان الغربية، قبل البنجابيون ذوي الأكثرية العددية صيغة تمثيلية في غير صالحهم في الجمعية الوطنية. إلا أن هذا التنازل السياسي الحسن النية (الذي جرى سحبه عام ١٩٦٧) قد صار بلا معنى من جراء الاستبداد الذي فرضه أيوب خان على البلاد لأكثر من عقد من الزمان، بدءاً بإعلان الأحكام العرفية عام ١٩٥٨. ومنذ ذلك الحين، وحتى حل نظام الوحدة الواحدة فور سقوط أيوب خان عام ١٩٦٩، كان هذا النظام يشكل بؤرة مناسبة لشكاوى الأقليات من كل الأنواع، وهي الشكاوى النابعة من السيطرة البنجابية على الحكومة.

وضمن أشياء أخرى، كانت الحكومة متهمة بزيادة التفاوت الاقتصادي الواسع بالفعل بين الأقاليم، من خلال منح البنجاب نصيباً من الأموال العامة للتعليم والصحة ومشروعات التنمية الأخرى لا يتناسب مع حجم الاقليم (البنجاب)، كما كانت متهمة ببذر بذور الشقاق بين غير البنجابيين بمحاباة بعض الطوائف في مناطق خارج البنجاب، وبفرض الثقافة البنجابية على البلاد[11].

وكانت المعارضة لنظام الوحدة الواحدة قوية بين كل من الباتان والبالوش، إلا أن التحريض ضد هذا النظام إتخذ أشكالاً عنيفة بوجه خاص في بالوشستان. ففي ذلك الاقليم، ولأكثر من عام في أواخر الستينات، كان هناك وضع يصل في بعض الأحيان إلى حد العصيان السافر بين قبيلة البوجتي الكبيرة التي تعيش في منطقة سيبي وبين الحكومة المركزية.

وكان ما أثار عداء البوجتي هو ما شعر أهل القبيلة أنه أسلوب ذو دوافع سياسية إنتهجته الحكومة في توزيع الأراضي المروية النادرة والثمينة للغاية في الاقليم. ففي أواخر آب/أغسطس ١٩٦٧، أعرب أهل قبيلة البوجتي عن سخطهم بفتح ثغرة كبيرة في قناة بات فيدر في خزان جودو، مما دفع بمياه الري لتجرف أراضي قبيلة منافسة، وتسبب في مشكلات خطيرة للحكومة. وتم إرسال قوات مسلحة لوقف اتساع العصيان، وفي أيار/ مايو ١٩٦٨، تم احتجاز أكبر خان بوجتي، السردار القوي لقبيلة البوجتي، بموجب قوانين الدفاع عن باكستان. وفي النهاية، تمت تسوية المسألة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩، ولكن فقط بعد وقوع العديد من الاشتباكات المسلحة والقصف الجوي وتكبد الجانبين خسائر فادحة[12].

جـ ـ فترة ذو الفقار علي بوتو (١٩٧١ ـ ١٩٧٧)

إبان عهد ذو الفقار علي بوتو، أصبح الميل نحو المركزية أوضح من ذي قبل. وعلى الرغم من حقيقة أنه قد أعيد تشكيل الأقاليم عام ١٩٧٠، ثم استمرار استقلالها الذاتي كما نص عليه بوضوح الدستور الذي أصدره عام ١٩٧٣، فقد استخدم بوتو موارد الدولة بصورة أوسع من أي من أسلافه في إخضاع الأقاليم للسلطة المركزية. ففي عهده، أضيفت سلطات دستورية أكبر إلى السلطة التنفيذية المركزية، كما أعيد تشكيل المؤسسات السياسية والاقتصادية والإدارية في البلاد في ظل التزام صارم بالسلطة المركزية. ولم يكن هناك سوى القليل من القيود التي روعيت في معاملة الخصوم السياسيين. ووقع القسط الأعظم من القمع على عاتق المناطق القبلية.

الحماية الدستورية للحقوق القبلية

أدى ضياع باكستان الشرقية (بنجلاديش) عام ١٩٧١ إلى إزالة بعض المشكلات التي كانت تعرقل من قبل بحث باكستان عن نظام دستوري. فقد زال انقسام البلاد الغريب إلى شطرين، كما زال أيضاً التقسيم غير المتوازن لثروة وموارد البلاد بين هذين الشطرين. كما زالت أيضاً الأقلية الهندوسية الكبيرة في الاقليم الشرقي. فلم يعد هناك الآن سوى إقليم واحد، يضم سكاناً أكثر تجانساً من الناحية الثقافية، ويكاد الإسلام أن يكون الغالب بينهم تماماً.

وقد قامت لجنة برلمانية متعددة الأحزاب (تضم أعضاء في المعارضة السياسية) اختيرت من الجمعية الوطنية المنتخبة عام ١٩٧٠، بإعداد مشروع دستور ١٩٧٣. وعلى حين أنه من المؤكد أن هذا الدستور قد صيغ بصورة أكثر «ديمقراطية» من دستور أيوب خان في أوائل الستينات، فقد كان مع ذلك مطبوعاً بشدة بفلسفة بوتو السياسية.

ويقر هذا الدستور البنية الإدارية الاتحادية التي أعيدت عام ١٩٦٩. كما يتضمن العديد من الضمانات لحقوق الأقليات العرقية، ومن بينها نص يحمي حق الجماعات في الاحتفاظ بلغة وطريقة كتابة وثقافة متميزة ونشرها (المادة ٢٨). وتعمل نصوص أخرى ضد التحيزات الضيقة والعنصرية والقبلية والطائفية والاقليمية (المادة ٣٣)، وتلزم الدولة بالقضاء على التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الأقاليم (المادة ٣٧)، وتطالب بتمكين أهالي كل أجزاء البلاد من المشاركة في القوات المسلحة (المادة ٣٩)، وتعترف بحق الجمعيات الاقليمية في اتخاذ الاجراءات اللازمة لتعليم ونشر اللغة الاقليمية إلى جانب الأوردو، وهي اللغة القومية (المادة ٢٥١). ويؤكد الدستور من جديد الوضع القانوني المنفصل للمناطق القبلية الخاضعة لقوانين جرائم الحدود (المادة ٢٤٧).

إلا أنه من الناحية الأساسية، كان دستور ١٩٧٣ يعزز سلطة رئيس الوزراء أكثر مما كان يحمي حقوق الأقليات القبلية أو غيرها. فالاستقلال الذاتي الاقليمي متوافر من حيث المبدأ، إلا أنه ليس هناك تفويض للسلطة[١٣]. كما أن الجمعية الوطنية تضم مجلساً للشيوخ يتألف من مندوبين من الأقاليم الأربعة بأعداد متساوية. إلا أنه على مدى عشر سنوات من صدور الدستور، كان هناك نص خاص (المادة ٩٦/٥) يلغي من الناحية العملية أية إمكانية لسحب الثقة من الحكومة.

والأكثر من ذلك إن الميول الاستبدادية الأولية في الدستور راحت تتضخم

تدريجياً من جراء التشريعات التي قلصت الحقوق الأساسية وعززت من سلطات الطوارىء التي تتمتع بها الحكومة المركزية. ومن أمثلة ذلك قانون الدستور (التعديل الخامس) الصادر عام ١٩٧٦، الذي قلص بصورة حادة ما تبقى من قيود قضائية على استخدام الحكومة للحجز التحفظي لملاحقة المعارضة السياسية[١٤]. ومن حيث الواقع على الأقل، إتضح أن دستور بوتو لم يكن قيداً على نظامه الاستبدادي بقدر ما كان امتداداً لهذا النظام.

التمرد في بالوشستان

فيما بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٧، إجتاح بالوشستان الشرقية عصيان قبلي واسع النطاق ضد حكومة باكستان. وشمل العصيان عناصر كبيرة من مجموعتي البالوش والبراهوي. وبحلول عام ١٩٧٤، كان يشترك في هذا الصراع ما يصل إلى ٥٥ ألفاً من رجال القبائل، من أبرزهم قبيلتي المينجال والماري. وكانوا يتصدون لقوة حكومية ربما كان قوامها يصل إلى ٧٠ ألف جندي، مزودين ببعض من أحدث الأسلحة الحربية وأكثرها قدرة على القتل. وكانت الخسائر فادحة في الجانبين: ويقدر سليج هاريسون أن ٥٠٠٠ على الأقل من المتمردين وأكثر من ٣٠٠٠ من جنود الحكومة قد لقوا حتفهم في مئات منّ الاشتباكات الدموية[١٥]. وخلال الصراع، قيل إن كميات كبيرة من الماشية قد نفقت، وتم قطع التدفق الطبيعي للمواد الغذائية إلى المناطق القبلية التي يسيطر عليها المتمردون في الإقليم، مما أدى إلى قدر كبير من المعاناة بين السكان المدنيين أيضاً.

وقالت الحكومة الباكستانية إن عصبة من الرؤساء القبليين (السردارات)، المصممين على مقاومة أي شكل من أشكال التغيير الاجتماعي ـ الاقتصادي من شأنه أن يضعف سلطتهم الاقطاعية المطلقة، هم الذين أثاروا هذا الصراع[١٦]. ورد الرؤساء القبليون ـ وهو ما يوافقهم عليه كثير من الباحثين ـ بأن التمرد قد نبع إلى حد كبير من عدم تقبل بوتو على الإطلاق لأية قيود على سلطته، وهي القيود التي كانت تجد رمزاً لها في الرؤساء ذوي العقلية الأكثر سعياً وراء الاستقلال الذاتي[١٧]. وقالوا بأن سبب سفك الدماء لم يكن يتمثل في نظام حكم قبلي بال، وإنما في رفض زعيم متعطش للسلطة نتائج انتخابات حرة ونزيهة.

وعندما تولى بوتو منصب رئيس باكستان في العشرين من كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، كان حزبه (حزب الشعب الباكستاني) يسيطر سيطرة تامة على إقليمي البنجاب والسند، ولكنه لم يكن يتمتع إلا بتأييد ضئيل جداً في إقليم الحدود الشمالية

الغربية أو بالوشستان. وفي الانتخابات العامة التي أجريت عام ١٩٧٠، لم يفز حزب الشعب الباكستاني إلا بمقعد واحد في الجمعية الوطنية على إقليم الحدود الشمالية الغربية، حيث حصل على أقل من ١٥ بالمئة من الأصوات الشعبية؛ كما عجز عن الفوز بأي مقعد في بالوشستان، حيث لم يحصل إلا على إثنين في المئة من الأصوات الشعبية. وكان أداؤه بنفس الدرجة من الضعف في الجمعيات الاقليمية، فلم يحصل إلا على أربعة مقاعد من بين أربعين مقعداً في إقليم الحدود الشمالية الغربية، كما لم يحصل على أي مقعد على الإطلاق من عشرين مقعداً في بالوشستان. ومن بين أحزاب المعارضة العديدة، برز حزب عوامي الوطني في أقوى الأوضاع، فقد فاز بثلاثة مقاعد في الجمعية الوطنية عن كل من إقليمي الحدود، كما فاز بثمانية مقاعد في الجمعية الاقليمية في بالوشستان، و١٣ مقعداً في الجمعية الوطنية في إقليم الحدود الشمالية الغربية. وفي ذلك الوقت، كان حزب عوامي الوطني أساساً عبارة عن تحالف إقليمي للبالوش والباتان ـ وكان رئيسه خان عبد الولي خان هو نجل الزعيم القومي الباتاني المخضرم خان عبد الغفار خان. وبشكل ما، كان الحزب الذي تأسس عام ١٩٥٧ هو السليل الايديولوجي لجماعة خوداي ـ خدمتجار.

وفي يوم ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، وبعد أيام من تولي بوتو رئاسة البلاد، حاول تخطي نتائج الانتخابات بتعيين أحد أتباعه، غوص باكش رئيساني، حاكماً لبالوشستان. إلا أنه تحت الضغط، عاد بوتو في آخر الأمر ووافق على أن يترك حزب عوامي الوطني، بالائتلاف مع حزب جمعية علماء الإسلام الديني المحافظ للغاية، يشكل الحكومة في كل من الاقليمين. وصار هذا القرار رسمياً فيما عرف باسم الاتفاق الثلاثي في السادس من آذار/مارس ١٩٧٢[١٨] وفي ٢٧ نيسان/أبريل، تولى زعماء حزب عوامي الوطني وحزب جمعية علماء الإسلام مقاليد الحكم في الاقليمين. وأصبح مير غوص باكش بيزنجو حاكماً لإقليم بالوشستان، كما أصبح السردار عطاالله خان مينجال رئيساً للوزراء، وكلاهما من زعماء قبائل البراهوي الذين يتمتعون بالقوة والاحترام. وتولى نفس المنصبين في إقليم الحدود الشمالية الغربية كل من أرباب اسكندر ومولانا مفتي محمود.

ولم تستمر هذه الصيغة التوفيقية إلا أقل من عشرة أشهر، حتى منتصف شهر شباط/فبراير ١٩٧٣، عندما استبدل بوتو الحاكمين معاً، وأقال حكومة بالوشستان، بينما استقالت حكومة إقليم الحدود الشمالية الغربية إحتجاجاً على ذلك. وبرر بوتو ما فعله بأن حكومة حزب عوامي الوطني وحزب جمعية علماء الإسلام قد سمحت ـ بل ورعت وشجعت على ـ انتشار الخروج على القانون والعنف في أنحاء الاقليم، وأن

هدفها، بالتنسيق مع قوى أجنبية معادية لباكستان، كان يتمثل في تفسخ البلاد ليس أقل. وعلى وجه الخصوص، فقد اتهم بوتو زعماء حزب عوامي الوطني في بالوشستان بتسليح حلفائهم القبليين سراً بأسلحة مسروقة من مخازن الحكومة، وبالاتجار غير المشروع في المواد الغذائية والأسلحة، والعرقلة السافرة للجهود الفيدرالية المبذولة لوقف تهريب الأسلحة إلى باكستان من الخارج، وبالتدخل في محاولات الحكومة لتحديث الإقليم عن طريق إنشاء الطرق والمدارس والعيادات وما إلى ذلك، وبتقويض نشاط الوكالات الحكومية القائمة في تطبيق القانون في الاقليم، وبالفشل في وقف الموجة المتزايدة من التجاوزات القبلية ضد الأبرياء[١٩].

ولا حاجة لنا بتبرئة زعماء حزب عوامي الوطني، لا من المشاركة في بعض هذه الأنشطة على الأقل، ولا من المطامع السياسية القاسية، بما يجعلنا نشك في أن تفسيرات الحكومة المركزية هي تفسيرات من جانب واحد. ولكن عندما اكتسب هؤلاء الزعماء موطىء قدم كبير في الإدارة الذاتية للاقليم، فإنهم قد انتزعوا بالفعل تنازلاً هاماً من جانب بوتو، بحيث لا يبدو من المرجح أن يخاطروا بتدميره بمثل هذه السرعة والغباء. وكانت الأدلة التي قدمتها الحكومة المركزية لاتهام زعماء حزب عوامي الوطني بإثارة الفتنة والتآمر مع قوى أجنبية ـ أو على الأقل تلك الأدلة التي قدمتها الحكومة لتبرير حل الحزب ـ والتي نظرتها المحكمة العليا في حزيران/يونيو ١٩٧٥، كانت في مجملها تقريباً أدلة ظرفية[٢٠]. وإذا ما كان لنا أن نصدق الزعماء القبليين، فإن بوتو نفسه كان مسؤولاً على نحو مباشر عن كثير من الأنشطة غير المشروعة والعنيفة ـ بما في ذلك التهريب الواسع النطاق للأسلحة إلى بالوشستان ـ التي كان يتهمهم بها.

وفي أعقاب العديد من حوادث العنف القبلية في أواخر عام ١٩٧٢، وبعد اكتشاف مخبأ كبير للأسلحة السوفييتية في السفارة العراقية في إسلام أباد في العاشر من شباط/فبراير ١٩٧٣ (وهي الأسلحة التي تزعم الحكومة أنها كانت موجهة إلى القوى الانفصالية في بالوشستان)، أنهى بوتو بصورة مفاجئة التجربة القصيرة في الحكم الذاتي الاقليمي. وعين في منصب الحاكم أكبر خان بوجتي، سردار قبيلة البوجتي الكبيرة والخصم الرئيسي لزعماء حزب عوامي الوطني. إلا أن بوجتي أثبت أنه ليس بالأداة الطيعة في يد بوتو، واضطر للإستقالة خلال أقل من عام. ولبعض الوقت، سعى بوتو للاحتفاظ بمظهر الحكم الذاتي في الاقليم، ولكن مع اتساع نطاق التمرد، حل القمع بصورة كاملة تقريباً محل الروح التوفيقية إزاء المصالح القبلية.

وألقي القبض على غوص باكش بيزنجو وعطاالله خان مينجال، بالإضافة إلى

خير باكش ماري رئيس حزب عوامي الوطني في بالوشستان. أما زعماء حزب عوامي الوطني من الباتان، فقد ظلوا يعملون في حرية، حتى أدت سلسلة من حوادث العنف في إقليم الحدود الشمالية الغربية (كانت ذروتها اغتيال حياة خان شيرباو، أحد زعماء حزب الشعب الباكستاني ووزير الداخلية الاقليمي في إقليم الحدود الشمالية الغربية، في شباط/فبراير ١٩٧٥ في بيشاور) إلى اعتقال عبد الولي خان وغيره من زعماء حزب عوامي الوطني البارزين وحظر نشاط الحزب. وفي نيسان/أبريل ١٩٧٦، أعلن بوتو في خطاب ألقاه في كيتا إلغاء نظام السردارات. ولم تكن هذه المرة الأولى التي يحاول فيها زعماء باكستانيون تقويض سلطة السرذارات بهذا الشكل، فخلال الجدال الذي دار في الستينات حول نظام الوحدة الواحدة، سحب أيوب خان إمتيازات السردارات من رؤساء القبائل الماري والبوجتي والمينجال غير المنضبطين سياسياً[٢١].

وزعمت الحكومة أن العديد من المتمردين القبليين قد استسلموا بموجب العفو الذي أصدره بوتو، إلا أنه من المعروف أن عدة آلاف قد هربوا إلى أفغانستان المجاورة حيث توافر لهم ملجأ، في معسكرات حكومية[٢٢]. وعلى الرغم من إعلان بوتو السابق لأوانه (في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤) إنتهاء التمرد، فإن هذا التمرد ظل مستمراً بصورة متقطعة حتى سقوط بوتو في صيف عام ١٩٧٧. وفي أواخر ذلك العام، أطلقت سلطات الأحكام العرفية سراح زعماء حزب عوامي الوطني، وتوقفت كل الاشتباكات.

د ـ فترة ضياء الحق (١٩٧٧ ـ ؟؟)

أوقف نظام الأحكام العرفية الذي أقامه الجنرال ضياء الحق، كثيراً من جوانب ذلك الاتجاه نحو المركزية. فقد بدا ضياء الحق قانعاً بالإبقاء على هدنة قلقة وغير مستقرة مع المناطق القبلية، على الأقل خلال السنوات الثلاث الأولى من حكمه. إلا أنه ليس هناك من الأسباب ما يدعو لتوقع أن تخالف حكومته (أو من يخلفونها) هذا الاتجاه العام. فالقوى الخارجية التي تضاعف من إحساس البلاد العميق بعدم الأمان صارت تلوح بصورة أكبر من ذي قبل. كما لم يتحقق في الداخل أي توازن إقتصادي أو سياسي.

وخلال عام ١٩٧٩، أسس عطاالله خان مينجال وغوص باكش بيزنجو حزباً جديداً (هو الحزب الوطني الباكستاني) خلفاً لحزب عوامي الوطني. ويدعو برنامج الحزب الجديد إلى الاعتراف بأن باكستان تتألف من أربع قوميات منفصلة ومتساوية، يتعين أن تتمتع كل منها بأقصى قدر من الحكم الذاتي داخل إقليمها، وأن أربعة

جوانب فقط هي التي ينبغي تركها للحكومة المركزية (وهي الدفاع والسياسة الخارجية والعملات والمواصلات)، بل وحتى هذه الجوانب الأربعة ينبغي أن تدار بواسطة وكالة تمثل فيها القوميات الأربع بصورة متساوية(٢٣).

إلا أن هناك فجوة واسعة بين هذه التطلعات وبين الواقع السياسي الراهن. وفي لحظة كتابة هذه السطور، فإن هناك حظراً على كل أشكال النشاط السياسي في باكستان، كما تم اعتقال العديد من الزعماء السياسيين بموجب أحكام الحجز التحفظي. وفي أواخر عام ١٩٧٩، أصدرت محكمة عسكرية حكماً بالسجن على صحفي باكستاني معروف، بعد أن نشر أخباراً عن الاضطرابات والسخط في بالوشستان(٢٤).

ورغم أن الوضع الحالي يتسم بالارتباك البالغ بما لا يسمح بإصدار تنبؤات محددة، فإن الأكثر رجحاناً أن المستقبل القريب سيشهد المزيد (وليس الأقل) من الجهود المبذولة لتدعيم السلطة المركزية في المناطق القبلية. ومن الناحية الأخرى، فإنه بقدر ما يصعب استمرار اللامركزية السياسية في إطار باكستان المعاصرة، كذلك فإنه من غير المرجح أن تضعف المطالب القبلية بالمزيد من الحكم الذاتي والمساواة.

هوامش الجزء (أ) من الفصل السابع

(١) Shahid Javed Burki: *Pakistan under Bhutto, 1971-1977,* New York; St. Martin's Press, 1980, p. 11.

(٢) Ibid., pp. 29-30, 34-35.

(٣) Stephen P. Cohen, *Security Decision-Making in Pakistan,* report prepared for the Office of External Research, Department of State, Contract No. 1722-020167 (September 1980), p. 40.

(٤) Khalid B. Sayeed, «Pathan Regionalism», *The South Atlantic* Quarterly, 63, No. 4 (Autumn 1964); 504.

(٥) Burki, *Pakistan Under Bhutto,* pp. 103-105.

(٦) Cohen, *Security Decision-Making in Pakistan,* p. 40.

(٧) Shaheen Mozaffar, «The Politics of Cabinet formation in Pakistan: A Study of Recruitment to the Central Cabinets, 1947-1977» (Ph.D. Dissertation, Miami University, Ohio, 1980).

(٨) تصريح أمام المؤلف في كيتا في آب/أغسطس ١٩٧٩. ومما لا شك فيه أن هذا الوضع يرجع في جانب منه إلى التخلف النسبي للتعليم في الاقليم. للإطلاع على وثائق تتعلق بذلك، أنظر:
Stephen L.Pastner, «Lords of the DesertBorder: Frontier Feudalism in Southern Baluchistan and Eastern Ethiopia», *International Journal of Middle East Studies,* 10(1979): 99.

(٩) Spain, *The Pathan Borderland,* p. 221.

(١٠) *Ibid.*, pp. 205-206.
أنظر أيضاً: Wayne A. Wilcox, *Pakistan: The Consolidation of a Nation,* New York: Columbia University Press, 1963, pp. 75-81.

(١١) Herbert Feldman, *From Crisis to Crisis: Pakistan 1962-1969 London, Oxford University Press, 1972, pp. 204-205.*

(١٢) *Ibid.*, pp. 205-208.

(١٣) Burki, *Pakistan Under Bhutto, p. 93.*

(١٤) Article 199 (3A) in Government of Pakistan, Ministry of Law and Parliamentary Affairs, *Constitution of the Islamic Republic of Pakistan,* Karachi: Manager of Publications, 1977, pp. 99-100.

(١٥) Selig Harrison: «Night mare in Baluchistan», *Foreign Policy,* No. 32, Fall 1978; 137, p. 139.

(١٦) Government of Pakistan, *White Paper on Baluchistan* (Rawalpindi, 19 October 1974), p. 39.

(١٧) Burki, *Pakistan Under Bhutto,* p. 96; Syed. «Pakistan and its Neighborhood», 420. و Kummar, *The New Pakistan,* pp. 329-331.

(١٨) للإطلاع على نص الاتفاق، أنظر: *Ibid,* pp. 10-11.

(١٩) أنظر: *White Paper on Baluchistan.*

(٢٠) أنظر الخطاب الافتتاحي للجنرال يحيى بختيار أمام المحكمة العليا الباكستانية حول «حل حزب عوامي الوطني» (روالبندي، ١٩ و ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٧٥).

(٢١) أنظر: Feldman, *From Crisis to Crisis,* p. 195.

وقد أعيد نظام السردارات عام ١٩٦٩.

(٢٢) يفيد أحد التقارير أن ٧٠٠٠ عائلة بالوشية باكستانية ما زالت تعيش في أفغانستان.

أنظر: Salamat Ali, «Baluchistan: An Upheaval is Forecast», *Far Eastern Economic Review,* 19 October 1979, p. 40.

(٢٣) *Dawn,* 5 July 1979.

(٢٤) *The New York Times,* 30 November 1979, p. A6.

الفصل السابع:

القوميات والأقليات

ب ـ مناظرة حول مسألة القوميات*

في آب/أغسطس عام ١٩٧٨، أدلى غوص باكش بيزنجو ـ وهو من قدامى رجال الدولة في الحياة السياسية البالوشية، وحاكم سابق لإقليم بالوشستان عن حزب عوامي الوطني، وزعيم الحزب الوطني الباكستاني حالياً [أنظر القسم الأول من هذا الفصل ـ المحرر] ـ بسلسلة من التصريحات حول الحكم الذاتي الاقليمي ومسألة القوميات في باكستان. وكان توقيت هذه التصريحات يتسم بأهمية بالغة، فقد صدرت في نفس الوقت الذي كان فيه النظام العسكري وحلفاؤه اليمينيون يفرضون في ثقة أيديولوجيتهم «الإسلامية» المزعومة «نظام المصطفى»، التي كانوا يسعون من ورائها، ضمن أشياء أخرى، إلى إنكار وجود قوميات مختلفة في باكستان. ولم يكن مفاجئاً أن نرى تلك الضجة التي أثارتها هذه التصريحات، حيث هب اليمينيون من كل الأنواع والتلاوين والمستويات الفكرية لشجب بيزنجو ودحض حججه.

ونعيد في هذا العدد نشر ثلاث مساهمات في تلك المناظرة التي دارت وقتئذ. وهي:

١ ـ أفكار بيزنجو حول الموضوع، موضحة في مقتطف من مقابلة مع مجلة «باكستان فورُم» الشهرية التي كانت تصدر بلغة الأوردو.

٢ ـ هجوم على موقفه من جانب أ. ك. بروهي، وزير العدل في النظام العسكري وأحد منظري اليمين البارزين.

---

* ملاحظة من المترجم: يستخدم النص الأصلي في عنوانه وفي متنه تعبير Nationality وقد ترجمناه هنا «قومية»، و«قوميات» حيثما ورد.

* نشرت في مجلة Pakistan Progressive, Vol. 3, No. 384

٣ ـ رد على بروهي من جانب الدكتور فيروز أحمد، رئيس تحرير مجلة «باكستان فورُم»، المحظورة حالياً.

ونعتقد أن هذه المساهمات الثلاث تغطي المواقف الأساسية التي اتخذها الجانبان في هذه المناظرة البالغة الأهمية وذات الطابع السياسي الحاد.

غوص باكش بيزنجو:

مقابلة حول مسألة القوميات

*** لقد أثار تصريحك كثيراً من الجدال. فهل لك أن تشرح لنا بإيجاز ما قلته بالفعل؟**

* لقد قلت أساساً إن النظام الاستعماري الراهن، الذي تركه البريطانيون وإن كان «» يزال مفروضاً علينا، لا يملك القدرة على الوفاء بالمطالب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لبلد حر. وهذا هو السبب في أنه يتعين علينا أن نستبدل هذا النظام بمجتمع يستطيع الوفاء برغبات واحتياجات أكثر من ٨٥ في المئة من سكان هذا البلد، وهم الذين يشكلون طبقة الشغيلة. وأعتقد أنه في ظل الظروف الموضوعية في باكستان اليوم، فإن مثل هذا النظام المنشود هو النظام الوطني الديمقراطي. والشيء الثاني الذي قلته هو أن «القومية المسلمة»، أو «إيديولوجيا باكستان» التي يتهمونني بمعارضتها، ليست في الواقع أي شيء على الإطلاق. إذا كانت هذه الأشياء غير موجودة على الإطلاق، فكيف يمكن أن أعارضها؟ لقد طرحت حججي الخاصة بالقومية المسلمة. وفيما يتعلق بذلك، قلت إن أفضل معيار للإثبات هو القرآن الكريم. فالقرآن لم يشر إلى المسلمين مطلقاً كقومية. وحيثما يرد للمسلمين ذكر، فإنه يشار إليهم على أنهم «أمة المؤمنين»، أو «ملة» (أي شركاء في الدين). وقلت أيضاً إن «القومية المسلمة»، التي لا توجد في الواقع، هي أيضاً مفهوم غير عملي. فإننا، على سبيل المثال، لا نعطي أي إيراني أو أفغاني أو عربي الحق في التصويت في بلادنا، ولا نستطيع تعيين أي منهم في أي منصب كبير هنا. ومن الناحية الأخرى، فإننا نعطي حق التصويت للباكستانيين من الهندوس والمسيحيين والبارسيين، وغالباً ما يمكن تعيينهم في المناصب الكبرى. وهكذا، فمن الواضح أنه مفهوم خيالي لا ينطوي على وجود عملي. وإذا ما وصفنا ذلك بأنه «قومية مسلمة»، فإننا نخالف بذلك روح الإسلام والقرآن، الذي يؤكد على عمومية وعالمية الإسلام. إن كلمتي «الأمة» و «الملة»، اللتين استخدمتا في القرآن للإشارة إلى المسلمين، تنطويان على معنى العالمية وتعدد الجنسيات. ومن بين كل ديانات العالم، فإن السمة المميزة للإسلام كانت تتمثل

في عموميته وعالميته. والشيء الأكثر أهمية أننا إذا ما قبلنا بفرضية «القومية المسلمة»، فإن تشكل القومية الباكستانية لن يصبح ممكناً بعد ذلك ـ وفي إعتقادي أن وجود قومية واحدة في بلد ما هو أمر ضروري من أجل وحدة هذا البلد واستقراره وإزدهاره. وفي باكستان أيضاً، وطالما لم تتطور قومية واحدة ترث البلاد وتتولى وحدتها واستقرارها وازدهارها، فلن يكون من الممكن نشوء هذه الأوضاع. ولا يمكن أن تتطور قومية باكستانية واحدة حتى تتشكل بفضل الإجماع المتبادل والمشاركة والمساواة بين مكوناتها الطبيعية والجوهرية، وهي القوميات البنجابية والسندية والباشتونية والبالوشية.

وهذا هو السبب في قناعتي بأنه طالما لا نغير النظام الاستعماري الراهن في باكستان، ونحل مشكلات مختلف الأقاليم، فلن يمكن للديمقراطية أن تزدهر، ولن يمكن ظهور نظام سياسي. وسيتعين علينا أن نواجه أزمات سياسية من آن لآخر. وفي اعتقادي إن مسألة القوميات في باكستان لا تنفصل عن المسألة الديمقراطية. بل على العكس من ذلك، فإنها عنصر لا يمكن عزله من عناصر الديمقراطية، ولا يمكن أن تكتمل الديمقراطية دونه.

*** هناك سؤال آخر مطروح يتعلق بتصريحك، وهو لماذا أدليت بهذا التصريح في هذه المناسبة؟ ماذا كنت تقصد؟**

* كان مقصدي واضحاً، وهو أن العصابة الانتهازية في هذا البلد ستظل مهيمنة على النظام الاقتصادي والاجتماعي، وستظل تستغل حوالى ٨٥ في المئة من سكان البلاد، ما دامت الشعارات الثلاثة التي طرحتها لنفسها ـ وهي «قومية مسلمة» و «أيديولوجيا باكستان» و «وسط قوي» ـ لا تزال أسلحة في أيدي هذه العصابة. وهذا هو السبب في أن الطرق المؤدية إلى الديمقراطية في هذا البلد ما زالت مغلقة. وإنني أرى هذه القوى الطائفية تخلق من جديد الوضع الذي كان قائماً عام ١٩٧١، والذي أسفر عن انقسام البلاد بالفعل. مرة أخرى، يتردد الحديث عن تغيير نظام البلاد. إن هذه الشعارات نفسها تستخدم لتأييد مقترحات لشكل حكم بنظام الوحدة الواحدة، ولإنكار وجود الوحدات التاريخية لهذا البلد. وأود أن أوضح في هذه المناسبة، لكل من الشعب والطائفيين، أن هذا الخطأ الفادح سيؤدي إلى اضطرابات وشكوك واسعة النطاق، مما سيلحق الضرر بوحدة البلاد. وهذا هو السبب في اعتقادي أنه ليس هناك وقت أفضل من هذا لفضح حقيقة هذه الشعارات الجوفاء.

*** هناك عدة قضايا مطروحة تتصل بتصريحك. وكرد على ذلك، يطرح شعار «المهاجرين» (المسلمين الذين هاجروا من الهند إلى باكستان بعد التقسيم) كقومية**

خامسة. هل لك أن تتناول ذلك بالتعليق؟

* هناك في رأيي تعريف محدد للقومية. وإذا ما انطبق هذا التعريف على سكان أي بلد، مهما صغر حجمه، فإنني لن أتردد في قبوله كقومية. وهذا التعريف يتألف من العناصر التالية: (١) الحدود الجغرافية، (٢) التاريخ المشترك، (٣) اللغة، (٤) الثقافة، (٥) الرؤية المشتركة للحياة. وفي هذا المجال، لا يحقق إخواننا المهاجرون هذا المقياس للقومية. إلا أن ذلك لا يعني أنهم لا يمتلكون حقوقاً سياسية أو إقتصادية أو ثقافية. فحقوقهم ستتمتع بالحماية المتساوية في مختلف الأقاليم. ويؤسفني أنه كلما ورد ذكر القوميات فيما يتعلق بمستقبل هذا البلد ووحدته وازدهاره، فإن بعض العناصر الانتهازية تستخدم ذلك لإفزاع اخواننا المهاجرين. وإذا ما فحص المرء هذه المشكلة عن كثب، لوجد أنه من مصلحة اخواننا المهاجرين أن تتوحد باكستان وتزداد قوة على أساس واقعها الطبيعي والتاريخي، بحيث يمكن أن يندمجوا فيها، ويتغلبوا على شعورهم بعدم الأمان.

*** يتردد انتقاد آخر لتصريحك مفاده أن القضايا التي حسمها الدستور ينبغي ألا تثار من جديد. فما ردك على ذلك؟**

* لا يمكن على الإطلاق وضع صورة أبدية لأية صياغة بشرية، حتى وإن كانت الدستور. بل هي تخضع على الدوام للحاجات والرغبات البشرية. إن دستور كل بلد من البلدان يوضع من أجل ازدهار ورفاهية شعب هذا البلد، ويظل دائماً خاضعاً للزمن والظروف. ولا نستثني دستور باكستان من هذه الحقيقة. فإذا ما تطلبت حاجات البلاد تغييره أو تعديله، أو الاستغناء عنه كلية ووضع دستور جديد، فإن شعب البلاد، باعتباره أعلى السلطات، يتمتع بالحق في تغييره أو تعديله أو استبداله بدستور جديد. وبالنسبة لدستور ١٩٧٣، فإنه لم يعد قائماً. ورغم انني شخص غير متخصص في القانون، فإنني أعتقد أن الأحكام العرفية والدستور لا يمكن أن يتعايشا جنباً إلى جنب. فالدستور يكف عن الوجود بمجرد فرض الأحكام العرفية. ولقد رأينا أنه لم يرد ذكر للدستور على لسان كل القضاة، والرئيس والوزراء، عند أداء اليمين لتولي مناصبهم.

*** ما هو موقفك إزاء الحكم الذاتي الإقليمي؟**

* فيما يتعلق بالحكم الذاتي الإقليمي، فإنني أرى أن المركز (الحكومة المركزية) الذي يتولى أمور الدفاع والسياسة الخارجية والمواصلات والعملة سيكون مركزاً بالغ الاستقرار والكفاءة، ويمتلك كل الإمكانات للدفاع عن البلاد وحماية مختلف الأقاليم

والدستور. وعادة ما يجري الحديث عن مركز قوي، ولكنني أعتقد أن الشيء الجوهري هو باكستان القوية، وليس المركز القوي. فباسم المركز القوي، تنتزع من الأقاليم تلك السلطات التي تستطيع من خلالها حماية نظامها الاقتصادي والاجتماعي والتاريخي والسياسي، وتبذر فيها عندئذ بذور الشقاق والشكوك. وفي هذه الحالة، سيكون لديك مركز قوي، ولكن لن تكون هناك باكستان قوية. وهذا هو السبب في أن هذه السلطات الأربع ينبغي أن تكون في أيدي المركز، فهي كافية لأن يتسم بالكفاءة والاستقرار. أما بقية السلطات، فينبغي أن تبقى في أيدي أقاليم الاتحاد (الفيدرالي).

*** إنك لم تحظ حتى الآن بكثير من النجاح في إقليم البنجاب. فما هو الاتجاه أو الجهود التي ستقوم بها لكسب تأييد الجماهير البنجابية؟**

* إن أحد الأسباب الهامة في فشلنا في تطوير قاعدة مؤيدة لنا في البنجاب يتمثل في أننا كنا متهمين في الماضي بالتعصب الإقليمي وضيق الأفق، فلم نكن نذهب إلى البنجاب إلا لطرح دفاعنا فقط. وبدلاً من مواجهة هذه الهجمات بثبات، كنا نتراجع أمامها. وأعتقد أننا يجب أن ننتهج الآن أسلوبين للعمل في البنجاب. أولاً، أن نصمد في موقفنا، ونوضح لشعب البنجاب أن أفكارنا حول سياسة البلاد أو الهيكل الاتحادي (الفيدرالي) لا تخدم مصالح أي إقليم منفرد، بل إنها برنامج لوحدة وازدهار مجمل البلاد. والشيء الثاني الذي ينبغي أن نفعله يتمثل في أن نتبنى قضايا العمال والفلاحين والطبقة المتوسطة في البنجاب، ونعبىء الشعب البنجابي على أساسها.

بصدد حكمة أخينا بيزنجو

أ. ك. بروهي

كان التصريح الذي صدر عن أخينا وصديقنا البالوشي مير غوص باكش بيزنجو، كما ورد في إحدى صحف كراتشي، موضع جدال واسع. ولقد قرأت بقدر كبير من الاهتمام ذلك التصريح والردود عليه من جانب بعض الساسة البارزين، ولكن يؤسفني القول بأن أياً من منتقديه لم يرد بما فيه الكفاية على ادعاءاته، باستثناء الخوض فيما يمكن أن يسمى النقد الذي لا يتصل بالموضوع.

وإنني أعتزم النظر في هذا التصريح في إطاره الخاص، وبحث أطروحته الأساسية، دون الرجوع إلى اللهجة العامة للانتقادات التي وجهت إليه.

وبادىء ذي بدء، أود أن أسجل أنني لا أعتبر السيد بيزنجو مواطناً لا يتسم بالوطنية، أو مواطناً منهمكاً في إثارة المتاعب. بل أرى من الضروري النظر إلى تصريحه بما يستحق من قيمة سياسية، دون إسناد دوافع معينة إليه. وحقاً، فإن هذه هي الطريقة الوحيدة التي ينبغي أن ينظر بها النقاد إلى أي تصريح يصدر عن سياسي. إذ أننا لو تبنينا الرأي القائل بأن صاحب تصريح ما هو شخص غير وطني وما إلى ذلك، فإننا نلغي إمكانية إجراء دراسة عقلانية لمغزى وآثار هذا التصريح. فمثل هذا الموقف، وإن كان سيكسبنا العناوين الرئيسية في الصحف اليومية، إلا أنه لن يؤدي إلى تعزيز التفاهم.

الاتحاد

كان السيد بيزنجو يحييي دائماً مثلما يحيى التلميذ المخلص أستاذه القديم بعد سنوات دراسته. وبشكل ما، فإنني أعرفه عن كثب، وليس هناك ما يدعوني للإرتياب في صدق دوافعه. والمسألة الوحيدة التي تهمني في قضيته هي ما إذا كان ما يقوله يتفق مع الحقيقة؛ وعلى وجه الخصوص، ما إذا كانت دعوته ستكون في صالح القوى التي تعمل على تضامن واستمرار تقدم وازدهار بلادنا، إذا ما حظيت هذه الدعوة بالتأييد على المستوى الرسمي.

تتمثل الحجة الأساسية للسيد بيزنجو في القول بأنه لما كانت باكستان وليدة اتحاد فيدرالي دخلته أربع وحدات ـ البنجاب والسند والحدود الشمالية الغربية وبالوشستان ـ فإن من حق هذه الوحدات الفيدرالية «حماية حقوقها». وهو يرى أن الوحدات الفيدرالية الأربع المذكورة آنفاً تشكل أربع قوميات منفصلة. ووفقاً لما يقول، فإن الطريق الأكيد الوحيد لضمان نمو باكستان القوية كأمة واحدة إنما يتمثل في حل المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لشعوب الوحدات الفيدرالية الأربع المكونة لباكستان. فالوحدات الفيدرالية الأربع لها حقوقها الخاصة، ولا بد من احترام هذه الحقوق. كما يقول بأن كل الموارد الطبيعية التي توجد ضمن الحدود الجغرافية لأي من هذه الوحدات يجب أن تقع تحت سيطرة شعب الوحدة المعنية. ويقول إن «الوحدات الداخلة في الاتحاد الفيدرالي ينبغي أن تفوض الحكومة الفيدرالية بصورة طوعية» تلك الحقوق والامتيازات التي تعتبر ضرورية للارتقاء «بالمصالح المتبادلة والتعايش». وفي رأيه إن الحل السياسي لكل علل باكستان إنما يتمثل في أن تتولى الحكومة الفيدرالية المسائل من قبيل الدفاع والشؤون الخارجية والمواصلات، فضلاً عن العملة، مع ترك الأمور الباقية لسلطة الحكومات الاقليمية.

إن ما أعدت عرضه هنا هو ما يمكن أن نصفه بأنه الأطروحة الأساسية للسيد بيزنجو. إلا أن المرء ليلاحظ أيضاً، كقضية جانبية، شجبه التام للحجة التي يطرحها من يسميهم «الطفيليين ذوي المصالح»، الذين ينادون، حسبما يقول، بشعار «القومية المسلمة» و «أيديولوجيا باكستان» ، ويثيرون الناس لمعارضته هو و «الساسة الآخرين الذين يعتنقون نفس الآراء». وهـو ينفي أن هناك شيئـاً من قبيل القـومية المسلمـة، ويدعي أن القرآن لم يتضمن أي أمر بإقامة القومية المسلمة، بل ويـدعي أن «القائـد العظيم» (محمد علي جناح، مؤسس باكستان) لم يستخدم تعبير «أيديولوجيا باكستان»، وأن «الجنرال يحيى خان هو الذي استخدمه لأول مرة». ويقول إن «نظرية القوميتين» التي يصر عليها «الطفيليون ذوو المصالـح» ربما كـانت صالحـة في الوقت الـذي كان «القائد العظيم» يناضل فيه من أجل الخلاص السيـاسي لمسلمي الهند، والـذي كان يخوض فيه معركة باكستان. إلا أن هذه النظرية لم تعد صالحة الآن بعد أن قامت دولة باكستان. كما يقول إن «القـائد العـظيم» لم يزعم عـلى الإطلاق أن المسلمـين الذين يعيشون في مختلف بقاع الأرض يشكلون قومية واحدة، وأنه كـان يتحدث فقط عن مسلمي الهند «كقومية واحدة».

وأود أن أتناول في البداية القضية الثانية، أو الجانبية كما وصفتها، التي يثيـرها السيد بيزنجو، ألا وهي شجبه لإمكانية وجـود شيء من قبيل «القـومية المسلمـة» أو «أيديولوجيا باكستان» وما إلى ذلك، قبل القيام ببحث أطروحته الأساسية.

يوجد في الإسلام مفهوم «أمة محمد» (نبي الإسلام عليه السـلام). والإسلام يطرح نفسه في تـاريخ البشـرية كحـركة عـالمية: وحـركته الأسـاسية تمضي في اتجـاه الاعتراف الشامل بحقيقة أن كل البشرية قد خلقت كذات واحدة لا تنفصم «كنفـس واحــدة». ولا يمكن أن يستند تضـامن الجنس البشري إلا عـلى المبادىء الأخـلاقية والروحية، وبوجه خاص على قدرات الأفراد كمؤمنين يسعون لأن يكونوا متقين، أي أن يفرضوا عـلى أنفسهم إنضباطـاً. وبخضوع مثـل هؤلاء الأفراد لقـانون الـواجب الأعـلى، فإنهم يشكلون «الأمـة»، ويكونـون مركبـاً يتجاوز التقسيمـات العنصـريـة والجغرافية. وإلى هذا الحد، يلبي الإسلام الحاجة إلى قومية مسلمة تنهض على أساس من المبادىء الروحية والأخلاقية. ولكن حتى يبزغ فجر ذلك اليوم في التاريخ البشري عندما يكون بمقدورنا أن نرى التحقق الكامل للمثل العليا الإسلامية، فإن في القرآن ما يكفي من مؤشرات تدعو المؤمنين إلى التقدم على نحو مضـطرد صوب هـذه المثل

العليا. وقد أشار إقبال، في محاضراته حول «إعادة بناء الفكر الديني في الإسلام»، إلى أن مسلمي عصره الذين كانوا خاضعين لحكم أجنبي، ينبغي عند حصولهم على الاستقلال، وكإجراء إنتقالي، أن يشكلوا أنفسهم في دول جغرافية، تطلعاً لأن يتحركوا في النهاية لتشكيل «كومنوولث» الأمم الإسلامية.

إنني لا أتعاطف مع رأي السيد بيزنجو القائل بأن ما يسمى «الأيديولوجيا الإسلامية» لا علاقة لها بالمؤسسات الاقتصادية ـ السياسية في باكستان. ومما لا شك فيه إن تعبير «الأيديولوجيا الإسلامية» يستخدم بالمعنى السوسيولوجي، مما لا يجعله تعبيراً مناسباً ـ وإنني لأفضل أن أستخدم محله تعبير «الإسلام». فالإسلام هو مبدأ للدمج والتركيب، يكفل الأخوة بين المؤمنين، ويحذر غير المؤمنين من أن كبرياءهم العنصري وعجرفتهم القبلية هما بلا أي أساس على الإطلاق. ـ فكلنا من آدم، وآدم من تراب. ولا يمكن أن ننزل بالإسلام إلى مجرد «الأيديولوجيا الإسلامية». إن أساس الإسلام هو الوحي، على حين أن أية أيديولوجيا إنما تنطوي على تفصيل «ذهني» لفكرة ما، وكما يدرك الجميع، فإن كلمة الله الموحاة لا يمكن أن تخضع لأي تعامل من هذا النوع. فالإسلام هو الإسلام، ولا أود أن يهبط أي شخص بهذا التعبير الأساسي ليصبح مجرد صفة. ولا يستطيع السيد بيزنجو ولا غيره إنكار أن تعبير «الأيديولوجيا الإسلامية» قد دخل إلى التداول في حديثنا اليومي منذ سنوات عديدة الآن. والأكثر من ذلك، إن السيد بيزنجو قد شارك فيها عندما وقع على دستور ١٩٧٣، ومضى إلى حد شغل منصب حاكم إقليم بموجبها. ودستور ١٩٧٣ يستخدم هذا التعبير (أنظر المواد من ٢٢٧ حتى ٢٣١).

الاتحاد الفيدرالي

وبقدر ما يعنيني الأمر، فليس من المهم مَنْ الذي استخدم تعبير «الأيديولوجيا الإسلامية» لأول مرة، وما إذا كان ينبغي الإبقاء على هذا التعبير أم لا. بل إنني أنتقل لتناول الحجة الرئيسية للسيد بيزنجو بافتراض أن «الإسلام» نفسه، وليس «الأيديولوجيا الإسلامية»، هو الذي يشكل أساس دولة باكستان، وأنه دون الالتزام الكامل بالإسلام، لن يكون بمقدور دولة باكستان أن تلعب الدور التاريخي الذي قامت من أجله: ذلك الدور الذي من أجل تحقيقه، كانت «الأمة الإسلامية» في شبه القارة، قبل انقسامها فيما قبل قيام باكستان، تطالب بإيجاد دولة جغرافية، والذي من أجله قدمت التضحيات، لكي تتاح لها فرصة ممارسة السمات المميزة لثقافتها، وتشكيل حياتها بما يتفق مع تعاليم الإسلام، على المستويين الفردي والجماعي.

وبعد طرح هـذه الملاحـظات كمدخـل إلى الموضـوع، فقد حـان الوقت الآن لتناول الحجة الرئيسية للسيد بيزنجو.

أولاً، يخطىء السيد بيزنجو خطأ بيّناً عندما يعتقد أن دولة باكستان قد نشأت عن اتحاد فيدرالي. وأعتقد أن هذا الرأي يقوم على سوء فهم كـامل لتاريخ حـركة باكستان، وللمبادىء التأسيسية التي دفعت السلطة الامبريالية البريطانية الراحلة، إلى نحت دولة باكستان نفسها.

«فالاتحادات الفيدرالية» بمعناها الدقيق، تتشكل عندما تريد دول مجاورة ذات سيادة الاتحاد، وليس الوحدة، فتدخل في عقد تتنازل بمقتضاه عن جزء من سيادتها، من أجـل إقامـة حكومـة فيدراليـة، وهي الحكومة التي تنشأ إلى جـانب حكومـات الـوحدات الـداخلة في الاتحاد الفيـدرالي، والتي تستمر في العمـل في مجـال الحـدود الاقليمية لهذه الوحدات. وكما قيل، فإن فكرة الاتحاد الفيدرالي في جوهرها هي مبدأ يجعل من الممكن لحكومتين أن تتعايشا في نفس الاقليم: الحكومة الفيدرالية (باعتبارها التي تتسلم السلطة التي تقدمها لها الوحدات الداخلة في الاتحاد الفيدرالي) وحكومات هذه الوحدات التي تعمل كحكومات مستقلة ـ بحيث لا يحدها سوى القيد المتمثل في أن جزءاً محدوداً على نحو واضح من سلطة هذه الحكـومات الأخيـرة قد تم نقله إلى الحكومة الفيدرالية من أجـل ممارسـة تلك السلطة باتجـاه إنجاز الأغـراض التي تقوم الحكومات من أجلها. ورغم أنه يكـون بمقدور الشعـوب المنتمية لـوحدات الاتحـاد الفيدرالي أن تحتفظ بنوع معين من الفردية، فإنه يكون بمقدور البلاد ككـل أن تحقق تقدماً سريعاً

إلا أن تاريخ شبه القارة خـلال الحكم البريـطاني لم يتطور بهـذا الشكل عـلى الإطلاق. وكما يشهد أي شخص يعرف شيئاً ما عن التـاريخ السيـاسي لشبه القـارة خلال حكم البريـطانيين، فـإن سلطة الحكومـة المركـزية في الهنـد قبل تقسيمهـا قد تعـرضت لعملية لامـركزيـة لهذه السلطات ـ بمعنى أنها انتقلت من أيـدي الحكـومـة المركزية إلى أطراف الهند البريطانية. بل يمكن، في هذا الجدال، وصف هذه الحركة بأنها معاكسة للحركة التي تؤدي إلى ظهور حكومات فيدرالية. ففي تـاريخنا، كـانت الحكومة التي قامت في المركز عشية الاستقلال حكومة وحدوية، ومن أجل إقامة إدارة أكثر فعالية وملائمة للبلاد، فقد قامت هذه الحكومة بصورة مضطردة بنقل جـزء من سلطاتهـا إلى ما صـار يعرف بـاسم «الأقـاليم». وقـد تم ذلـك لكي يمكن معـالجة المشكلات الإدارية في البلاد بصورة أكثر فعالية مما كان ممكناً لو عولجت هذه المشكلات

من النقطة المركزية، وإن كانت نائية، التي كانت تعمل منها الحكومات المركزية. لقد اتسمت حكومة الهند بطبيعة الدولة الوحدوية ـ ولم تكن اتحاداً فيدرالياً بأي حال من الأحوال.

وبعد ما قلته آنفاً، ربما يتساءل المرء من أين أتى السيد بيزنجو بالفكرة التي ترقد في ذهنه، والتي دفعته لاتخاذ موقفه الحالي، ألا وهي: إن الوحدات الأربع هي التي تنازلت طواعية عشية الاستقلال عن جزء من سلطاتها من أجل إقامة اتحاد فيدرالي.

المبدأ

نشأت دولة باكستان بموجب قانون الاستقلال الهندي لعام ١٩٤٧. ويعرف رجال السياسة جيداً حقيقة لا تحتاج إلى طرحها على نحو مفصل، وهي حقيقة المبدأ الذي أقيمت بموجبه دولة باكستان استجابة لمطلب الحزب المهيمن والأكثر تعبيراً عن مسلمي شبه القارة ـ، ألا وهو حزب **الرابطة الإسلامية لعموم باكستان** ـ وكان هذا المبدأ يتمثل في أن المناطق المتجاورة التي يغلب عليها المسلمون تصبح هي باكستان، بينما تشكل الهند المستقلة من بقية أراضي الهند البريطانية. ويتضح ذلك من القراءة الدقيقة لبيان حكومة صاحب الجلالة في الثالث من آب/أغسطس ١٩٤٧، كما يتضح من مطالعة القسم الثاني من قانون الاستقلال الهندي لعام ١٩٤٧ ـ وهو القسم الذي يتحدث عن أراضي الإقليمين المتمتعين بالحكم الذاتي، وهما الهند وباكستان، والذي يحدد الخطوط العريضة لكيفية تنفيذ التقسيم. ويقول هذا القسم إن أراضي الهند هي تلك الأراضي التي كانت، قبيل الموعد المحدد مباشرة، ضمن الهند البريطانية، باستثناء الأراضي التي ستشكل باكستان، وفقاً للبند الفرعي الثاني من هذا القسم. ويبين البند الفرعي الثاني من القسم الثاني كيفية تعيين الحدود. والاستنتاجات المستقاة من البيان السياسي، ومن بنود قانون الاستقلال، تؤكد الرأي القائل بأن مبدأ التقسيم كان يعني إعطاء باكستان المناطق المتجاورة ذات الأغلبية المسلمة الساحقة، بينما تأخذ الهند بقية المناطق.

ويجدر أن نلاحظ أنه لم يكن هناك في ذلك الوقت شيء من قبيل الوحدات الداخلية في اتحاد فيدرالي. فلا يمكن على سبيل المثال إعتبار إقليم البنجاب كوحدة تدخل في اتحاد فيدرالي، إن لم يكن لشيء فلأن إقليم البنجاب نفسه قد أصابه التقسيم. ويصدق الشيء نفسه على إقليم البنغال أيضاً. وفي آسام (سيلهت Sylhet)، مثلما في إقليم الحدود الشمالية الغربية وبالوشستان، تقرر أن يجري استفتاء على يد مجلس الأعيان. فالمناطق التي آلت إلى باكستان قد آلت إليها على أساس إنتخابي،

حيث كان ذلك أفضل أسلوب عملي للتحقق من رغبات شعوب مثل هذه المناطق فيما إذا كان دستورها يوضع من جانب الجمعية التأسيسية السابقة على قيام باكستان أم من جانب جمعية تأسيسية جديدة ومنفصلة تتألف من ممثلي تلك المناطق التي تقرر عدم المشاركة في الجمعية التأسيسية القائمة وقتذاك. وجاء نقل السلطة في أعقاب التحقق من وجهات نظر ورغبات الشعوب المعنية فيما يبدو أنه كان شكلاً مصطنعاً إلى حد كبير، إذ أنه لو كان قد سمح بممارسة قانون الأغلبية في ذلك الوقت، لكان إقليم البنجاب بكامله وإقليم البنغال بكامله من نصيب باكستان.

ولا أريد الخوض في هذه النقطة أكثر من ذلك، لأن حسمها يعتمد على حقائق معروفة جيداً تتصل بقيام دولة باكستان. ولذلك، فإنني أعتقد أن السيد بيزنجو قد جانبه الصواب عندما قال بأن دولة باكستان هي نتيجة لعقد دخلته أربع وحدات تشكل اتحاداً فيدرالياً. بل على العكس من ذلك حقاً، فإن بعض هذه الوحدات قد تم اقتطاعها من أقاليم سابقة كنتيجة لنفس العملية الخاصة بالتحقق من رغبات الشعوب، والتي كانت الأساس التي قامت عليه دولة باكستان.

السلطة

إلى جانب كل ذلك، نتناول الآن بالبحث القضية المطروحة عام ١٩٧٨ ـ بعد قرابة ٣١ عاماً من قيام باكستان. وبمجرد أن نلاحظ: (أ) أن الجهة التي تلقت السلطة، الإدارية والتشريعية على حد سواء، لإدارة شؤون «دومنيون»* باكستان، كانت الجمعية التأسيسية القائمة في ذلك الوقت، و (ب) أن ممارسة سلطة السيادة الثابتة «دومنيون» لم تنقطع، بل مورست بعد ذلك من خلال سلسلة من الجمعيات التشريعية ـ التأسيسية، وهو ما أسفر عن الشكل الحالي للأمور في باكستان ـ إذا ما لاحظنا ذلك، سيتضح أن سلطة إدارة شؤون باكستان لم توكل مباشرة إلى الأقاليم، لكي تؤسس هذه الأقاليم دولة باكستان. فقد أقيمت باكستان ككيان سياسي منظم بشكل اتحاد فيدرالي لأول مرة بموجب قانون حكومة الهند، كما تبناه «القائد العظيم». ويعرفنا التاريخ الدستوري لهذه البلاد الطريقة التي ظلت تمارس بها سلطة دولة باكستان من خلال ترتيبات دستورية لحكم هذه البلاد. أما الآن، فقد فات الأوان تماماً لكل من يريد الارتداد إلى بيان أكاديمي حول المبدأ الفيدرالي في صورته المجردة،

* دومنيون: كل دولة مستقلة من دول الكومنولث البريطاني، باستثناء المملكة المتحدة، تعترف بالعاهل البريطاني رئيساً للدولة.

لكي يصل إلى النتيجة العجيبة التي وصل إليها السيد بيزنجو، بلجوئه إلى نوع من الحجج الجدلية.

والنقطة الثانية التي تجدر ملاحظتها في هذا الصدد تتصل بالتوقيت الذي طالب فيه السيد بيزنجو بإجراء تغييرات دستورية تتفق مع أطروحته الرئيسية لضمان قيام باكستان القوية. في الوقت الراهن، فإن دستور ١٩٧٣، الذي كان يحكمنا قبل إعلان الأحكام العرفية، لا يزال يحكمنا من موقعه المعزول، ومسألة تعديله ليست مطروحة بشكل مباشر أو جوهري. لقد سمحت المحكمة العليا الباكستانية لسلطات الأحكام العرفية بالاستمرار في مهامها، استناداً إلى تطبيق مبدأ الضرورة القانونية، شريطة إحياء دستور ١٩٧٣ بكامله بمجرد انتهاء الغرض الذي من أجله أقيمت سلطات الأحكام العرفية. وبالطبع، فإن من الممكن تعديل الدستور دائماً، إلا أن هذا التعديل لا يمكن أن يطرح للتفكير إلا في المناخ السياسي والدستوري الذي يكون فيه هذا الدستور نفسه أداة قانونية معمولاً بها. أما لماذا أثار السيد بيزنجو هذه القضية في هذا الوقت، فإنه سؤال نتركه له لكي يجيب عنه. ولا يمكن للمرء هنا إلا أن يستخلص بعض الاستنتاجات، ولكن ليس هذا بالمقام الذي أستطيع فيه أن أطرح تقديري للأسباب التي جعلت السيد بيزنجو يحول اهتمامه لحل مشكل أعتقد أنها غير موجودة. وحتى ولو أن أربع وحدات قد دخلت في اتحاد فيدرالي عام ١٩٤٧، فإنها لا تتمتع بأي سلطة مستقلة في أن تغير بعد ذلك بصورة منفردة هذه الترتيبات الدستورية القائمة. فالمرء يستطيع الدخول في اتحاد فيدرالي، ولكن ليس من حقه الخروج منه أو الاصرار على تغيير شروط التعاقد دون الحصول على موافقة كل وحدات الاتحاد الفيدرالي.

القومية

وأقول أيضاً بأن مفهوم القوميات الأربع الذي طرحه السيد بيزنجو هو شيء غير مفهوم، سواء من زاوية المبدأ الأساسي، أو من زاوية الحقيقة المعترف بها وهي أن باكستان مشروع ناجح، ودولة واحدة مشروعة، سواء من حيث القانون أو الواقع. وهو يعرف القومية (Nationality) على «أنها تضم سكاناً يمثلون لغة خاصة، وحضارة خاصة، ووحدة في الأفكار والتراث التاريخي الموروث». ولكنني أعتقد أن هذا هو بالتحديد هو نفس تعريف «الأمة» كما يعرفه تلاميذ علم الاجتماع. وإذا لم نفعل أكثر من الرجوع إلى «**قاموس أوكسفورد الموجز للغة الانجليزية**»، سيجد المرء المعنى التالي أمام كلمة «أمة»:

«جنس أو شعب متميز يتسم بالاشتراك في الأصل أو اللغة أو التاريخ، وعادة ما يكون منظماً في شكل دولة سياسية منفصلة على أرض محددة».

وباللجوء إلى هذا المعنى، يمكننا القول بوجه عام أن باكستان هي أمة. ويورد نفس القاموس البنود التالية بالنسبة لمصطلح «قومية»:

أ - صفة قومية أو طابع قومي.
ب - الانتماء إلى أمة بعينها.
ج - الشعور القومي.
د - الوجود المنفصل كأمة.
هـ - الاستقلال القومي، أو مجرد تعزيز الكيان.

ومن الواضح أن التعريف الذي يقدمه السيد بيزنجو لمصطلح «القومية» لا ينعكس على ذكرنا آنفاً. وغالباً ما يكون هناك كثير من اللغو يحدثنا به رجال السياسة غير العارفين حول معنى تعبير «القومية». ورغم أنني أعترف بأن كلمتي «الأمة» (Nation) و «القومية» (Nationality) يمكن أن تحتملا العديد من مناهج التناول من جانب المفكرين السياسيين، تبعاً للسياق الذي تردا فيه، فإنني أنفي أن يكون المعنى الذي أورده السيد بيزنجو لمصطلح «القومية» قد ورد على الإطلاق في أي مكان، إذا ما كان للمرء أن يجري دراسة للطريقة التي استخدم بها هذا المصطلح على وجه العموم في مجالي السياسة والسوسيولوجيا.

التعريف

إن معظم تعريفات «أمة» ما إنما تقتصر على المعايير التي تميزها عن الأمم الأخرى، مثل اللغة أو الحضارة أو العنصر أو الحقوق التاريخية أو الحدود الطبيعية أو المصالح الاقتصادية. وكقاعدة، فإن مطالبة أمة ما بأرض معينة إنما تقوم على العديد من الحجج. وغالباً ما يحدث، على سبيل المثال، أن تتوافق معايير اللغة والحضارة والدين في أرض معينة. ولكن أياً من هذه المعايير ليس لازماً بشكل مطلق لتشكيل أمة ما. فالأمة قد تتحدث العديد من اللغات، أو تضم العديد من الديانات، وقد توجد نفس اللغة أو نفس الدين في أمم مختلفة. وفي كثير من الحالات، فإن كلاً من الأمم العديدة التي تتصارع على امتلاك أرض ما، تؤسس مطلبها على معيار مختلف من معايير القومية. فإحداها تؤسس مطلبها على اللغة مثلاً، بينما تؤسس الأخرى مطالبها على الحضارة أو الحقوق التاريخية وما إلى ذلك. وأحياناً، فإن المتحدثين باسم أمة ما يطرحون

معايير لا تتوافق مع بعضهـا البعض، وعلى سبيـل المثال، التـأكيد عـلى حجة الحقوق التاريخية أو الأمن في حالة ما، ثم رفضها في حالات أخـرى، عندمـا ترجح هذه الحجج مطالب أمة منافسة.

إقتبسنـا هذه الفقـرة الطويلة من أطـروحة فـريدريـك هرتـز الأساسيـة حول «القومية في التاريخ والسياسة». وقد اضطررت لاقتباسها بالكامل لكي أستطيع إبراز أن كل ما يقوله هذا المؤلف العالم حول «الأمة» إنما يتصل بظاهرة سوسيولوجية ونفسية منسوبة إلى الوعي الجمعي، في الوقت الذي تطرح فيه للتفكير مسألة تشكيل الدولة، التي هي في النهاية كيان قانوني يعيش بقانونه الخاص. وهذه «الأمة ـ الدولة» هي التي تصبح «شخصاً» في القانون الدولي، وهذه «الأمـة ـ الدولـة» هي التي يعتبر القـانون الدولي أنها تمتلك حقوقاً معينة. فحق تقرير المصير القومي مثلاً هو حق لـلأمم دون سواها. وهنا، بطبيعة الحال، تصبح القضية الجـوهريـة هي ما إذا كـان هناك وعي قومي ينطوي على بنية نفسية معينة.

ولا أميـل في هـذه المـرحلة إلى تقـديم بحث مـطول حـول مفـاهيم «الأمـة» و «القومية». ولكن من الضروري أن نشير إلى أن السيد بيزنجو قد أخـطأ في تطبيق مصطلح «القومية» ليغطي الوضع الحقيقي للأقاليم في باكستان. وكما قلت، فإن كل هـذه الأقاليم الأربعـة كانت جـزءاً من الهند قبـل تقسيمها، ولم تكن تـدار كـاتحـاد فيدرالي. ولكن فيما بعد، وعلى أساس من الدين وحده، تجمع الناس الذين ينتمون إلى هذه المناطق معاً ليشكلوا باكستان بالطريقة التي وصفناها آنفاً ـ وهذا الفعل نهائي ولا يمكن إلغاؤه.

المصطلح القانوني

بوجه عام، أصبح مصطلح «القومية» الآن مجرد مصطلح قانوني، مثلما يحدث عندما يطلب مني ملء الاستمـارة المعهودة عنـد تقدمي بـطلب للحصول عـلى جواز سفـر، فإنني أكتب «بـاكستاني» أمـام الخانـة التي تسأل عن «الجنسيـة» Nationality (القومية). وبطبيعة الحال، فإن مصطلح «القومية» قد تعـرض لتغييرات عـديدة عـلى مدار السنين، وليس هذا بالمجال الملائم للاستفاضة في التاريخ المتنوع لهذا المصطلح في الأدبيات القانونية، ولكن يكفي القول بأن السيد غوص باكش بيزنجو يعطي هذا المصطلح معنى من اختراعه تماماً. فليس هناك ما يؤيده في أي من المراجع الأساسية حول هذا الموضوع.

إن استخدام كلمة «قومية» (Nationality) من جـانب السيد بيـزنجو لا يتسم

فحسب بالتصور الخاطىء والتطبيق الخاطىء، وإنما ينطوي أيضاً على جرثومة من المرجح أنها تصيب تفكير كل مثيري الشغب السياسيين، سواء كانوا محترفين أم غير ذلك، إذ أنه يوفر أساساً للمطالبة بحق تقرير المصير للوحدات الداخلة في الاتحاد الفيدرالي والتي تعتبر «قوميات» (Nationalities)، وهو السبب الذي ينبغي من أجله عدم استخدام هذا المصطلح.

إن هناك تمييزاً بين «الأمة» التي يعتبر أنها كمفهوم سياسي وكجماعة تتسم بالتجانس الثقافي ـ وبهذا المعنى، فهناك أمم ـ دول وأمم ـ ثقافات، أي أن هناك «أمماً ـ دولاً» بالمعنى السياسي، و «أمماً ـ ثقافات» بالمعنى «الثقافي». والميل السائد يتمثل في افتراض استحسان بل وحتمية تطابق الدول السياسية مع الدول الثقافية. ويؤدي ذلك بنا لأن نستعيد إشارة البروفيسير ألفريد جوبان للتعريف الذي أورده السير إرنست باركر للدولة بأنها «أمة منظمة بشكل قانوني»، عندما قال بأن هذا التعريف يبيّن معاملة هوية الدولة والأمة كمثل أعلى وكواقع في نفس الوقت. وقال، «في هذه الأيام، في الدول القومية، قد نطابق بين الأمم والدول. وعندما نفعل ذلك، يتعين علينا أن نعترف بأن الأمة قد تكون بشكل متصوَّر، وكثيراً ما كانت بشكل فعلي، شيئاً يختلف عن الدولة، وإنها قد تسعى في مثل هذه الأوضاع إلى تأكيد حريتها في مواجهة الدولة التي تضمها. إلا أن جهودها في مثل هذه الحالة تكون موجهة، آخر الأمر، إلى تحقيق التطابق بين الأمة والدولة ـ أولاً لنفسها، وثانياً ونتيجة لذلك للدولة التي انفصلت عنها، والتي اختزلتها بهذا الانفصال إلى أساس قومي أكثر نقاء». وهكذا، يبدو، استناداً إلى هذه الرؤية، أن الأمة تصبح دولة بممارستها لحق تقرير المصير، وبنفس هذا الطريق، تصبح الدولة السياسية أمة ثقافية.

ولذلك، فإن نتيجة هذه النظرية تواجهنا بمنهجين مختلفين ومتناقضين لتناول الأمة ـ الدولة. فبمجرد قبول التطابق المثالي بين الأمة والدولة، فإن الدولة تميل، دفاعاً عن نفسها، للعمل كما لو كانت أمة واحدة متحدة من وجهة النظر الثقافية؛ وإذا لم تكن ذلك في واقع الأمر، فإنها لا بد وأن تسعى لجعل الواقع يتوافق مع المثل الأعلى، بغض النظر عن حريات أو حقوق أولئك المواطنين الذين لا ينتمون إلى الأمة التي تشكل الأغلبية. ومن الناحية الأخرى، فإن كل أمة أو جزء من أمة ليست دولة قومية لا بد وأن تسعى لأن تصبح دولة قومية. وبعبارة أخرى، فمثلما تنتقل الأمة على الفور من مجال التعبير الاجتماعي إلى الشكل السياسي للدولة، كذلك فإن الدولة التي تقوم بشكل إرادي لا بد بالضرورة أن تسعى إلى التلاقي مع أمة، إذا ما كانت مخلصة لقاعدتها.

وانه لفي إطار هذه الأفكار، يجري كثيراً إثارة مبدأ تقرير المصير القومي من جانب أولئك الذين يرغبون كمجموعة منشقة، في ضمان إقامة دولة مستقلة للتعبير عن السمات المميزة لثقافتهم القومية. وفي حالتهم هذه، يصبح مبدأ تقرير المصير قاعدة لتدمير الذات من الناحية العملية؛ وفي التاريخ الحديث، دائماً ما كان هذا المبدأ قوة انقسام تتناقض مع تضامن الدولة القومية، كما هو معروف في النظرية القانونية الحديثة. وإنها لمحاولة لتقويض دعائم باكستان من خلال هذه الوسيلة الخبيثة ـ إطلاق الفكرة الجامدة حول «القوميات الأربع»، وتأكيدها دون كلل، من جانب أولئك الذين لا يريدون بنا خيراً. ولا أود أن أذكر أسماء في هذا الصدد، ولكن الطرف الدقيق لهذا الأسفين الذي يسعى لإحداث تفكك في دولة باكستان إنما يأتي من مكان آخر ـ وليس من رأس شخص مثل بيزنجو.

القوة الملزمة

وأخيراً، فإنني أسأل السيد بيزنجو باحترام أن يقول لنا: إذا كان دين الإسلام لا يصلح كمبدأ لضمان اندماج سكان باكستان ـ أو ما يصر على اعتبارهم القوميات الأربع المتميزة في باكستان ـ فما الذي ينبغي أن يحل محله للوصول إلى نفس النتيجة؟ ويبدو أنه يجيب عن هذا السؤال بصورة عابرة إلى حد ما، عندما يقول إن العاطفة والثقة المتبادلة فحسب يمكن أن تحققا وحدة الشعب. وقال إنه يأمل من «أولئك الذين يمسكون بدفة الأمور في هذا البلد، ومن مثقفيه، ألا يتركوا هذه الحقيقة التاريخية تغيب في غياهب النسيان».

ووفقاً لما يقوله السيد بيزنجو، «إن وحدة باكستان ورفاهية شعبها هما مرادف لحماية الحقوق السياسية والاقتصادية لشعوب الوحدات المتحدة فيدرالياً والحفاظ عليها، وذلك بضمان أكبر قدر من الحكم الذاتي لهم». ولا يعرف المرء حقاً ما الذي تعنيه هذه الفقرة، وما الذي يعنيه السيد بيزنجو بتعبير «الحكم الذاتي» عندما يطبق على الوحدات المتحدة فيدرالياً. وإنني لأرى هنا، في تصريح السيد بيزنجو، جرثومة ذلك المرض الذي قد يلوث صحة الكيان السياسي في باكستان. وإلى جانب كل ذلك، فما زال السؤال مطروحاً، ولا بد من إجابته: «على أي شيء تقوم عاطفتنا وثقتنا المتبادلة؟» كيف يمكن رعايتها إذا انطلقنا من أن هناك أربعة طيور من قوميات منفصلة ومتميزة لا تشترك في شيء على الإطلاق، ويتعين الإبقاء عليها في القفص نفسه؟ وليس متصوراً أن يكون بمقدور السيد بيزنجو ولا مستشاريه السياسيين أن يأملوا في تقديم إجابة مرضية عن هذا السؤال. فالإجابة الوحيدة التي يستطيع أن يرد بها

مواطن باكستاني مؤمن بالمصير القومي لباكستان، إنما ستتمثل في الرجوع إلى القوة الموحدة «لأخوة» المؤمنين. وهذا هو المبدأ الاندماجي الأساسي للإسلام. وهذا المبدأ وحده هو الذي يمكن أن يعزز الأقاليم المختلفة ذات الثقافات المتمايزة لتصبح أمة واحدة. وكان تحرك هذا الشعور بالأخوة الإسلامية هو الذي جاء بباكستان إلى الوجود.

ولا ينكر أحد أنه ينبغي السماح للثقافات المتمايزة لأقاليمنا الأربعة بالتعبير عن نفسها بالكامل، وحقاً، فإنه من صالح باكستان أن تتفتح في حديقتها زهور من مختلف الأنواع، فيختلف لون وصبغة وأريج كل منها عن الأخرى. إننا لا نريد أن نختزل باكستان إلى مجرد صحراء من التماثل، بل نريد أن يكون تعبيرهم الثقافي داخل إطار باكستان المتحدة ـ وليس مضاداً لها.

أوجه القصور

وإنني لأعترف بأنه لم يتوافر اهتمام كاف لهذه الرغبة في احترام التنوع الثقافي للأقاليم الأربعة في باكستان. وحقاً، فإنه يمكن دون تحفظ إصدار التعميمين التاليين حول الطريقة التي جرت بها ممارسة دستور عام ١٩٧٣:

أ ـ إنه باسم الطوارىء، كثيراً ما انتهكت الحكومة الفيدرالية بصورة غير مسؤولة الصعيد الاقليمي، فأقالت الحكومات المحلية، وراحت تتصرف بشكل مطلق.

ب ـ إنه كثيراً ما تم تعليق الحقوق الأساسية دون أي مبرر.

وإنني لأرى أن من حق كل إقليم داخل الإطار الدستوري أن يقول إن ذلك لا يكاد أن يكون الشكل الذي يمكن به لاتحاد فيدرالي مثل اتحادنا أن ينكر حقوق الأقاليم، ثم يتمتع بممارسة سلطته وسيطرته على الأمور العامة الموكلة إليه (الاتحاد). ويمكن أيضاً أن يشكو شعب باكستان، بصورة لها ما يبررها، من أن الحقوق الأساسية الواردة في الدستور كثيراً ما انتزعت منهم باسم الطوارىء دون أي مبرر على الإطلاق. وأقترح عندما تجري الانتخابات ويأخذ الأعضاء الجدد مكانهم في الجمعية التشريعية، بأن يتقدموا بتعديلات لدستور عام ١٩٧٣، تجعل إعلان حالة الطوارىء، وما يلي ذلك من انتهاك للصعيد الاقليمي دون تعليق للحقوق الأساسية، متوقفاً على استفتاء يجري لهذا الغرض. ولست أرى أي مبرر للحكومة الفيدرالية لأن تتمتع بالسلطة السافرة والاعتباطية في التدخل في عمل الإدارة الاقليمية، وفي حرمان

الشعب من الحقوق الأساسية. وسيكون للتعديلات التي اقترحتها الأثر المطلوب، كما ستمكننا من إعمال أحكام دستور عام ١٩٧٣ بالروحية التي ينبغي إعمالها بها.

وإنني أعتذر عن طول المقال الذي كتبته، ولكنني أعتقد أنه بالنسبة لقضية خطيرة كالتي أثارها السيد بيزنجو، وأيضاً في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخنا القومي، فإنني ما كنت لأغفر لنفسي لو كنت قد سمحت لنفسي بأن أجلس متفرجاً صامتاً على المأساة التي يجري تمثيلها تحت بصرنا، بالدعوة إلى مبادىء وقحة كالمبادىء الواردة في التصريحات غير المسؤولة التي صدرت عن أخينا بيزنجو.

القومية: دحض السيد بروهي

الدكتور فيروز أحمد

يثير مقال السيد أ. ك. بروهي، الذي ظهر في عدد أخير من صحيفة «دُون» بعض القضايا التي تتسم بأهمية سياسية عظيمة في هذا المنعطف المحدد في تاريخ باكستان. ويبقى للسيد بيزنجو، إذا ما أراد ذلك، أن يرد نقطة بنقطة على الانتقادات والمزاعم التي وجهها إليه السيد بروهي. إلا أنني سأقتصر على التعليق على النقاط التي تهمني بأقصى الاهتمام، كمواطن باكستاني وكعالم إجتماع.

يمكن تلخيص الطرح الأساسي للسيد بروهي كالآتي: إن باكستان هي دولة خليفة للهند البريطانية، التي كان شكل حكمها وحدوياً وليس اتحادياً فيدرالياً. وفي البداية، كان هناك مركز (حكومة مركزية) إمتد إلى الأجزاء الهامشية (التي تشكل باكستان الآن). وكان هذا المركز هو الذي فوض سلطاته إلى الأقاليم من أجل فعالية الإدارة. وهكذا، فعندما تأسست باكستان، فإنها استعادت طابعها الوحدوي.

أما التحول الفيدرالي اللاحق، فكان مجرد نتيجة لتوجه المركز بشكل مضطرد نحو اللامركزية، أكثر مما كان نتاجاً للتنازل الطوعي عن سيادة جزئية من جانب الأجزاء المكونة لباكستان. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تأسست باكستان على أساس من «الدين، والدين وحده». ولا يمكن الابقاء على تماسكها إلا بالقوة الموحدة «للأخوة». وليست هناك قوميات في باكستان ـ أو حتى في أي مكان آخر: ففكرة القوميات هي فكرة تخريبية.

ويدعم السيد بروهي حجته بالرجوع إلى «قاموس أوكسفورد الموجز»، وإلى بعض الأطروحات «الأساسية»، وإلى قلة من «الأساتذة الحجج» في هذا الموضوع،

وباستعادة ما يعتقد أنه حقائق معروفة جيداً حول التاريخ السياسي لشبه القارة.

وأنني أختلف أساسياً مع «نظريات» السيد بروهي، ومع تفسيره للتاريخ الحديث بشبه القارة.

ولما كان جانب كبير من حجج السيد بروهي يعتمد على اقتباس وتفسير العديد من «النظريات»، فإن طرح الملاحظات الأولية التالية لن يكون في غير موضعه:

النظرية

ليست هناك نظرية مجردة. فالنظرية هي تعميم وترتيب منظم وذو معنى لحقائق تم التحقق منها بشكل تجريبي. وهي لا تقتصر على توفير التوجيه لفهم وتحليل الحقائق، بل لا بد أيضاً من أن تخضع باستمرار للتحقق التجريبي والتعديل.

وفي العلوم الاجتماعية، لا يوجد أي إطار نظري «أساسي»، وما يشار إليه على نحو عرضي بأنه «نظريات» غالباً ما يتضح أنه إما فرضيات لم تُختبر أو تماثل تجريبي بسيط.

والتعريفات القاموسية أو الموسوعية هي مجرد بديل بالغ الهزال للتفسير النظري للقضايا والأحداث التاريخية والسياسية الحيوية.

وأعود الآن إلى القضايا الجوهرية.

لم يحدد السيد بروهي بعد ما إذا كان تعريف القومية الذي استخدمه السيد بيزنجو هو «من محض اختراعه» أم أنه «قد جاء من بعيد»، ولكنه في كرب شديد من جراء تطبيق هذا التعريف على الشعوب التي تعيش في مختلف أقاليم باكستان. والسيد بروهي يعتقد أن خصائص اللغة المشتركة والحضارة ووحدة الأفكار والتراث الموروث، والتي استخدمها السيد بيزنجو لتعريف «القومية»، هي في الواقع خصائص الأمة.

وبعبارة أخرى، فإن السيد بيزنجو يستخدم مصطلح «القومية» كصيغة مخففة من تعبير الأمة. وهذا شيء خطير، لأن «النظرية» تقول لنا إن الأمم تتمتع بحقوق معينة، من بينها حق تقرير المصير. وبالإضافة إلى ذلك، فإن «النظرية» (على طريقة باركر وجوبان) تقول لنا أيضاً إن هناك ميلاً (طبيعياً؟) من جانب الأمة والدولة لأن يتطابقا.

ويستطرد السيد بروهي متوسعاً في هذه النقطة، فيؤكد أنه إذا كانت هناك دولة متعددة القوميات، فإن «الأمم الثقافية» داخلها ستحاول ممارسة حق تقرير المصير،

وتصبح دولاً سياسية مستقلة لكي تجعل الواقع متطابقاً مع المثل الأعلى. وهنا تكمن جرثومة تخريب دعائم باكستان، وفقاً لما يقوله السيد بروهي.

والنتيجة العكسية لنفس «النظرية»، وفقاً لما يقـوله السيـد بروهي أيضـاً، إنما تتمثل في أنه لكي تحدد الدولة هويتها كأمة، فإنها «يجب أن تسعى لجعل الواقع متفقاً مع المثل الأعلى، بغض النظر عن حقوق أو حرية المواطنين الذين لا ينتمون إلى الأمة التي تشكل الأغلبية».

وإذا كانت هذه «النظرية» هي الحقيقة المنزلة، وإذا لم يكن هناك سوى خيارين فقط ـ الانفصـال أو الاذعان القسـري ـ وإذا لم يكن السيد بـروهي إنفصاليـاً، فإن الرسالة تكون واضحة عندئذ. ويصبح عندئذ كل الحديث عن الأزهار ذات الألوان والأريج المختلف مجرد رياء. بل إن التشبيه الخاص بالطيور المختلفة في القفص هـو أقرب إلى الواقع. فلا يقتصر الأمر على حبس الطيور في القفص، بل يصل إلى محاولة تحويلها إلى نوع واحد!

ولا أعتقد أن الخيارات المطروحة أمام باكستان هي بمثل هذا السوء. فلو كففنا عن التشبث بنظريات معينة أو تفسيرات معينة لها، ولو اهتممنا بمعرفة الحقـائق عن الدول الأخرى، وقبل كل شيء، لو حاولنا أن نتجاوب مع واقعنا، فلن تكون هناك حاجة بنا إلى أن نصاب بجنون العظمة أو الاضطهاد، أو أن نصبح كارهين للبشر.

الجماعة (Community)

ينكر السيد بروهي أن مصطلح «القومية» (Nationality) يستخدم، أو يمكن أن يستخدم، لوصف جماعة إنسانية. وأقول بأن المعنى الذي يستخدم به في جواز السفر ليس المعنى الوحيد الذي يستخدم به. وليس من «الوقاحة» على الإطلاق استخدامه بالمعنى الذي استخـدمه بـه السيد بيـزنجو. ويمكنني أن أفكـر في سياقـين يدل فيهـما مصطلح «القومية» على المعنى الذي ينسبه إليه السيد بيزنجو:

أ ـ السياق المجتمعي ـ التنموي: لوصف الجماعة التي تتجاوز القبيلة، والتي توجد عندما يفسح نمط الإنتاج المشاعي الطريق أمام الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وحين تخضع الهوية العشائرية/القبلية نفسها لهوية لا تقوم على رابطة الدم.

وهذه هي مرحلة تشكل القومية واكتساب الوعي «القومي» في مواجهة الوعي القبلي. وتمتلك القومية في النهاية الخصائص التالية: الأرض المشتركة واللغة والسمات الثقافية والأعراف والتقاليد.

ب ـ سياق الدولة التعددية الحديثة: لوصف جماعات تمتلك خصائص شبيهة بخصائص الأمم، ولكنها لا تملك دولها المنفصلة.

هذه باختصار هي «نظرية» القومية. ومن المناسب الآن أن نتساءل: كيف كان تطبيق هذه النظرية؟ وماذا كانت نتائج منح رتبة القومية لمختلف الجماعات؟ إن النموذج الكلاسيكي للدولة المتعددة القوميات التي تمارس وظائفها على نحو مرض هو سويسرا، حيث تتمتع قوميات ألمانية وفرنسية وإيطالية (سمهم أمماً أو جماعات عرقية أو أي شيء آخر) بحقوق القوميات داخل دولة واحدة، ودونما رغبة من جانب أي منها في تشكيل «أمم ـ دول».

ويعترف الاتحاد السوفييتي بعشرات من القوميات والجماعات القومية، وتشكل أكبر خمس عشرة قومية منها جمهوريات تتمتع بالحق الدستوري في الانفصال. وقد اعترفت جمهورية الصين الشعبية بخمس وخمسين قومية داخل حدودها، ومنحتها المساواة والحكم الذاتي، دون الحق في الانفصال. كما تعترف أفغانستان أيضاً بوجود العديد من القوميات داخل حدود الدولة.

ولا يواجه أي من الدول المذكورة آنفاً خطر التفكك، أو تأثير القوة الطاردة المركزية، نتيجة لطابعها المتعدد القوميات. بل على العكس من ذلك، فإن دولة مثل كندا، التي لا تمنح رتبة القومية للفرنسيين في إقليم كويبك، تواجه أزمة خطيرة في اتحادها الكونفدرالي، في المناطق الناطقة بالفرنسية، مثلما في المناطق الناطقة بالانجليزية أيضاً.

إن الأمثلة السابقة توفر دليلاً يكفي لدحض حجة السيد بروهي القائلة بأن الدول المتعددة القوميات (وهو ليس مصطلحه) لا بد وأن تواجه إما الانفصال أو الإذعان القسري، حيث أن هناك ميلاً من واقع الأمة لأن يتطابق مع المثل الأعلى للدولة، والعكس بالعكس. ولا تبين الأدلة فحسب أن هناك بديلاً ثالثاً، بل إن هذا البديل قد ظهر بدرجة ملحوظة من النجاح. وهذا البديل هو وجود دول متعددة القوميات قابلة للحياة، تحصل القوميات المشتركة فيها على الحكم الذاتي والمساواة الكاملة في الشؤون الاقتصادية والسياسية والثقافية.

ورغم ما قد يبدو في ذلك من غرابة، فإن استخدام مصطلح القومية قد أصبح يعني استبعاد حق تقرير المصير. فهكذا، عندما تجري المطالبة بحقوق جماعة تاريخية أو عرقية على أساس «القومية»، فإن ذلك يشمل تقريباً كل الحقوق عدا حق تقرير المصير. وقد نضيف هنا أنه حتى عندما تجري المطالبة بحق تقرير المصير، فإن ذلك لا

يعني بصورة آلية الرغبة في الانفصال. فقد يعني ذلك فقط الحصول على ضمانة ضد الاضطهاد والاستغلال القومي. ولما كانت مشكلة تقرير المصير لا تعنينا هنا، فلن استطرد أكثر من ذلك في هذا الموضوع.

ويكفي القول بأن «القومية» ليست مجرد مفهوم إجتماعي ـ سياسي، بل إنها واقع حي. وبالتالي، فليس هناك ما هو شرير في استخدام التعبير، فهو ليس بالكلمة البذيئة التي «ينبغي ألا تستخدم». وهي بالتحديد لا تعني النزعة الانفصالية، كما يريد السيد بروهي أن يحملنا على الاعتقاد. ولا يمكن معارضة صلاحيتها وإمكانية تطبيقها إلا على أسس سوسيولوجية وتجريبية.

ولكن ليس هناك أي مبرر للجوء إلى أوصاف من قبيل «المبادىء الوقحة» و «جرثومة هذا المرض» و «مثيري الشغب» و «التخريب» وما إلى ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المثقف قد يجد مفهوماً ما غير كاف أو غير ملائم لوصف مجموعة من الحقائق، ولكنه لا يصر مطلقاً على أن مقولة سياسية أو سوسيولوجية ما «ينبغي ألا تستخدم». فليس هناك مجال لتكتيكات الإرهاب في الحوار الأكاديمي.

ومن الزاوية العملية، قد يكون من المفيد أن نلاحظ أن المفاهيم في حد ذاتها ليست القوى المحركة للتاريخ. فالواقع المادي الذي يكمن وراء هذه المفاهيم هو الذي يدعو إلى التغيير. وإذا ما ظل هذا الواقع كما هو، فإن حظر مفاهيم بعينها لن يفيد كثيراً في تجنب ما قد نعتبره نتائج غير مرغوب فيها.

ولقد وجدت صعوبة بالغة، ليس فقط مع «حقائق» السيد بروهي حول التاريخ الحديث لشبه القارة، ولكن أيضاً مع إطاره المرجعي.

الهند البريطانية

ينطلق السيد بروهي من «حقائق» الدولة الاستعمارية البريطانية ليثبت أن المركز جاء أولاً، وبعد ذلك جاءت الأقاليم. وإنني لأتساءل عما إذا كان يمكن حقاً النظر إلى الهند البريطانية على أنها دولة. فقد كانت مستعمرة عاهلها ملك (أو ملكة) أنجلترا. وقد فعل الاستعماريون ما كان يناسبهم لتعزيز مصالحهم في شبه القارة. ولم يكن شعب شبه القارة يعتبر الحكم البريطاني شرعياً على الإطلاق. ومن الغريب، بعد ثلاثمئة عام من النضال ضد الاستعمار، وبعد واحد وثلاثين عاماً من الاستقلال، أن يطرح إنسان النماذج الاستعمارية على نفس المشكلات التي زاد التدخل الاستعماري من حدتها.

وأعتقد أنه الأكثر إلحاحاً والأكثر فائدة أن نتساءل ما الذي كان يوجد في هـذه الأراضي قبل فتح البريطانيين لها. وبالنسبة للسيد بروهي، فإن الأراضي التي تشكل باكستان حالياً قد تكون مجرد منطقة هامشية للمركز الاستعماري، ولكنها في حوليات تاريخ العالم كانت مركزاً لواحدة من أعظم الحضارات التي وجدت على الإطلاق.

ففي هذه المساحة من الأرض وجدت دول سياسية كانت تقوم إلى حد كبير على مفهوم القومية المحرم. ولم يكن ممكناً ولا مستحسناً بعد رحيل البريطانيين أن نعود إلى تلك الدول الاقطاعية. ولكن لا يمكن لهذا الواقع أن يكون موضع تجاهـل أيضاً من جـانب دولة مستقلة، تبحث لنفسهـا عن أساس تـاريخي قابـل للحيـاة. وقـد كـان بمقدورها أن تبني على هذا الواقع بنـى جديدة تلبي رغبات كل السكان الذين يعيشون في هذه الدولة.

وفيـما يتعلق بالفتـرة الاستعماريـة، فليس صحيحاً القـول بـأن الأقـاليم قـد تشكلت، أو أن الحريات الاقليمية قد منحت لهم، من أجل سهولة الإدارة فحسب. فمن المؤكد أن «القومية» قد لعبت دوراً في تعيين حدود الأقاليم، وإلا لما كان قد تم فصل إقليم الحدود الشمالية الغربية عن البنجاب، ولما كان قد تمت الاستجابة لمطلب السند الانفصال عن بومباي. وبقدر ما ورثت باكستان البنية البريطانية الهندية، فإنها كانت بنية شبه اتحادية فيدرالية ـ وإن كان ذلك اتحاداً فيدرالياً إدارياً أكثر منه تعاقدياً. كما أن قانون عام ١٩٣٥ كان ينطوي أيضاً على بنية اتحادية فيدرالية.

وحتى إذا ما افترضنا أن الهند البريطانية كانت «دولة وحدوية»، فإنه لا يستتبع ذلـك بأي حـال من الأحوال أن تكـون باكستـان دولة وحـدوية في وقت تـأسيسها. والبحث في عملية تشكل دولتيـن مستقلتين من «دولة» استعمارية واحدة من شأنه أن يبين أن الدولة الهندية البريطانية لم تقسم في عمليـة انشطار ثنـائي بحيث يحتفظ كل شطر بالضبط بنفس الخصائص الوراثية.

الدولة الانفصالية

وبـالمعنى الدقيق للكلمـة، لم تكن بـاكستـان دولـة خليفـة، بـل كـانت دولـة إنفصالية. كانت الهند هي الدولة الخليفة التي احتفظت بمقعد الهند البريطانية في الأمم المتحدة، على حين كان يتعين على باكستان أن تتقدم بطلب جديد لقبول عضويتها. وعلى مدار المفاوضات الخاصة بالتقسيم، لم يكن السؤال المطروح: أي الأجزاء تشكل الهنـد؟ ـ بل: أي الأجـزاء تشكل بـاكستان؟ وبعبـارة أخـرى، أي الأجـزاء يتعين اقتطاعها من الهند لتشكيل دولة جديدة؟

إن تاريخ حركة باكستان يوضح بجلاء أن مؤسسي باكستان لم يتصوروا مجرد دولة جديدة، وإنما بنية إتحادية فيدرالية للدولة المقترحة، بحيث تكون الأقاليم وحدات أساسية تتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي. وكان قرار باكستان عام ١٩٤٠ يدعو إلى إقامة «دولتين مستقلتين» في المنطقتين «الشمالية الغربية» (باكستان الآن) والشرقية من الهند بحيث تتمتع الأجزاء المكونة لكل منهما «بالحكم الذاتي والسيادة».

وثار جدال حول هذا القرار فيما يتعلق بعدد الدول التي ستقام، ولكن لم يكن هناك أي لبس حول حقيقة أن الأجزاء المكونة (الأقاليم) ستتمتع بالحكم الذاتي.

وتجسدت هذه الفكرة في مداولات مختلف هيئات حزب الرابطة الإسلامية، ومن بينها لجنة شكلتها لجنة العمل للنظر في المشروعات المختلفة لإقامة باكستان. وكانت كل المشروعات تقترح بشكل أو بآخر مركزاً ضعيفاً (أو عدم وجود مركز)، مع أقاليم أو مجموعة أقاليم ذات سيادة أو تتمتع بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي.

الإجماع

ومن بين هذه المشروعات مشروع الدكتور عبد اللطيف ومشروع ظفر الحسن أفضل قدري ومشروع ممدوت ومشروع عبدالله هارون ومشروع اسكندر حيات. وكانت كل المناقشات الخاصة بشكل الدولة المقترحة في المستقبل تتضمن بنية إتحادية فيدرالية. كما أن القائد العظيم (محمد علي جناح) نفسه قد أشار إلى باكستان في عدد من المناسبات، على أنها اتحاد فيدرالي.

إلا أنني أعرف أن هذه الحقائق لا تعني شيئاً لرجل قانوني مثل السيد بروهي. فالشيء الهام بالنسبة له إنما هو الأساس «القانوني» لدولة استعمارية. فقد ماتت تلك «الدولة» في الرابع عشر من آب/أغسطس عام ١٩٤٧، وإذا كانت هناك أية دولة خليفة لها على الإطلاق، فإنها الهند، وليست باكستان. ولم تستمد باكستان شرعيتها إلا من التأييد الشعبي الذي قدمته لها الجماهير المسلمة.

والشيء الذي يجعل منها «عقداً» إتحادياً فيدرالياً هو الإجماع الذي تحقق بين زعماء حزب الرابطة الإسلامية من مختلف الأقاليم التي تكوّن باكستان، على أن أقاليمهم تشكل دولة باكستان، بنظام حكم إتحادي فيدرالي. ونظراً للأوضاع الخاصة السائدة في ذلك الوقت، كان هذا هو الشكل الوحيد الذي يتحقق به «العقد الاتحادي الفيدرالي». وكان الانتهاك اللاحق لهذا التفاهم هو الذي أدى إلى تبدد أوهام كثير من أهم أنصار حركة باكستان في البنغال والسند.

وفي الواقع، فإن حزب الرابطة الإسلامية قد تحرك على نحو أكثر مباشرة للحصول على موافقة شعوب الأقاليم المسلمة، أولاً بالمشاركة في الانتخابات المحلية التي أجريت عام ١٩٤٦، ثم عندئذ بالموافقة على إجراء استفتاء في إقليمي الحدود الشمالية الغربية وبالوشستان. وعندما أصبح مستحيلاً ضم إقليمي البنجاب والبنغال بأكملهما إلى باكستان، فقد ترك الأمر إلى الجمعيات الاقليمية في الاقليمين ليقررا تقسيمهما.

وإلى جانب أشياء أخرى، فإن الموافقة على مشروع التقسيم كانت تعني قراراً من جانب البنجاب الغربية والبنغال الشرقية بالانضمام إلى باكستان. وهذا الفعل يؤيد القول بأن الأقاليم هي وحدات تدخل في اتحاد فيدرالي، أكثر مما تتناقض معه. فلو كانت الأقاليم لا تتمتع بأي حق في تقرير المصير، ولو كان ممكناً تقسيم شبه القارة بإرادة «المركز» فحسب، لما كانت هناك حاجة لإجراء استفتاءات أو لطرح اقتراح التقسيم على الجمعيات الاقليمية.

وفي الواقع، فإن البريطانيين قد اعترفوا بسيادة الأقاليم، عندما اقترح مونتباتن في الأصل تسليم السلطة إلى الأقاليم، أو إلى الاتحادات الفيدرالية التي تدخلها هذه الأقاليم بشكل طوعي. وحقيقة أن الأقاليم الباكستانية لم تصر على هذه السيادة، أو على «السيادة» الواردة في إعلان باكستان، تبين أن هذه الأقاليم لم تتنازل عن جزء من سيادتها ـ وهو الفعل الذي يعتبره السيد بروهي بالغ الأهمية في تشكل اتحاد فيدرالي.

ونظراً لما سبق، فإنني لا أرى أي أساس للإصرار على أن الأقاليم لم تشكل باكستان، وإنما العكس.

إن تفسير السيد بروهي لعملية قيام باكستان ينطوي على بعض النتائج الخطيرة، إذ أنه يحرم تأسيس هذه الدولة من كل مضمونه الديمقراطي والشعبي، ويعطي مصداقية للزعم المتكرر بأن باكستان قد نشأت بموجب إرادة الامبرياليين البريطانيين.

وهناك جانب مزعج آخر في حجج السيد بروهي يتمثل في محاولته وضع الإسلام في مواجهة الآراء التي يخالفها. فإنني لا أعتقد أن الإسلام يحظر على المؤمنين إدراك واقعهم التاريخي والقومي والاجتماعي، ولأبناء الدول والمجتمعات بما يتفق مع هذا الواقع.

وهذا يعيدنا إلى الإطار الفعلي للمناظرة. فالمسائل التي أثارها السيد بيزنجو جاءت في إطار تضامن ووحدة باكستان. وقد طرح بعض الاقتراحات الملموسة لإرساء أساس صلب لما يسميه «الأمة الباكستانية».

وقد يتفق المرء معه في اقتراحاته أو يخالفه. ولكن لو كان لدى السيد بروهي أو أي شخص آخر آراء مخالفة، فلا بد وأن يتقدم أيضاً بمقترحاته الملموسة التي تؤيدها الأدلة التجريبية. فلا يمكن تفصيل الحقائق لكي تتوافق مع «مثل أعلى» معين. كما لا يمكن لشعارات قانونية جوفاء وفرضيات غير مثبتة أن تحل محل التناول الواقعي العملي في حل المعضلة القومية.

إن أسلوب التعمية لم يساعدنا في الماضي، ولن يساعدنا الآن. فلنكف عن هذه الشعوذة والدجل، ولننظر بحماس إلى كيفية تحويل هذا البلد بشكل مادي إلى اتحاد طوعي بين شعوب متساوية ومزدهرة وسعيدة.

الفصل الثامن

باكستان في أزمة

مقابلة مع إقبال أحمد أجراها: نوبار هوفسبيان*

سمات النظام

نوبار هوفسبيان: ما هي سمات النظام الحالي في باكستان؟

إقبال أحمد: إن أول ما يجتذب انتباه المرء عند وصوله إلى باكستان هو العزلة الكاملة للحكومة العسكرية. فهو نظام لا يستند فيما يبدو إلى أية قاعدة من التأييد. بل ويفتقر حتى إلى تأييد المصالح القائمة في البلاد ـ وأعني تأييدها السافر. ويصعب أن يجد المرء في أية طبقة إجتماعية، أو بين أي من القوميات، أشخاصاً على استعداد للدفاع علناً عن النظام العسكري في باكستان أو تبرير وجوده.

والشيء الثاني اللافت للنظر حول النظام يتمثل في أنه ليس قمعياً بالدرجة السافرة أو المكثفة التي كان يمكن توقعها. وأعتقد أن ذلك يرجع إلى سببين. أحدهما أن ضياء الحق لا يحظى بالتعاون الكامل من جانب البيروقراطية الفيدرالية والاقليمية، بما في ذلك قوات الشرطة وقوى الأمن. والتعاون من جانب البيروقراطية هو أمر ضروري للقيام بقمع منظم وواسع النطاق. أما السبب الثاني فيتمثل في أن النظام يدرك تماماً عزلته الخانقة، ويخشى أن يؤدي القمع الواسع النطاق إلى إشعال ثورة شعبية.

إلا أنني عندما أقول أن القمع في باكستان ليس واسع النطاق، فإنني لا أعني بذلك أن النظام ليس قمعياً. بل إن قمعه يتسم بملمحين. أولهما أنه قمع إنتقائي للغاية، بل إنه إنتقائي بدرجة أكبر بكثير مما كان الأمر عليه في ظل نظام بوتو. فسجون

---

* نشر جزء من هذه المقابلة في مجلة .*Race and Class* XXII, 2(1980)

بوتو كانت تضم ما يتراوح بين ٣٠ و ٥٠ ألف مسجـون سياسي، بينـما لا يوجـد في سجون ضياء الحق أكثر من ٥٠٠ مسجون سياسي.

أما الملمح الثاني لهذا القمع فيتمثل في أنه يهدف إلى إرهاب الثقافة السياسيـة للبلاد. وأكثر الأمثلة وضوحاً على ذلك هو سلسلة عمليات الجلد التي أجريت خلال العامين الأولين للنظام العسكري. كانت عمليات الجلد تتم علناً، عقاباً على جرائم بسيطة بوجه عام، وأحياناً على جرائم سياسية. ولم يقتصر الأمر على إجـراء عمليات الجلد علناً، بل إن الحكومة كانت تشجع الحضور الجماهيري الواسع لها، كما تم بثها تليفزيونياً في بعض الحالات. وفي كثير من الحالات، كانوا يضعون مكبرات صـوت أمام أفواه الضحايا لكي يستطيع الجمهور سماع صراخهم. وكان ذلك يهدف بوضوح إلى إرهاب ثقافتنا السياسية، بتهيئة الناس لقبول القمع والاجراءات القمعية. ولكن يبدو أن رد فعل الجمهـور كان يتسم بـالغضب والمقاومـة. ومن أمثلة ذلك أن أحـد الرجال الذين تم جلدهم في لاهور قد انتزع من الجمهور صيحات غاضبة وتعـاطفاً كاد أن يتحول إلى مظاهرة صاخبة، عندما هتف في مكبر الصوت، بعد جلده ثلاثين جلدة: «والله، إني لعائد إلى هنا عما قريب». ولذلـك، فقد تـوقفت عمليات الجلد العلنية خلال الشهور الستة الأخيرة. وربما ستعود مرة أخرى.

ن. هـ: هل عارض الزعماء الدينيون عمليات الجلد هذه؟

إ. أ: كلا.

ن. هـ: لم يعارضوها؟

إ. أ: كلا. ليست هناك معارضة دينية في البلاد.

ن. هـ: لقد قلت إن القمع الانتقائي هو السمة الثانية للنظام. ما هي السمات الأخرى التي تراها فيه؟

إ. أ: إن السمة الثالثة للنظام تتمثل في أنـه للمرة الأولى عـاجز عن أن يحـظى بالتعاون الكامل من جانب البيروقراطية المدنية. فنظام محمد أيوب خان كـان يحظى بـالتعاون الكـامل من جـانب البيروقـراطية. وقـام بـوتـو، بـوجـه عـام، بـإرهـاب البيروقراطية، وغيّر من طابعها إلى حد ما، إلا أنه كان يحظى بتعاونها عموماً. أما هذا النظام، فإنه يواجه نوعـاً من عدم التعـاون الهادىء من جـانب البيروقـراطية، وهي ظـاهرة بـالغة الأهميـة، فالبيـروقراطيـة ما زالت تشكل العمـود الفقـري لـلإدارة في باكستان.

والسمة الرابعة للنظام هي أنه للمرة الأولى في تاريخ الحكم العسكري في باكستان، تبدو كتلة ضباط الجيش منقسمة من الداخل على نحو خطير، حتى أن المرء يسمع شائعات عن انقلاب من الداخل، بينما حدثت محاولة واحدة على الأقل في الآونة الأخيرة. ففي السنوات الماضية، ظلت كتلة ضباط الجيش موحدة بشكل عام، فصغار الضباط يميلون لقبول أوامر كبار الضباط، وكبار الضباط يميلون للتصرف كنخبة صغيرة أشبه بالنادي. أما الآن، وقد تصدعت وحدتهم، فإن إمكانية الانقلابات والانقلابات المضادة داخل الجيش تصبح، للمرة الأولى، إمكانية عالية للغاية.

الوضع في الجيش

ن. هـ: ما الذي يفسر الاستياء والانقسامات في صفوف الضباط؟

إ. أ: الركود المهني، والتسييس، والمحسوبية في الجيش. فكثير من صغار الضباط وبعض الجنود القدامى يشعرون بالقلق إزاء تدني مستويات الاحتراف والتدريب والمناورات والروح المعنوية في الجيش. فالجنرالات مشغولون بالأمور السياسية إلى الحد الذي لا يسمح لهم بالاهتمام بالشؤون العسكرية. وبدأت المحسوبية والفساد يؤثران حتى على الترقيات والتعيينات. ودائماً ما كانت هذه المشكلات موجودة إلى حد ما، إلا أن استيلاء الجيش على السلطة قد زاد من تفاقمها. وعقب نكبة بنجلاديش، كان كثير من الضباط يأملون أن يعود الجيش إلى ثكناته، ليعيد تنظيم نفسه كقوة مقاتلة. ومن الطبيعي أن الجنود المحترفين ـ ولا يزال هناك البعض منهم في القوات المسلحة الباكستانية ـ إنما يشعرون بالاستياء من عودة الجيش مرة أخرى ليصبح الحزب السياسي العامل الوحيد في باكستان.

ن. هـ: هل هناك تماثل بين صغار الضباط وكبار الضباط من الناحيتين العرقية والقومية؟

إ. أ: نعم، بوجه عام. فكتلة الضباط إنما يغلب عليها القومية البنجابية. ومن بين الأقليات القومية، فإن الباختون فحسب هم الممثلون بشيء من العدل عموماً، بمعنى أن نسبتهم إلى إجمالي السكان تنعكس في القوات المسلحة ـ سواء بين الجافان، وهم عامة الجنود، أو بين الضباط. وهذه مسألة سنعود إليها فيما بعد، عندما نتناول مسألة القوميات.

والشيء الخامس اللافت للنظر تماماً في باكستان اليوم هو التدهور البنيوي الذي

أصاب الاقتصاد. والعاملان اللذان يبقيان على البلاد إقتصادياً هما: أولاً، التحويلات الخارجية، أي الدخل الوارد من العمال المهاجرين بالخارج، وخاصة أولئك الذين يعملون في الخليج (العربي)، وثانياً، إن المحاصيل كانت طيبة للغاية في الأعوام الأخيرة، بحيث لم تحتج باكستان لاستيراد إلا نحو ٢٠ في المئة فقط من استهلاكها من المواد الغذائية من الخارج، وهو ما تتكفل تحويلات العمال المهاجرين بتغطيته. وخلاف ذلك، فإن البنية الاقتصادية للبلاد قد ضعفت بصورة رهيبة، ومن المرجح أن يزداد الوضع سوءاً خلال العامين القادمين. ويتمثل أحد المؤشرات على الوضع الاقتصادي الحرج في تراكم الديون الأجنبية، بحيث تشكل مسألة سداد الديون واحدة من أكبر المشكلات التي تواجه الحكومة. إذ يبلغ إجمالي ديوننا الأجنبية المعلقة ٩ مليارات دولار، بينما انخفض رصيدنا من العملات الأجنبية إلى رنم قياسي في تدنيه هو ٤ , ٩٠ مليون دولار، على حين وصل معدل خدمة الدين إلى حصيلة الصادرات إلى ٣٠ في المئة، وهو معدل غير معقول.

والشيء الأخير اللافت للنظر في باكستان هو المزاج العام. فهو مزاج شديد الغرابة، لم أشهده من قبل على الإطلاق في البلاد. ومن الأهمية هنا أن نشير إلى إحدى سمات باكستان. فإذا قدمت عن طريق الجو من الهند، التي كانت باكستان جزءاً لا يتجزأ منها حتى ٣٣ عاماً مضت، أو من إيران أو مصر - وهي بلاد تشبه باكستان إلى حد كبير، ثقافياً وسياسياً واقتصادياً - فإن الشيء الذي يلفت نظرك هو الحدة، الديناميكية الواضحة لحياة الشارع الباكستاني، والحياة الاجتماعية الباكستانية، وحركة المرور المسرعة، وكثرة انطلاق الناس في الضحك أو الرقص أو القفز في الشوارع، والطاقة العصبية الحادة التي تجد العمال يعملون بها، وبعبارة أخرى، فإنه شعب ديناميكي على نحو لافت للنظر، شعب صحي، صريح، يعمل بجد، ويميل إلى التلقائية.

ن. هـ: كأنك تصف بيروت بالكاد؟ مدينة حادة المزاج. بيروت تشبه ذلك كثيراً.

إ. أ: نعم. وكانت الجزائر تشبه ذلك كثيراً. إلا أن ما يلفت النظر الآن تماماً إنما هو إحساس بالحزن الشديد يسود باكستان اليوم. وستشعر أن نوعاً من الحزن قد امتص طاقة هذا الشعب. ستلاحظ أن ما من أحد يتكلم في الشؤون السياسية مثلما كانوا يفعلون قبل إعدام بوتو، ولا حتى سائقو **التونجا** (العربات التي تجرها الخيول) ولا سائقو سيارات الأجرة أو **الريكشو** (العربات الصغيرة التي يجرها السائق بنفسه) في لاهور، وهم شخصيات قلب المدينة الذين كانت تسليتهم المفضلة هي الحديث في

السياسة. أما اليوم، وحتى في لاهور ـ التي تفخر بأن سكانها هم أكثر سكان باكستان إهتماماً بالسياسة وحدّة في الكلام ـ فلو أنك طرحت سؤالاً سياسياً على رجل كان في الماضي يقفز فرحاً بهذه الفرصة لكي يعرض عليك آراءه، فمن الأرجح أنه سيهمس لاعناً، ثم يغير موضوع الحديث. وأنت تتساءل عم وراء هذا الصمت، وهذا الحزن، عندما تسأل عامة الناس، فإنك تكتشف أنهم ليسوا بخائفين. فالخوف لم يصبهم بالصمت. كذلك، فإن الأمر ليس من قبيل اللامبالاة السياسية، بل إنهم يشعرون بإحساس بالذنب، وربما الخزي، إحساس بمسؤوليتهم عما حدث. ولا بد وأن يتفهم المرء ذلك الإحساس بالمسؤولية لدى رجل الشارع. فهؤلاء الناس هم الذين صوتوا عام ١٩٧٠ بأغلبية ساحقة لصالح السيد بوتو، لأنه خاض الانتخابات بشعارات إشتراكية وشعبية. فبعد أن شبع سكان باكستان على مدى ٢٥ عاماً من شعارات الإسلام والدولة الإسلامية والتنمية الاقتصادية، خاض بوتو الانتخابات ببرنامج أوجزه في ثلاث كلمات: «الخبز والكساء والمأوى»، وهو الشعار الرئيسي الذي فاز بوتو بفضله بأغلبية كبيرة جداً من الأصوات الشعبية.

الفراغ الأجوف

وعندما أجرى بوتو إنتخاباته الأولى في مارس/آذار ١٩٧٧، صوت هؤلاء الناس أنفسهم ضده بأعداد كبيرة للغاية ـ ولا نعرف ما إذا كانوا يشكلون أغلبية، لأن الانتخابات كانت مزورة على نحو واضح ،بل إنها كانت مزورة إلى الحد الذي لا يمكننا من أن نقرر ما إذا كان بوتو قد فاز أم خسر. وتقديري الخاص أنه لو كانت الانتخابات حرة عام ١٩٧٧، لكان بوتو قد فاز بفارق ضئيل، ولكانت هذه النتيجة قد أرضت الناخبين. فلم يكن الناخبون يحاولون إقصاءه عن الحكم بقدر ما كانوا يريدون توجيه إنذار له وتلقينه درساً بأن يقولوا له «إنك لم تف بالوعود التي وصلت إلى السلطة من خلالها، لقد تراجعت عن وعودك». كان تصويتهم من قبيل الاحتجاج، وليس العداء. فالشعب كان لا يزال يشعر بالامتنان تجاه بوتو، على الأقل لأنه وعد بالأشياء الصحيحة، وهو الشيء الذي لم يفعله أحد قبل ذلك في الماضي. وبعد تزوير الانتخابات، شن التحالف الوطني الباكستاني، الذي كان يشكل المعارضة، حملة عصيان وتظاهرات لإجباره على إجراء انتخابات جديدة. وشارك في هذه التظاهرات الداعية لإجراء انتخابات جديدة كثير من الناس، وخاصة في المدن، كان معظمهم من العمال، وفي الريف أيضاً. ورد السيد بوتو على هذا الضغط باستدعاء القوات

المسلحة. وعندما أعلنت الأحكام العرفية، خرج الناس إلى الشوارع على مدى ثلاثة أشهر طوال، حيث راحوا يحرضون ويتحدون القوات المسلحة على نحو متقطع، حتى أصبح بوتو على وشك الرضوخ والموافقة على إجراء انتخابات جديدة. وجاء الانقلاب في تلك اللحظة، فقد قام ضياء الحق بانقلابه في الخامس من يوليو/تموز ١٩٧٧، بالضبط في اللحظة التي كان بوتو ومعارضته يتوصلان فيها إلى تسوية لأزمة ما بعد الانتخابات. وعندما تتحدث مع الناس، فإنهم يقولون، «حسناً، لقد صوتنا لصالحه عام ١٩٧٠. وصوت بعضنا ضده، لأنه لم يفِ بوعوده. وصوت كثير منا لصالحه عام ١٩٧٧، ولكننا اشتركنا في التظاهرات ضده أيضاً، لأنه زور الانتخابات. ولكننا لم نقصد أن نولي العسكريين الحكم». إنهم يشعرون بمسؤولية معينة عن إعادة الحكم العسكري إلى البلاد. وعندئذ، إعتقل بوتو، ثم أعدم بعد عام من المحاكمات والسجن.

وعندما اعتقل بوتو، تحولت مشاعر الجماهير لصالحه مرة أخرى، لأن الشعب أدرك عن حق أن القوات المسلحة تعاقبه، ليس على الجرائم التي زعمت أنه ارتكبها، وإنما لأنه وعد الوعود الصحيحة، ولأنه غيّر المناخ السياسي للبلاد، ولأنه أعطى العمال والفلاحين إحساساً بالكرامة، ولأنه أثار قضية حقوقهم. وشعر الشعب أنهم يعاقبون الرجل، ليس على أخطائه، وإنما على مواطن القوة فيه، وعلى الجانب الجيد فيه. واتسع نطاق هذا التعاطف مع بوتو، ومع ذلك لم يكن هناك من يقوده ليصبح حركة احتجاج. وصاروا متفرجين صامتين على إعدامه الظالم غير الإنساني.

ن. هـ: وهكذا، فإن بوتو يبقى رمزاً لمطالبهم؟

إ. أ: بالضبط. ومع ذلك، فقد ظلوا شهوداً صامتين على استشهاده. وكانوا يعرفون أيضاً أن بوتو كان يتوقع منهم الثورة، ولكن الثورة لم تحدث.

ن. هـ: لم تحدث لأنه لم يكن هناك من يقودها؟

إ. أ: إن قيادة حزب بوتو لم تبذل أية محاولة للمقاومة المنظمة، وقاست الكوادر الدنيا القمع الشديد الوطأة. كما أن السيد بوتو نفسه لعب اللعبة القضائية ولم يلعبها في آن واحد، مما أربك الجماهير. ولم يكن هناك من سبيل للعمل الجماهيري. ومع ذلك، ظل الناس يشعرون بإحساس بالذنب تجاه بوتو. كذلك، وكما تقول، فإن بوتو أصبح رمزاً للحقوق المضطهدة لعامة الناس، ورمزاً للإصلاحات الزراعية، وللإصلاحات الاقتصادية، وللمساواة، وللنظام الذي سيأتي بـ «الخبز والكساء والمأوى». والآن، وبعد أن قتله العسكريون، فإن الناس يعتقدون أنه ما كان ليستطيع

أن يحقق وعوده، لأنه كان أسيراً منذ البداية للقوات المسلحة والبيروقراطية. وهكذا، فإن موته أصبح يعني أن هاتين المؤسستين ـ القوات المسلحة والبيروقراطية ـ تتحملان الآن كل مسؤولية عدم إنجاز وعود بوتو الاشتراكية، فضلاً عن مسؤولية موته، ومسؤولية انتهاء الديمقراطية في باكستان. لقد أصبح بوتو هو بيرون باكستان. وليس من المرجح أن تظهر أية قوة سياسية شعبية في باكستان قبل أن تمر البلاد بنظام آخر على غرار نظام بوتو. واليوم، يتركز قدر كبير من الاهتمام على عائلته، لأن بوتو لم يخلف تركة من التنظيم السياسي. فحزبه، حزب الشعب الباكستاني، هو أساساً حزب أجوف. وهو لم يخلف وراءه تركة من الأيديولوجيا المتسقة أو العاملة، أو كوادر متماسكة تستطيع تنظيم وتجميع المطالب العامة. وكان حزب الشعب يمتلك في وقت من الأوقات كوادر جيدة، إلا أنهم فقدوا قوتهم المعنوية تماماً من خلال سوء استخدام السلطة والمحسوبية والفساد.

ن. هـ: يكاد ذلك أن يشبه الحديث عن الانتقال من عبد الناصر إلى السادات في مصر.

إ. أ: نعم، إنه يشبهه كثيراً في بعض النواحي. إلا أن عبد الناصر قد غير مصر من نواح جوهرية، ولم يخلف وراءه مثل ذلك الفراغ الأجوف الذي خلفه بوتو.

ن. هـ: لقد تحدثت عن صمت الناس ـ فما الذي يكمن وراء ذلك؟

إ. أ: يجب ألا يساء فهم هذا الصمت على أنه فقدان للإهتمام السياسي، أو اللامبالاة. بل ينبغي فهمه على أنه كبت للمشاعر الجماعية والفردية العميقة، وهي بالتحديد ذلك النوع من المشاعر الذي يؤدي إلى انفجار جماهيري. ومن المرجح أن تشهد باكستان، بمرور الوقت، إنفجاراً شعبياً، ما لم يحدث تغيير في القريب العاجل، سواء عبر انقلاب داخلي أو بسبب الضغوط الأجنبية.

عوامل أزمة الدولة في باكستان

ن. هـ: ما هي العوامل الموروثة التي تفسر أزمة الدولة الباكستانية؟ ربما كان بمقدورك مناقشة ذلك في الإطار العام للدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار؟

إ. أ: ينبغي أن نبرز أولاً أن باكستان تمر بالعديد من الأزمات الجوهرية للغاية. وما يحدث الآن هو أن كل هذه الأزمات تأخذ في التفاقم. وبمقدورنا أن نميزها على أنها

أزمات: أ ـ الشرعية، ب ـ سلطة الدولة، جـ ـ الاندماج القومي، د ـ الاقتصاد*، هـ ـ العلاقات الخارجية.

أزمة الشرعية

وأهم هذه الأزمات هي أزمة الشرعية. وأقصد بالشرعية الحق في السلطة، أي مدى ما تتمتع به دولة ما وطبقة سياسية ما بحكم سلطوي أو مهيمن على أغلبية السكان. وبالتالي، فإن ما تتطلبه الشرعية هو مجموعة من القيم والأيديولوجيا والانتماءات تحكمها الطبقة الحاكمة، وتكون مقبولة من جانب أغلبية السكان على أنها سلطوية، بل وتتمتع حتى بإجماع الأغلبية. ولست متأكداً مما إذا كنت قد قدمت تعريفاً صحيحاً، ولكن ذلك ما تعنيه الشرعية.

والآن، وفي حالة باكستان، فقد نشأت الدولة عام ١٩٤٧، بعد اجتزائها من شبه القارة الهندية. وقد تأسست على النزعة الانفصالية الإسلامية، التي كانت حجتها الرئيسية تقول بأن شعبين متميزين ـ المسلمون والهندوس ـ قد عاشا في شبه القارة الهندية طوال ألف عام، وأن هذين الشعبين يشكلان أمتين مختلفتين. وستتذكر أيضاً أن نظرية الأمتين، أو الحركة الإسلامية، لم تحظ بتأييد جماهير المسلمين في الهند حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث أنه حتى في سنوات ١٩٣٦ و١٩٣٧، عندما أجريت أول انتخابات عامة في الهند عقب صدور قانون حكومة الهند عام ١٩٣٥، لم يحصل حزب الرابطة الإسلامية (وهو الحزب الذي قاد الحركة الباكستانية) إلا على ٢,٦ في المئة من إجمالي أصوات المسلمين في الهند ـ وهو ما يعني أن الأغلبية الساحقة من المسلمين كانت تؤيد سياسات حزب المؤتمر الوطني الهندي والحزب الوحدوي، وليس سياسات الرابطة الإسلامية. وتغير ذلك بصورة كبيرة بعد الحكومات الأولى التي شكلها حزب المؤتمر عام ١٩٣٧، حيث شعر المسلمون بوجه عام أن هذا الحزب، الذي سيطر عليه نخبة من الهندوس، لم يمنحهم نصيباً عادلاً في الاقتصاد أو في السلطة. وإذا ما درست الحركة الباكستانية، ستلاحظ أن النمو الهائل في التأييد الذي تتمتع به لم يكن يرجع إلى شعار إقامة دولة منفصلة، كما لم يكن يرجع إلى الإسلام في شكله المطلق. ففي الفترة ما بين عامي ١٩٣٨ و١٩٤٤، تنامت الحركة الباكستانية من مجرد تكتل يعبر عن مصالح أقليةٍ ما إلى حركة لأغلبية المسلمين الهنود. فبالنسبة للمسلم العادي، كان ذلك يعني أن المسلمين يطالبون بدولة تصبح فيها العدالة الاقتصادية والاجتماعية أمراً ممكناً. ففي قلب الحركة الإسلامية، كان يكمن

* حذفنا هذا الجزء من المقابلة، لأن الأفكار المطروحة فيه قد وردت في الفصلين الرابع والخامس.

الأمل في العدالة الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية السياسية والحرية الثقافية، كما كانت تقوم على مخاوف الطائفة الإسلامية من استمرار سيطرة رجال الأعمال الهندوس والشركات البريطانية والمؤسسات الاستعمارية عليها، وعلى حسابها، ما لم تقم دولة منفصلة خاصة بهم.

ن. هـ: كانت، إذن، مسألة عدالة ومساواة؟

إ. أ: كانت مسألة عدالة، عدالة إقتصادية وحرية ثقافية. فالحركة الباكستانية، على سبيل المثال، ظهرت للمرة الأولى واكتسبت أكبر قدر من الشعبية في ما أصبح يعرف الآن باسم بنجلاديش، فهناك، كان معظم ملاك الأراضي من الهندوس بينما الفلاحون من المسلمين. وهناك، كانت بدايتها الأولى، وهناك تشكلت أول حكومة للرابطة الإسلامية، وهناك كسبت أولى معاركها. ومن المفارقات أن البنغاليين بالذات هم الذين انفصلوا عن البلد الذي كانوا، حَرفياً، هم الذين أسسوه بأنفسهم.

إنني أتطرق إلى كل ذلك لكي أقول ببساطة أنه بعد قيام باكستان، لم يكن بمقدور الطبقة الحاكمة الباكستانية أن تمتلك الشرعية، لأنها لم تحدد أيديولوجيا وقيم وبرنامج وبنية للدولة بالشكل الذي يمكن أن يحقق الآمال التي تأسست عليها الدولة. فما الذي حصلنا عليه بدلاً من ذلك؟

لقد اتسمت السنوات العشر الأولى، من ١٩٤٧ إلى ١٩٥٧، بمحاولة من جانب نخبة لإضفاء الشرعية على نظام سلطة عسكري - بيروقراطي - إقطاعي باسم الإسلام. وتلقت هذه النخبة صدمتها السافرة الأولى عندما أجرت الانتخابات الأولى عام ١٩٥٣ في إقليم البنغال، وهو الاقليم الذي كان يشكل أكثر من نصف إجمالي سكان باكستان. وصوتت الأغلبية الساحقة من الشعب الباكستاني ضد **حزب الرابطة الإسلامية**، وانتخبت **حزب عوامي الوطني**، الذي وعد بتنفيذ سياسات اشتراكية، بقيادة الزعيم الشعبي الفلاحي العمالي بهاشاني، الذي كانت المؤسسة الحاكمة تصفه باسم الملّا (رجل الدين) الأحمر.

وهكذا، كانت الفترة الأولى تتسم بمحاولة إضفاء الشرعية على الدولة، على أساس من أيديولوجيا إسلامية مفتعلة، كانت مجردة تماماً من المضمون الاجتماعي والاقتصادي. ولم تكتسب الدولة شرعية على الإطلاق، وبدون الشرعية، وبدون الحق في السلطة، فإن أية طبقة حاكمة لا تستطيع تدعيم سلطة الدولة بأي معنى معقول. وفي العامين الأولين أو الأعوام الثلاثة الأولى، كان الشعب مفعماً بالأمل، لأنه عندما يقول مسلمٌ ما أنه يريد دولة إسلامية، فإن هذه هي طريقة المسلم العادي

في قوله أنه يريد دولة عادلة. فالدولة الإسلامية تعني بالنسبة له دولة تتسم بالمساواة والعدل والديمقراطية. إلا أنه لم يكن بمقدور النخبة الباكستانية طرح الإسلام بهذا الشكل، بل وقاومت إعطاء الإسلام أي مضمون إجتماعي أو إقتصادي، ولم تكتسب بالتالي أية شرعية. وهكذا، كانت المرحلة التالية هي مرحلة انقلاب أيوب خان. وكانت إنتخابات عام ١٩٥٣ قد أبرزت طبيعة الآمال الشعبية، وبذلك فقد أصابت النخبة الحاكمة في باكستان بالرعب. وفي مايو/أيار ١٩٥٣، تهيأ مسرح الأحداث لاستيلاء العسكريين على السلطة، عندما تم حل البرلمان في باكستان الشرقية، وعينت الحكومة الفيدرالية حاكماً يتولى حكم الاقليم مباشرة. وتم تعيين وزير الدفاع الجنرال إسكندر ميرزا حاكماً لباكستان الشرقية، وبعد خمس سنوات، أصبح ميرزا رئيساً، ليقيم الحكم العسكري مع أيوب خان. وكانت نتيجة إنتخابات عام ١٩٥٣ بمثابة تحذير. فقد كان واضحاً جلياً أن ذلك لم يكن الإسلام الذي يريده الشعب، وأنه كان سيصوت ضده إذا ما أجريت إنتخابات عامة. وفي هذا المناخ، الذي كان يتسم بتوقع إجراء انتخابات عامة، قام أيوب خان بانقلابه. ووقع الانقلاب فعلاً في الوقت الذي كان يشهد تزايد الضغط الجماهيري من أجل الديمقراطية الاجتماعية والاصلاح الاقتصادي، ورفض الايديولوجيا الإسلامية للمؤسسة الحاكمة. ومن الأمور ذات المغزى أنه عندما استولى أيوب خان على الحكم، فقد تخلى عن صفة الدولة الإسلامية لباكستان، كما أنه، خلال حكمه الذي استمر عشر سنوات، لم يستخدم الإسلام باعتباره المبدأ الذي تستمد منه باكستان الشرعية.

ن. هـ: هل استخدم أيديولوجيا قومية؟

إ. أ: ليس بالضبط. بل تستطيع أن تسميها قومية التنمية. فقد ركز أيوب خان على التنمية الاقتصادية أكثر من تركيزه على القومية، وإنْ كان قد استخدم القومية أيضاً. والعنوان الذي اختاره لكتابه، الذي ألفه حول علاقات باكستان بالولايات المتحدة، «أصدقاء، لا سادة»، إنما يعكس رؤيته. فقد كان يريد البقاء ضمن التحالف الأمريكي، ولكن في وضع الشريك الصغير وليس العميل التابع. كانت الأيديولوجيا الأولية لنظام أيوب خان هي أيديولوجيا التنمية، والنمو الاقتصادي. وكانت مستقاة بصورة مباشرة من منظري التنمية الليبراليين الأمريكيين، «منظري التحديث». واعتمد أيوب خان على الليبراليين الأمريكيين في تخطيط مستقبل باكستان، وكان يستخدم خبراء مثل مجموعة هارفارد الاستشارية للقيام بذلك. وكان يستشهد في خطبه بتوسع من كتاب «مراحل التنمية» لوالت روستو. وكان يريد لحكومته أن تحظى بالشرعية الشعبية بالتأكيد على التنمية الاقتصادية، كما كان يريد

لدولته أن تمتلك القوة بخلق وتوسيع طبقة متوسطة. وهكذا، ففي السنوات العشر الأولى من وجود باكستان، راحت نخبتنا الحاكمة تحلب البقرة الأيديولوجية للإسلام. وفي السنوات العشر التالية، راحت تحلب بقرة التنمية. ولكن ذلك أيضاً لم يكن مجدياً، ففي عام ١٩٦٨، عندما سقط أيوب خان، كان يحتفل بالفعل بعقد التنمية. ودامت الاضطرابات الشعبية عام ١٩٦٨ ستة شهور قاسية، حتى أسقطته.

وسرعان ما أدرك ذو الفقار علي بوتو في باكستان الغربية والشيخ مجيب الرحمن زعيم حزب رابطة عوامي في باكستان الشرقية ـ وكلاهما من ساسة التيار الرئيسي، إذ كان الأول يتمتع برعاية أيوب خان، بينما كان الثاني نتاجاً لحزب الرابطة الإسلامية ـ أن كلاً من البقرة الإسلامية وبقرة التنمية قد استنزفتا تماماً، وأن الشعب لا يريد الآن نظاماً يقوم على شعارات دينية ولا على شعارات التنمية، وإنما نظاماً يقوم على الوفاء بحاجات الجماهير ـ الخبز والكساء والمأوى. وهكذا، دخلنا فترة الشعارات الشعبية ولنتذكر أن بوتو نفسه كان نتاجاً لنظام أيوب خان. ولم تكن لديه خبرة بالعمل السياسي حتى اختاره أيوب خان ليصبح وزيراً للتجارة في أول الأمر، ثم وزيراً للشؤون الخارجية. وحتى ذلك الوقت، كان بوتو مجهولاً تماماً في باكستان، خارج حدود مزرعة عائلته في لاركانا وناديه الاجتماعي في كراتشي. وكان بوتو رجلاً طموحاً، سريعاً في إدراك الفرص الواضحة بقدر بطئه في تبين المخاطر الأساسية الأكثر عمقاً. فقد انشق على أيوب خان في الوقت المناسب ـ قبل سقوط أيوب خان الفعلي بما يتراوح بين ستة أو سبعة أشهر وعام ـ وبدأ يحلب البقرة الشعبية الاشتراكية. وراح بوتو يسعى وراء الشرعية من خلال وعوده بالإصلاح والاشتراكية.

ونشهد الآن الفترة الرابعة ـ فترة النظام العسكري لضياء الحق. وهو نظام لا يمتلك على الإطلاق أية أيديولوجيا أو مبادىء يمكن أن يستند إليها في إضفاء الشرعية على نفسه. ففكرة الدولة الإسلامية قد استهلكت بالفعل. وفكرة التنمية قد استهلكت بالفعل هي الأخرى. أما الاشتراكية، فقد ثبت أنها أداة خطرة لتعبئة وعي الجماهير، ثم إنها على أي حال قد ارتبطت باسم بوتو بصورة وثيقة، بحيث ما عاد بمقدورهم الاستناد إليها. ولذلك، فقد اضطروا إلى العودة للبقرة الإسلامية القديمة، وإعطائها إسماً مختلفاً. وأطلقوا عليها هذه المرة اسم **«نظام المصطفى»**، ولكن الحمار لا يتحول إلى فيل لمجرد أننا أسميناه فيلاً. وفي الواقع، فإن نسخة الإسلام التي يطرحونها هي أكثر تخلفاً بكثير، لأن مرجعها الوحيد هو **الجماعة الإسلامية**، وهي جماعة أصولية. فإسلام الفترة السابقة ـ الفترة الدستورية ـ كان على الأقل إسلاماً ينبع

من الحركة التحديثية، وكان مرجعه أفكار محمد إقبال وسيد أحمد خان وشبلي نعمان وغيرهم. وكان هؤلاء من المفكرين الإسلاميين المحدثين، وكان إسلامهم على الأقل إسلاماً بورجوازياً معاصراً. أما هـذا النظام العسكـري، فإنـه يحاول أن يتبنى رؤيـة أصولية للإسلام في بلد غير مستعد لقبول الأصولية. إن الأزمة الأولية في باكستـان، عندئذ، هي أزمة الشرعية، التي تتطلب بعض الوضوح الأيديولوجي، والتي تتوقف عليها مسألة الهوية. فما من حزب سياسي أو نخبة حاكمة في باكستان، سواء كان يميناً أم يساراً أم وسطاً، قد استطاع تحديد أيديولوجيا متسقـة وعاملة ومتفقـة مع تـاريخ البلاد، أو مع آمـال شعبها. وفي أي بلد جـديد، عنـدما لا تجـد أيديـولوجيـا قابلة للحيـاة، أو حتى مجموعـة من القيم السياسيـة المهيمنة، فـإنك تجـد أزمة في الهـويـة القومية، أزمة في الشرعية، وبالتالي أزمة في سلطة الدولة.

أزمة سلطة الدولة

الأزمة الثانية في باكستان اليوم هي أزمة سلطة الدولة. فقد ورثت باكستان دولة استعمارية*. وهي تمت ببعض الصلة إلى دولـة ما قبـل الاستعمار، وخـاصة الهنـد المغولية، ولكنها كانت أساساً من صنع الاستعمار. وكان عمودها الفقري يتألف من القوات المسلحة الهندية البريطانية، بالإضافة إلى بيروقراطية حديثـة. وكان استقـرار بنية الدولة في باكستان يتحدد بتوازن معين للقـوى، وبقدر من الانسجام الاجتماعي والأيديولوجي بين القوات المسلحة والبيروقراطية. وبقي الأمر على ذلك إلى حد أنـه عندما كنت تجد حكومات غير مستقرة، كما بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٧٠، فإنها كانت دولة مستقرة وكياناً سياسياً مستقراً. لقد استمرت الحياة الاقتصادية والاجتماعية من دون انقطاع يسببه عدم الاستقرار الحكومي، فاستمرت البيروقراطية تتـولى الإدارة، واستمرت القوات المسلحة في الاستعراض وطرح صورة للاستعداد. وهـذا التوازن والانسجـام بـين الجيش والبيـروقـراطيـة قـد خفف، من وجـوه كثيـرة، من حـــدة الديكتاتورية العسكرية في باكستان. فنـظام أيوب خـان، على سبيـل المثال، لم يكن قمعياً أو معزولاً بالقدر الذي هو عليه نظام ضياء الحق، لأنه كانت هناك علاقة عمل وثيقـة وأميـل إلى الانسجـام بـين الجيش والبيـروقـراطيـة. ففي غيـاب المؤسسـات الديمقراطية، قامت البيروقراطية بوظيفة إضفاء الطابع المدني على النظام العسكري في عهد أيوب خان. وهذا التوازن بين القوات المسلحة والبيروقراطية كاد الآن أن ينهار تماماً، ولكن ليس لأن الجيش صـار أقوى، وإنمـا لأن البيروقـراطية صـارت أضعف

* أنظر مقال إفتخار أحمد «تشكل الطبقة والدولة» ـ الفصل الثالث.

كثيراً. وهذا الاتجاه نحو عدم التوازن قد بدأ منذ وقت طويل، إلا أن مسؤولية اكتماله إنما تقع على عاتق السيد بوتو.

فعندما تولى بوتو السلطة، لم يرث جيشاً فاقد الشرعية والمصداقية فحسب، بل ومنهاراً أيضاً ـ جيشاً خاض حرباً لم تحسم عام ١٩٦٥، وخسر حرباً أخرى عام ١٩٧١. وكان ٩٠ ألفاً من جنوده وضباطه لا يزالون أسرى في الهند، في أعقاب الغزو الهندي لباكستان الشرقية. كان جيشاً أشاع الإرهاب في بنجلاديش، وكان معظم شعب باكستان يعرف ويلقي باللوم على القوات المسلحة لضياع بنجلاديش، أو باكستان الشرقية بالأحرى. وفضلاً عن ذلك، فقد كانت حكومة عسكرية تلك التي ثار الشعب ضدها عام ١٩٦٨، وبقيت عن طريق المناورات في الحكم حتى عام ١٩٧٠، وعندئذ أفسد الجنرال يحيى خان النظام الانتخابي، بمعنى أن الانتخابات التي أجراها كانت حرة، ولكن الجيش لم يقبل بالنتيجة. وكان هذا ما أسفر عن بنجلاديش. وهكذا، كانت القوات المسلحة فاقدة لمصداقيتها ومعنوياتها وشرعيتها وقوتها عند مجيء بوتو إلى الحكم. ولم تتح لنا على الإطلاق فرصة أفضل لتخليص باكستان من أسوأ ما في ميراثها الاستعماري والاستعماري الجديد، أو فرصة أفضل لتأكيد الحكم المدني وإضفاء الطابع الرسمي عليه، ولإعادة تنظيم القوات المسلحة وصبغها بالصبغة الاحترافية وإعادتها إلى حيث تنتمي ـ إلى الثكنات وعلى الحدود. إلا أن بوتو ببساطة أعاد الاعتبار إلى الجيش، وإنْ كان قد حاول أن يفعل ذلك بالشكل الذي يجعله أداة لسلطته الشخصية. فلم يحدث أي تغيير بنيوي في القوات المسلحة، ولم يُعد تحديد دورها أو انتشارها، بل أجرى عمليات تطهير في صفوف الضباط، ورقي من كان يفترض فيهم الولاء، مثل ضياء الحق، إلى مناصب القيادة العليا.

ن. هـ: بعبارة أخرى، كان يحاول إعادة صياغة بنية الدولة بالحفاظ على عنصريها القديمين ـ الجيش والبيروقراطية؟

إ. أ: لم يكن بمقدور بوتو أن يعيد للجيش مقامه وهيبته، إلا أنه أعاد إليه موقعه البارز. وبمعنى من المعاني، فقد كانت أمام بوتو عام ١٩٧٢ نفس الخيارات التي تواجه الثورة الإيرانية اليوم. كان بوتو يتولى السلطة، وكان أمامه خيار إعادة تنظيم جهاز الدولة ـ ولكنه لم يفعل. وبنفس الدرجة، فقد كان أمامه خيار إعادة الاعتبار تماماً لبنية الدولة التي ورثها ـ ولم يعد إليها الاعتبار أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك، ففي وضع التسيب الذي أعقب الحرب الأهلية واستقلال بنجلاديش، كانت لديه أيضاً فرصة إحداث تخلخل بالغ في بنية الدولة ـ وهو ما فعله بالتحديد. فمن ناحية، أعاد الاعتبار

إلى القوات المسلحة، ومن ناحية أخرى، أرهب البيروقراطية، ليس إلى الحد الذي يدمرها، وإنما بالدرجة التي يصيغها معها على صورته.

وعلى سبيل المثال، فإنه بمجرد توليه الحكم، أقال ٢٠٠٠ من كبار البيروقراطيين من مناصبهم، واستحدث نظاماً جديداً للإلتحاق الجانبي، بحيث تم التخفيف من القواعد الصارمة التي كانت تحدد الالتحاق والتدريب في المستويات العليا من البيروقراطية. ومن خلال نظام الالتحاق الجانبي، تم عدد كبير من التعيينات السياسية، واستحدث قدر كبير من الرعاية السياسية للموظفين. وفضلاً عن ذلك، فقد تم توسيع جناح الأمن القومي من البيروقراطية على نحو بالغ السرعة، من حيث القوة والحجم، وعلى حساب القطاع المدني، بمعنى أن قوى الأمن الفيدرالية وإدارة المخابرات المركزية وقوات الشرطة وغيرها كانت تتوسع بمتوالية هندسية، بينما كانت الخدمات المدنية ـ خدمات العدالة وإعادة التنظيم الاجتماعي والتعليم والصحة ـ تعاني الإهمال وفقدان المعنويات.

وهنا مفارقة أخرى من مفارقات نظام بوتو: فعلى حين كانت البيروقراطية تلعب في عهد أيوب خان دور إضفاء الطابع المدني على الحكم العسكري، فإن بوتو راح يلعب دور إضفاء الطابع العسكري على الحكم المدني، بتوسيع قطاع الأمن القومي في البيروقراطية وبإعادة الاعتبار إلى القوات المسلحة. وكانت النتيجة ذلك التخلخل البالغ بين قوة القوات المسلحة وقوة البيروقراطية. فقد كادت البيروقراطية أن تفقد تماماً طابعها المميز ومعنوياتها في ظل حكم بوتو. وصارت أميل لأن تصبح أداة للسلطة الشخصية أكثر منها أداة للحكم والإدارة.

ن. هـ: لقد قلت من قبل أنه لم يكن هناك تخلخل في توازن القوى فحسب، بل وافتقاد للإنسجام بين الجيش والبيروقراطية. هل لك أن تفسر ذلك؟

إ. أ: في عملية التغيير، ضاع الانسجام الاجتماعي والطبقي بين كتلة ضباط القوات المسلحة والبيروقراطية العليا. ولم تكن هذه مسؤولية بوتو. فقد حدث خلال هذه الفترة تغيير في البنية الطبقية لكتلة ضباط القوات المسلحة. فبحلول ذلك الوقت، كان معظم الجنود القدامى الذين تلقوا تدريباً بريطانياً، وتخرجوا من كلية ساندهيرست، وعاصروا الحرب العالمية الثانية ونالوا الأوسمة فيها، والذين ينحدرون بوجه عام من الطبقات العليا ـ البورجوازية الاقطاعية أو العليا ـ قد بلغوا سن التقاعد أو طردوا من الخدمة. وقد حدث جانب كبير من ذلك في عهد بوتو، إلا أن جانباً آخر منه قد حدث في ظل حكم أيوب خان. وتمت ترقيات سريعة للضباط الأصغر سناً،

الذين تلقوا تعليماً مختلفاً تماماً، والذين يختلفون للغاية في أصولهم الطبقية عن جيل الضباط المتقاعدين أو المطرودين. وبوجه عام، فإن الضباط الذين تولوا مراكز القيادة في القوات المسلحة في السبعينات كانوا ينحدرون من أصول بورجوازية صغيرة، ومعظمهم من عائلات فلاحية متوسطة من المقاطعات الأربع لمنطقة روالبندي أو من البنجاب الشرقية. وينتمي ضياء الحق إلى الفئة الثانية. ولم يلتحق هؤلاء الضباط، الذين قضوا عاماً أو عامين بكلياتهم، بمدارس عسكرية تحضيرية خاصة بالنخبة. بل إنهم شبوا في خضم التحريض الوطني قبيل الاستقلال مباشرة، وحصلوا بالتالي على معرفة ما بعالم السياسة. كما أنهم التحقوا بالقوات المسلحة في الوقت الذي كان البريطانيون يجندون فيه أعداداً كبيرة في السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، أو أنهم تطوعوا عقب الاستقلال مباشرة بينما كانت صفوف الضباط تتوسع بشكل كبير. وجاء كثيرون منهم من الخدمة المؤقتة للضباط، وحصل كثيرون منهم بعد ذلك على رتب ضباط نظاميين عندما توسع الجيش الباكستاني بعد عام ١٩٤٧. ولا يقتصر الأمر على اختلاف أصولهم الاجتماعية عن الجيل السابق من الضباط، بل إن تربيتهم السياسية وتدريبهم الحرفي كانا مختلفين أيضاً. إذ كانوا، على سبيل المثال، ضباطاً تلقوا تدريبهم المتقدم في مؤسسات أمريكية، فقد تلقوا تدريباً لمواجهة حالات التمرد، وتوجيهاً أيديولوجياً معادياً للشيوعية ومناهضاً للثورة. وكلية «فورت بْراج» هي نموذج جيد جداً لذلك. فقد تخرج الجنرال ضياء الحق من كلية فورت براج. وقد رقي بوتو بعضاً من هؤلاء الضباط متجاوزاً العديد من الجنرالات الأقدم رتبة. وإنني أعلم أن الجنرال ضياء الحق قد تجاوز حوالى إثني عشر من الضباط الكبار الذين كانوا موضع تقدير بالغ، لأن السيد بوتو قد اختاره بسبب ما افترضه فيه من ولاء.

ن. هـ: يا لها من مفارقة

أزمة الاندماج القومي

إ. أ: وهكذا، فإن ما تجده الآن في باكستان هو أنه حتى الدولة الاستعمارية التي ورثناها قد فقدت توازنها وتماسكها السابقين. وقد حاول ضياء الحق تصحيح هذا الخلل من خلال نسج التحالفات مع كبار الموظفين المدنيين، ومن خلال السماح بقدر معين من التنامي في أهمية البيروقراطية. ولكن، لا يبدو أن ذلك يحقق نجاحاً. وكما ذكرت من قبل، فإن هذه هي المرة الأولى التي لا تتعاون فيها الحكومة العسكرية بالكامل مع البيروقراطية. والأزمة الناجمة في سلطة الدولة تزداد تضخماً من جراء أزمة الاندماج القومي، التي تعني في باكستان مسألة القوميات. فمن بين القوميات الأربع

التي تعيش في باكستان ـ البنجابيون والباختون والسند والبالوش ـ فإن القوميتين الأخيرتين مستبعدتين تماماً بشكل فعلي من بنية الدولة. فقوميتا السند والبالوش لا تشكلان بالكاد واحداً في المئة من القوات المسلحة، كما لا تتوجدان إلا بإعداد ضئيلة في البيروقراطية الفيدرالية، ولا يكاد وجودهما أن يكون ملحوظاً في القطاع التجاري والرأسمالي في باكستان. ويزيد التركيب العرقي للنخبة الحاكمة من تفاقم مشكلة اختلال التوازن بين المؤسسات.

والقوات المسلحة والبيروقراطية والطبقة الرأسمالية، أو بالأحرى الطبقات المالكة ـ هي بنجابية بوجه عام، أي أنها تنتمي إلى القومية التي تشكل نحو ٦٠ في المئة من إجمالي سكان باكستان، وهذا يتيح لحكام باكستان قاعدة للسلطة ذات إمكانية أكبر، وفرصة للتلاعب بالتوترات العرقية وتفاقمها كوسيلة لكسب تأييد الأغلبية البنجابية، وقدرة على التلويح بخطر النزعة الانفصالية وانقسام باكستان. ومن هنا، فكلما ازدادت العزلة التي تشعر بها حكومة ما، فإن قادتها يكونون أميل إلى إثارة شبح تفتت باكستان. وبالمثل، يتم تبرير تزايد المركزية والاستخدام القمعي للسلطة بالتلويح بالمخاطر التي تتعرض لها الوحدة القومية.

ن. هـ: هل هذا ما تقصده بأزمة الاندماج القومي؟ وهل لنا في مزيد من التوضيح؟

إ. أ: كما قلت، فإن باكستان تضم أربع قوميات: والبنجابيون هم المجموعة الأكبر والأكثر سيطرة ـ فهم الأكثر من الناحية العددية، والمسيطرون من الناحيتين السياسية والاقتصادية. وهم يشكلون نحو ٦٠ في المئة من إجمالي السكان، بينما يشكلون ٨٠ في المئة من القوات المسلحة، وما يتراوح بين ٨٠ و ٨٥ في المئة من وظائف البيروقراطية العليا، وحوالى ٨٠ في المئة من طبقة رجال الأعمال والرأسماليين. وهم أصحاب الثروة، كما يسيطرون أيضاً على مؤسسات السلطة في البلاد. ويبلغ عددهم حوالي ٥٠ مليون نسمة. ثم هناك الباختون، الذين يعيشون في منطقة الحدود الأفغانية/السوفييتية، ويبلغ عددهم نحو ٧,٢٥ ملايين نسمة. والقومية الثالثة هي السند، وهي ثاني أكبر قومية، إذ يتراوح عددها بين ١٥ و ٢٠ مليون نسمة، وأخيراً، نجد البالوش.

ومنذ نشأة باكستان، وكل الحكومات تلوح بإمكانية قيام حركة إنفصالية باختونية تهدد وحدة باكستان، إنطلاقاً من إقليم الحدود الشمالية الغربية. وكان هذا التهديد ينطوي على عنصرين. أولهما، أن حركة الباختون تحظى بمساندة أفغانستان ـ إذ ينقسم شعب الباختون بين باكستان وأفغانستان مناصفة تقريباً. أما العنصر الثاني

فيتمثل في تهديد روسي مفترض. فالطبقة الحاكمة في باكستان دائماً ما تترجم «غول» روسيا على هيئة قيام الاتحاد السوفييتي بمساعدة حركة الباختون، وبالتالي تدمير وحدة باكستان. ولكن الباختون وإقليم الحدود الشمالية الغربيـة لا يشكلان، في الـواقع، سوى أقل مشكلات باكستان فيما يتعلق بالاندماج القومي. ويرجع ذلك إلى أنه من بين القوميـات الثلاث التي تشكـل أقليات، فـإن الباختـون هم الأكثر انـدماجـاً في باكستان. ولنـأخذ بضعـة مؤشرات: يشكـل الباختـون حوالى ١٥ في المئـة من كتلة الضباط في القوات المسلحة الباكستـانية. وهم ممثلون بنفس النسبـة في البيروقـراطية الفيدرالية، بحيث أن الطبقة المتوسطة والبورجوازية العليا من الباختون ممثلون بشكل طيب للغاية في بنية السلطة في باكستان. وثانياً، فإن الإقليم مندمج بصورة طيبة مع بقية باكستـان من الناحيـة الاقتصاديـة. فحوالى ٦٠ في المئـة من تجارة ودخـل إقليم الحدود الشمالية الغربيـة يأتي من عـلاقات مـع إقليم البنجاب وغيـره من الأقاليم، بحيث تطورت أنماط إقتصادية تكـاملية. وثـالثاً، فـإن نحو نصف السكـان الذكـور العاملين من الباختون يعملون خارج إقليمهم.

أزمة العلاقات الخارجية

ن. هـ: كانت الفئة الأخيرة التي ذكرتها هي أزمة العلاقات الخارجية.

إ. أ: ربما كانت تلك أصعب الأزمات في سبر غورها، وأكثرها أهميـة بالنسبـة لـك، لأنها تتعلق أيضاً بمشكـلات الخليج والشـرق الأوسط بـوجـه عـام. إن أزمـة العلاقات الخارجية لباكستان تنبثق من عدد من العوامل. ويتمثل أحد هذه العوامل في أن تغيراً حاداً قد طرأ على الوضع الجيوبولوتيكي (الجغرافي/السياسي) لباكستان خلال العقد المنصرم، وأن النخبة الحاكمة في باكستان لم تفعل سوى القليل لتكييف نفسها مع هذا التغير. فبوجه عام، كانت باكستان حتى عام ١٩٧١ بلداً يضم ١٥٠ مليون نسمة. ثم فقدت نصف سكـانها مع النصف الآخـر من البلاد. كـانت بلداً يقع في جنوب شرق آسيا وفي جنوب غرب آسيا في آن واحد. ولكنها لم تعد الآن سوى بلد من بلدان جنوب غرب آسيا. ومنذ ذلك التغير، وبـاكستان تنجـرف مع التيـار دون وعي. فلم تعد حكوماتها تحديد سياساتها ومكانها في السيـاسة العـالمية. وهـذا أحد العوامل في أزمة العلاقات الخارجية.

ثانياً، إنها بلد يطل على الخليج، بينما تتزايد الأهمية الاستراتيجيـة للمنطقـة. ومرة أخرى، عجزت باكستان عن تحديد موقعها في السياسة الدولية، وعلاقاتها ببقية العالم بشكل يكون ذا معنى لمصالح شعبنا وشعوب تلك المنطقة.

وهناك مشكلة ثالثة، وهي أنه على حين تغير موقع باكستان في السياسة الدولية بالنسبة للبلدان الأخرى، فإن نخبتها الحاكمة لم تحتفظ إلا برؤية واحدة تقتضي الانحياز إلى العالم الغربي والعناصر اليمينية في الشرق الأوسط. إلا أن الواقع الموضوعي يقول إنه على حين تلوح الطبقة الحاكمة في باكستان على الدوام بشبح التهديد السوفييتي، فإن وحدة باكستان ربما كانت محددة من جانب محور الولايات المتحدة ـ الصين ـ الهند أكثر مما هي مهددة من جانب الاتحاد السوفييتي. فهناك إمكانية جادة لإعادة اصطفاف القوى في تلك المنطقة، بحيث يمكن أن ينشأ فيها مثلث جديد للقوى، خلال السنوات الخمس أو العشر القادمة ـ وربما يحدث ذلك خلال أقل من خمس سنوات، ولكن ليس أكثر من عشر سنوات. وسيتألف هذا المثلث من الهند والصين والولايات المتحدة.

ن. هـ: لماذا تذكر الهند؟ إنني أتصور أنك تتحدث عن نوع من المثلث التكاملي.

إ. أ: نعم، تماماً.

ن. هـ: لماذا الهند، إذن؟

إ. أ: لنتعرض لبعض الحقائق الأولية قبل أن نصل إلى «لماذا الهند؟» تذكر أولاً أن إيران الشاه قد سقطت، وأنها كانت أهم وآخر عمود منفرد في الاستراتيجية الجنوبية التي وضعها نيكسون وكيسنجر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما من حكومة أمريكية، ولا مجموعة واحدة في الولايات المتحدة، ولا مؤسسة واحدة من مؤسسات صنع السياسة أو اقتراحها في الولايات المتحدة، قد طرحت بديلاً لاستراتيجية كيسنجر الجنوبية.

ن. هـ: وهذا يعني استراتيجية دون عنصر رئيسي.

إ. أ: نعم، تماماً. وتذكر ثانياً أن تشكيل القوى الذي وضعه نيكسون وكيسنجر في البحر الأبيض والمحيط الهندي كان قد انهار بالفعل عند مجيء كارتر إلى الحكم. فقد سقط النظام الفاشي في البرتغال، واستقلت كل من غينيا بيساو وموزمبيق وأنجولا. كما سقط الحكم العسكري في اليونان، واشتبكت تركيا واليونان في حرب، وانهارتا كعضوين قابلين للحياة في تشكيل القوى الذي ترعاه الولايات المتحدة. وحاربت إسرائيل حرب أكتوبر/تشرين الأول، وخسرتها من الناحية العملية ـ وأقول من الناحية العملية لأن بقاءها تطلب أكبر عملية إمداد عسكري من جانب الولايات المتحدة. لقد ثبت أن إسرائيل أميل لأن تكون أسبرطة ضعيفة في خدمة روما، وأن

قوتها ليست ذاتية بالدرجة التي تجعلها مستقلة. وأخيراً، فقد أوضح الحظر النفطي العربي أن الدول العربية لم تكن مندمجة فيه بالقدر الكافي. وهكذا، فمن بين المكونات العديدة لتشكيل القوى الجديد الذي وضعه كيسنجر، كان الجميع قد سقطوا، فيما عدا شاه إيران. وكان يمكن للمرء أن يتوقع عندئذ أن ينتهج كارتر سياسة جديدة، أو استراتيجية جديدة، بدلاً من التشبث بهذا العمود الأخير من مخطط استراتيجي فقد مصداقيته. ولكن لا. فقد كان كارتر ملتزماً بتلك السياسة إلى الحد الذي جعله يختار طهران لتكون العاصمة التي يقضي فيها أول احتفالات برأس السنة كرئيس أمريكي، فكانت لفتة رمزية غير عادية في عام ١٩٧٧، حيث أوضحت أن واشنطون متعلقة بفكرة وحيدة، مع الافتقار إلى مخطط بديل. والآن، وقد «أضاعوا» إيران، فإنهم يبحثون عن أعضاء جدد، وعن عناصر جديدة يقيمون عليها استراتيجيتهم مرة أخرى. ومن الواضح أنهم قد قرروا إبقاء اسرائيل العضو الأكبر في «السلام الأمريكي» Pax Americana. كما قرروا أيضاً أنهم لا بد وأن يعثروا على مجموعة جديدة من الحلفاء بين العرب، وحالياً، يتم بناء ذلك حول مصر، وإذا ما أمكن إنجاح كامب دافيد، سيتأتى لغيرها الانضمام عندئذ. إلا أن الجميع يعلمون أن اتفاقات كامب دافيد ليست ناجحة تماماً، وأن مصر السادات ستكون على الأرجح بنفس الضعف وعدم الاستقرار الذي كانت عليه إيران الشاه. ولذلك، فإنهم يتطلعون إلى أماكن جديدة.

ولننظر الآن إلى الهند بصورة موضوعية، مع تذكرنا أن الحسابات الاستراتيجية تعتمد على استقراء الاتجاهات البعيدة المدى، وليس المضايقات القصيرة الأمد. فَـ«النظرات القصيرة المختلسة»، كما قد يقول كيسنجر، لا ترسم سياسة، وإنما ترسمها العوامل الموضوعية. ولو كنت من صانعي السياسة الأمريكية، وبالعقلية المفضلة في واشنطون، لاعتبرت الهند أفضل حليف محتمل في جنوب غرب آسيا والشرق الأوسط. وفي الواقع، فإن هناك من الدلائل ما يشير إلى أن كثيرين من كبار محللي السياسة الخارجية الأمريكية ينظرون إلى الهند بهذا الشكل. فهناك أولاً إفتراض بأن النزاع بين الهند والصين هو نزاع ذو طبيعة ثانوية. فالمصالح الجوهرية للهند والصين لا تتصادم، ولم تتصادم على الإطلاق. وهما ليستا بكيانين متنافسين بأي معنى جوهري. وتاريخياً، لم تكن هاتان الدولتان بعدوين. فباستثناء غزو قام به المسلمون الهنود للصين في القرن الرابع عشر، وكان من قبيل النزوة ذات الآثار الفاجعة، فإن حرب عام ١٩٥٨ كانت الحرب الأولى بين الهند والصين على مدى تاريخهما الذي يمتد ٣٠٠٠ عام. ورغم اشتراكهما في الحدود، فإنهما ليستا دولتين متحاربتين، لأن حدود

مصالحهما لا تتسم بالتذبذب. فالصين من الناحية الأساسية قوة من قوى الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا، على حين أن الهند قوة من قوى جنوب غرب آسيا والخليج. فالصين ليست لها مصالح مباشرة في السعودية والكويت ومصر وإيران، ولا حتى في باكستان وبنجلاديش وأفغانستان. أما الهند، فلها مصالح في تلك البلاد، وكذلك الاتحاد السوفييتي. الصين لا تتنافس مع الهند على النفوذ أو الأسواق في الشرق الأوسط. ومن الناحية التاريخية، فإن الغزوات التي تعرضت لها الهند لم تأت من الصين، وإنما جاءتها من الشمال الغربي ـ من أفغانستان وآسيا الوسطى وروسيا. فحدود الهند التاريخية، حدود شبه القارة، كانت تتذبذب مع حدود ما يعرف اليوم باسم الاتحاد السوفييتي، ومع حدود أفغانستان، ومع حدود فارس. فطموحات الهند تتركز في الخليج (العربي) وجنوب غرب آسيا، وليس في المحيط الهادي والشرق الأقصى. وهكذا، فمن الناحيتين التاريخية والجيوبوليتيكية، فإن الصراع بين الهند والصين ليس صراعاً جوهرياً، بل إنه صراع ذو طبيعة ثانوية.

ن. هـ: إنك تشعر إذن بأن من الممكن تحييد الصراع الصيني ـ الهندي على المدى البعيد. ألا تشير أيضاً إلى احتمال نشوء صراع هندي ـ سوفييتي؟

إ. أ: إن صراعاً بين مصالح الهند والاتحاد السوفييتي يمكن أن يزداد حدة، وبخاصة إذا ما تصادمت حدود النفوذ الهندي مع حدود النفوذ السوفييتي. وما يحول دون أن يصبح الاتحاد السوفييتي والهند كيانين متنافسين إنما هو وجود باكستان كعازل بالغ الضخامة، وهي بالنسبة للهند عازل غير مرغوب فيه، ومعاد في الغالب. هل أدركت النقطة التي أرمي إليها؟ فإذا ما زال هذا العازل، سيزول بذلك عامل أساسي للغاية يوجد بين المصالح السوفييتية والمصالح الهندية. إنها حقيقة جيوبوليتيكية.

ن. هـ: إنك تقول إنه إذا ما زالت باكستان، فإن العلاقات بين الهند والاتحاد السوفييتي ستتدهور . . .

إ. أ: ستصبح علاقات تنافسية.

ن. هـ: وأين ستكون باكستان في هذا الإطار؟

إ. أ: في حالة ما إذا حدث مثل هذا التطور، سيكون أمام باكستان ثلاثة خيارات. إما أن تخضع للهيمنة الهندية، أو أن تسعى للتحالف مع الاتحاد السوفييتي، أو أن يقتسمها الإثنان ـ أي أن تنقسم إلى كيانات خاضعة لمجالي النفوذ المتنافسين. وتكمن مصلحة باكستان في الحيلولة دون حدوث مثل هذا التطور.

ن. هـ: فلنعد إلى مسألة الاندماج القومي...

إ. أ: سأعود إلى مسألة الاندماج القومي. ولكني سأطرح عليك «سيناريوهات» محتملة لأسوأ ما يمكن أن يحدث. سيتمثل الواقع الجيوبوليتيكي الناشيء في أن القوى الامبريالية ستنظر إلى الهند على أنها تطور موقفاً صدامياً إزاء الاتحاد السوفييتي، إذا ما تصارعت حدود النفوذ الهندي مع حدود النفوذ السوفييتي. ولست أقول بأن ذلك لا بد وأن يؤدي بالكتلة الامبريالية لأن تعمل بنشاط على تفسخ باكستان، فليست هناك أدلة على ذلك حتى الآن. إلا أنني أقول إنه إذا ما بدأت باكستان تتفسخ، فإن القوى الامبريالية لن تهتم كثيراً بإنقاذ البلاد، أما الاتحاد السوفييتي، فستكون لديه أسباب جيدة لكي يفعل ذلك.

ن. هـ: بعبارة أخرى، فإنك تقول إنه نظراً للتركيب الدقيق لباكستان، فإن الاتحاد السوفييتي سيفضل الإبقاء على وحدة الدولة، نظراً لتصوره لمصالحه الخاصة. على حين أنه إذا بدأت الدولة في التفسخ، فإن قوى مثل الولايات المتحدة لن تهتم كثيراً بالحيلولة دون تفتتها. إلا أنني لست مقتنعاً بذلك. إذ يمكن أن أفهم أن زوال أو حتى تفتت دولة عازلة مستقلة بين الهند والاتحاد السوفييتي لن يكون في مصلحة الاتحاد السوفييتي، ولكنني لا أفهم كيف يمكن أن ترحب الولايات المتحدة بتطور من شأنه أن يعني بالضرورة توسع النفوذ الهندي أو السوفييتي. ثم إن الاتحاد السوفييتي في النهاية قوة منافسة، كما أن علاقات واشنطون بالهند ليست بالعلاقات السهلة.

إ. أ: لقد أشرت بالفعل إلى الإجابات التاريخية والجيوبوليتيكية عن سؤالك. وينبغي أن ننظر أيضاً إلى الاقتصاد الهندي، أين هو الآن، وإلى أين يمضي. ولو نظرت المؤسسة الأمريكية برؤية جديدة إلى الهند، وهو ما يحدث بالفعل، لقالوا لأنفسهم: لقد أضعنا شاه إيران لأن قاعدته السياسية كانت ضيقة للغاية في إيران. فلم تكن جذوره عميقة، ولم تكن سلطته قوية بشكل ذاتي، ثم إنه في النهاية ابن غاصب طموح أصبح ملكاً، ثم إن حكمه هو نفسه كان نتاجاً لانقلاب دبرته وكالة المخابرات المركزية. ولا يمكن أن ينطبق شيء من ذلك على الهند، بالشكل الذي كان ينطبق به على الشاه.

ن. هـ: أو بالشكل الذي يمكن أن ينطبق به على باكستان...

إ. أ: أو بالشكل الذي يمكن أن ينطبق به على باكستان المعاصرة. فالهند هي البلد الوحيد في العالم الثالث اليوم الذي يمتلك طبقة رأسمالية واسعة للغاية وعميقة الجذور، طبقة رأسمالية محلية سريعة النمو. وثانياً، فإن الرأسمالية الهندية إنما تتمتع

بمساندة بورجوازية قومية كبيرة ومستقلة نسبياً عن الدولة. وهي بورجوازية ذات قاعدة ريفية، وهناك بورجوازية حضرية أيضاً تعيش من أعمال القطاع الخاص. أي أن الهند بلد من بلدان العالم الثالث يمتلك فيها يبدو كياناً سياسياً واقتصاداً رأسماليين مستقرين. وثالثاً، فإنه مجتمع رأسمالي أصبحت طبقته الرأسمالية والبورجوازية تسيطر على الدولة بالمعنى الكلاسيكي تقريباً.

ن. هـ: إنه مجتمع مختلف عن معظم مجتمعات ما بعد الاستعمار. . .

إ. أ: تماماً. فالهند تختلف، في رأيي، عن معظم مجتمعات ما بعد الاستعمار، ربما باستثناء واحد أو إثنين. ورابعاً، فإن الرأسمالية الهندية، إلى جانب الدولة، تلتزمان الآن بصورة جادة بناء مؤسسة عسكرية ـ صناعية بالغة الضخامة. ولهذا الغرض، فإن الهند تحتاج التكنولوجيا، وذلك النوع من التكنولوجيا المتقدمة الذي لا يوجد إلا في العالم الغربي. وحتى إذا كانت هذه التكنولوجيا متاحة في مكان آخر، فإن الهند لا تبحث عنها، بحيث أنك إذا نظرت إلى صناعة السلاح الهندية وخططها لإنتاج الأسلحة، ستجد أن صناعة العتاد الحربي هناك هي أكبر الصناعات نمواً خارج أوروبا الغربية والولايات المتحدة. وهي صناعة متقدمة بصورة رائعة، ومؤهلة لإنتاج طائرات إختراق العمق، ومجموعة كاملة من أنظمة الصواريخ الجديدة، والحاسبات الآلية، والمعدات الإلكترونية. . .

ن. هـ: والطاقة النووية. . .

إ. أ: . . . والطاقة النووية. ليست هناك أية دولة أخرى في العالم الثالث تمتلك القاعدة التكنولوجية والرأسمالية التي تمتلكها الهند، أو تستطيع الالتزام بتطوير قوة عسكرية هائلة ـ قوات بحرية وجوية وبرية ـ وتستطيع تحقيق هذا الالتزام.

وأخيراً، فإن الهند بلد يوجد به إجماع بين النخبة السياسية، سواء كانت في المعارضة أو في الحكومة، على أن قدر الهند هو أن تصبح قوة عظمى.

ن. هـ: أو على الأقل قوة عظمى في آسيا. . .

إ. أ: لا ـ بل قوة عظمى عالمية. وأستطيع أن أقول لك من خبرتي الشخصية إن كلاً من السيد ديساي، الذي كان رئيساً للوزراء، والسيدة إنديرا غاندي، التي كانت في صفوف المعارضة ـ عندما التقيت بهما آخر مرة عام ١٩٧٨ ـ إنما يتبنيان آراء متماثلة على نحو مثير للدهشة فيما يتعلق بمكان الهند في العالم. وقد لفت نظري للغاية أن هذين الخصمين اللدودين قد ردا على أسئلتي بنفس الكلمات بالضبط. فعندما

سألتهما، «هل تعتقد أنه ينبغي أن تمتلك الهند قدرة نووية، وأن تنتج طائرات إختراق العمق؟»، ردت السيدة أنديرا غاندي والسيد ديساي بعبارات من قبيـل، «يجب أن تدرك أنه من بين القوى العظمى الأربع التي في العالم اليوم، فإن الهند وحـدها هي التي لا تنتج طائرات اختراق العمق». ووجدت نفسي أحصي هذه القوى على أصابعي تحت المائدة. . .

ن. هـ: وماذا يعني ذلك؟ الولايات المتحدة والاتحادالسوفييتي والصين. . .

إ. أ: الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والصين والهند. ـ دون ألمانيـا، ودون اليابان، ودون بقية العالم. ولكن هذه هي رؤية الهند لنفسها. ولقد سألت كليهما على وجه التحديد، «أتقصـدان قوة إقليمية؟»، فكـان الردّ: «ليست هـذه هي القضية. فحتى الولايات المتحـدة تعترف بـأننا القـوة الاقليمية السـائدة». وقـد ينظر صـانعو السيـاسة في واشنـطون إلى ذلك عـلى أنـه أضغـاث أحـلام. إلا أن الأحـلام تتسم بالأهمية، فعلى أساسها يستطيع المرء إضفاء الشرعية على مؤسسة عسكرية ـ صناعيـة بالغة الضخامة، وعلى دور إقليمي نشط، وعلى استعداد لاستعراض القوة. وإلا كيف يمكن أن تبرر الهند إنفاق ثلاثة مليارات من الدولارات على مـدى السنوات الخمس القادمة في إنتاج طائرات إختراق العمق، في الـوقت الذي يعيش فيـه نصف سكانها دون مستوى الكفاف؟

ن. هـ: ثمن الامبراطورية. . .

إ. أ: وإذا وضعنا الآن في اعتبارنا العامل الجيوبوليتيكي والعامل الاقتصادي، فسيبدو أن احتمال قيام الولايات المتحدة بمحاولة تشجيع قيام تحالف بين الصين والهند والولايات المتحـدة لتطويق الاتحاد السوفييتي هـو احتمال كبـير جداً جـداً. وستزداد جاذبية هذا الخيار عندما لا تكلل المناورات التي يجريها الأمريكيون في الشرق الأوسط بالنجاح. وعلى سبيل المثال، فقد علمت لتوي أنه تم تكليف مؤسسة راند الأمريكية (وهي مؤسسة أبحاث) بإجراء دراسة خاصة عن الدور الاستراتيجي الموالي للولايات المتحدة الذي يمكن أن تلعبه مصر في الثمانينات. ويسخر محللو مؤسسة راند فيما بينهم حول ما يتعين عليهم قوله، باستثناء تقديم تقـرير شـديد التشـاؤم عن هذا الـدور. فليس لديهم ما يقـولونـه سوى أن مصر دولـة هشة، وأن السـادات لا يملك قاعـدة حقيقية، وأن أكثر أفراد شعبها مهارة قد غـادروا البلاد ـ إنها مثـل باكستـان. بل في الواقع إن مصر السادات ربما كانت بلداً أضعف من باكستان.

ن. هـ: أخيراً، ما الأثر الذي سيتركه وضع السياسات الباكستانية ـ الأمريكية الإقليمية على تفاقم استقرار باكستان وأمنها؟

إ. أ: إن السياسة الأمريكية تجاه باكستان، بالإضافة إلى الدور الذي تسعى حكومة ضياء الحق لكي تلعبه باكستان ـ كما يتضح ذلك من الدور الذي لعبته في أزمة أفغانستان ـ إنما يضران ضرراً فادحاً بمصالح بلادي. وإذا ما انتهجت الحكومات المستقبلة في باكستان هذه السياسات، على مدى ثلاثة أو خمسة أعوام، فإن استمرار باكستان سيصبح موضع شك، لأن أمنها سيكون معرضاً للمخاطر بصورة أكبر بكثير من ذي تبل. فالاتحاد السوفييتي يتصرف، حتى الآن، تجاه باكستان بقدر غير متوقع من الصبر وضبط النفس. وهو لا يفعل ذلك لأسباب تتعلق بإيثار الآخرين. بل إن ذلك يرجع إلى أن الحكومة السوفييتية تدرك أن مجرد وجود باكستان يحول دون أن يبرز في المنطقة تشكيل جديد من القوى المعادية للسوفييت بصورة جيوبوليتيكية. فالاتحاد السوفييتي لم يتصرف تجاه باكستان بصورة عدوانية على مدى الثلاثين عاماً الماضية، على الرغم من أن الحكومة الباكستانية كانت طوال هذه السنوات عضواً في تحالف موال للغرب ومعاد للسوفييت. وحتى عندما كانوا يتصرفون في غير المصالح الباكستانية إلى حد ما، فقد كان ذلك بسبب الحرب في بنجلاديش، وليس بسبب تهديدات لحدودنا الغربية. ومما يجدر التشديد عليه أنه على حين بالغت المؤسسة الباكستانية ومؤيدوها الأمريكيون بصورة دعائية في الحديث عن دور الاتحاد السوفييتي في مساندة الهند، فإنهما تجاهلا في الوقت نفسه الإشارة إلى قيام الحكومة الباكستانية بدور «الخاطبة» بين بكين وواشنطون ـ وهو تطور مستهجن إلى أقصى حد بالنسبة للمصالح السوفييتية. إلا أن الاتحاد السوفييتي قد مارس ضبط النفس، أساساً لأنه وجد في باكستان عازلاً جيوبوليتيكياً فيما بينه وبين تلك الكتلة الهائلة التي هي الهند. كما أن باكستان تشكل أيضاً عازلاً هاماً بين أفغانستان وبين إيران والهند. ولهذا السبب، لم يعمل الاتحاد السوفييتي بنشاط، خلال العام ونصف العام الماضيين، على إمداد أو تشجيع أو تدريب متمردي الباختون الذين يطالبون بدولة باختونستان المستقلة عن باكستان، على حين عملت الحكومة الباكستانية بنشاط على مساعدة المتمردين الأفغان. كذلك، فقد امتنع الاتحاد السوفييتي وأفغانستان، حتى الآن، عن مساعدة عمليات قوات جبهة تحرير البالوش في باكستان. وما لم تغير باكستان موقفها المعادي للسوفييت، وإذا ما أصبحت حتى أكثر نشاطاً عما هي عليه الآن في التحالفات المعادية للسوفييت، فإن الاتحاد السوفييتي قد يفقد الحافز على احترام، بل وحماية، وحدة باكستان. وإذا ما استمرت السياسة الحالية للحكومة الباكستانية، فقد نشهد مفارقة بالغة الغرابة. فالمتاعب قد

تبدأ في إقليم السند، لأسباب داخلية لا علاقة لها بالاتحاد السوفييتي أو الهند. ومن المرجح عندئذ أن ينضم البالوش إلى أهالي السند، وتنشأ عندئذ فرصة لتدخل الهند. وسيكون الموقف الذي قد يتطور مماثلاً للموقف الذي كان قائماً في باكستان الشرقية. وقد تتحرك الهند إلى إقليم السند، وقد يساند الاتحاد السوفييتي الموقف الهندي، أو يبقى على الحياد لمراقبته. ومثلما حدث إبان الحرب الأهلية في باكستان الشرقية والغزو الهندي عام ١٩٧١، فإن الولايات المتحدة قد تصنع ضجيجاً موالياً لباكستان، إلا أنها لن تفعل شيئاً للحيلولة دون تقسيم آخر لباكستان وتوسع في هيمنة الهند.

ن. هـ: ربما كانت هذه إذن الخطوة الأولى في تطور ذلك المثلث الذي تحدثت عنه من قبل.

إ. أ: بالضبط. والنقاط التي لا بد وأن أؤكد عليها هي:

١ ـ إن السياسات المتبعة لإضفاء المزيد من الطابع العسكري على باكستان ستؤدي إلى المزيد من الصراع الداخلي في البلاد.

٢ ـ إن دوراً باكستانياً أكثر نشاطاً في تحالف معاد للسوفييت لا يمكن إلا أن يقلل، وربما يقضي على، المصلحة السوفييتية ذات الدافع الجيوبوليتيكي في الحفاظ على وحدة باكستان.

٣ ـ إن جعل باكستان عضواً أكثر نشاطاً في التحالف الإمبريالي في الخليج (العربي) سيزيد من عزلة بلادنا عن آمال الشعوب الإسلامية في المنطقة. وكل ذلك من شأنه أن يقوض الدولة ـ الأمة بتركيبها القائم اليوم. وهذا أحد الأشياء المعرضة للخطر في سياسة الحكومة الباكستانية القصيرة النظر اليوم.

أما الشيء الثاني المعرض للخطر ككل، فهو أن إضفاء الطابع العسكري على المنطقة سيجعلها بيدقاً في اللعبة السياسية للقوى العظمى بصورة أكبر من ذي قبل. فقد أصبحت المنطقة هدفاً لجهود مركزة تستهدف فرض الهيمنة الأمريكية، ففي الفترة ما بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٨٠، لم يحدث أن كان هناك حشد للقوات الأمريكية في منطقتنا بأكبر مما هو حادث اليوم. إذ يوجد ما يصل إلى ٦٠ ألف جندي أمريكي في الخليج (العربي) اليوم ـ خلافاً لقوة الانتشار السريع.

الفصل التاسع

أزمة الشرعية: أحكام عرفية ذات «وجه إسلامي»*

طارق علي

«إن باكستان، مثل إسرائيل، دولة أيديولوجية. فيكفي أن تجرد إسرائيل من اليهودية حتى تنهار كبيت من ورق. كذلك، ستنهار باكستان إذا ما جردتها من الإسلام، وجعلتها دولة علمانية. وقد كنا نحاول، على مدى السنوات الأربع الماضية، أن نجلب القيم الإسلامية إلى البلاد».

الجنرال ضياء الحق
المنسق العام للأحكام العرفية[1]

بإعلان الجنرال ضياء الحق الأحكام العرفية في الخامس من تموز/يوليو عام ١٩٧٧، عادت الدولة إلى أكثر أشكالها بدائية. ومرة أخرى، لم يعد ممكناً الحفاظ على الوضع الراهن إلا باستخدام «القوة المسلحة». وبدا الأمر كما لو أن مجمل تاريخ باكستان قد عاد إلى بدايته. فقد استولى الجنرال أيوب خان على السلطة عام ١٩٥٨ ليحول دون إجراء إنتخابات: ثم أدت حركة جماهيرية إلى سقوطه عام ١٩٦٩. ووافق خليفته الجنرال يحيى خان على منح الشعب حق اختيار حكومته: ولكن عندما فعل الشعب ذلك، ألقى بهم الجنرال في غمار حرب أهلية دموية لكي يبطل اختيارهم، وهو ما أدى إلى تفسخ الدولة القديمة. وتعرضت القيادة العليا العسكرية الباكستانية لضربة قاسية في البنغال: وكان عليها أن تنتظر خمسة أعوام قبل أن تشرع في مغامرة جديدة. وكان التزوير الواسع النطاق لانتخابات عام ١٩٧٧ هو الذي أتاح لها هذه الذريعة.

ومن الصحيح أن فشل اتجاه بوتو الشعبي هو الذي أرسى أسس إنقلاب ضياء

---

* فصل من كتاب: Tariq Ali: *Can Pakistan Survive? Death of a State*, Penguin Books, 1983, London, pp. 133-162.

الحق، إلا أنه كانت هناك أيضاً عوامل إضافية. وكان أهم هذه العوامل الانشقاق الذي دب في صفوف الضباط. فتحرك الجنرالات كان في جانب منه يهدف إلى إجهاض محاولة انقلاب من جانب صغار الضباط، الذين كانت تستشري فيهم الأيديولوجيات الرجعية[٢]. ولم تكن هناك مطلقاً أية نية حقيقية في إجراء إنتخابات على النمط القديم. وكان الخطاب الذي وجهه الجنرال ضياء الحق إلى الأمة مساء الخامس من تموز/يوليو ١٩٧٧ مزيجاً من النفاق والخداع السافر:

يجب أن يكون من الواضح تماماً لكم الآن أنه عندما يفشل الزعماء السياسيون في إخراج البلاد من أزمة، فإن بقاء القوات المسلحة كالمتفرج الصامت يكون خطيئة لا تغتفر. ولهذا السبب أساساً كان يتعين على الجيش أن يتدخل لإنقاذ البلاد... وأود أن أشير هنا إلى أنني لا أرى أية إمكانية للتوصل إلى تسوية بين حزب الشعب والتحالف الوطني الباكستاني... وقد كانت هناك مخاوف من أن فشل حزب الشعب الباكستاني والتحالف الوطني الباكستاني من شأنه أن يلقي بالبلاد إلى حالة من الفوضى... وما كان يمكن الإقدام على هذه المخاطرة، حرصاً على المصالح الأوسع للبلاد... وأود أن أوضح تماماً أنني لا أطمع في تحقيق أية مطامح سياسية، كما لا يريد الجيش أن ينحرف عن مهامه العسكرية... فهدفي الوحيد يتمثل في تنظيم انتخابات حرة ونزيهة تجري في شهر تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام -... وإنني أتعهد ألا أحيد عن هذا الموعد[٣].

ليس من المتاح معرفة تفاصيل ما دار من نقاش داخل الجيش قبل الانقلاب، ولكن من الحقائق المعروفة أن عدداً من خطط الطوارىء كان تحت أيدي الجنرالات. وكان معظم هذه الخطط نتيجة مباشرة للتغلغل الأمريكي داخل القوات المسلحة الباكستانية. وكانت إحدى هذه الخطط - وهي «عملية ويلجام» التي تهدف إلى زعزعة حكومة مدنية - مماثلة للمشروعات التي أشرفت عليها الولايات المتحدة في تشيلي في عهد الليندي. وزعم بوتو فيما بعد أن الجيش والجنرال ضياء الحق قد «لعبا دوراً بارزاً في تشجيع ومساعدة وتحريك الأحداث (التي أدت إلى) تفاقم الصراعات الأهلية، من أجل الإطاحة بالحكومة الشرعية»[٤]. وبعض الأدلة التي قدمها بوتو، والتي أكدها زعماء التحالف الوطني الباكستاني، تبين أن الجيش كان قد قرر الاستيلاء على السلطة في البلاد عقب انتخابات آذار/مارس ١٩٧٧ مباشرة.

كان أحد المطالب الرئيسية للتحالف الوطني الباكستاني، خلال مفاوضاته مع

حزب الشعب الباكستاني في أعقاب انتخـابات آذار/مـارس، يتمثل في أن يتم دون شروط إلغاء القضايا الملفقة ضد زعماء الباتان والبالوش، وإطلاق سـراح المعتقلين، وعودة الجيش إلى ثكناته في بالوشستان. ووافق بوتو على هذه المطالب في نهاية الأمر، إلا أن ضياء الحق وكبار الضباط أبلغوه أن الجيش سيرفض ببساطـة قبول مثـل هذه التسـوية. وقبيـل الانقلاب بـأيام قليلة، حضر ضيـاء الحق إجتماعـاً لزعـماء حزب الشعب الباكستاني والتحالف الوطني الباكستاني، وهو يحمل وثيقة مطولة تطالب بعدم الافراج عن «الانفصاليين» و «الخونة». وفي نفس الوقت، أصر الجنرالات على أنه ما لم يتم التوصل إلى اتفاق فوري بين الحكومة وأحزاب المعارضة، فلن يكون بمقدورهـم السيطرة على الموقف. ووقع بوتو فعلياً بين فكي «الكماشة».

وفي الأسابيع القليلة التي سبقت الانقلاب، عقدت سلسلة من الاجتمـاعات المحمومة مـع السفير السعـودي، الذي كـان الجيش الباكستـاني والولايـات المتحدة يتبادلان المعلومات من خلاله بصورة منتظمة. كما ترددت أيضاً أنباء غير مؤكدة مفادها أن بوتو قد عبر الحدود سراً إلى أفغانستان، مع مساعـده العسكري الجنـرال إمتياز، حيث إلتقيـا بمسؤولين سـوفييت. إلا أنه كـان قد تـم إعـداد خـطط الجيش بـدقـة. فتخلصوا من بوتو، ووضعوه قيد «الحجز التحفظي»، في نفس اللحظة التي كـان قد توصل فيها إلى اتفاق مع التحالف الـوطني الباكستـاني. وجاء خـطاب ضياء الحق، الذي أعلن فيه الأحكام العرفية، ليعلن عكس ذلك تمـاماً. وبـالإضافـة إلى ذلك، كانت القيادة العليا على علم تام بأن إجراء انتخابات فورية ليس وارداً. وكانت إشارة ضياء الحق إلى إجراء انتخابات في غضون تسعين يوماً مجرد بيان كاذب أريد به طمأنة قلة من المعارضين داخل القوات المسلحة: ففي سلاحي البحـرية والـطيران، كـان يسود شعور بأن إجراء انتخابات جديدة أمر مستحسن وضروري[٥]. كما كانت إشارة ضياء الحق تهدف أيضاً إلى تهدئة الاحتجاج الشعبي وإشاعة الانقسام بين الأحزاب السياسية. وكان التاكتيك ناجحاً من كافة الوجوه. ومن المحتمل أنه لو كان الجيش قد وثق تماماً من أن إجراء انتخابات هادئـة كان ليسفـر عن انتصار إنتخـابي للأحـزاب اليمينية المتطرفة، لكان من الممكن كبح جماح ضياء الحق وتشيشتي وإقبال ـ وهم أبرز مؤيدي فكرة الانقلاب. غير أنه سرعان ما أصبح واضحاً أن أية إنتخابات جديدة لن تسفر عن النتائج التي يريدها الجيش.

وفي يوم ٢٨ تموز/يوليو ١٩٧٧، رفع تحديد الاقامة عن بوتـو. ولم يضع زعيم حزب الشعب الباكستاني لحظة واحدة من وقته، بل شرع على الفور في القيام بجولة

في الأقاليم الأربعة. وأثار توافد حشود ضخمة من الجماهير لاستقباله في البنجاب إنزعاج سلطات الأحكام العرفية. وكان واضحاً أن بوتو وحزب الشعب الباكستاني سوف يحظيان بتأييد أكبر إقليمين من حيث عدد السكان: البنجاب والسند. وقد بحثت القيادة العليا للجيش إمكانية قتل بوتو عند تنفيذ الانقلاب، إلا أنها استبعدت ذلك. وقد ندمت بعد ذلك على استبعاده. وعلى أية حال، فقد ألقي القبض على بوتو في الثالث من أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ بتهمة «التآمر للقتل». وكانت الضحية المزعومة هي أحمد رضا قاسوري، وهو عضو سابق في حزب الشعب الباكستاني كان عدم ثبات موقفه السياسي موضع تندر الدوائر السياسية الباكستانية.

وبدأت عندئذ مهزلة قضائية، أصبح واضحاً خلالها أن الجنرالات وأغلبية القضاة قد عقدوا العزم على التخلص من الزعيم «المتمرد» لحزب الشعب الباكستاني. ولم يكن القضاء الباكستاني معروفاً بنزاهته: فقد قبل القضاة الأحكام العرفية التي أعلنها أيوب خان عام ١٩٥٨. كما قبلوا أوامر بوتو بإقرار حظر حزب عوامي الوطني، وقبلوا بسهولة إقامة محكمة خاصة في حيدرآباد لمحاكمة زعماء حزب عوامي الوطني، الذين شجبتهم أجهزة الأعلام التي يسيطر عليها حزب الشعب الباكستاني باعتبارهم «إنفصاليين» و«خونة». ولم يكن القضاء يتمتع بكثير من الاحترام بين السكان ككل. فقلة قليلة من القضاة فقط هي التي كان ينظر إليها على أنها تضم حماة القانون. وعندما استند أصحاب السعادة قضاة المحكمة العليا إلى «مبدأ الضرورة» المشكوك فيه لإضفاء الطابع القانوني على الانقلاب العسكري، لم تساور الدهشة سوى قليل من المراقبين. وكان لهذه المحكمة العليا تاريخ طويل من إضفاء الشرعية على الأنظمة التي تنتهك كل مبدأ من مبادىء الدستور الذي أقسم القضاة على الدفاع عنه[٦].

وكانت محاكمة بوتو هي أول اختبار رئيسي للنظام العسكري. وما زالت الطريقة التي تمكن بها ضياء الحق من ضمان الحكم الذي أراده وتلافي السخط العام في نفس الوقت بحاجة إلى تحليل كامل. وقد تم بالفعل نشر عدد من المقالات والكتب المفيدة حول محاكمة بوتو وإعدامه فيما بعد، ولن نتعرض هنا لتفاصيل المهزلة القضائية التي جرى تمثيلها في باكستان على مدار الشهور التسعة عشر من أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ حتى نيسان/أبريل ١٩٧٩، حيث يمكن دراسة هذه التفاصيل في مراجع أخرى[٧]. فالشيء الأكثر فائدة هو دراسة العمليات السياسية التي مكنت الجيش من تشديد قبضته على البلاد. ومما لا شك فيه أن شخص ذو الفقار علي بوتو كان هو العقبة الرئيسية التي تقف بين الديكتاتورية العسكرية والاستقرار السياسي، مهما كان ذلك الاستقرار مؤقتاً. ولم يكن الأمر يتمثل ببساطة في أن بوتو يمكن أن يفوز في أية

انتخابات ديمقراطية. فالشيء الذي كان يفزع قادة الجيش كان يتمثل في أن بوتو حياً كان يشكل بديلاً ممكناً دائماً للحكم العسكري. فعند أول بادرة من بوادر الاضطرابات، كانت جماهير الريف والحضر ستحتشد حول أكثر ساسة البلاد تمتعاً بالشعبية. فقلة قليلة هي التي كانت تساورها الشكوك حول من سيخرج منتصراً إذا ما نشب صدام بالمواجهة بين الجيش والجماهير وعلى رأسها حزب الشعب الباكستاني بقيادة بوتو.

وكان أصدقاء الجنرال ضياء الحق وأعداؤه على السواء ينظرون إليه باعتباره رجلاً ساذجاً، ومجرد واجهة لطغمة عسكرية، يمكن تنحيته جانباً بسهولة[٨]. إلا أن مثل هذه الآراء كانت تغفل حقيقة أن الدولة كانت تحتاج بالتحديد إلى زعيم ذي «شخصية غير بارزة». وكانت المظاهر خادعة في هذه الحالة. فقد ظهر ضياء الحق كلاعب سياسي محنك، يعرف متى يؤكد سلطته. وكشفت الطريقة التي تعامل بها مع الأحزاب السياسية في البلاد عن جانب مكيافيللي، أدهش الساسة الذين سمحوا له بأن يتلاعب بهم. وخلال فترة محاكمات بوتو، استمر المنسق العام للأحكام العرفية في تظاهره بأنه سيسمح في النهاية بإجراء الانتخابات. وكان ذلك ضرورياً للاحتفاظ بتأييد الأحزاب السياسية التي تجمعت تحت مظلة التحالف الوطني الباكستاني. وعلى حين انسحبت أحزاب قليلة من التحالف الوطني الباكستاني، فقد قبلت الأغلبية فرض الأحكام العرفية، وقبل زعماؤها مناصب في الوزارة الاتحادية التي أعاد ضياء الحق تشكيلها في عام ١٩٧٨. ولذلك، عندما تم إعدام بوتو في الرابع من نيسان/أبريل ١٩٧٩، دافع عن ذلك ساسة مدنيون يشتركون في حكومة عسكرية.

وفيما بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩، ظل الجنرالات مستمرين في عدم الوفاء بالوعد الأول الذي قطعه ضياء الحق على نفسه بإجراء انتخابات جديدة. وفي عام ١٩٧٨، أبلغ ضياء الحق الأمة المندهشة أنه سمع في منامه هاتفاً (يفترض أنه صوت العناية الإلهية) يشير عليه بأن الانتخابات أمر يتنافى مع تعاليم الإسلام. ولم يكن ذلك بطبيعة الحال سوى محاولة خبيثة للتلاعب بمشاعر الجماهير في المناطق الريفية، حيث تنتشر الخرافات. فلم يكن ضياء الحق قد رأى أي حلم في منامه. بل إن القادة العسكريين الستة ـ الجنرالات تشيشتي وإقبال وجيهانزيب وساروارخان وغلام حسن وغلام محمد ـ قد أبلغوه بصورة قاطعة بأنه لا يمكن إجراء الانتخابات. وكان هؤلاء الجنرالات الستة، بالإضافة إلى ضياء الحق وعارف، يشكلون أعلى هيئات صنع القرار في البلاد خلال العامين الحرجين اللذين أعقبا إعلان الأحكام العرفية. وقيل إن إقبال وجيهانزيب قد حذرا ضياء الحق من أنه إذا ما سمح للأحزاب السياسية

بالسيطرة على الساحة السياسية في باكستان مرة أخرى، فإنه سيواجه تمرداً من جانب صغار الضباط داخل الجيش.

واستخدمت حجة مماثلة لضمان الاجماع بين الجنرالات السبعة على إعدام بوتو. فكان لا بد وأن يتمتع ضياء الحق بالمساندة الكاملة لاتخاذ كل الخطوات الضرورية للسيطرة على أي سخط قد ينتج عن قتل آخر رئيس وزراء منتخب في البلاد. ولكن عندما تم ذلك، لم تحدث حالة السخط العفوية التي كان الجنرالات يخشونها إلى حد كبير. ولا شك أن مقتل بوتو قد صدم الأغلبية العظمى من السكان[٩]، إلا أن الجماهير لم تر مبرراً للمخاطرة بحياتها في هذه المرحلة. ولم تكن هذه الاستجابة المحدودة تعني تأييد الجيش بأي حال من الأحوال، وإنما كانت تبين فحسب إنعدام التنظيم السياسي على مستوى القاعدة. إلا أن نجاح القيادة العسكرية العليا قد أكسبها جرأة بالتأكيد، فسرعان ما طردت الساسة المدنيين من الوزارة، وسعت لأن تحكم مرة أخرى متحالفة مع أصدقائها القدامى في البيروقراطية المدنية (وإن كان البيروقراطيون قد احتلوا في هذه المرة مرتبة تابعة للغاية).

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٧٩، سمح نظام الأحكام العرفية بإجراء انتخابات محلية غير حزبية، وذلك بهدف احتواء السخط داخل القوات المسلحة إزاء استمرار الحكم العسكري ـ فقد تردد أن هناك شيئاً من القلق في سلاحي البحرية والطيران ـ ولإظهار أن بوتو لم يفقد تأثيره على الجماهير حتى بعد مونه. واشتركت كل الأحزاب السياسية الكبرى في الانتخابات المحلية، كل وراء قناع مناسب. فمرشحو حزب الشعب الباكستاني كانوا يصفون أنفسهم في ملصقاتهم المطبوعة بأنهم «أصدقاء الشعب»، بينما كان حزب الجماعة الإسلامية الأصولي يستخدم شعار «من أجل قيادة نزيهة» (ومن المثير للاهتمام أن الحزب لم يستخدم الإسلام في دعايته)، أما حزب الرابطة الإسلامية الذي فقد سمعته (والذي أصبح الآن شريحة إقطاعية غير ممثلة لأحد) فقد رفع شعار «الخدم القدامى»، وهو ما كان شيئاً مسلياً للغاية لأولئك الذين زعموا أنهم كانوا يخدمونهم في الماضي. ورغم انخفاض نسبة الاقبال على الادلاء بالأصوات (أقل من ٥٠ في المئة)، فقد فاز حزب الشعب الباكستاني بأغلبية حاسمة، وإن كانت الخلافات داخل الحزب قد حالت دون أن يحرز انتصاراً أكبر. وهكذا، كانت نتيجة الانتخابات المحلية تأكيداً واضحاً لصحة تقويم الطغمة العسكرية للأزمة السياسية. وتم إخماد أصوات كل المعارضين داخل القوات المسلحة: فقلة قليلة جداً من كبار الضباط في أي من الأفرع الثلاثة في القوات المسلحة هي التي كانت مستعدة لاحتمال عودة حكومة يشكلها حزب الشعب الباكستاني. وكان ضياء الحق قد وعد بإجراء انتخابات

عامة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، إلا أنه بحلول يوم ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، كان الجيش يشعر بما يكفي من الثقة لأن يعلن تأجيلها لأجل غير مسمى. كما فرض حظراً على كل الأحزاب السياسية، وحظر النشاط السياسي من أي نوع، وأغلق معظم صحف المعارضة، وشدد الرقابة.

كان حظر «النشاط السياسي» في حد ذاته أمراً ضرورياً نظراً لانتشار السخط الريفي إلى عدد من المناطق. فقبل أسبوع بالضبط من إعلان ضياء الحق، عُقد مؤتمر فلاحي، تم الإعداد له على عجل ولم يحظ بدعاية كافية، داخل إقليم السند، وحضره عدة آلاف من مندوبي الفلاحين. وفي ختام المؤتمر، ألقي القبض على بعض الزعماء؛ الفلاحين والقوميين السنديين، ومن أبرزهم رسول باكش باليجو وفاضل راهو. وبعد محاكمة عسكرية سريعة، حكم عليهم بالجلد العلني والسجن. وكانت هذه ضمن الحالات الأولى التي عوقب فيها رجال سياسة بالجلد العلني. وفي مؤتمر صحفي في إسلام آباد، راح ضياء الحق يشرح وجهة نظر الجيش:

> إن الأحكام العرفية ظاهرة مؤقتة، ولكنها يمكن أن تستمر لعامين، أو أربعة أعوام، أو عشرة أعوام. وفي النهاية، يتعين أن توجد حكومة تتمتع بثقة الشعب. إنني أريد أن أطبق الإسلام بمعناه الحقيقي في باكستان. إن بناءنا السياسي الراهن يقوم على النظام العلماني الديمقراطي الغربي، الذي لا مكان له في الإسلام. . . ففي باكستان، لن تنجح الفوضوية ولا النظم الغربية. لقد قامت هذه الدولة باسم الإسلام، وليس في الإسلام ما ينص على إجراء انتخابات على الطريقة الغربية.(١٠).

وعلى مدى ما يربو على العامين، راح ضياء الحق يثبت دعائم حكمه من خلال مزيج من القمع والاستغلال السافر للإسلام وسلسلة معقدة من المبادرات السياسية المرسومة بدقة بهدف تضليل الجماهير. وبالنسبة للقضيتين الرئيسيتين ـ بوتو والانتخابات ـ إتبع أسلوباً مماثلاً في التسويف. فسمح لمحاكمة بوتو بأن تستمر تسعة عشر شهراً. وخلق ذلك إحساساً بالأمل في أن يفوز رئيس الوزراء المخلوع في آخر الأمر، كما أشاع في نفس الوقت إحساساً بالحتمية القدرية واليأس، بحيث بدا الحكم النهائي تقريباً بمثابة ذروة مضادة لا تثير المشاعر. وبطبيعة الحال، لم يؤجل تنفيذ الاعدام، حيث أن ذلك كان يمكن أن يؤدي إلى تجمع مشاعر خطيرة. وطوال فترة المحاكمة، راح ضياء الحق يطمئن الساسة المعادين لحزب الشعب الباكستاني بأنه سيسمح بإجراء الانتخابات بمجرد الانتهاء من قضية بوتو. وتم إطلاق سراح زعماء

البالوش والباتان من سجن حيدر آباد، كما تم حل المحكمة التي دانتهم. وكانت هذه هي المفارقة الكبرى، التي أظهرت جرأة ضياء الحق كسياسي. فإطلاق سراح زعماء حزب عوامي الوطني قد طمأن كثيرين من الناس بأنه لا يمكن تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى. وأشاع ذلك بدوره حالة من السلبية.

ورغم أن إجراءات ضياء الحق يوم ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ لم تكن مفاجئة تماماً لبعض المعلقين، إلا أنها كانت مع ذلك بمثابة انقلاب ثان بالنسبة لمعظم الساسة الباكستانيين. وكان الإسلام هو العباءة التي أخفى وراءها الجنرالات عريهم. فتم استحداث قانون عقوبات ـ يماثل إلى حد ما العقوبات «الإسلامية» في العصور الوسطى ـ لمعاقبة المعارضين إجتماعياً وسياسياً: الجلد العلني، وقطع أيدي اللصوص والمجرمين، ورجم الزناة حتى الموت، وإعدام أصحاب النشاط السياسي، وتعذيب المعتقلات السياسيات[١١]. كانت هذه بعض الاجراءات التي أدخلها النظام العسكري إلى كتب القانون. وكان هذا ما أشار إليه ضياء الحق فيما بعد عندما راح يقول أنه كان «يحاول، على مدى السنوات الأربع الماضية، أن يجلب القيم الإسلامية إلى البلاد». وحتى لحظة كتابة هذه السطور، لم تقطع بالفعل يد أحد أو يرجم حتى الموت، وإن كان قد حكم على الكثيرين بهذه العقوبات. كانت الخطة بأسرها «تهدف إلى إرهاب ثقافتنا السياسية، بتهيئة الناس لقبول القمع والاجراءات القمعية»[١٢]. فهذه الوحشية ذات الطابع الرسمي كانت تهدف إلى تحقيق سلبية شبه دائمة. إلا أنه لم يتحقق سوى نجاح جزئي فحسب في هذا المجال، بحيث كان من الممكن أن ينفجر سريعاً الغضب الصامت الذي كان موجوداً دون شك في كثير من أجزاء البلاد على هيئة انفجارات عنيفة في الشوارع.

إن قسوة حكم ضياء الحق كانت تعكس الطابع المتطرف للأزمة التي أصابت الدولة الباكستانية. فعلى العكس من ذلك، كان انقلاب أيوب خان عام ١٩٥٨ يرمز لدولة وجيش مختلفين تماماً. فأسلوب القيادة العليا في الخمسينات وأوائل الستينات، وهو الأسلوب شبه الأبوي الذي تلقى تدريبه في ساندهيرست، كان يتوافق مع نهج أقل عدوانية ويكاد أن يكون أبوياً تجاه الحياة السياسية الباكستانية. فلم يسمح أيوب خان لعدائه الشديد للشيوعية بأن يختلط بمشاعر القطاعات الأكثر عامية في المجتمع الحضري. كما لم يكن مهووساً بالدين، فلم يكن ذلك ضرورياً في ذلك الوقت. ولكن الزمن قد تغير الآن. فالجيش في دولة السبعينات المبتورة المفعمة بالصراع كان أكبر حجماً، كما أن التركيب الطبقي لسلك الضباط فيه قد اختلف هو الآخر، ودفعت الحملات العسكرية في بنجلاديش وبالوشستان إلى المقدمة بنوع جديد من الضباط:

نوع من الرجال مدرب ومستعد لإبادة وقتل كل «المخربين». وبالإضافة إلى ذلك، رأى ضياء الحق الآن أن من الضروري استخدام الإسلام لمحاربة حزب الشعب الباكستاني والجماعات التي تقف إلى يساره.

وتم ذلك بمساندة سافرة حيناً ومستترة حيناً آخر من جانب حزب الجماعة الإسلامية. وكان هذا الحزب، وهو منظمة يمينية متطرفة وثيقة الصلة بالولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، هو أقرب شيء في باكستان للحزب الفاشي. ولما كان هذا الحزب يتركز في المدن، فقد كان يستمد تأييده من البورجوازية الصغيرة الفقيرة. وخلافاً لكل التشكيلات السياسية الأخرى، بما في ذلك التشكيلات اليسارية، كان حزب الجماعة الإسلامية مجموعة شديدة الكفاءة تأخذ مسألة التنظيم الحزبي مأخذ الجد. وكان له هيكل مبني من القمة إلى القاعدة، ويتألف من ترتيب صارم للقيادة يقوم على نظام الخلية. وكان تجنيد الأعضاء يتم وفقاً لقواعد صارمة، وحتى المتعاطفين كان يطلب منهم الشيء الكثير. وكان زعيمهم ـ رجل الدين المحنك أبو الأعلى المودودي، الذي رأس المنظمة منذ ما قبل التقسيم ـ يتمتع فعلياً بسيطرة بلا حدود[١٣]. وبالنسبة لحزب الجماعة الإسلامية، كان البلد الذي يصلح نموذجاً هو المملكة العربية السعودية الغنية بالنفط وذات المظهر المتخلف، حيث يسود نوع متقشف من المذهب السني: وكان السعوديون وأنصارهم في حزب الجماعة الإسلامية يرفضون أي شكل آخر من الإسلام باعتباره مغلوطاً.

واكتسب حزب الجماعة الإسلامية قاعدة قوية بين المهاجرين ـ اللاجئين من وسط الهند والبنجاب الشرقية الذين استقروا في كراتشي، أو الذين حلوا محل السيخ والهندوس الذين رحلوا من البنجاب الغربية. ولم يكن ذلك مستغرباً بالكاد، فأولئك الذين كانوا مستعدين لترك موطن أسلافهم والسعي إلى بلد جديد يقوم على الدين لا بد وأن تكون مشاعرهم الدينية أقوى من أولئك الذين اختاروا البقاء. وكان أحد هؤلاء الملايين من المسلمين الذين تركوا الهند ليصبحوا مواطنين في الدولة الجديدة ضابطاً في الجيش في الثالثة والعشرين من عمره يدعى ضياء الحق. وخلال زيارة قام بها إلى طهران في أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ ليشرح للشاه ما قام به ـ الذي كان لا يزال في الحكم في ذلك الوقت، وكان العميل الرئيسي للولايات المتحدة في المنطقة ـ أدلى ضياء الحق بحديث صحفي صريح على غير العادة لرئيس تحرير صحيفة كايهان اليومية في طهران. ورداً على سؤال حول الإسلام، قال:

إن أساس باكستان هو الإسلام ولا شيء غير ذلك. كان يمكن أن أبقى

في الهنـد. ولكنني لم أبق، لأنني مسلم. لقد تـركنا كـل ما نملك في البنجـاب الشرقية، وجئنا إلى باكستان معدَمين ولكن أغنياء بـالأمل والإيمـان. . . سبعة أجيال من عائلتي ولدوا وتربوا هناك. وعندما حدث الانقسام، لم نكن أثرياء، بـل كنا عـائلة عاديـة. ومع ذلـك، فقد ضحينـا بكـل مـا نملك ورحلنـا إلى باكستان. وبمثل هذه الخلفية، كيف تتوقع مني بعد ثلاثين سنة فحسب أن أنسى مـا هو أسـاس الجمهـورية الإسـلاميـة. الأسـاس هـو الإسـلام، وسيـظل كذلك[١٤].

عندما أصبح ضياء الحق منسقاً عاماً للأحكام العرفية في تموز/يـوليو ١٩٧٧، كانت معتقداته الشخصية تتوافق بدقة مع الاحتياجات الايديولـوجية لجهـاز الدولـة الذي أصابه الخراب في باكستان. ومسألة ما إذا كان ضياء الحق قد حمل على الإطلاق بطاقة عضوية في حزب الجماعة الإسلاميـة هي مسألـة لا تتسم بكثير من الأهميـة. فالشيء الذي لا يتطرق إليه الشك هو ارتباطه بالبرنامج السياسي لهذه المنظمة. وقد علق عـلى ذلـك عــدد من علماء السياســة الأمـريكيــين المتخصصــين في شؤون باكستان[١٥]. إلا أن الشيء الذي نادراً ما كان موضع بحث من جوانب تأثير حزب الجماعة الإسلامية إنما هو تأثير هذا الحزب داخل الجيش. وأحد أسباب هذا النقص في معظم الدراسات إنما يتمثل في الافتقار إلى المعلومات الملموسـة: فالبنيـة الحزبيـة الداخلية لحزب الجماعة الإسلامية تقوم على نظام الخلايا المتداخلة بحيث يتمتع كبار الزعماء باحتكار المعلومات المتعلقة بكل وظائف المنظمة. ومـع ذلك، واعتمـاداً على محادثات مع ضباط صغار سابقين وحاليين في الجيش، يمكن القول بـأن تأثـير حزب الجماعة الإسلامية داخل الجيش قد تنامى على نحو سريع خلال سنوات حكم بوتو. فكان يجري تداول أدبيات الحزب ودعاياته على نطاق واسع، كما أن الحزب استخدم بشكل فعال التجاوزات المؤسفة في عهد بوتو (والتي ارتكبها مسؤولون مثل مصطفى خار) لتوسيع شبكته داخل القوات المسلحة[١٦].

إلا أنه كان هناك تحول أكثر أهمية ساعد حزب الجماعة الإسلامية على توسيع نفـوذه في الجيش. . . ففي مقارنتنـا لخلفية ضبـاط الجيش الطبقيـة في فترة مـا بعـد الاستقلال بخلفية ضبـاط الجيش المصري، نـرجح أن القـاعدة الحضـرية للضبّـاط المصريين هي التي تفسر انفجار راديكالية البورجوازية الصغيرة التي أطاحت الملكية، والتي أدت إلى بروز الناصرية في أنحاء الشرق الأوسط. إلا أن التغييرات التي طرأت على الجيش الباكستاني خلال العقدين الماضيين قد غيرته في عدد من الجوانب الهامة. وهذه التغييرات في التركيبة الاجتماعية لصغار الضباط تستحق بعض المناقشة، وإن

كان من الخطأ أن نعتبرها تحولاً نوعياً. ففي الماضي، كان يتم اختيار الأغلبية العظمى من طلبة الكلية الحربية من بين أعيان الريف. وفي أغلب الأحيان، كان الابن الثاني أو الثالث هو الذي يلتحق بسلك الضباط (إذ كان يجري الاحتفاظ بأكبر الأبناء الذكور لأشياء أفضل من ذلك). وكان أغلب ضباط الصف يأتون من صفوف الشرائح العليا والوسطى من الفلاحين، بينما كان فقراء الفلاحين يشكلون عامة الجنود. وهكذا، فإن التقسيمات الطبقية والطائفية الصارمة في ريف جنوب آسيا قد أعيد تمثيلها في الجيش الهندي البريطاني، وهو ما ساعد على الاحتفاظ «بالاستقرار» في الداخل والخارج. وقد ظل هذا التراث يهيمن على جيشي الهند وباكستان. وقد أوضحنا من قبل كيف أن الجماعات الحاكمة المتعاقبة في باكستان ما بعد الاستقلال قد استغلت مفهوم «الأجناس العسكرية»، الذي يقوم على تقدير خبيث للمناطق التي يسكنها الفلاحون الأكثر تعرضاً للاضطهاد والأكثر تخلفاً من الناحية السياسية، وكيف أدى ذلك إلى تفسخ الدولة التي أقيمت عام ١٩٤٧.

ما الذي تغير في هذه المعادلة القديمة؟ إن أبرز تغير وقع منذ التقسيم إنما يتمثل في ذلك الانخفاض الحاد في تجنيد الضباط من الشرائح العليا من أعيان الريف. فالعائلات القديمة، التي كان ولاؤها لحكم الراج البريطاني هو الذي يضمن لها الصعود إلى مصاف الشهرة والثراء، كانت تشعر بأنه يتعين عليها أن ترد على الكرم الامبريالي بتقديم أحد أبنائها للخدمة في الجيش. ولكن الاستقلال فتح قنوات أخرى أكثر إدراراً للربح: فالصناعة والتجارة والسياسة والخدمة الحكومية كانت أكثر جاذبية. وكان هذا التحول تدريجياً بطبيعة الحال، ولم تصبح آثاره محسوسة في الجيش حتى السبعينات. وكان الضباط الذين تلقوا تدريبهم على أيدي البريطانيين، والذين خدموا الامبراطورية بولاء خلال الحرب العالمية الثانية، هم الذين شكلوا أول جيل من القادة بعد الاستقلال. إلا أن الترقيات كانت سريعة بالنسبة للضباط المسلمين في الجيش الجديد. وقد شهدت فترة التصنيع في أواخر الخمسينات وخلال الستينات نمواً في السكان في كل مدينة من مدن باكستان الغربية، ومع عدم توافر أية إحصائيات، فإنه يصعب أن نقدم تقديراً، ولو تقريبياً لعدد طلبة الكلية الحربية الذين يتم تجنيدهم من المدن الآن، ولكن ليس هناك أي شك في أن تمثيل سكان الحضر قد شهد زيادة نسبية كبيرة.

وعلى أية حال، فإن معظم طلبة الكلية الحربية الذين يتم قبولهم كضباط محتملين في الأكاديمية العسكرية الباكستانية في كاكول يأتون الآن من الشرائح البورجوازية الصغيرة في الحضر والريف. وانتهت حقبة «طالب الكلية

الحربية ـ الجنتلمان»، وهي الصورة التي حرص البريطانيون على رعايتها وتطويرها. ولما كان **حزب الجماعة الإسلامية**، الذي يتمتع بأقصى قدر من النفوذ بين البورجوازيين الصغار في المدن، قد شجع أنصاره على الانخراط في الجيش خلال الستينات والسبعينات، فمن المحتمل أن يكون قد صار لديه الآن عشرات من الضباط في رتبة الكولونيل أو البريجادير، يعززهم حشد كبير من الضباط الأصغر. وقد كان من الممكن موازنة هذا التغلغل من جانب **حزب الجماعة الإسلامية**، لو كانت هناك بؤرة صلبة مصممة على الحفاظ على التراث العلماني للجيش. ولكن هنا أيضاً إرتكب بوتو خطأ آخر. فتحت ضغط من الأصوليين، أصدر مرسوماً بتكفير الطائفة الأحمدية (وهي طائفة إسلامية مضللة ينتمي إليها كثير من الضباط) وخروجها عن الإسلام. وهكذا، ألغى بضربة واحدة النفوذ الذي كانت تتمتع به داخل الجيش شريحة من الضباط الكبار والمتوسطين المعارضين بشدة لتعصب **حزب الجماعة الإسلامية**. وما كان ممكناً لتصرفات من هذا القبيل إلا أن تؤدي إلى زيادة ثقل القوى الأصولية داخل القوات المسلحة.

لقد جاء إعلان الأحكام العرفية عام ١٩٧٧ على يد جنرالات يدركون تماماً المشاعر والتوجهات السياسية لصغار ضباطهم. وكان بوتو لا يزال يتمتع بشعبية واسعة بين عامة الجنود، إلا أن شعبيته بين سلك الضباط كانت في أدنى درجاتها. وبدا الإسلام بالنسبة لهيئات المخابرات باعتباره أوضح الحلول. أما حقيقة أن ضياء الحق قد ظهر بمظهر المؤمن بالتعاليم الإسلامية، وقدم نفسه باعتباره مسلماً ورعاً، فقد كانت ميزة إضافية لأولئك الذين كانوا يسعون بخبث لإستغلال الدين لفرض سيطرتهم على جماهير الريف. وكان الجيلان الأولان من كبار الضباط مشبعين بالأيديولوجيا القديمة. وحتى عندما كانوا يتدخلون للإستيلاء على سلطة الدولة بشكل مباشر، فإنهم كانوا يفعلون ذلك بنزعتهم المحافظة القديمة، التي أكسبتهم ثناء الصحف الغربية. أما هذا الجيل الجديد، فلم يكن لديه متسع من الوقت لهذه الشكليات والمجاملات. فقد أذعنوا لتولي بوتو السلطة، حيث أن التدخل العسكري المباشر كان يمكن أن يؤدي إلى حرب أهلية في باكستان الغربية نفسها. إلا أن الحملة العسكرية في بالوشستان مكنت الجيش من استخدام الاقليم كمعمل لتجربة عمليات التصدي للتمرد. وكان بوتو قد ارتكب خطأه القاتل: فبإدخاله الجيش إلى الحياة السياسية، كان قد شدد الأنشوطة حول عنقه. إن جذور الأحكام العرفية التي أعلنت في تموز/يوليو ١٩٧٧ ترجع إلى الانقلاب الذي قامت به الحكومة المركزية لإسقاط حكومة إقليمية منتخبة.

والمرء لا يكتب ذلك مستفيداً ببساطة من ميزة استرجاع أحداث ماضية: فقد

طرحت نفس هذه النقاط بصورة أكثر تأكيداً خلال مناقشاتي مع العديد من أنصار حزب الشعب الباكستاني في ذلك الوقت. كما أن مثل هذه الرؤية لم تكن قاصرة على أناس ممن هم على شاكلتي. فالسكرتارية السياسية لبوتو قد حذرته مراراً من الأخطار التي ينطوي عليها تدخل الجيش في بالوشستان. وأعد راو رشيد، وهو من كبار المستشارين، مذكرة حدد فيها ردود فعل صغار الضباط:

إن للسلطة مذاقها الخاص؛ وبمضي الوقت، فإن ضباط الجيش، وخاصة في الرتب الوسطى، سيبدأون في التلذذ بالسلطة من خلال عمليات الاعتقال والتفتيش والاستجواب، التي تعطيهم الاحساس بالسلطة. كما ينشأ لديهم أيضاً إحساس بالاحتقار للسبل التي ينتهجها الساسة والموظفون الحكوميون، ويبدأ إحساس عام يسود دوائر الجيش بأن كل مَنْ هو في مجال الإدارة الحكومية والحياة السياسية إنما يتسم بانعدام الكفاءة والفساد. . . فينبغي أن يتمتع الجيش بسلطات الاعتقال وتفتيش المنازل والتحفظ على المدنيين تحت إمرة العسكريين، ولو لفترة قصيرة. إن سحب الجيش، الذي ينبغي أن يكون تدريجياً، قد يؤدي إلى المزيد من الحوادث، إلا أنه يجب الإقدام على هذه المخاطرة. . . ومرة أخرى يسود ذلك الانطباع بين صغار ضباط الجيش بأن الجيش هو البلسم لكل داء، وهو الانطباع الذي كان قد تلقى لطمة قاسية عقب النكبة التي حدثت في باكستان الشرقية. ويمكن أن ينتشر هذا الانطباع بسرعة، بحيث لا يظل قاصراً على إقليم واحد. وينبغي ألا نسمح لهذه العدوى بالانتشار[١٧].

تبدو مذكرة رشيد كما لو كانت تؤكد الاتهامات الصارخة التي وجهها زعماء البالوش. فقد كانوا متشككين دائما فيما كان يتردد حول حدوث خلاف بين بوتو والجيش خلال الحرب الأهلية في بالوشستان. وعلى حين أن مينجال، على سبيل المثال، يقبل القول بأن الجيش يحافظ بحماس على استقلال عملياته، فإنه يصر على أنه:

لا يمكن إعفاء بوتو من الذنب. لقد كان حاكماً مطلقاً، وكان على علم بكل ما يحدث. وكان بوتو هو الذي منح الجيش تفويضاً مطلقاً. وعندئذ، راح الجيش يتصرف كما يشاء. وحقاً، فإنهم لم يستشيروا بوتو في كل شيء، ولكنه كان هو الذي منحهم السلطة[١٨].

إن التغير في التركيبة الاجتماعية والسياسية لسلك الضباط، بالإضافة إلى تجربة

بالوشستان، قد أسفرا عن نتائج مشؤومة. وكانت المرحلة الثالثة من الحكم العسكري في باكستان تهدف إلى إرهاب الشعب ودفعه إلى حالة من السلبية. فإعدام بوتو، وعمليات الجلد العلني، والتعذيب الروتيني للمسجونين السياسيين (بمن فيهم النساء)، وإرهاب وتخويف ساسة المعارضة ـ كانت كلها تهدف إلى إرهاب الشعب وتفتيت أية معارضة محتملة. ولا يمكن أن يكون هناك كثير من الشكوك حول النجاح الأولي للنظام. فقد نجح ضياء الحق في البقاء في الحكم لأكثر من خمس سنوات، بتأييد من الجيش وحفنة من الموظفين الحكوميين المتقين.

لقد تقلصت إلى حد كبير سلطة الإدارة الحكومية في ظل ديكتاتورية ضياء الحق. فخلال فترة أيوب خان (١٩٥٨ ـ ١٩٦٨)، شارك الموظفون الحكوميون الجيش في حكم البلاد: بل إن السنوات الست الأخيرة من نظام أيوب خان قد شهدت بالفعل سيطرة الإدارة الحكومية على البلاد فعلياً. ولقد كانت الإدارة الحكومية الباكستانية، مثل نظيرها العسكري، تمثل انفصالاً مسلماً عن الإدارة الحكومية الهندية. وكانت هذه المؤسسة موضع فخر الراج (الحكم البريطاني)، وقد تولت حكم البلاد دون أن تحد من حريتها الديمقراطية ولا رجال السياسة. وفي الواقع، فإنها كانت الحزب الحاكم للإمبريالية البريطانية في الهند. بل إنه في معجم الامبراطورية، كان يشار إلى موظفي الحكومة على أنهم «رجال السياسة». وقد تغنى اللورد كيرزون، على وجه الخصوص، بمديحهم في مقال شبه شعري:

> ليس هناك عملاً آخر أكثر تنوعاً أو تحملاً للمسؤولية. ففي لحظة ما، قد تجد رجل السياسة (الموظف الحكومي) مطحوناً بالعمل في وزارة الخارجية، وفي لحظة أخرى، قد يكون مطلوباً منه أن ينظم الإدارة في دولة بدائية متخلفة، وفي لحظة ثالثة، قد يتولى رئاسة محاكمة محلية لرجال قبائل متمردين على الحدود، وفي لحظة رابعة، قد يكون منهمكاً في رسم الحدود وسط وحشية التبت أو رمال سيستان. إنني آمل ألا يأتي مطلقاً ذلك الوقت الذي تكف فيه الإدارة السياسية عن اجتذاب أفضل الكفاءات وأرقى الشخصيات التي يمكن أن تنتجها الخدمة في الهند[١٩].

ودون كثير من التغيير، فإن الوصف الذي أورده كيرزون يحتفظ بصحته بالنسبة لدول جنوب آسيا المعاصرة، وخاصة الهند وسريلانكا. أما في كل من باكستان وبنجلاديش، فقد اقتسمت الإدارة الحكومية السلطة مع الجيش، الذي هو اليوم القوة السياسية المهيمنة في باكستان: فهو حزب ـ جيش يدير البلاد نيابة عن دولة نفدت

طاقتها. لقد تدهورت سلطة الإدارة الحكومية، حتى أن كبار البيروقراطيين أصبحوا الآن يعتمدون على رعاية العسكريين لهم. وأصبح الحكم العسكري، أو البونابرتية، هو ديانة الطبقات الباكستانية الحاكمة. إلا أن هذه الطبقات تواجه الآن معضلة رهيبة: فإذا أبقوا الجيش في موقع القيادة إلى أجل غير مسمى، فإن الدولة ستبدأ في التفسخ عاجلاً وليس آجلاً. وإذا أعادوا الجيش إلى ثكناته، فسيكون عليهم إيجاد بديل يمكن أن يوثق فيه، وهو البديل غير الموجود في اللحظة الراهنة. وقبل أي شيء آخر، فإن هذه الورطة التي يتعذر حلها هي التي ساعدت الجنرال ضياء الحق على البقاء في الحكم.

إلا أن عاملاً ثانياً إنما يتمثل في الموقف المتغير على الحدود الباكستانية. ففي اللحظة التي كان وضع ضياء الحق قد أصبح فيها مهتزاً، والتي امتد فيها الاضطراب إلى المستويات العليا من الجيش، جاء دخول السوفييت إلى أفغانستان ليمد الديكتاتور بنفحة جديدة من الحياة. ويمكن أن نرى ذلك بأقصى قدر من الوضوح في التغير المفاجيء في موقف الصحافة الغربية. فسرعان ما تغيرت صورة هذا الجلاد الدنيء الذي أعدم رئيس وزراء منتخباً ليصبح المدافع الجسور عن حدود العالم الحر. وقبل الغزو الروسي، كان معظم المراقبين الغربيين يؤيدون العودة إلى الحكم المدني، إلا أن هذه النغمة إختفت تماماً في السنوات التالية. وعلى سبيل المثال، ففي ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩، قبل دخول الدبابات السوفييتية إلى كابول بثلاثة أشهر، قالت صحيفة **الفاينانشيال تايمز** في افتتاحية لها:

> إن الجنرال ضياء الحق لم يكن أكثر نجاحاً من الأنظمة العسكرية الثلاثة (هكذا!) التي سبقته في إيجاد توازن مرض بين مطالب الأقاليم بمزيد من الحكم الذاتي وبين مطالب الحكومة المركزية بما يكفي من السلطة للحفاظ على تماسك البلاد... كما أن القمع الذي يتسم به حكمه قد جلب العار على الجيش ـ الذي يؤمن بشكل تقليدي بأن له دوراً خاصاً باعتباره المدافع عن وحدة البلاد[٢٠].

وبعد بضع سنوات، كانت الصحيفة نفسها (وربما كاتب الافتتاحيات نفسه؟) تقول: «إن حكم الرئيس ضياء الحق يتسم بالصرامة، وقد يكون قاسياً بعض الشيء. ولكنه ليس ديكتاتوراً. إن ما يفتقر إليه من عمق إنما يعوضه بما يمتلكه من مكر»[٢١]. وجاء تقرير منظمة العفو الدولية عن باكستان عام ١٩٨٢ ليكون تصحيحاً واعياً ومفاجئاً لدعاية وزارة الخارجية البريطانية، التي يعكف كتاب الافتتاحيات في شارع

الصحافة على إعادة إنتاجها بانتظام[٢٢].

إن الحكم العسكري قد دفع بكل تناقضات الدولة الباكستانية إلى ذروتها. فانعدام الديمقراطية السياسية، والتفاوت الاقتصادي، واضطهاد القوميات التي تشكل أقليات، كانت قد غاصت كلها في وعي الجماهير التي بدأت تتشكك على نحو متزايد في الأسس التي تقوم عليها الدولة. فالأمر لا يتطلب في النهاية أن يكون المرء حاصلاً على شهادة جامعية لكي يدرك أن هناك خطأ شديد الخطورة في الدولة الباكستانية. ومن الواضح أن مجرد توزيع المسؤولية بين الساسة الأفراد والقادة العسكريين هو أمر غير كاف. كما أن التأكيد على أن محمد علي جناح قد وافته المنية قبل الأوان، وأنه لم يترك وراءه سوى حفنة من الشخصيات التي تفتقر إلى الكفاءة، هو قول يتسم بالسطحية الشديدة. فكل ذلك صحيح في حد ذاته، ولكنه يتجنب القضية الحقيقية، والمشكلة الجوهرية التي يتعين إدراكها وتحليلها وفهمها والتصرف على أساسها. ودائماً ما كان الافصاح عن هذه القضية بشكل سافر لا يحظى بالشعبية في باكستان، ولكن التزام الصمت اليوم يعد جريمة: إن الحقيقة هي أنه لم يكن هناك أي أساس حقيقي لاقتطاع دولة «مسلمة» مستقلة من شبه القارة الهندية. فبالنسبة للأغلبية الساحقة من الكادحين المسلمين، لم يكن لهذه الدولة أي مبرر إقتصادي أو سياسي. لقد حلت الغوغائية المشوشة والنزعة الانفعالية المشؤومة محل التقويم الواقعي المتعقل لأوضاع المسلمين في الهند ومصالحهم الموضوعية.

وحقاً، فإن الامبريالية قد أحدثت حالة سيئة من الفوضى والارتباك. فانهيار الامبراطوريات الاستعمارية القديمة قد شهد جلاء القوى الأوروبية بصورة متعجلة عن جنوب آسيا ومعظم أفريقيا. وتركت هذه القوى وراءها طائفة متنوعة من الدول البورجوازية غير الشرعية: سلالات مستحدثة من التشكيلات السابقة على الرأسمالية. ولما كانت هذه الدول ضحايا لقانون التنمية الشاملة غير المتكافئة، فقد وقعت في أسر حلقة من الفقر والتبعية. وكان المخرج الوحيد من هذا السجن إنما يتمثل في الثورة الاشتراكية ـ كما تشهد بذلك تجارب الصين والهند الصينية وكوبا ونيكاراجوا[٢٣]. وخلافاً لذلك فإن الصورة كئيبة. فمن بين الدول التابعة التي كانت مستعمرات سابقة، فإن الهند والمكسيك هما الدولتان الوحيدتان اللتان نجحتا في فصل المجال السياسي عن الاقتصادي.

أما في باكستان، فإن الدولة قد قهرت المجتمع المدني، وبصورة تتسم بالانتقام. لقد كانت باكستان كياناً غير عقلاني ونتاجاً للتغلغل الامبريالي في شبه القارة. وكان

تكوينها السياسي والاجتماعي السريع الإنشاء يوضح أن باطنها مريض منذ مولدها. ولم يكن تفسخ باكستان عام ١٩٧١/١٩٧٢ نتيجة لمؤامرة أجنبية أو لمخطط هندي. بل كان الحكم العادل للتاريخ على تجربة قدر لها الفشل. إلا أن العملية لم تنته بأي حال من الأحوال، مثلما يوضح بجلاء فرض الأحكام العرفية في تموز/يوليو ١٩٧٧. فأي دولة هذه التي لا يمكن أن تعيش إلا بالاستخدام العشوائي لرجال الدين والمدافع وأحدث أدوات التعذيب المستوردة من الغرب؟ وبغض النظر عن مساوئها الأخرى، فإننا يمكن أن نقول بأن مثل هذه الدولة قد أقيمت على أسس من الرمال، ولا يمكن أن تستمر إلى الأبد. فعندما يصبح الحكم العسكري هو الاستجابة الأولى وليست الأخيرة لطبقة حاكمة مذعورة، وعندما لا يصبح ممكناً تحمل إجراء انتخابات حيث أن الجماهير قد تستخدمها لفرض إرادتها، وعندما يفقد الجيش والبيروقراطية المدنية كل مصداقية أو ثقة، وينظر إليهما باعتبارهما مغتصبين ـ عندئذ يمكن حقاً أن نقول بأن النهاية لا يمكن أن تكون بعيدة.

إلا أن مسار الدولة الباكستانية في المستقبل لا يعتمد فحسب على تعادل القوى الاجتماعية والطبقية والقومية في البلاد نفسها. فمستقبل باكستان مرتبط بصورة لا فكاك منها بتطور الأحداث في كابول، وبالمواجهة الحرجة في طهران، وبالخيارات الاستراتيجيّة التي تستقر عليها الطبقة الحاكمة الهندية في نيودلهي . . .

المركزية والديمقراطية ومسألة القوميات

أضفى التاريخ الغريب لنشأة باكستان بعض السمات الشديدة الخصوصية على الدولة، ومن أكثر هذه السمات وضوحاً محاولة إقامة مركز (حكومة مركزية) قوي وتجاهل الحقوق الديمقراطية للغالبية العظمى من السكان. وكان محتماً أن يتعارض ذلك مع الطابع المتعدد القوميات للدولة الباكستانية. فإنكار الحقوق الديمقراطية والحريات اللغوية والثقافية للجانب الأعظم من السكان قد أدى إلى قيام حركة قومية قوية في البنغال الشرقية، وهي الحركة التي بلغت ذروتها بنشوب الحرب الأهلية وقيام دولة بنجلاديش. ولم تتعلم النخبة العسكرية ـ البيروقراطية المسؤولة عن هذه النكبة الدروس الصحيحة من انقسام الدولة القديمة، وراحت تسعى لأن تجعل من الدين المبدأ المنظم للدولة الجديدة. وقد فشل هذا المخطط، الذي بلغ ذروته بالانقلاب العسكري في تموز/يوليو ١٩٧٧، في حل المشكلة الهيكلية العسيرة التي تواجه باكستان. وكان الحل العملي الوحيد (حتى داخل الإطار الاجتماعي ـ الاقتصادي القائم) إنما يتمثل في إقامة اتحاد فيدرالي فضفاض بين الأقاليم الأربعة، بحيث تكون

الحكومة المركزية مسؤولة فقط عن الدفاع والشؤون الخارجية والعملة والمواصلات. إلا أن مثل هذا الحل كان سيؤدي دون شك إلى إضعاف قبضة الجيش والبيروقراطية، وإلى إمكانية أن تقدم بعض الأقاليم على برامج إجتماعية ـ إقتصادية راديكالية للتغيير. وكان السؤال الحقيقي الذي يواجه الدولة هو: إتحاد طوعي أم تفكك في آخر الأمر؟ وعلى حين رفضت الدولة الخيار الأول، فقد سعت لتجنب الخيار الثاني بإقامة شكل من أشكال الحكم السياسي لا يقوم إلا على القهر. إلا أن الحكام العسكريين، بحرمانهم أنفسهم من أية شرعية شعبية، فقد أضعفوا أيضاً من شرعية الدولة الباكستانية نفسها.

ولقد أصبحت «مسألة القوميات» (Nationalities) نقطة الخلاف المحورية في باكستان. والجدال حول القومية (Nation) والقوميات (Nationalities) وحق الأمم في تقرير المصير هو جدال له تاريخ مميز في كل من الماركسية والنظرية السياسية الليبرالية ـ الديمقراطية على حد سواء. فمثلما أوضحنا في الفصل الأول، كان ماركس وأنجلز يريان في الأمم ـ الدول القديمة في أوروبا نتاجاً لتطور الرأسمالية. فالأمة البورجوازية هي مرادف للدولة الحديثة بفصلها بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني. وكان هذا الفصل ينبع من جوهر طبيعة نمط الإنتاج الرأسمالي. فالرأسمالية، التي تدمج القوميات واللغات والثقافات، تنحو نحو العالمية. وتخلق السوق العالمية «إعتماداً عالمياً متبادلاً بين الأمم». وقد أشار مايكل لوي إلى أنه رغم بعض التعميمات اللامعة، فإن ماركس لم يطور «نظرية منظمة حول المسألة القومية»، ولا حتى تعريفاً دقيقاً لمفهوم «الأمة»[٢٤]. وكان لينين هو الذي طور وناضل من أجل مبدأ تقرير المصير كحق سياسي وديمقراطي لكل القوميات التي تتعرض للإضطهاد. ولم يرد في كتابات لينين ما يدل على أي جمود عقائدي متصلب، كما لا تتضمن أية مجموعة من المعايير المجردة لتعريف «الأمة». وينبغي أن نؤكد أنه لا الدين ولا اللغة كانتا من المعايير الهامة بالنسبة لماركس أو لينين، مثلما يتضح من كتاباتهما حول هذه المسألة. وكان كلاهما يؤكدان أن المجتمع البورجوازي يميل بصورة موضوعية إلى إذابة الروابط العرقية أو اللغوية أو الدينية.

إلا أن الانتشار غير المتكافىء للرأسمالية في العالم، والتفاوت الغريب الذي فرضته عقود الهيمنة الامبريالية على ثلاث قارات، والطابع غير المكتمل للثورات الاشتراكية التي أحدثت تحولاً في روسيا والصين والهند الصينية، ووضوح فشل الرأسمالية المتقدمة في الغرب في الوفاء بكل الطموحات الديمقراطية لرعاياها ـ كل هذه العوامل قد حالت دون إختفاء المسألة القومية. وبعبارة أخرى، فإن السياسة هي

التي تشكل جذور المشكلة أكثر من الاقتصاد. وإننا نؤكد على هذه النقطة للرد على الرأي القائل بأن هناك ترتيباً تطورياً محتوماً إلى حد ما من القومية القبلية/ الاقطاعية إلى الأمة البورجوازية - وهي حجة يطرحها، على سبيل المثال، المستشرق السوفييتي البارز ي. ف. جانكوفسكي الذي تؤثر كتاباته تأثيراً ملحوظاً في جنوب آسيا[٢٥]. إن مجمل تطور التاريخ الأوروبي على مدار القرون السبعة الماضية إنما يدحض أطروحات جانكوفسكي المتصلبة. وكان هناك تمييز هام بين السبل التي نشأت بها الأمم البورجوازية في كل من غرب أوروبا وشرق أوروبا[٢٦]. فالدول الغربية لم تقم على وجود قومية قوية واحدة تضطهد القوميات الأصغر. وساعد جهاز الدولة المتعدد اللغات على إرساء أسس دول - أمم موحدة. أما في الشرق، فكان المشهد السياسي مختلفاً بصورة عميقة: فأسرتا رومانوف وهابسبورج كانتا تتوليان حكم إمبراطوريتهما على رأس قوميات كبيرة عددياً وقوية عسكرياً تفرض الاضطهاد على الآخرين. وهكذا، فقد تواكب تطور الرأسمالية مع الاضطهاد القومي لطائفة واسعة من الأمم الصغيرة. وبناء على ذلك، فإن مولد الدول الحديثة في الشرق كان يتضمن جانباً ضرورياً: ألا وهو النضال المرير من أجل الاستقلال القومي، ضد طبقة حاكمة تعتمد على قومية مهيمنة. لقد كانت العوامل السياسية، وليس القوانين الاقتصادية الصارمة، هي التي حددت أبعاد الدولة الحديثة.

وإذا ما نظرنا الآن إلى الدولة الاستعمارية التي أقامها البريطانيون في الهند، فإننا سنرى أنها تتماثل مع أوروبا الغربية أكثر مما تتماثل مع روسيا القيصرية فيما يتعلق بالقضية الحرجة الخاصة بالقوميات. فالسلطة السياسية كانت في أيدي طبقة حاكمة أجنبية، كانت تعتمد محلياً على عدد صغير من الموظفين الحكوميين والجنود في تحالف مع الحكام المحليين والشرائح الاجتماعية التي تشكل النخبة. ولكن في أفضل الأحوال، لم يكن ممكناً للبنى الاستعمارية إلا أن تخلق دولة بورجوازية مشوهة. وكان ذلك متعمداً، وليس من قبيل المصادفة. فالسلطات الاستعمارية لم تسمح بمثل هذا التطور السياسي والثقافي والاقتصادي إلا بقدر ما كان ضرورياً تماماً للحفاظ على الامبراطورية. فلو كانت قد سمحت بتقدم إجتماعي واقتصادي مطلق العنان، لكانت مجمل أنماط جنوب آسيا فيما بعد الاستقلال قد تغيرت. بل إن الإصلاحات المحدودة التي تمت من أعلى قد أدت إلى بدء عملية إندماج للقوميات، كما شجعت في الوقت نفسه على ظهور حركة قومية (National) لعموم الهند ضد الاضطهاد الاستعماري. ومثلما كان الحال مع البورجوازية الأوروبية بعد عام ١٨٤٨، فقد أوقفت الدولة الاستعمارية الاصلاحات من أعلى لتحول دون نشوب ثورة من أسفل.

القوميات الأربع

وفي باكستان ما بعد الاستقلال، أصبح التناقض «القومي» هو السائد، وهو ما كان يرجع إلى حد كبير إلى استبعاد تمثيل أغلبية السكان من أجهزة الطبقة الحاكمة، كما رأينا. واقترن ذلك بالاضطهاد القومي للبنغاليين، وبمحاولات قمع حقوقهم القومية ولغتهم. والقوميات الأربع الرئيسية في باكستان هي: البنجابيون والسنديون والبالوش والباتان.

البنجابيون هم أكبر هذه القوميات، حيث يشكلون ما يزيد على ٦٠ في المئة من سكان باكستان، يليهم السنديون، فالباتان، فالبالوش على التوالي. وقد نجح إقليم البنجاب ـ الذي كان معروفاً في الفترة الاستعمارية بأنه مخزن الغلال و«الذراع العسكرية» للهند ـ في الاحتفاظ بهذه الصفات، ولكن في إطار دولة أصغر كثيراً. كما استفاد الاقليم أيضاً أكبر فائدة خلال فترة التصنيع التي بدأها النظام العسكري للجنرال أيوب خان. وإقليم البنجاب اليوم هو أبرز أقاليم باكستان عسكرياً وسياسياً واقتصادياً. أما في الطرف النقيض لذلك، فإن إقليم بالوشستان لا يضم سوى أربعة في المئة من السكان، رغم أنه يشكل ٤٢ في المئة من أراضي البلاد. وقد تركت الحكومات المتعاقبة هذا الاقليم دون أدنى تطوير تقريباً. فمتوسط دخل الفرد ونسبة المتعلمين وتوقعات العمر هي أدنى من أي مكان آخر في البلاد. وأصبح الصراع بين الوطنيين البالوشيين والنخبة العسكرية ـ البيروقراطية التي يسيطر عليها البنجابيون رمزاً للمصاعب التي تواجه إسلام أباد. وفي نفس الوقت، فقد اكتسبت الحركة الوطنية السندية منذ إعدام بوتو قوة جديدة، فصارت تتعرض لقمع عسكري مباشر في الداخل؛ على حين كان الباتان في إقليم الحدود الشمالية الغربية يظهرون أيضاً علامات على النفور من النظام. إن البعد القومي للحياة السياسية الباكستانية يشكل هوساً للمستويات المتنافسة في وكالات المخابرات التي تعد، بصورة لا تبعث على الدهشة، المستشارين السياسيين الحقيقيين للقادة العسكريين.

ولم تعارض الأنظمة المتعاقبة إنتقال قوة العمل، بحيث أصبح الباتان والبالوش يشكلون نسبة كبيرة من البروليتاريا الحضرية في كراتشي، على حين أن رجال البوليس وموظفي الحكومة البنجابيين هم من المشاهد المألوفة في كيتا. ومع ذلك لم تكن هناك حتى عملية تصنيع، ولا نظاماً سياسياً حديثاً. ونتيجة لذلك، فإن كل أقليات القومية تتمسك بحماس بحماية هويتها. وظهرت طائفة جديدة من الشعراء الباشتو والسنديين والبالوش تؤكد على حيوية لغاتهم وثقافاتهم، وتندد بالاضطهاد؛ فلا شيء

يبعث على تركيز الذهن بصورة رائعة مثل الحكم العسكري. بل إن الفلاحين والعمال البنجابيين ليسوا راضين أيضاً عن نصيبهم: فهناك في الواقع سخط متنام بينهم. وفي مقابلة أخيرة، وجه الزعيم البالوشي غوص باكش بيزنجو، الذي لا يزال يعيش في باكستان، نداء قوياً من أجل إقامة دولة إتحادية (فيدرالية) ديمقراطية، قائلاً إن «المرارة والتوتر اللذين تجمعا على مدار السنوات لا يضران فحسب بعلاقات الشعب بالحكومة، بل يصبحان أيضاً مصدراً وسبباً للشكوك. فهناك اليوم شكوك حول فعالية الدولة نفسها، وقدرتها على الحياة (ومبررها)، وحول ما إذا كان الشعب لا يزال يستطيع الحياة معاً»[٢٧].

والنقطة التي نؤكد عليها نقطة بسيطة. إن التمييز السياسي هو السبب الرئيسي للسخط القومي المتأجج بين أقاليم الأقليات الثلاثة في باكستان اليوم. فرفض السماح بقيام حكومات نيابية في الأقاليم قد ضاعف المشكلة عشر مرات. ولم يكن الإسلام قوياً بما يكفي للحفاظ على باكستان الشرقية وباكستان الغربية معاً، فلماذا يصبح إذن هو الرباط الذي سيوحد الأقاليم الأربعة الباقية؟ وإذا ما كان ٢٠ ألفاً من رجال حرب العصابات البالوشيين يستطيعون وقف أربع فرق باكستانية (١٠٠ ألف رجل) والعديد من أسراب سلاح الجو، بطائرات هليكوبتر وطيارين إيرانيين، وتكبيدهم خسائر فادحة قبل تقهقرهم، فكيف سيمكن احتواء صراعات على ثلاث جبهات؟ وحقاً، فإنه ليس هناك بالكاد أي بالوشي في القوات المسلحة، وثمة قلة قليلة من السنديين، إلا أن هناك أقلية لا يستهان بها من الباتان، لذلك فإن حدوث متاعب في إقليم الحدود الشمالية الغربية من شأنه أن يؤدي إلى إنقسامات خطيرة في الجيش. (وبطبيعة الحال، فإن خلو الجيش من المجندين البالوش يعد تمييزاً سياسياً صارخاً. فمن المؤكد أن شعارات الرجولة التي تكمن وراء النظرية العنصرية الخاصة «بالأجناس المحاربة»، وهي النظرية التي تتمتع بالشعبية لدى القيادة العليا الباكستانية، لا يمكن أن تستبعد البالوش. ووفقاً للطرح الكلاسيكي الذي أورده الجنرال السير أومور كريج، القائد العام للجيش البريطاني الهندي عام ١٩٠٩/١٩١٤: «في الأقاليم الحارة المنبسطة، التي تتألف منها الهند في جانبها الأعظم... توجد أجناس، خانعة بحكم الدين والعادة، ذليلة أمام من هم فوقهم، ولكن مستبدة تجاه من هم دونها، وغير ميالة للحرب مطلقاً. وفي أجزاء أخرى... حيث الشتاء البارد، نجد الأقلية المحاربة»[٢٨]. ولكن حتى إذا ما نحينا جانباً حقيقة أن التاريخ قد فند هذا الهراء مراراً - في فيتنام والصين وبنجلاديش الخ - فإن مثل هذه الحجج لا يمكن أن تنطبق على البالوشيين، الذين يتمتعون بكل المعايير «الحربية» التي يشترطها المنظرون

العسكريون لحكومة الراج وخلفاؤهم المحليون).

وهناك عامل إضافي: إن ثلاثة من أقاليم باكستان ـ البنجاب والحدود الشمالية الغربية وبالوشستان ـ قد رسم حدودها موظفو اللورد كيرزون وخلفاؤهم. فنصف إقليم البنجاب يقع في الهند، وجزء من إقليم بالوشستان يقع في إيران، كما أن خط دوراند الذي يفصل بين باكستان وأفغانستان قد تم رسمه بالتجاهل التام لوحدة الشعوب أو القوميات. وهكذا، هل يمكن حل المسألة القومية داخل الإطار القائم للدولة الباكستانية؟ لن يكون ذلك ممكناً إلا إذا حدث تغير جوهري في طبيعة الدولة ومؤسساتها، وهذا بدوره مستحيل دون ثورة إجتماعية. وإنها لواحدة من مفارقات التاريخ أن باكستان «المسلمة» لا يمكن أن تبقى ككيان مستقر إلا إذا أصبحت جمهورية إشتراكية علمانية ـ ديمقراطية، مع ضمانات لكل القوميات والديانات. وحقاً فإن مثل هذا المستقبل يبدو مغرقاً في الخيال في اللحظة الراهنة، ولكن ليس هناك حل بعيد الأمد سواه.

وبهذا المعنى، فإن مشكلات الديمقراطية والاتحاد الفيدرالي والمسألة القومية ليست المسؤولية الوحيدة للجنرال ضياء الحق: فرحيله، بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها ذلك، لن يؤدي إلى حلها بصورة آلية. إن أزمة القوميات قد استفحلت إلى الحد الذي لا يمكن معه حلها بجرعة بسيطة من الاصلاحات التي تأتي من فوق، والتي تقترن ببرنامج محدود للتصنيع. فعمليات التعذيب والجلد والإعدام التي تعرض لها شعب السند وبالوشستان على أيدي النظام العسكري قد أدت إلى تشدد مواقف هذه الشعوب بدرجة كبيرة. وقد ذكر صحفي هندي، سافر في أنحاء باكستان في كانون الثاني/يناير ١٩٨٢، أن: «مناضلاً سندياً سألني بكل الجدية: لماذا انسحب الجيش الهندي عام ١٩٧١، ولماذا لم يتوغل في إقليمه في الوقت الذي كان الجيش الباكستاني مهلهلاً فيه»[٢٩]. إن مثل هذا السؤال يعكس انهيار المعنويات واليأس، ولكنه يعني أيضاً سخطاً وإغتراباً متزايدين عن إسلام أباد وكل ما تمثله. إن المسألة القومية هي القنبلة الزمنية التي تهدد جوهر هياكل دولة ما بعد عام ١٩٧١. وليست لحظة الانفجار ببعيدة جداً.

الأحزاب السياسية

لم يسفر تمزق باكستان عام ١٩٧١، كما كان متوقعاً، عن أية إنقسامات خطيرة داخل الأحزاب السياسية بالبلاد. فقد اتسمت الحياة السياسية بطابع إقليمي شامل بحيث أن تفتت دولة عام ١٩٤٧ لم يؤثر بصورة خطيرة على الأحزاب، في أي من

مكوناتها. وكان حزب الرابطة الإسلامية يمثل أول محاولة كبرى لبناء حزب سياسي قومي في البلاد. إلا أن جذوره ظلت ضعيفة بشكل بالغ، ومع فشله في بناء قاعدة جماهيرية، فإنه سرعان ما تفكك عقب وفاة محمد علي جناح. وهناك عدد من الأسباب التي تفسر لماذا فشل جناح في تأسيس تنظيم حزبي قوي: فولاية أوتار براديش، وهي واحدة من المناطق الرئيسية للبورجوازية الصغيرة المسلمة التي كان يمثلها، لم تصبح جزءاً من باكستان؛ كما إن اللاجئين من الهند فيها بعد التقسيم لم يشكلوا قوة كبيرة عددياً ولا مستقرة سياسياً؛ وهكذا، ومع افتقار جناح إلى قاعدة في الأقاليم التي تشكل باكستان حالياً، فإنه كان يميل إلى تأكيد وتثبيت ملاك الأراضي الإقليميين كممثلين لحزب الرابطة الإسلامية. وكان المستوى المتدني لقوى الإنتاج (عدم وجود الرأسمالية من الناحية الفعلية) في المناطق التي تشكل باكستان الآن يعني أن ملاك الأراضي كانوا القوة الاجتماعية المسيطرة داخل الطبقة الحاكمة.

وعلى العكس من حزب المؤتمر الهندي، فإن حزب الرابطة الإسلامية لم يستطع مطلقاً أن يصبح حزباً سياسياً يُعتمد عليه في نظر الطبقة الحاكمة، بحيث يستطيع أن يضلل الجماهير أو يسيطر عليها. وبعد وفاة جناح، فقد الحزب أهليته بشكل مستمر، عندما تقلص إلى مجرد مجموعة من التكتلات الفاسدة والمتناحرة. وهكذا، كان الجيش والبيروقراطية هما اللذان يهيمنان على باكستان منذ قيامها. وكانت البيروقراطية هي التي لعبت دوراً هاماً في تطور الرأسمالية في باكستان. فالروابط بين رجال الأعمال الجدد وموظفي الحكومة كانت دائماً وثيقة ومفيدة للطرفين. وطالما ظل الموظفون الحكوميون يمارسون السلطة بلا ضابط، لم يكن هناك من الأسباب ما يدعو الطبقة الحاكمة الجديدة لأن تطور حزبها السياسي الخاص. فالجيش والبيروقراطية كانا يضمنان مصالحها بصورة أكثر فاعلية مما بمقدور حزب الرابطة الإسلامية أو أي بديل آخر. كما أن فشل الطبقة الحاكمة الباكستانية في خلق أداة سياسية قد حال أيضاً دون ظهور بديل قومي من صفوف اليسار أو الوسط.

وظلت الحياة السياسية السابقة على التقسيم تهيمن على أقاليم باكستان حتى بعد الاستقلال. ففي إقليم الحدود الشمالية الغربية وبالوشستان، لم يكن حزب الرابطة الإسلامية يتمتع بكثير من التأييد المنظم. فزعماء الباتان والبالوش، الذين انخرطوا في النضال ضد الامبريالية، كانوا جزءاً من حركة وطنية أقيم حزب الرابطة الإسلامية خصيصاً لتخريبها. وظل إقليما الحدود خاضعين للنفوذ القوي للوطنيين المناهضين لحزب الرابطة الإسلامية. وكانا يعملان في تنسيق بينهما لفترة طويلة، ولكن الأزمة السياسية المتنامية أدت إلى انفصالهما. وأدت الحرب الأهلية في بالوشستان إلى حدوث

تحول في الحياة السياسية في هذا الإقليم: مولد جبهة تحرير شعب بالوشستان، وما أعقب ذلك من انشقاق بين بيزنجو وعبدالولي خان. وفي إقليمي البنجاب والسند، كان ملاك الأراضي يسيطرون على الحياة السياسية، وجعلت الهيمنة الاقطاعية من الأحزاب السياسية مجرد شيء زائد عن اللازم - وإنْ كانت هذه الهيمنة قد تحطمت إلى حد ما بظهور النزعة الشعبية تحت رايات حزب الشعب الباكستاني بزعامة بوتو.

إن شعبية حزب الشعب الباكستاني كانت تقوم على وعوده أكثر مما تقوم على إنجازاته. ففي باكستان، لم يقل أي زعيم سياسي كبير على الإطلاق بأن مصالح عامة الناس هي التي تأتي في المرتبة الأولى. ومع ذلك، فقد ضمن بوتو لنفسه مكاناً في التاريخ الباكستاني لأنه شجع المطحونين على أن يعبروا عن مرارتهم[٣٠]. وكان ذلك شيئاً جديداً. ولكن، منذ إعدام بوتو، أصبح حزب الشعب الباكستاني مجرد قشرة فارغة، تقف على رأسه إمرأتان شجاعتان (أرملة بوتو وابنته الكبرى)، إلا أنه يفتقر إلى «الكوادر»، إلى المنظمين المحنكين الملتزمين، إلى قاعدة نقابية وفلاحية، أو حتى إلى تنظيم طلابي مستقر سياسياً. كما أن أيديولوجيته ما زالت مشوشة.

إن قلة فقط تشك في أن حزب الشعب الباكستاني سيفوز بالأغلبية في أية انتخابات. إلا أن السؤال المطروح هو ما إذا كان أي من الأحزاب السياسية في باكستان منظماً بما يكفي لبدء حركة جماهيرية يمكن أن يفرض إجراء انتخابات عامة. والبنجاب هو الاقليم الحاسم في هذا الصدد. فإذا ما نزلت الجماهير البنجابية إلى الشارع، سيسقط النظام العسكري الحالي. إلا أن الأحزاب السياسية في البنجاب تتسم بالضعف. فحزب الشعب الباكستاني يتمتع بالتأييد، ولكنه لا يمتلك شبكة جدية. أما حزب طريق الاستقلال، الذي يتزعمه ماريشال الجو أصغر خان، فإنه منظمة باكستانية نمطية، حيث يتألف أساساً من زعماء على المستويين القومي والمحلي، إلى جانب طائفة من الانتهازيين الذين يأملون أن يسمح الجيش لحزبهم المعتدل بأن يكون ثقلاً موازناً لحزب الشعب الباكستاني. ويقوم البرنامج السياسي لحزب طريق الاستقلال على تحديث محدود للدولة، مع بعض الإصلاحات. ولما كان البرنامج يلتزم «بالاقتصاد المختلط»، فإنه يتسم بالإبهام فيما يتعلق بكل المسائل الرئيسية التي تواجه البلاد.

ولا يمكن أن يكون هناك كثير من الشك في أنه في حالة حدوث هبة جماهيرية عفوية، فإن حزب الشعب الباكستاني (في البنجاب والسند) هو الذي سيجني ثمارها. إلا أن الصعوبة التي يواجهها الحزب إنما تتمثل في أنه ليس قوياً بما يكفي لبدء مثل

هذه الانتفاضة، بل إنه تابع لمزاج الجماهير. إن من الصعوبة بمكان قياس الوعي السياسي عندما لا تجري أية انتخابات. وكان عدم حدوث احتجاجات جماهيرية عقب إعدام بوتو مؤشراً على الانهاك الذي أصاب الشعب. وكان هذا الشعب قد ناضل خمسة شهور لإسقاط أيوب خان عام ١٩٦٨/١٩٦٩. كما احتج على تزوير الانتخابات عام ١٩٧١. بل لقد صوت الكثيرون حقاً ضد بوتو، ولكن ليس بهدف المجيء بالأحكام العرفية. وقد جرى تحميل مساعدي بوتو، وخاصة حافظ بيرزاده وممتاز بوتو، مسؤولية غياب أي رد فعل جماهيري قبل أو بعد إعدام بوتو: ومن المؤكد أنه لا يمكن إعفاء زعماء حزب الشعب الباكستاني من المسؤولية تماماً، إلا أنهم كانوا يدفعون ثمن الفشل السابق في بناء حزب سياسي بالمعنى الصحيح للكلمة. كما لم يكن بمقدورهم ببساطة أن يقفزوا على الجماهير لكي تبدأ الاضرابات والمظاهرات. وعلى أية حال، فإن حقيقة أن الناس قد ظلوا متفرجين سلبيين، وإن كانوا حزانى، طوال محاكمة وإعدام بوتو كانت مؤشراً كافياً إلى أن الجيش سيجد سهولة في تولي السلطة لسنوات قليلة.

وبعد ذلك، أحدثت الصدمة التي أعقبت إعدام بوتو نفوراً من الحياة السياسية. ولم يكن ذلك عودة عن التسييس، وإنما كان يعكس إحساساً بالعجز وانهيار المعنويات، ومزيجاً من الحزن والخوف. وكان من الشائع للغاية أن تسمع أحد البنجابيين يقول: «إذا كانوا يستطيعون قتل رجل قوي مثل بوتو، فمن نحن؟ إننا لا شيء». وقد ساعد إرهاب الحياة السياسية الباكستانية على تفتيت الوعي الشعبي. وكان النظام العسكري يأمل أن يتمكن بذلك من أن يمحو من الذاكرة التاريخية للجماهير أية ذكرى لقوتها الجماعية. إلا أنه لم ينجح في ذلك. فهناك دلائل على أن التغيير ليس بعيداً للغاية. وليس مؤكداً كيف سيحدث هذا التغيير: فقلة قليلة هم من يستطيعون أن يتنبأوا بدقة على الإطلاق بالإبداع الذي تكشف عنه الجماهير في حركتها. إلا أن ما من أحد يعتقد بأن الأحزاب السياسية الباكستانية، بصورتها الراهنة اليوم، يمكن أن تكون القوة المحركة لإزاحة الجيش بصورة دائمة عن مسرح الحياة السياسية.

مشكلات اليسار الباكستاني

إن تاريخ الحركة الشيوعية في جنوب آسيا يرتبط بصورة لا فكاك منها بالثورة الروسية ونتائجها. إذ أن سقوط القيصرية وقيام جمهورية سوفييتية في بتروجراد قد تركا تأثيراً عميقاً على شريحة من الثوار الوطنيين في الهند. فبصورة غريزية، شعر العديد من

عامة الناس أنهم يشهدون مولد دولة ستكون صديقاً وحليفاً للشعوب المضطهدة في كل مكان. فإلغاء كل المعاهدات الامبريالية السابقة من جانب واحد، ونشر البروتوكولات السرية التي كانت تهدف إلى إطالة أمد السيطرة الاستعمارية في الشرق الأدنى، قد أكسبا الثورة الجديدة القبول في كثير من أنحاء العالم. وتجسدت أهمية البولشفيك في تشكيل الدولية الشيوعية (الكومنترن) عام ١٩١٩.

وفي المؤتمر الرابع للكومنترن عام ١٩٢٢، وضعت بعض الخطوط العامة بهدف معاونة الأحزاب الشيوعية الوليدة في المستعمرات. وكانت هذه الخطوط بالضرورة مفرطة في عموميتها، وتخطيطية ومجردة، إلا أنها تبدو نموذجاً للوضوح إذا ما قورنت «بالنصيحة» التي كانت موسكو تقدمها في الثلاثينات والأربعينات والخمسينات:

إن رفض الشيوعيين في المستعمرات المشاركة في النضال ضد الاضطهاد الامبريالي، بذريعة «الدفاع» المزعوم عن المصالح الطبقية المستقلة، هو انتهازية من أسوأ نوع، لا هدف من ورائها إلا تشويه صورة الثورة البروليتارية في الشرق. كما لا بد من إدراك أن الإنعزال عن المصالح المباشرة واليومية للطبقة العاملة، من أجل «الوحدة الوطنية» أو «السلام الاجتماعي» مع الديمقراطية البورجوازية، لهو خطأ لا يقل ضرراً. إن مهمة مزدوجة تواجه الأحزاب الشيوعية وأحزاب الطبقة العاملة في المستعمرات وأشباه المستعمرات: فمن ناحية، عليها أن تناضل من أجل أكثر الحلول جذرية لمشكلات الثورة البورجوازية ـ الديمقراطية؛ ومن ناحية أخرى، عليها أن تنظم العمال والفلاحين للنضال من أجل مصالحهم الطبقية الخاصة، مع الاستفادة من التناقضات القائمة في المعسكر البورجوازي ـ الديمقراطي الوطني... ولا بد وأن تعلم الطبقة العاملة أنه لا يمكن الوفاء بدورها كقائد ثوري إلا بتعميق وتوسيع النضال ضد إمبريالية القوى العظمى.[٣١].

إن مأساة الشيوعية الهندية تكمن في أن فترة نموها الرئيسي كانت في الأربعينات، عندما أدى ظهور الستالينية إلى تبديد وتزييف الطاقة الثورية لثورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٧. ومنذ ذلك الحين فصاعداً، أصبحت سياسات ووجهات نظر الكومنترن تتحدد وفقاً لاحتياجات البيروقراطية السوفييتية[٣٢]. وبناء عليه، أصبحت أطروحات عام ١٩٢٢ مجرد نصوص ميتة لا يتلفت إليها أحد. وبدلاً من تلافي الأخطاء المزدوجة المشار إليها آنفاً، راح الشيوعيون الهنود يتبعون سياسة تتأرجح بين نزعة طائفية عجيبة تجاه الحركة الوطنية وبين التواطؤ الطبقي السافر. وكانت النتيجة

فشلاً ذريعاً فيما يتعلق بالمسألة الحاسمة، وهي الوصول إلى السلطة. لماذا فشل الشيوعيون الهنود، بينما نجح الحزبان الصيني والفيتنامي؟ ألم يكن هذان الحزبان الأخيران جزءاً من الكومنترن أيضاً؟ لقد طرح الشيوعيون الهنود أنفسهم هذه التساؤلات على مدار الثلاثين عاماً الماضية. وليست الإجابة عليها بالأمر الهين. وليس هذا بالمقام المناسب للدخول في استعراض تفصيلي مقارن للشيوعية الصينية والفيتنامية والهندية. ولكننا يمكن أن نذكر بإيجاز بضع سمات أولية تميز بين الأحزاب الثلاثة.

لا يتميز سجل الحزب الصيني بتطور مستقيم من حفنة من المناضلين إلى تولي السلطة. ففي أواخر العشرينات، قبل الشيوعيون الصينيون نصائح مشؤومة من الكومنترن. وكانت النتيجة كارثة: ففي عام ١٩٢٧، ذُبح الشيوعيون الصينيون عمداً في شنغهاي على أيدي قوات تعمل تحت أمرة الجنرال شيانج كاي شيك، الذي كان ستالين وزملاؤه يصفونه بأنه الزعيم «التقدمي للبورجوازية الديمقراطية». وكانت عملية إعادة بناء الحزب التي تلت ذلك عملية مطولة، ساعد فيها ـ دون قصد ـ الغزو الياباني للصين. وقام أنصار ماو ببناء جيش ـ حزب كسب تأييداً جماهيرياً عندما أصبح وسيلة الدفاع الأكثر فعالية ضد الاستعماريين اليابانيين. وبعد هزيمة اليابانيين، تجاهل ماو من الناحية الفعلية نصيحة ستالين، عندما رفض تسريح الجيوش الشيوعية الصينية. وأدت إنتفاضة فلاحية في الشمال إلى تجدد الحرب الأهلية، التي انتصر فيها الماويون دون كثير من الصعوبة على شيانج كاي شيك. وراح عشرات الآلاف من جنود شيانج كاي شيك يهربون بأسلحتهم إلى الجانب الآخر.

أما الحزب الفيتنامي، فقد ساعده الغياب الفعلي لأية بورجوازية محلية، أو أحزاب سياسية تتبنى قضية مثل هذه البورجوازية. وفي عام ١٩٦٠، ورداً على سؤال من زعيم شيوعي هندي، كان هو شي منه قاطعاً ومحدداً في إجابته.

كان رده مميزاً عندما سألته (هو شي منه) لماذا في رأيه نجح الحزب الفيتنامي، الذي لم يكن في الثلاثينات أكبر كثيراً من الحزب الهندي، بينما فشلنا نحن. فقد رد قائلاً: «لديكم هناك المهاتما غاندي؛ أما هنا، فإنني أنا المهاتما غاندي!». ثم استطرد عندئذ ليفسر كيف استفادوا من النضال ضد الامبريالية لبسط هيمنتهم على الجماهير. فقد أصبحوا القوة الرئيسية في النضال ضد الامبريالية، ثم انتقلوا إلى الاشتراكية. وكان المعنى الواضح أن غاندي وحزب المؤتمر هما اللذان كانا يسيطران في الهند، وأن الحزب الشيوعي الهندي كان مخطئاً. وشرح أيضاً، مثلما فعل غيره من القادة الفيتناميين أوجه

الضعف المتوطنة في البورجوازية الفيتنامية، وهو ما كان بـطبيعة الحـال يتباين بصورة واضحة مع قوة البورجوازية الهندية(٣٣).

كـان الشيوعيـون الهنود يـواجهون عـدواً بالـغ القوة والنفـوذ في هيئة الـدولـة الاستعمارية، كما كانوا يواجهون حزباً قومياً (حزب المؤتمر الهندي) الذي كانت تربطه صلات مباشرة بطبقتي الرأسماليين المحليين وملاك الأراضي. ولم يكن ممكناً ببساطة تنحية القومية البورجوازية في الهند جانباً، وهي حقيقة لم يفهمهـا الكومنتـرن بشكل صحيح على الإطلاق (حتى خلال مرحلته الثورية)(٣٤). وهناك فارق آخر فيما يتعلق بالصين، وهو ما يتمثل في تنوع البنى الريفية في الدولتين الآسيويتين الكبيريين. فدور الدين والطائفة في القرى الهندية كان يقترن طوال قرون بوجود شـريحة من المستغلين المتوسطين الذين كان البريطانيـون يبقون عليهم ويـوسعون نـطاقهم، لخلق استقرار فعال مناهض للثـورة. إلا أن الاختلافـات الرئيسيـة بين البلدين كـانت توجـد على مستوى جهاز الدولة. ففي الصين، وطوال فترات ما قبل الثورة والانتفاضات الثورية في العشرينات والثلاثينات والأربعينات، كان جهاز الدولة إما ضعيفاً أو مرتبكـاً، أو الاثنين معاً. ومن الصحيح أن جهاز دولـة الكومنتـانج، وإن كـان أكثر اهتـزازاً من الدولة الاستعمارية في الهند، كان أكثر قمعية بكثير: فالتصفيـة المنظمـة للشيوعيـين والتقدميين من كافة التلاوين على أيـدي الكومنتـانج كـانت أكثر وحشيـة من القمع البـريطاني في أمـريتسار، أو سحق انتفـاضة مـوبلاه في مـالابار. فـإعـدام المعتقلين السياسيين ظل شيئاً غير مألوف في الهند البـريطانيـة في القرن العشـرين. إلا أن قوة الدولة الاستعمارية الهندية كانت تكمن في مجمل علاقتها بالتكوين الاجتماعي الذي تحكمه، أكثر مما تكمن في القهر المجرد: فمثلما رأينا بالفعل، لم تكن بريطانيـا تحتاج مطلقاً لأكثر من ٥٠ ألف جندي للسيطرة على الهند بملايينها العديدة(٣٥).

وفي الصـين، أدى التأثـير المفجر للرأسمـالية الآخـذة في التوسـع إلى إشاعـة الفوضى في العلاقات الاجتماعية القائمة، وإرساء الأساس للثورة الصينية الأولى عام ١٩١١. وأدت عمليات النهب التالية على أيدي قوات القوى الامبريالية المتناحرة إلى المزيد من تقويض بقايا النظام الاجتماعي التقليدي. أما في الهند، في الوقت نفسه، فقد مهد تطور الدولة الاستعمارية الطريق أمام مزيج فريد من العلاقات الاجتماعية السابقة على الرأسمالية مع مظاهر جهاز حديث للدولة، فضلاً عن الأشكال المزركشة لديمقراطية بورجوازية رغم أن الخارجية البريطانية كانت تسيطر عليها سيطرة محكمة ففي السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، كان يمكن بالفعل ملاحظة وجود قضاة هنود ومجالس محلية. لقد تنبأ ماركس بأن البريطانيين سيجلبون ثورة بورجوازيـة إلى

الهند؛ ورغم أنه كان مخطئاً، فإن الدولة الاستعمارية قد أنجزت صورة جزئية للغاية ومشوهة من مثل هذه الثورة. وهذا يفسر انتقال السلطة السلس نسبياً: «سلس» بمعنى أنه تفادى الثورة الاجتماعية، وليس بمعنى إنقاذ الأرواح، حيث أن ما يناهز المليون شخص قد لقوا حتفهم كضحايا أبرياء لأعمال العنف الطائفي، بينما راح عشرة ملايين من اللاجئين الذين تملأهم المرارة يبحثون عن موطن جديد عبر حدود طائفية.

كان الغرض من وراء هذا الاستطراد المطول هو إبراز حقيقة أنه لا يمكن ببساطة تفسير ضعف الشيوعية الهندية بمجرد أخطاء الكومنترن. فالأخطاء، في نهاية الأمر، كانت ترتكب بصورة واسعة في كل من الصين وفيتنام والهند على حد سواء. ولكن كان من سوء حظ الشيوعيين الهنود ان كان في مواجهتهم خصم أكثر دهاء وقوة من ذلك الذي كان يواجه رفاقهم الصينيين والفيتناميين في الثلاثّينات والأربعينات. فهنا، تضاعفت آثار أخطاء الكومنترن من جراء التأثير القاتل للستالينية بنزعتها النظرية المطلقة واحتكارها الأيديولوجي المتصلب، اللذين كانا بالغي الضرر في الهند بوجه خاص. فالفكر النقدي كان أمراً حيوياً لفهم وتحليل البنى المعقدة للدولة الاستعمارية والأشكال المتقلبة للقومية البورجوازية، ولتطوير استراتيجية يمكن أن تكسب الجماهير إلى صفها. وأدى غياب مثل هذا الفكر إلى أخطاء سياسية فادحة. وعندما حاول بيبان شاندرا، المؤرخ والعالم السياسي الماركسي الهندي المعروف، أن يحلل جوانب ضعف الماركسية الهندية بصورة بناءة وغير طائفية، فقد انتهى إلى أن:

> كل جوانب ضعف الماركسيين الهنود في تحليل الواقع الاجتماعي، وفي تطبيق الماركسية على الهند، وفي تطوير ممارسة سياسية صحيحة، وفي عدم تصحيح الأخطاء في الوقت المناسب، إنما ترتبط كلها تقريباً بغياب حرية المناقشة بينهم. . . فالماركسي الهندي، العامل السياسي والمثقف، قد تعلم أن يمارس رقابة ذاتية صارمة من النوع الذي يؤدي إلى الكارثة. . . وأدت عبادة الزعيم أو الزعماء إلى حد كبير إلى تآكل الفكرة الديمقراطية والعلمية التي تفيد أن امتلاك المعرفة بالمجتمع هو نشاط جماعي. . . ولذلك، فإن الماركسي الهندي العادي يؤمن بصدق أنه ليس كفؤاً لأن يفكر أو يتناقش في أمور النظرية أو الأيديولوجيا أو الممارسات السياسية الأرقى أو الأوسع[٣٦].

إرتبط الخطآن الكبيران اللذان إرتكبتهما الشيوعية الهندية بإخضاعها مصالح العمال والفلاحين لرغبات موسكو. فتخلف الشيوعيين عن المشاركة في حركة

«أخرجوا من الهند»، وعن مساعدتها عام ١٩٤٢، قدم الهند على طبق إلى القومية البورجوازية، كما أضعف في الوقت نفسه قوة اليسار داخل حزب المؤتمر. وكان الخطأ الثاني يقوم على عدم القدرة النظرية على فهم تعقيدات المسألة القومية. فقد أخفق الحزب الشيوعي الهندي في تحليل القوى المحركة للنزعة الطائفية عند كل من الهندوس والمسلمين. كما أيد مطلب إقامة دولة طائفية في باكستان، مخفياً جهله بالقول بأن النزعة الطائفية هي «من مشكلات القوميات النامية». وفي أكثر الفترات حرجاً في تاريخ شبه القارة، استسلم الحزب الشيوعي الهندي، العاجز منذ مولده عن تطوير سياسة مستقلة أمام حزب المؤتمر الهندي وأمام حزب الرابطة الإسلامية. ففي آذار/مارس ١٩٤٦، تدخل الشيوعي البريطاني ر. ب. دات في محاولة لتوضيح الأمور، حيث قال بأن مطلب إقامة باكستان كان يقوم على الدين، وليس القومية. وبعد خمسة شهور، غيّر الحزب الشيوعي الهندي موقفه عن طيب خاطر. وراحوا يقولون الآن بأن مطلب إقامة باكستان المستقلة هو مطلب رجعي، يقوم على احتياجات «المصالح الثابتة للبورجوازية والاقطاعية المسلمة، التي تسعى إلى المساومة مع الامبريالية من أجل نصيب في إدارة الهند المقسمة». وكان الشيء الذي لم يستطع الرفاق تفسيره هو كيف نجح حزب الرابطة الإسلامية في أن يبني لنفسه عنصراً من التأييد الجماهيري. ولسنا نعني بذلك أن تقويماً صحيحاً من جانب الحزب الشيوعي الهندي كان سيؤدي إلى تلافي بحور الدماء التي أريقت عام ١٩٤٧. إلا أن الشيء الذي كان ذلك سيحققه إنما كان يتمثل في المساعدة على إرساء أسس حركة شيوعية قوية ومؤثرة في أنحاء جنوب آسيا في الفترة التي أعقبت الاستقلال.

وعندما جاء التقسيم، وجدت المجموعة الصغيرة من الشيوعيين الباكستانيين التي كانت تمارس نشاطها في البنجاب والسند وإقليم الحدود الشمالية الغربية وبالوشستان، أن الهجرة الجماعية للهندوس والسيخ قد أدت إلى استنزاف أعدادهم. أما اللاجئون القادمون من أوتار براديش أو البنجاب الهندية، فلم يكن من المرجح تجنيدهم في القضية الشيوعية، فتاريخ الشيوعية في هذه المنطقة ليس مليئاً بالفضائل والدروس بصفة خاصة. وقد أعيد إنتاج أوجه ضعف الماركسية الهندية بصورة مبالغ فيها في باكستان، وبنتائج مأسوية أيضاً. فالشيوعية الباكستانية لم تنجح مطلقاً في أن تفرض نفسها كتيار سياسي قومي، إلا في باكستان الشرقية قبل عام ١٩٧١. وقد تشتت الحركة تماماً من جراء الخلاف الصيني ـ السوفييتي: فالتراث الستاليني لم يهيىء «الكوادر» لوجود مركزين للحركة الشيوعية العالمية. وفي نهاية الأمر، قررت أغلبية الشيوعيين الباكستانيين، الذين نشأوا في المناخ الكئيب للواحدية الكلية للحركة

الشيوعية (منليشيتها) والذين أذهلهم ذلك الخلاف، مساندة بكين. إلا أن ذلك لم يكن لأسباب «يسارية» مثلما كان الحال في الهند. فانشقاق بكين عن موسكو، وصراعها مع الهند، قد جعلاها تتبنى موقفاً ودياً تجاه النظام العسكري الباكستاني الذي كان على رأسه أيوب خان: وبناء عليه، وجد كثير من الشيوعيين، الذين تحولوا إلى ماويين، أنفسهم يستفيدون من رعاية الدولة لهم، وذلك للمرة الأولى في تاريخهم السياسي.

وكانت نتائج ذلك سلبية للغاية بالنسبة لمجمل اليسار الباكستاني. فموقفه الانتهازي إزاء النظام كان يعني أن موجة التمرد التحتية التي أسقطت أيوب خان عام ١٩٦٨، قد تجاوزت أيضاً الماويين، الذين كانوا في البداية يعارضون الحركة الجماهيرية أو يلتزمون السلبية. وكان حزب الشعب الباكستاني هو الذي كسب ولاء «اليسار الجديد» الذي ظهر في ذلك الوقت. وولدت سنوات النزعة الشعبية، في أثناء تولي بوتو الحكم، المزيد من افتضاح اليسار. وفي وقت الانقلاب العسكري في تموز/يوليو ١٩٧٧، كان اليسار الباكستاني أضعف كثيراً مما كان عليه عام ١٩٤٧ أو حتى عام ١٩٦٨. وكان ذلك بمثابة نكبة قاسية لأي أمل في التغيير الاجتماعي في البلاد. فعلى العكس من اليسار الهندي، كان اليسار الباكستاني يواجه منذ عام ١٩٤٧ فصاعداً دولة ضعيفة مهتزة. وبتوالي السنين، إزدادت حدة أزمة الشرعية. ومع ذلك، لم يكن اليسار هو الذي انتصر، بل إن القومية البنغالية هي التي انتصرت في باكستان الشرقية، والقومية ـ الشعبية هي التي تنامت في باكستان الغربية، قبل انهيار الدولة القديمة ونشوب الحرب الأهلية.

والوضع اليوم بالغ الكآبة. فالمنشقون عن الحزب الشيوعي المبكر ما زالوا موجودين، ولكنهم الآن مجرد ظلال لما كانوا عليه في الماضي. وتدهورت الماوية تدهوراً كاملاً: فقلة قليلة من المتحمسين السابقين للماوية هم الذين يستطيعون ابتلاع الانقلاب الحاد في السياسة الخارجية الصينية. وعاد البعض إلى حظيرة موسكو، فأكدوا بالتالي وبشكل مأسوي أن المشكلات الجوهرية لماركسية جنوب آسيا لم تجد حلاً بعد. وانسحب آخرون من الحياة السياسية.-وهناك حلقات دراسية ماركسية في بعض المدن، وشهدت الآونة الأخيرة تجدداً محدوداً للاهتمام بكلاسيكيات الماركسية. إلا أنه سيكون من قبيل الحماقة أن نتخيل أن القوى الماركسية تقف متأهبة لإسقاط النظام. فإذا كان هناك خطر على النظام، فلن يكون مصدره نمواً مفاجئاً خفياً لماركسية تجدد شبابها. فتجربة الحكومات الشيوعية في ولايتي البنغال الغربية وكيرالا (الهنديتين)، أو الوضع المظلم في أفغانستان، أو دور حزب توده في إيران، ليس من شأنها أن تلهم جيلاً جديداً من المناضلين. كما أن الرؤية الصينية الحالية للعالم، والتورط الفيتنامي في

كمبوتشيا، قد ساعدا أيضا على خلق جو من الكآبة والظلمة. وفقط عندما يتم استيعاب أسباب الفشل في الماضي تماماً على مستوى النظرية، وعندما تدخل الجماهير مرة أخرى إلى الساحة السياسية من جهة اليسار، سيكون من الممكن عندئذ التغلب على هذه الأزمة في التصورات والتوجهات. وبهذا المعنى، فإن وضع اليسار، وإن كان سيئاً، إلا أنه ليس دائماً.

أزمة الشرعية: هل ستتمكن باكستان من البقاء؟

واجه ذو الفقار علي بوتو مشكلة الجيش فور توليه السلطة في كانون الأول/يناير ١٩٧١، بوصفه أول مدني يعين منسقاً عاماً للأحكام العرفية. وكان يدرك أبعاد الصعوبة التي يواجهها. ففي إحدى نوباته الحماسية، وصل إلى حد القول: «يجب أن نقتبس ورقة أو ورقتين من صفحات الكتاب العسكري في فيتنام الشمالية. جيش شعبي أكثر منه جيش تقليدي - هذه هي الفلسفة التي ستوجهنا في سياستنا الدفاعية الجديدة»[٣٧]. وكانت فكرة مرضية، ولكن الشيء الذي كان يجب أن يفهمه بوتو أيضاً هو أن الجيش الفيتنامي لم يكن نتاجاً للإمبريالية الفرنسية أو الأمريكية. فقد كان «جيشاً شعبياً»، بالتحديد لأن الشعب هو الذي أقامه في النضال ضد أربع قوى أمبريالية: فرنسا واليابان وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية؛ على حين أن الرجل الذي قدر له أن يكون أول قائد عام للجيش الباكستاني، وهو الجنرال السير دوجلاس جراسي، كان - وهو ما حدث بالفعل - هو الذي قاد بعد ذلك جنود وضباط ذلك الجيش، بالتحديد لإعادة إحتلال سايجون والاحتفاظ بها حتى يتمكن الفرنسيون من جمع قوة كافية لإعادة فرض سيطرتهم. إن الجيش الباكستاني لا يمكن أن يتحول بمجرد إصدار مرسوم بذلك، وإنما بثورة إجتماعية فقط: وفهم هذه الحقيقة هو أمر محوري إذا ما أردنا أن نتساءل كيف يمكن إزاحة الجيش عن السلطة بصورة دائمة. فكما أكدنا من قبل، فإن الجيش يتولى السلطة للحفاظ على الدولة الباكستانية.

وعندما يقول الجنرال ضياء الحق أن باكستان ستنهار بدون الإسلام، فإنه يستخدم ورقة تين أيديولوجية لإخفاء الحقيقة العارية للسلطة. وما يعنيه حقاً هو أنه بدون الجيش، لن تبقى باكستان مثلما كانت من قبل. فالإسلام هو وسيلة تهدف إلى الاحتفاظ بالسيطرة الحديدية على كل الجوانب المختلفة للحياة السياسية والاجتماعية. فالاقتصاد الآن في أيد أمينة، أيدي الدكتور محبوب الحق رجل البنك الدولي، الذي سيعيد بناء القطاع الخاص باسم «العدالة الإسلامية». إلى متى يمكن أن تستمر هذه المهزلة؟ وأي استراتيجية ينبغي أن تتبع لإنهاء هذا النظام؟

تختلف الخيارات، تبعاً للشريحة التي يوجه المرء إليها مثل هذه الأسئلة. فالساسة يريدون عودة دستور عام ١٩٧٣، من خلال الوسائل السلمية. ويقولون أنه ليس هناك سوى مطلب واحد مناسب: الانتخابات العامة. هل هذا احتمال واقعي؟ أو انعطافة جديدة في الأحداث على الجبهة الخارجية. ويمكن أن نستبعد تماماً إقدام الجنرالات على تسليم السلطة بصورة طوعية.

وهناك الآن ما هو أكثر من السبب البسيط لرغبة الجيش في البقاء في الحكم - وإن ظل ذلك عاملاً جوهرياً. فسلك الضباط يحصلون على قدر كبير من الهبات والعطايا في شكل رشاوى وعملات أجنبية وحقوق التمتع بالرعاية وما إلى ذلك. وهناك، بطبيعة الحال، ترتيب هرمي للفساد، حيث يجمع الجنرال من المال أكثر مما يجمعه الكابتن. ولكن من المعروف عن الضباط ككل أنهم راضون عن نصيبهم، وامتيازاتهم الآن تتمثل في مقاليد السلطة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن شريحة من هؤلاء الضباط قد تلقوا تدريبهم في مراكز وكالة المخابرات المركزية ووكالة مخابرات الدفاع في الولايات المتحدة، وهم يدركون ما هو المتوقع منهم في حالات الطوارىء. إن الجيش الباكستاني اليوم هو قوة مرتزقة بكل معنى الكلمة: إذ يجري بشكل منتظم بيع الجنود والضباط لدول الخليج والمملكة العربية السعودية، كما تحتفظ الولايات المتحدة فيه بشبكتها من العملاء والوشاة، ومنذ عام ١٩٧٧، وفرت الأحكام العرفية كثيراً من السخاء لجلادي رئيس الوزراء المنتخب. وليس هناك أي سبب يدعو مثل هذا الجيش للتخلي عن السلطة السياسية. ومن الصحيح أنه كلما طال بقاء الجيش في الحكم، كلما ازداد تفاقم أزمة الشرعية. ولكن القيادة العليا لا ترى الأمور من هذه الزاوية.

وإذا كان أمراً خيالياً أن نتوقع (مثلما تفعل كل الأحزاب السياسية في البلاد) أن يترك الجنرالات الساحة طواعية، فما الذي يمكن عمله عندئذ؟ هل الإرهاب (الذي يجري تجميله باستخدام عبارة «الكفاح المسلح») هو الإجابة؟ لا نعتقد ذلك. والإرهاب، في نهاية الأمر، ليس بالوافد الجديد إلى شبه القارة. فقد كانت هناك حركة إرهابية نشطة وقوية في البنجاب والبنغال في العشرينات. فالغارة على مخزن السلاح في شيتاجونج، ثم محاكمة وإعدام بهاجات سينغ الأسطوري، تشكل جزءاً من الفولكلور الشعبي في جنوب آسيا. ولكن الشيء الذي لا يستعاد بالدرجة نفسها إنما هو الفشل الذريع للإرهاب، وهو الشيء الذي فهمه بهاجات سينغ في زنزانته أكثر من معظم الناس. ولم تعد مسألة الإرهاب مسألة مجردة اليوم. فحركة «آل ذو الفقار» (التي تتخذ من كابول قاعدة لها، تحت التوجيه السياسي لمرتضى بوتو، الابن الأكبر للزعيم السياسي الذي تم إعدامه) قد أعلنت مسؤوليتها عن اختطاف إحدى طائرات

شركة الخطوط الجوية الدولية الباكستانية، وهو ما حقق إطلاق سراح بضع عشرات من المعتقلين السياسيين. ولقي سياسي رجعي مصرعه رمياً بالرصاص في لاهور. وأطلقت فرقة من حركة «آل ذو الفقار» صاروخاً من طراز سام ـ ٧ على طائرة تقل الجنرال ضياء الحق عقب إقلاعها مباشرة من إسلام آباد، في السابع من شباط/فبراير عام ١٩٨٢، غير أن الصاروخ أخطأ هدفه بفارق بسيط: وتزايد القمع داخل البلاد. كما وقعت أعمال تخريب أخرى في إقليم الحدود الشمالية الغربية.

عندما وصف لينين الإرهابي بأنه «ليبرالي يحمل قنبلة»، فإنه لم يكن يمزح. فالإرهاب هو أكثر أشكال سياسة الضغط دراماتيكية. ومن يقومون بأعمال الإرهاب يعتقدون أنهم، بقيامهم بأعمال بطولية، يستطيعون إنجاز التغيير من فوق رؤوس الجماهير. والإرهاب عمل لاسياسي، بالتحديد لأنه يتجاهل مستوى الوعي الجماهيري. فهو يسعى عبثاً لأن يحل محل الجماهير، وهو يسعى عبثاً لأن يحرك الجماهير، بغض النظر عن الظروف الموضوعية السائدة في البلاد. وبهذا المعنى، فإن الإرهاب هو بالضبط النقيض لإستراتيجية قابلة للحياة تقوم على الكفاح المسلح الممتد. فمثل هذه الاستراتيجية لا يمكن أن تنجح إلا إذا كانت تعتمد على تأييد الشعب: فالثورات الكوبية أو الفيتنامية أو اليوغوسلافية أو الصينية أو النيكاراجوية، وحركتا المقاومة الفرنسية والايطالية خلال الحرب العالمية الثانية ـ هي كلها نماذج للكفاح الممتد الذي يتمتع بالتأييد الشعبي. كما أن الانتفاضة العملاقة التي أطاحت بشاه إيران ـ والتي أصابت خلال ذلك الجيش الايراني بضربة قاسية، وهو أقوى الجيوش وأفضلها تجهيزاً في المنطقة ـ قد كشفت عن الإمكانات الهائلة التي تمتلكها الجماهير، التي لا بديل عن تعبئتها. وعلى العكس من ذلك، فإن أنشطة حركة «آل ذو الفقار» لم تضر النظام ضرراً خطيراً حتى الآن، بل أعطته ذريعة لتشديد القمع في الداخل.

إن الأساس الفعال الوحيد لإسقاط النظام العسكري إنما يتمثل في حركة جماهيرية تكرر في ظروف أكثر صعوبة ما فعلته عام ١٩٦٨/١٩٦٩. ولذلك، فإن المهمة المطروحة اليوم هي تسليح الجماهير سياسياً، بحيث تستطيع في اللحظة الصحيحة أن تنتزع السلاح وتستخدمه للدفاع عن نفسها. ومن المفيد أن نستعيد وصف تروتسكي القوي والملهم للمقاتل: «إن ما يميز الثوري ليست مقدرته على القتل، وإنما استعداده للموت». وفقط عندما تكون الجماهير مستعدة لأن تموت (كما في عام ١٩٦٨/١٩٦٩)، فسيسقط نظام حكم الجيش. ولا يمكن أن نتنبأ بالتحديد بالجدول الزمني لمثل هذه الحركة، أو بالنسق الذي ستتخذه. كما لا يستطيع المرء أن

يحدد الشرارة الخاصة التي ستشعل الثورة على نطاق واسع. ولكن ما يمكن تأكيده هو أن هذا النظام هو دون شك أكثر الأنظمة إفتقاراً إلى الشعبية في تاريخ باكستان المتقلب. وبالمقاييس التاريخية، فإن ساعة الحساب لا يمكن أن تكون متأخرة أكثر من ذلك.

لقد خنق الحكم العسكري الحياة السياسية والمجتمع بوجه عام. ومع ذلك، فمن الجدير بالذكر أن الاضطهاد الذي يقاسيه المعتقلون السياسيون قد أصبح الآن أيضاً الغذاء اليومي للمرأة الباكستانية التي تعد الحياة نفسها سجناً بالنسبة لها. فبعد المكاسب المحدودة التي حصلت عليها في العقد السابق، عاد القانون «الإسلامي» ليختزلها إلى مجرد شيء. وفي الواقع، فإن النزعة التطهرية من هذا النوع إنما تسعى لإخفاء البؤس الجنسي في الحياة الحضرية اليومية (أما القمع في المناطق الريفية فهو أقل بصورة طفيفة في هذا الصدد). ومن السمات الملحوظة في المدن الباكستانية ذلك الارتفاع الدائم في التوتر الجنسي: والنساء أساساً هن ضحايا هذا التوتر، وإن كان الشبان أيضاً كثيراً ما يكونون هدفاً للأجساد والعقول المكبوتة. إن هذا النظام الحالي، الذي يقوم على الإكراه، والذي يعتمد على شبكة فعالة من وكالات المخابرات، قد ركز بطريقته الخاصة وحشيته على قطاعات من السكان أكثر من تلك التي ركز عليها أسلافه.

ورغم كل ذلك، فلن تتفسخ الدولة من تلقاء نفسها. وفي غياب التدخل الأجنبي أو الانتفاضة المحلية، ليس هناك أي سبب يحول دون استمرار الجيش في الاحتفاظ «بجمهورية موز» «إسلامية» في جنوب آسيا لعشر سنوات أخرى أو أكثر. وهذا الاحتمال الكئيب لا يزال يشكل إمكانية متميزة. إلا أن الوضع على حدود باكستان يجعل بقاء النظام العسكري متوقفاً، إلى حد ما، على الاستقرار السياسي في إيران وأفغانستان. وهذا شيء غير مرجح. والكابوس الذي يؤرق الجنرالات في إسلام آباد إنما يتمثل في أن حدوث تغيرات في الخارج يمكن أن يشعل الثورة في الداخل. فالجيش يدرك جيداً مدى هشاشة الدولة التي يمسك بمصيرها الآن. ويدرك قادة الجيش تماماً أنهم لا يتمتعون بالشعبية. وهم يعرفون أن نظامهم لا يستطيع البقاء ببساطة بالاعتماد على المعونة العسكرية الأمريكية. ومع إدراكهم أن مواجهة أية تحديات جديدة في الداخل بموجات متجددة من القمع إنما يضعف قبضتهم أكثر فأكثر، فإنهم لا يرون أي بديل جاد. فأية حكومة مدنية عليها أن تعترف بالجيش كقوة دائمة في الحياة السياسية في البلاد، إلا أن أي حزب سياسي يوافق على ذلك فإنه يكون قد وقع شهادة وفاته.

ومن المفارقات أن بقاء باكستان كدولة لا يعتمد اليوم على المصالح الثابتة للقوات المسلحة. ولا يمكن أن يكون هناك مستقبل لباكستان إلا بالتحول الاجتماعي الشامل وتأسيس الديمقراطية، فضلاً عن تسريح جيش المرتزقة. وهنا تكمن المفارقة الكبرى: فأولئك الذين حولوا الدين إلى المبدأ المنظم الذي يجمع شمل الدولة ما عادوا قادرين على إبقائها موحدة. أما أولئك الذين يستطيعون الإبقاء على الدولة من خلال تغيير طابعها ذاته، فإنهم ضعاف فاقدو الروح والمعنويات. إن التفاؤل المحكوم الذي يعبر عنه فايز أحمد فايز، أعظم شاعر في شبه القارة، يصلح مرثية مناسبة:

بضعة أيام فقط، يا عزيزي، بضعة أيام أخرى.
حُكم علينا أن نزفر الأنفاس هنا، في ظل القهر؛
ولفترة أخرى، لا بد أن نعاني، ونبكي، ونتحمل
ما جرّه علينا أجدادنا، لا ما تسببنا فيه بإخطائنا ـ
أطرافنا مغلولة، ومشاعرنا مكبلة بالأغلال،
وعقولنا مأسورة، وكل كلمة من كلماتنا تخضع للمراقبة والتسجيل؛
ولكن الشجاعة ما زالت تشد أعصابنا، وإلا كيف كنا نستطيع البقاء أحياء
الآن وقد أصبح الوجود مجرد ثوب شحاد،
يرصع ويرقع كل ساعة بهلاهيل الألم؟
نعم، ولكن لم يبق الآن للطغيان كثير من الساعات؟
صبراً، فلم يعد هناك سوى بضع ساعات علينا أن نتحملها[٣٨].

هوامش الفصل التاسع

(١) ورد هذا التصريح في .The Economist, 12 December 1981

• عندما عقدت لأول مرة مقارنة بين باكستان وإسرائيل في العبارة الأولى من كتابي *Pakistan: Military Rule or People's Power?* عام ١٩٧٠، صدم ذلك الباكستانيين اليمينيين وكثيراً من اليساريين أيضاً. وكان مفترضاً أن مثل هذه المقارنة أمر فظيع. وبطبيعة الحال، فإن الجنرال ضياء الحق مؤهل تماماً للحديث عن إسرائيل. ففي الأردن، حيث خدم العاهل الهاشمي فعلياً، لعب دوراً نشطاً في ذبح الفلسطينيين في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠. ومنحه الملك حسين وساماً مقابل «خدماته». وكان سحق الفلسطينيين يمثل نقطة تحول في الشرق الأوسط، ويمهد الطريق للاحتلال الاسرائيلي النهائي للضفة الغربية.

(٢) كان النفوذ الرئيسي لحزب الجماعة الإسلامية.

(٣) ضياء الحق: «خطاب إلى الأمة»، في ٥ تموز/يوليو ١٩٧٧. وكان هذا التملق جزءاً لا يتجزأ من حرب نفسية تهدف إلى إرباك الجماهير.

(٤) ورد رد بوتو على مزاعم ضياء الحق في بيان إلى المحكمة العليا عام ١٩٧٧.

(٥) معلومات تم الحصول عليها من ضباط كانوا في الخدمة في ذلك الوقت، ولا يريدون الكشف عن أسمائهم.

(٦) Leslie Wolf-Phillips, *Constitutional Legitimacy: A Study of the Doctrine of Necessity:* London, 1979.

ولا نقصد القول بأن كل قضاة باكستان كانوا أدوات طيعة في أيدي الأنظمة المتعاقبة. فقد كانت هناك استثناءات تبعث على الاحترام على مدار تاريخ باكستان.

(٧) يرد التقويم الأكثر إتزاناً في *Public Law*, London, Summer 1979.

كما يرد الوصف الأكثر تفصيلاً في Victoria Schofield, *Bhutto: Trial and Execution*, London, 1979.

(٨) إرتكب بوتو الخطأ القاتل عندما اعتقد أن ضياء الحق كان «في جيبه». وفشل بذلك في أن يفهم القانون الحديدي للحياة السياسية في العالم الثالث: ما من جنرال يمكن على الإطلاق أن يكون «في جيب» سياسي مدني. فالجيش كمؤسسة أقوى بكثير من أي سياسي منفرد.

(٩) رغم أن الاستياء لم يشمل الجميع: فبعض من أكثر رأسمالي البلاد ثراء قد احتفلوا بالمناسبة بأسلوب يتسم بالبذخ في قصورهم، وجرى تجاهل الحظر الذي فرضه الجنرال ضياء الحق على المشروبات الروحية دون أن تصدر عقوبات ضد أحد.

(١٠) ورد في *Daily Telegraph*, 18 Ocotber 1979.

(١١) *Pakistan: Human Rights Violations and the Decline of the Rule of Law*, Amnesty International, London, 1982.

(١٢) الفصل التاسع من هذا الكتاب. ففي سلسلة من الملاحظات النافذة للغاية، يحدد إقبال أحمد التناقضات التي تواجه النخبة الحاكمة.

(١٣) في عام ١٩٥٣، أصدرت محكمة خاصة حكماً بالإعدام على مولانا أبو الأعلى المودودي لإثارته أعمال شغب دينية. وتم تخفيف الحكم بعد ذلك.

(١٤) *Kayhan International*, Teheran, 18 September 1977.

وفي هذه المقابلة، رفض ضياء الحق أية مقارنة بإسرائيل!

(١٥) Lawrence Ziring, *Pakistan: The Enigma of Political Development*, Folkestone, 1980, p. 110.

(١٦) اتسمت الفترة التي تولى فيها مصطفى خار منصب حاكم إقليم البنجاب الرئيسي بالاحتيال وسوء استخدام السلطة بصورة غريبة والفساد الواسع النطاق، بل لقد جرى اختطاف العديد من النسوة بتشجيع من مقر الحاكم. وكانت مثل هذه الأعمال موضع استياء من جانب كثير من قطاعات السكان (ومن بينهم كثيرون من مؤيدي حزب الشعب الباكستاني)، ولكن كان حزب الجماعة الإسلامية هو الذي حقق أكبر المكاسب - في الجيش. وكان القول الشائع بين صغار الضباط: «لم تعد شقيقاتنا وبناتنا يأمن السير في الشوارع، بينما يجلس رجال بوتو في دار الحاكم».

(١٧) مذكرة راو أ. رشيد خان، السكرتير الخاص بسكرتارية رئيس الوزراء، بتاريخ ١٣ تموز/يوليو ١٩٧٦، والتي نشرت باعتبارها ملحقاً لـ: *White Paper on Conduct of the General Elections*, Government of Pakistan, Rawalpindi, 1978.

(١٨) مقابلة مع المؤلف، لندن، ١٩٨١.

(١٩) ورد في *Cambridge History of India*, Vol. 6.

(٢٠) المقال الافتتاحي، *Financial Times*, London, 28 September 1979.

(٢١) نفس المرجع السابق، بتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢.

(٢٢) *Amnesty Report, op.cit.*

(٢٣) أكثر التقارير إفادة عن هذا التطور ترد في: Michael Löwy, *The Politics of Combined and Uneven Development*, London, 1981.

(٢٤) Michael Löwy, «Marxists and the National Question», *New Left Review*, no.96, London, 1976.

(٢٥) Yu. V. Gankovsky, *The Peoples of Pakistan*, Academy of Sciences, USSR, English translation, Lahore, undated.

(٢٦) Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State*, London, 1974.

أنظر أيضاً: بيري أندرسون: دولة الشرق الاستبدادية، ترجمة بديع نظمي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٢.

(٢٧) Ghaus Bux Bizenjo, interviewed in *Viewpoint*, Lahore, 3 February 1982. Selig S. Harrison, *In Afghanistan's Shadow: Baluch Nationalism and Soviet Tepmtations*, New York, 1982.

وهو لا يزال أشمل الدراسات وأحدثها حول بالوشستان. وهو قراءة ضرورية لكل أولئك الذين يسعون لدراسة البعد القومي في الحياة السياسية في جنوب آسيا. أنظر تعليقاً على نفس العمل في: *Guardian*, London, 26 February 1982. Tariq Ali, »Is Baluchistan the Next to Blow?».

(٢٨) ورد في: Hasan Askari Rizvi, *The Military and Politics in Pakistan*, Lahore, 1976, p. 177.

(٢٩) N.C., «Passage Through Pakistan», *Mainstream*, New Delhi, 16 January, 1982.

(٣٠) خلال مؤتمر لحزب الشعب الباكستاني في كراتشي عام ١٩٧٣، راح عدد من مندوبي فلاحي السند يهاجمون بوتو، الذي كان يرأس المؤتمر. وراح زعيم حزب الشعب الباكستاني يستمع في صبر وزعماء الفلاحين يهاجمون ما أنجزه النظام، ويقارنون الوعود بالانجازات الفعلية. وفي النهاية، وقف بوتو ورد قائلاً: «إن كثيراً من النقاط التي أثرتموها صحيحة. ولكن دعوني أنا أسألكم أنتم سؤالاً. من الذي أعطاكم الشجاعة لكي تقفوا وتواجهوا رئيس وزراء البلاد مثلما فعلتم؟ من الذي منحكم صوتاً؟». لهجة أبوية!؟ ربما، ولكنها فعالة.

(٣١) «Theses on the Eastern Question», *Inprecor*, Moscow, Vol. II, no. 118, 30 December 1922.

(٣٢) Fernando Claudin, *The Communist Movement: from Comintern to Cominform*, London, 1975.

وهذا العمل إدانة قوية لسياسات الكومنترن من جانب زعيم مركزي سابق في الحزب الشيوعي الإسباني.

(٣٣) K.Damodaran, «Memoirs of Indian Communism», *New Left Review*, no.93.

(٣٤) Jairus Banaji, «The Comintern and Indian Nationalism», *International*, Vol.3, no. 4, London, 1977.

ويتضمن استعراضاً نقدياً سلساً وأصيلاً للغاية لتحليل الكومنترن للقومية الهندية.

(٣٥) وفي مقابل ذلك، كان للولايات المتحدة ٥٠٠ ألف جندي في فيتنام في ذروة الحرب في الستينات والسبعينات.

(٣٦) Bipan Chandra, «Total Rectification», *Seminar*, New Delhi, June 1974.

(٣٧) *Pakistan Times*, Lahore, 29 March 1972.

(٣٨) Faiz Ahmed Faiz, «A Few Days More», *in Poems by Faiz* (translated by Victor Kiernan), Oxford, 1971.

كشاف الاعلام والأماكن

ـ ب ـ

ـ ت ـ

- خ -

- د -

- ر -

- ز -

- س -

ـ ن ـ

باكستان

الدولة والمجتمع والإسلام

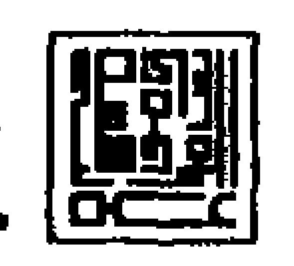
- هذا هو الكتاب الثالث في سلسلة خاصة تستكشف وتحلل الأوضاع في بعض مناطق وبلدان العالم الثالث التي يتسم تاريخها المعاصر بعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وبالاضطرابات والصراعات العرقية والقومية الداخلية.
- فبعد الكتابين عن «إيران» و «تركيا» جمع نوبار هوفسبيان بعضاً من أفضل ما كتب حتى الآن عن باكستان. وقد وضع الدراسات أربعة عشر باحثاً وسياسياً معروفاً معظمهم من باكستان، وهي ترسم صورة المجتمع والدولة في باكستان منذ انفصالها عن الهند وحتى أيامنا هذه. وتشمل الفصول: تاريخ قيام باكستان وتأثيرات الارث الاستعماري، وطبيعة الدولة وتطورها في شطري باكستان منذ تأسيسها وحتى انفصال بنجلاديش واستقلالها.

ويعالج فصلان الجانب الاقتصادي - الاجتماعي في باكستان وتطور أشكال التبعية، فيما تشرح ٣ فصول من الكتاب العلاقة بين الدين الإسلامي والمجتمع الباكستاني وما يسمى بسياسة إضفاء «الطابع الإسلامي» على المجتمع والدولة في باكستان، والتي يرفع لواءها الجنرال ضياء الحق، في ظل ازدياد حدة أزمة الشرعية والديمقراطية في البلاد.

وتحظى مسألة القوميات الأربع ووحدتها، أو بالأحرى تناقضاتها، إهتماماً خاصاً في فصلين مطولين نظراً للحساسية الشديدة التي برزت في هذا الجانب بعد التدخل السوفياتي في أفغانستان وقيام النظام الإيراني الحالي.



وفي مقابلة جامعة يستعرض المفكر المعروف إقبال أحمد العنا والكامنة، التي أدت إلى الانقلاب العسكري وتفاقم أزمة النظام والمجتم ويرسم آفاق تطورها على ضوء رؤيته لقوى التغيير الداخلية وتأثير الاقليمية المحيطة.



مؤسسة الأبحاث العربية ش.م.م.
ص.ب: ٥٧-٥-١٣٠ (شوران) بيروت - لبنان